الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر –بسكرة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص
اقتصاد دولي بعنوان:

دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية

- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية -

إعداد الطالب: إبراهيم بوجلخة

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور: الطيب داودي

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور/ عبد الحميد غوفي.....(جامعة بسكـــــــــرة) رئيسا
الاستاذ الدكتور/ الطيب داودي .....(جامعة بسكـــــــــرة) مقررا
الدكتور/ رابح خوني .....(جامعة بسكـــــــــرة) ممتحنا
الدكتور/ عبد الحميد برحومة.....(جامعة مسيلـــــــــة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2012/ 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر –بسكرة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص
اقتصاد دولي بعنوان:

دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية

- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية -

إعداد الطالب: إبراهيم بوجلخة

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور: الطيب داودي

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور/ عبد الحميد غوفي.....(جامعة بسكـــــــــرة) رئيسا
الاستاذ الدكتور/ الطيب داودي .....(جامعة بسكـــــــــرة) مقررا
الدكتور/ رابح خوني .....(جامعة بسكـــــــــرة) ممتحنا
الدكتور/ عبد الحميد برحومة.....(جامعة مسيلـــــــــة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2012/ 2013

إ هـد ا ء :

أهدي ثمرة جهدي هذا المتواضع إلى أبي وأمي الكريمين العزيزين، وإلى زوجتي الحبيبة ووالديها الكريمين وإخوتي وأخواتي الأعزاء، وابنتي أميمة وبشرى، والى كل الأصدقاء والزملاء وكل من ساعدني وشجعني من قريب أو من بعيد لاستكمال هذا المشوار.

إبراهيم

شـكـر :

أشكر أستاذي الكريم الدكتور **"داودي الطيب"** على توجيهاته القيمة والمفيدة وعلى صبره علي.

كما أشكر كل أساتذتي بجامعة محمد خيضر ببسكرة اللذين بذلوا قصارى جهدهم طيلة هذا المشوار الدراسي، وأشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة بحثي هذا، كما اشكر الاستاذ نور الدين جوادي والاستاذ عقبة عبد اللاوي بالمركز الجامعي بالوادي على مساعدتهم لي، كما اشكر غراب رضا على ما قدمه لي من مساعدة، ولله الشكر أولا واخرا وله الحمد والمنة من قبل ومن بعد.

إبراهيم

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية وتقييميه لإطار التعاون الاقتصادي الجزائري الاروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو–جزائرية، الذي وقعت عليه الجزائر في 22 افريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

حيث شمل الجانب النظري التكامل الاقتصادي الاقليمي في صيغته التقليدية من حيث مفاهيمه الاساسية، درجاته، اثاره وأهدافه، اما الصيغة الحديثة للتكامل الاقتصادي الاقليمي او ما يعرف بالاقليمية الاجديدة، التي ظهرت في بداية سنوات التسعينيات من القرن الماضي، حيث يعتبر مشروع الشراكة الاورومتوسطية الاقليمية الجديدة من منظور الاتحاد الاوروبي.

كما تطرقنا الى الجذور التاريخية للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الاوروبي من جهة ودول جنوب المتوسط من الجهة المقابلة وخاصة الجزائر، حيث ارتبط الاقتصاد الاجزائري منذ الاستقلال بالاقتصاد الاوروبي باتفاقية التعاون الااقتصادي مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية لمدة ثلاث عقود (الستينات، السبعينات، الثمانينات)، قبل ان تتحول الى شراكة دائمة بعد اعلان برشلونة في 1995، الذي يطرح استراتيجة الاتحاد الاوروبي الجديدة تجاه الضفة الجنوبية لحوض المتوسط.

كما تم عرض مفصل لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية الذي اصبح يشكل الإطار الذي ينظم العلاقات الثنائية بين الطرفين، كما حدد المحاور الكبرى للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، كما يركز في شقه الاقتصادي إلى اقامة منطقة للتبادل الحر(ZLE) بين الجزائر والتحاد الاوروبي في آفاق 2017 ثم تم تمديده إلى سنة 2020، وذلك من خلال تنفيذ عملية تفكيك الرسوم الجمركية بصفة تدريجية بين الطرفين.

اما الجانب التطبيقي لهذا البحث فيتناول دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد عدة سنوات من بداية تنفيذه في سبتمبر 2005، وخلصت الدراسة الى تحليل مجموع من المتغيرات الكلية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل تطور الناتج الداخلي الخام خارجة المحروقات، تدفقات التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الاوروبي في ظل هذا الاتفاق، كما تناولت الدراسة تحليل المستوى العام للأسعار، وتقييم حجم الاستثمار الاجنبي وخاصة الاستثمار الاوروبي الداخل للجزائر.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الاقليمي، الاقليمية الجديدة، الشراكة الاورومتوسطية، الشراكة الاوروجزائرية.

Résumé:

Ce travail porte une étude analytique et évaluative d'une du cadre de coopération économique entre l'Algérie et l'Union européenne à la lumière de l'accord de partenariat de l'euro - algérien, signé par l'Algérie dans 22 Avril 2002 et est entré en mise en î uvre le 1 Septembre 2005.

La partie théorique contient l'intégration économique régionale dans sa formule classique a savoir leurs définition fondamentales, leurs niveaux et objectifs, ainsi sa formule moderne " the new régionalisme", qui est apparu au début des années Quatre-vingt dix du siècle dernier, où présente le projet de partenariat euro-méditerranéen la nouvelle régionalisme Du point de vue de l'Union européenne.

On a aussi évoqué les racines historiques de la relation économiques entre l'Union européenne d'une part et les pays sud-méditerranéens de l'autre côté, notamment l'Algérie, qui a été lié depuis l'indépendance, des Accords de coopération économique avec la Communauté économique européenne pour une période de trois décennies (les années soixante, soixante-dix, quatre-vingt), avant qu'ils ne deviennent partenariat permanent après la déclaration de Barcelone en 1995, qui a posé une nouvelle stratégie de l'UE vers la rive sud du bassin méditerranéen.

Au coure de cette étude,on a présenté de manière détaillée l'accord d'association Euro ï Algérien, qui est devenu le cadre qui organise les relations bilatérales entre les deux parties, tel que défini les grands axes du coopération entre l'UE et l'Algérie dans le Domaine politique, économique, sociale et culturelle, et se qui concerne sur le côté économique la création d'une zone de libre-échange (ZLE) entre l'Algérie et l'Union européenne en 2017, et les perspectives a été étendu à l'année 2020, a partir la mise en î uvre du processus de démantèlement tarifaire progressivement entre les deux parties.

En ce qui concerne le côté pratique de cette recherche porte une étude analytique et l'évaluation de l'accord de partenariat Euro ï Algérienne et son impact sur l'économie algérienne après plusieurs années de début de sa mise en î uvre en Septembre 2005, cet étude a conclu l'analyse dune ensemble des variables macro-économiques liés à l'économie de l'Algérie et de l'analyse de l'évolution du PIB hors hydrocarbures, les flux de commerce extérieur de l'Algérie avec l'Union européenne à la lumière de cet accord, l'étude a également abordé l'analyse du niveau général des prix, et d'évaluer l'ampleur de l'investissement étranger, en particulièrement l'investissement européenne entrant a l'Algérie.

Mots clés: intégration économique régionale, le nouveau régionalisme, partenariat euro-méditerranéen, le partenariat Euro ï Algérienne.

قائمة المحتويات	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	
الفصل الاول: التكامل الاقتصادي الاقليمي	01
تمهيد	01
المبحث الأول : التكامل الاقتصادي الاقليمي من جانب التنظير	02
المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي و دوافعه	02
الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي	02
الفرع الثاني: دوافعه واهداف التكامل الاقتصادي	08
المطلب الثاني : مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي	11
الفرع الاول: منطقة التجارة الحرة	12
الفرع الثاني:الاتحاد الجمركي	14
الفرع الثالث:السوق المشتركة	15
الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي والنقدي	17
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي	20
لفرع الأول : الأثار الساكنة للتكامل الاقتصادي	20
لفرع الثني : الاثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي	26
المبحث الثاني : التكامل الاقتصادي الإقليمي من جانب التطبيق	29
المطلب الأول : الاتحاد الأوروبي	29
ا لفرع الأول: النشأة	30
الفرع الثاني: توسع الإتحاد الأوروبي	32
الفرع الثالث : بعض المؤشرات الإقتصادية للإتحاد الأوروبي	37
المطلب الثاني : تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا	40

الفرع الاول : الانشأة الاسيان	40
الفرع الثاني : أهمية تكتل رابطة الآسيان	43
الفرع الثالث : أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الآسيان	44
الفرع الرابع: الآفاق المستقبلية لتكتل رابطة الآسيان	49
المطلب الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	49
الفرع الأول : نشأة النافتا و مبادؤها العامة	50
الفرع الثاني :أهداف النافتـــــــا	55
الفرع الثالث : بعض المؤشرات الاقتصادية لتكتل النافتا	57
المبحث الثالث : الاقليمية الجديدة بين التنظير و التطبيق	63
المطلب الأول :الإقليمية الجديدة مفاهيم أساسية	64
الفرع الأول: تعريف الإقليمية الجديدة و سماتها الاساسية	65
الفرع الثاني : أسباب ظهور الإقليمية الجديدة	70
الفرع الثالث:أهم الفروقات بين الإقليمية الجديدة والمنهج التقليدي للتكامل الإقتصادي	71
المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة من منضور التكتلات الاقتصادية الكبري و أهميتها و دوافع الدول في الاتجاه نحوها	74
الفرع الأول :الإقليمية الجديدة من منظور التكتلات الاقتصادية الكبرى	74
الفرع الثاني:أهميتها	79
الفرع الثالث : دوافع الدول في الاتجاه نحوها	83
المطلب الثالث:الترتيبات الإقليمية و علاقتها بالنظام التجاري العالمي	85
الفرع الأول: الجات ومنظمة التجارة العالمية نبذة عن المبادئ وجولات المفاوضات	85
الفرع الثاني: الإطار القانوني للترتيبات الإقليمية الجديدة ضمن الجات ومنظمة التجارة العالمية (GATT/ WTO)	87
الفرع الثالث: العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد الأطراف	90
خلاصة الفصل الاول	94
الفصل الثاني : الشراكة الأوروبية المتوسطية	96
تمهيد	96
المبحث الأول: الدول المتوسطية العربية بين خيار التكامل فيما بينها او الارتباط مع الاتحاد الاوروبي	97
المطلب الأول: محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية المتوسطية	97

الفرع الأول – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	97
الفرع الثاني : إتحاد دول المغرب العربي	98
الفرع الثالث : إتفاقية أغادير	99
الفرع الرابع : واقع التكتلات الإقتصادية العربية	101
المطلب الثاني: علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية المتوسطية و الاتحاد الاوروبي	104
الفرع الأول: اتفاقيات التعاون بين الدول العربية والمجموعة الأوروبية قبل 1995	104
الفرع الثاني : قراءة في اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين المجوعة الأوروبية و الدول العربية المتوسطية	107
المبحث الثاني: مسار برشلونة ومرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي	110
المطلب الأول: نشأة الشراكة الأوربية المتوسطية	111
المطلب الثاني: المحاور الرئيسية للشراكة الاوربية التوسطة	113
الفرع الأول : الشق الغير اقتصادي للشراكة الاوروبية المتوسطية	113
الفرع الثاني : الشراكة الاقتصادية والمالية	114
المطلب الثالث : مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي	120
الفرع الأول : تشخيص السياسة المتوسطية الجديدة	120
الفرع الثاني : أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية	123
المبحث الثالث:الشراكة لااقتصادية الأوروبية المغاربية حالة (تونس و المغرب)	125
المطلب الأول : التوقيع على إتفاقتي الشراكة التونسية المغربية مع الاتحاد الأوروبي و إقامة منطقة التجارة الحرة	125
الفرع الأول: التوقيع على الاتفاقيتين	125
الفرع الثاني: إقامة منطقة التجارة الحرة	127
المطلب الثاني: الجانب المالي للشراكة بين الاتحاد الاوربي وكل من تونس والمغرب	136
الفرع الاول : برنامج ميدا (تونس المغرب)	136
الفرع الثاني : تقيم الأداء المالي لبرنامج ميدا تونس والمغرب	138
المطلب الثالث: إنعكاسات إقامة منطقة التجارة الحرة	143
الفرع الأول : تباين أوزان الشركاء	143

الفرع الثاني : إنعكاسات التفكيك الجمركي	146
الفرع الثالث : الإنعكاسات على التجارة الخارجية و الإستثمار	148
خلاصة الفصل الثاني	155
الفصل الثالث : الشراكة الاورو ــ جزائرية	157
تمهيد	157
المبحث الأول : العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة	158
المطلب الأول: علاقات التعاون الإقتصادي الجزائرية الأوروبية قبل مؤتمر برشلونة 1995	158
الفرع الأول : العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية في إطار إتفاقية التعاون لسنة 1976	158
الفرع الثاني: تقييم إتفاق التعاون الإقتصادي بين الجزائر و المجموعة الأوروبية لسنة 1976	162
المطلب الثاني: إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي الدوافع و المحتوى	163
الفرع الأول : دوافع الشراكة الأوروبية الجزائرية	164
الفرع الثاني: محتوى إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية	166
المطلب الثالث: دراسة الشق الإقتصادي و المالي لإتفاق الشراكة الأورو–جزائرية	171
الفرع الأول : إقامة منطقة التبادل التجاري الحر	171
الفرع الثاني: التعاون المالي في إطار الشراكة الاورو– جزائرية	182
المبحث الثاني:السياسات المرافقة للتوقيع على اتفاق الشراكة الاوروبية الجزائرية	189
المطلب الاول: الإصلاحات الاقتصادية المرافقة للشراكة الاوروــ جزائرية	189
الفرع الاول: إصلاح النظام المالي و المصرفي منذ 1990	189
الفرع الثاني: الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة	192
الفرع الثالث: الاصلاحات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر	198
المطلب الثاني: إعادة التأهيل الصناعي	204
الفرع الأول : برنامج إعادة التأهيل الصناعي مفهومه و أهدافه	205
الفرع الثاني : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	212
المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و الامتوسطة في الاجزائر	220
الفرع الاول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	220
الفرع الثاني: تقييم اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	225
المبحث الثالث: دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية	229

المطلب الاول : تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر والمستوى العام للأسعار	229
الفرع الاول: تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر	229
الفرع الثاني: تطور المستوى العام للأسعار	234
المطلب الثاني: الاثر على تدفقات التجارة الخارجية للجزائر وايرادات الميزانية العامة	238
الفرع الاول : الأثر على الصادرات	236
الفرع الثاني: الآثار على الواردات	244
الفرع الثالث: الميزان التجاري	253
الفرع الرابع: الاثر على إيرادات الخزينة العامة	258
المطلب الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر	259
الفرع الاول: تطور الاستثمار الاجنبي في الجزائر	259
الفرع الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	263
خلاصة الفصل الثالث	267
الخاتمة العامة	267
قائمة المراجع	274
الملاحق	292

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي وأهم مميزات كل مستوى	20
2-1	حـــــالة خلق التجارة	23
3-1	حـــــالة تحويل التجارة	24
4-1	مقارنة توسعات الإتحاد الأوروبي	34
5-1	تدفقات التجارة البينية للإتحاد الأوروبي لعامي 2003– 2005	36
6-1	عدد السكان الإتحاد الأوروبي بين 1990– 2005 (مليون نسمة)	37
7-1	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للإتحاد الأوروبي (EU 27) من 2000–2007 (مليون يورو، ٪).	38
8-1	مجموعة من المؤشرات الكلية للإتحاد الأوروبي (EU25) 2003–2006	38
9-1	إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج للإتحاد الأوروبي خلال 2001 –2005	39
10-1	وزن الصادرات و الواردات البينية للآسيان 1985–1993 نسبة مئوية(%) من التدفقات الإجمالية	41
11-1	مؤشرات النمو الاقتصادي لدول رابطة الآسيان و الصين.	45
12-1	معدلات النمو الاقتصادي لدول الآسيان لعامي 2005–2006 بالإضافة إلي الصين والهند	46
13-1	نسبة التجارة البينية داخل الإقليم (%	47
14-1	تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2003 و 2005 (بالمليارات الدولارات و بالنسبة المئوية)	47
15-1	تطور الصادرات البينية لدول الآسيان 1996 – 2004 (مليار دولار)	48
16-1	عدد السكان لتكتل النافتا للفترة 2004–2008(مليون نسمة)	58
17-1	الناتج الأجمالي لدول النافتا خلال الفترة 2004–2007(مليار دولار)	58
18-1	نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا بين 2004–2008	58
19-1	الاستثمار الاجنبي المباشر لدول النافتا والعالم .	59
20-1	تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لسنوات 2003–2007–2005	60

1-21	التجارة البينية داخل الاقليم للدول الاعضاء في النافتا (المتوسط السنوي نسبة مئوية)	61
1-22	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المكسيك للفترة 1988-2007	61
1-23	معدل نمو (PIB) الحقيقي للمكسيك وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من 1970-2006	63
1-24	مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والجديد	73
1-25	الترتيبات الإقليمية في العالم	79
1-26	جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والمنظمة العالمية للتجارة	87
1-27	الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة حسب نوع الإبلاغ	90
2-1	مساهم التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية وغير عربية مختارة عامي 2005 و2009.	103
2-2	هيكل التجارة العربية الخارجية	109
2-3	نمو الناتج المحلي للمناطق في العالم	109
2-4	الاعتمادات المالية لبرنامج (ميدا I) و(ميدا II)	118
2-5	وضعية إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي	122
2-6	رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية وفق اتفاق الشراكة الأوروبي التونسي.	128
2-7	رزنامة وتيرة التفكيك الجمركي (حالة المغرب)	129
2-8	يوضع قوائم السلع و المنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة تونس)	131
2-9	أهم الامتيازات للمنتوجات الزراعية التونسية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	133
2-10	أهم الامتيازات للمنتوجات الزراعية المغربية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	134
2-11	برنامج ميدا للدول العربية المتوسطية التزام والاتفاق(مليون يورو)	137
2-12	ميدا: الالتزامات و الإنفاق 1995 -2005	138
2-13	التوزيع السنوي لبرنامج "ميدا" حسب الالتزامات والمدفوعات	139
2-14	ميدا المغرب وتونس الالتزامات و المدفوعات (ملايين يورو، %	140

15–2	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في اطار ميدا 1 لتونس و الامغرب	140
16–2	بعض المشاريع في برنامج ميدا 1 و ميدا2 الخاصة بالمغرب	141
17–2	السكان، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و الإتحاد المغربي العربي و الإتحاد الأوروبي(1999–2000	143
18–2	الناتج المحلي الإجمالي و السكان مقارنة ما بين الشركاء المتوسطيين و الإتحاد الأوروبي (1999)	144
19–2	الرسوم على المبادلات و نصيب الإتحاد الأوروبي من واردات الدول المتوسطية الشريكة.	146
20–2	تقدير بسيط لخسائر الإيرادات المتعلقة بالتدمير الجمركي	147
21–2	نصيب الإتحاد الأوروبي–25 في التجارة مع جنوب و شرق المتوسط	149
22–2	مكانة التجارة الزراعية لدول جنوب و شرق المتوسط في عام 2004(مليون دولار)	151
23–2	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية الثلاثة متوسط سنوي 1990–2006	152
1–3	مساعدات الأربع بروتوكولات مالية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية للجزائر (1976–1996).	160
2–3	التوزيع القطاعي للصادرات الجزائرية إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية(٪).	162
3–3	رزنامة تفكيك المنتوجات الصناعية في إطار إتفاق الشراكة الأورو–جزائرية.	172
4–3	القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي	173
5–3	جدول تفصيلي لتوزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة رقم (2)	174
6–3	مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم (2)	174
7–3	جدول تفصيلي لتوزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة (3).	175
8–3	مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم (3)	175
9–3	رزنامة تحرير المنتجات الزراعية.	176
10–3	رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (2)	180

11-3	وضعية تفكيك الرسوم الجمركية الى غاية 2012/09/01	181
12-3	نصيب بعض دول جنوب المتوسط من خلال برنامج MEDA I و MEDA II (1995-2005) الوحدة مليون يورو	183
13-3	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج مبدأ 2 (مليون يورو).	184
14-3	مبدأ (1995-2005) الإلتزامات و التسديد	185
15-3	التوزيع السنوي للإلتزامات و التسديد لمبدأ 1 و مبدأ 2 المخصصة للجزائر خلال 1995-2004.	187
16-3	مجالات تدخل ميدا 1 في الجزائر	212
17-3	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	213
18-3	حصيلة التأهيل لمرحلة التشخيص (ديسمبر 2006).	214
19-3	حصيلة التأهيل مرحلة خطة التأهيل (ديسمبر 2006).	214
20-3	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2003-2010	221
21-3	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (إلى السداسي الأول 2011	221
22-3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط و مناصب الشغل (إلى غاية السداسي الأول 2011	222
23-3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	222
24-3	تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاعات النشاط الاقتصادي للجزائر للفترة 2003-2009	226
25-3	تطور الناتج الداخلي الخام حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة 2004-2008	226
26-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعات	227
27-3	الناتج الداخلي الخام للجزائرللفترة 2001- 2011	229
28-3	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب بعض القطاعات للفترة 2001-2009	232
29-3	تطور الرقم القياسي السنوي لاسعار الاستهلاك للفترة 2002-2011	234
30-3	تطور الرقم القياسي لاسعار مجموعة الغذاء والمشروبات غير الكحولية للفترة 2002-2011	236

3-31	تطور الرقم القياسي العام السنوي لاسعار الانتاج الصناعي	237
3-32	إجمالي الصادرات الجزائرية ومعدلات النمو خلال الفترة (2000-2010).	239
3-33	نمو الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2010).	239
3-34	الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010.	241
3-35	معدلات نمو الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010.	241
3-36	إجمالي الواردات الجزائرية للفترة 2000-2010.	244
3-37	تطور الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010	245
3-38	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2010	254
3-39	تطور التصريحات بالإستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2011.	260
3-40	ملخص المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2011.	260
3-41	مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر للفترة 2002-2011.	262
3-42	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2008 (مليون دولار)	263
3-43	الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر من دول الإتحاد الأوروبي2003-2008.	264
3-44	الإستثمار الأجنبي المباشر لدول الإتحاد الأوروبي الداخل للجزائر حسب القطاعات 2003-2008.	265

قائمة الاشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
1–1	تطور الاتفاقيات التجارية الإقليمية في العالم 1948–2009	81
1–2	حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات للتجمعات العربية	102
2–2	اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009	102
3–2	إتفاقيات الشراكة الاوروــ متوسطية	122
4–2	الناتج المحلي الإجمالي للفرد2005 (يورو).	145
5–2	وضع الاتحاد الاوروبي في تجارة بلدان جنوب و شــرق المتوســط، 2000–2005	150
6–2	نصيب حوض المتوسط من الإستثمارات المباشرة للإتحاد الأوروبي (بإستثناء قبرص مالطا, السلطة الفلسطينية)	153
7–2	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من بقية العالم إلى البلدان المتوسطية الشريكة (مليون يورو)	153
8–2	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرالداخل للبلدان المتوسطية الشــريكة من الإتحاد الأوروبي (مليون يورو)	154
1–3	برنامج مبدأ (1995–2005) الالتزامات و التسديد	185
2–3	توزيع المبالغ المسددة من خلال مبدأ (1995–2005) مليون يورو.	186
3–3	المؤسسات امكلفة بالاستثمار في الجزائر	200
4–3	برنامج التأهيل	206
5–3	المحاور الأساسية للتأهيل على مستوى المؤسسة	207
6–3	اهداف برنامج التاهيل	209
7–3	درجة التقدم لـ 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة في مراحل برنامج التاهيل	218
8–3	توزيع الـ 445 مؤسسة صغيرة و متوسطة حسب قطاع النشاط	218
9–3	توزيع العمليات على 445 مؤسسة صغيرة و متوسطة لـ 896 عملية تأهيل	219
10–3	توزيع ميزانية 15.039.692 اورو حسب أصناف عمليات التأهيل	220
11–3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط (إلى غاية السداسي الاول 2011)	223
12–3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات	223

	النشاط	
3–13	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة حسب الفروع الصناعية	224
3–14	توزيع نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة حسب الفروع الصناعية	225
3–15	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط لسنة 2009	228
3–16	تطورالناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 2001– 2011	230
3–17	نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر 2001–2008	230
3–18	نسب قطاعات المحروقات والفلاحة و الصناعة من الناتج الداخلي الخام (PIB) للجزائر 2001–2009	233
3–19	تطور الرقم القياسي السنوي لاسعار الاستهلاك 2006–2011	235
3–20	المتوسط السنوي للتضخم2007–2011	235
3–21	التغير السنوي للرقم القياسي لاسعار مجموعة الغذاء والمشروبات غير الكحولية للفترة 2002–2011	236
3–22	الرقم القياسي السنوي لاسعار الانتاج الصناعي للقطاع العام 2001– 2011	237
3–23	الرقم القياسي السنوي لاسعار الانتاج الصناعي للقطاع الخاص 2001–2011	238
3–24	تطور صادرات الجزائر للفترة 2000–2010.	240
3–25	نمو الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي للفترة 2005–2010.	242
3–26	تطور قيمة الصادرات الجزائرية للاتحاد الاوروبي للفترة 2005– 2010	243
3–27	هيكل صادرات الاجزائر للاتحاد الاوروبي 2008	243
3–28	صادرات الجزائر خارج المحروقات مع أهم الزبائن	244
3–29	تطور واردات الجزائر للفترة 2000–2010	245
3–30	توزيع الواردات الجزائرية بين الإتحاد الأوروبي و بقية العالم	246
3–31	تطور قيمة واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة للفترة 2005–2010	248

3-32	تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة	248
3-33	تطور قيمة واردات الجزائر من المنتجات الصناعية من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة للفترة 2005-2010	249
3-34	نسبة الواردات الصناعية للجزائر من إجمالي الواردات وفق قوائم إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي	250
3-35	تطور واردات الجزائر من المنتجات الزراعية و الصيد البحري من الإتحاد الأوروبي وفق قوائم إتفاق الشراكة للفترة 2005-2010	252
3-36	نسبة الواردات الزراعية و الصيد البحري من إجمالي واردات الجزائر وفق قوائم إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي	253
3-37	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2010	254
3-38	تطور الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات للفترة2000-2010	255
3-40	مقارنة بين الميزان التجاري الإجمالي و الميزان التجاري خارج المحروقات للجزائر للفترة 2004-2009	256
3-41	مقارنة بين الميزان التجاري خارج المحروقات للجزائر مع الإتحاد الأوروبي و مع بقية العالم.	257
3-42	تطور التدفقات التجارية للجزائر مع شركائها الرئيسيين من داخل الإتحاد الأوروبي.	258
3-43	توزيع عدد مشاريع الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-11	261
3-44	توزيع مبالغ الإستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2002-2011	231
3-45	توزيع عدد مناصب الشغل للإستثمار في الجزائر للفترة 2002-2011	261
3-46	توزيع مشاريع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حسب الأقاليم 2002-2011	262
3-47	نصيب دول الإتحاد الأوروبي من الإستثمار المباشر الداخل للجزائر 2003-2008.	264
3-48	توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر للاتحاد الاوروبي الداخل للجزائر حسب القطاعات الاقتصادية 2003-2008	266

قائمة الملاحق		
الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	القطاعات الممولة عن طريق بروتوكولات التعاون المالي 1976-1996	296
(2)	المخطط العام للتفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية والحصص التعريفية للمنتجات الصناعية في اطار اتفاق الشراكة (يدخل حيز النفيذ 2012/09/01)	297
(3)	جدول تطور صادرات الجزائر حسب مجموعة الاستعمال لفترة1995-2010	298
(4)	تطور صادرات الجزائر حسب الإقليم الاقتصادي للفترة 2000-2010	299
(5)	تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات حسب الاقليم الاقتصادي للفترة 2000-2010	300
(6)	تطور واردات الجزائر حسب الإقليم الاقتصادي للفترة 2000-2010	301
(7)	واردات الجزائر حسب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي للفترة 2005- 2010	302

المقدمة العامة

يحتل موضوع التجارة الدولية والاتفاقيات التجارية الإقليمية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية بين الدول، سواء كانت هذه الدول دولا متقدمة أو دولا نامية.

وترجع أهمية التجارة الدولية لاقتصاديات دول العالم الى عدم امكانية استغناء أي بلد ما مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي فيه عن بقية دول العالم الأخرى، بسبب تفاوت الدول من حيث الميزات الطبيعية والمكتسبة لديها ومحاولة الاستفادة من مكاسب التجارة مع الخارج.

والمتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي فقد شهد ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية لمواجهة تحديات التنمية في الداخل وانعكاسات العولمة في الخارج.

ان تلك التطورات جعلت الدول والتكتلات الاقتصادية التقليدية - مثل الاتحاد الأوروبي - تسعى لإيجاد صيغ جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي والدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية أوسع لتحقيق طموحاتها التنموية.

وقد عمل الاتحاد الأوروبي على توسيع وترقية علاقاته الاقتصادية الى شراكة دائمة، بإطلاقه لمشروع الشراكة الاورومتوسطية وعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

وقد سبقت كل من تونس والمغرب الجزائر في عقد اتفاقيات المشروع عقد اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط كل دولة على حدا، ويصبوا مشروع الشراكة الاورومتوسطية إلى إنشاء منطقة تبادل حر بصفة تدريجية في سنة 2010.شراكة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي على التوالي سنة 1995 بالنسبة لتونس وسنة 1996 بالنسبة للمغرب.

أما الجزائر فقد وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في افريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، إن توقيع الجزائر لهذا الاتفاق ومرور عدة سنوات على بداية تنفيذه يستدعي إجراء دراسة تقييميه لنتائج هذه التجربة وما حققته على ارض الواقع، واستشراف آفاقه المستقبلية خاصة بعد اعلان الجزائر في سنة 2010 عن رغبتها في تعديل هذا الاتفاق.

الإشكالية العامة:

للبحث في هذا الموضوع يمكننا صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يعتبر إطار التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي وفق إتفاق الشراكة الاوروجزائرية محركا لهياكل الاقتصاد الجزائري؟

إن هذا التساؤل الجوهري يقودنا الى طرح عدة تساؤلات فرعية يمكن إيجازها كما يلي:

* هل يمكن أن يمثل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أطارا حقيقيا للتعاون الاقتصادي المتبادل في ظل فوارق التنمية الاقتصادية الكبيرة بين الطرفين ؟ وما هي الأهداف الحقيقية من وراء مشروع الشراكة الاورومتوسطية ؟

* ما هي المكاسب التي يمكن أن تحققها الجزائر من وراء تجربتها في الشراكة الأوروبية ؟ وما هي نتائج هذه التجربة لحد الآن ؟ ولماذا أعلنت الجزائر في سنة 2010 رغبتها في تعديل الاتفاق ؟

* هل أن إتفاق الشراكة ضروري بالنسبة للجزائر في وضعها الراهن لإحداث التنمية الاقتصادية ؟

فرضيات البحث:

يمكن أن نستعين بمجموعة من الفرضيات لمعالجة إشكالية البحث والإجابة عن التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة والتي نلخصها فيما يلي:

- الشراكة الأوروبية الجزائرية ومن ورائها مشروع الشراكة الاورو متوسطية، تكريس للتبعية الاقتصادية لبلدان جنوب المتوسط للاتحاد الأوروبي بما فيها الجزائر في ظل المنافسة العالمية الحادة والعولمة الاقتصادية.
- الاقتصاد الجزائري ليس في مستوى منافسة إقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي.
- للجزائر الآن فرصة سانحة لدفع الاتحاد الأوروبي لتعديل إتفاق الشراكة وحماية الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار البحث:

يمكن إيجاز الأسباب التي كانت من وراء اختياري لهذا البحث في النقاط التالية:

- تعتبر المدة الزمنية التي مرت منذ توقيع اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية في افريل سنة 2002 ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 الى يومنا هذا فترة كافية لإجراء دراسة تقييميه لهذا الاتفاق، وخاصة بعد إعلان الجزائر في سنة 2010 عن رغبتها في تعديل الاتفاق، مما يضفي صفة التجديد لهذا الموضوع، ويدفعنا الى البحث فيه.
- التعمق أكثر وإعطاء صورة واضحة لظاهرة الشراكة وارتباطها بظاهرة التكتلات

الاقليمية الجديدة، واثر ذلك على الاقتصاد الوطني.

- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة إقتصادية حديثة، وتقديم إحصاءات وبيانات جديدة حول موضوع الشراكة الاوروجزائرية.

- بالإضافة الى كون موضوع الشراكة الأجنبية والتكتلات الإقليمية يدخل في صميم تخصص الاقتصاد الدولي الذي أزاول دراستي فيه في مستوى ما بعد التدرج.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في هذا الموضوع في الاجابة عن التساؤلات المطروحة سواء على مستوى البحث العلمي أو على المستوى الرسمي حول ما وصلت اليه التجربة الجزائرية من نتائج من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، وما هي الكيفية التي يمكن للجزائر ان تعدل هذا الاتفاق للاستفادة من نقل التكنولوجيا وتنمية الانتاج الوطني في المستقبل ؟

اهداف البحث :

إن الهدف من البحث في هذا الموضوع هو دراسة وتقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الاوروبي من خلال التجربة الجزائرية في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، والوقوف على انعكاساته على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الكلية، والآفاق المستقبلية لهذا الاتفاق.

المناهج المتبعة في البحث :

للوصول الى اهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة وحل هذه الاشكالية، فان المنهج المتبع في هذه الدراسة يجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لاعطاء رؤية واضحة للشراكة الأوروبية الجزائرية ضمن مشروع الشراكة الاورومتوسطية وفقا لتسلسلها التاريخي، والمنهج التحليلي المقارن لتقييم تجربة الجزائر في هذه الشراكة.

الدراسات السابقة :

لقد حضي موضوع التكتلات الاقتصادية الاقليمية بالعديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت البحث فيه من جوانب مختلفة وبصفة خاصة تاثيرات هذه التكتلات على اقتصاديات الدول النامية، ومن بين هذه الدراسات التي إطلعت عليها:

* أطروحة دكتوراه: عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة - حيث تناولت هذه الدراسة علاقة التكتلات الاقتصادية بالتحولات العالمية- العولمة و منظمة التجارة العالمية-

بالإضافة إلى حتمية اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي عبر الاتفاقيات التجارية الاقليمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، لان معظم محاولات التكامل بين الدول النامية فيما بينها لم يكتب لها النجاح والاستمرار.

اما الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الاورومتوسطية والشراكة الاوروبية الجزائرية فنذكر منها دراستين وهما:

* أطروحة دكتوراه: عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية، حيث تناولت هذه الدراسة الحوار العربي الاوروبي وعرض تجارب الشراكة لبعض الدول العربية المتوسطية وهي: تونس، المغرب ومصر، بالإضافة الى واقع الشراكة الاوروجزائرية والآثار المتوقعة لإتفاق الشراكة على التوازنات الاقتصادية الكلية.

* أطروحة دكتوراه: شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وافاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية – حالة دول المغرب العري – حيث تناولت الشراكة الاقتصادية الأوروبية المغاربية وتقييم تجارب الشراكة لكل من تونس، المغرب والجزائر من ثلاث نواحي هي: التجارة الخارجية، تدفق رؤوس الأموال الخارجية والمؤشرات الاقتصادية.

* التقرير النهائي: تطور حالة تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي(Rapport Final:Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE) وقد تم هذا التقرير بتمويل من طرف المفوضية الاوروبية بالجزائر بتمويل اما الجهة الممولة له فهي المفوضية الاوروبية بالتعاقد مع مجلس الاستثمار والتنمية لتنفيذ هذا المشروع (Investissement Développement Conseil S.A (IDC) لصالح وزارة التجارة الجزائرية، حيث صدر بالجزائر في 3 نوفمبر 2009 ، وقد جاء هذا التقرير بعد مهمة ميدانية لجمع البيانات اللازمة لتكوين قاعدة معطيات مهمة للطرف المستفيد، وليضع دراسة تحليلية مفصلة لجميع المجالات المتعلقة بتنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ، سواء المتعلقة بتدفقات التجارة الخارجية بين الطرفين او تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر او سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، وقد عبر هذا التقرير عن رؤية الاتحاد الاوروبي لاربعة (04) سنوات من بداية تنفيذ اتفاق الشراكة بالاعتماد علئ تحليل المعطيات الميدانية التي تم جمعها خلال فترة اعداد اهذا التقرير.

خطة البحث:

للقيام بهذه الدراسة فقد استوجب علينا اعتماد خطة لهذا البحث من ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول التكتلات الاقتصادية في شكلها القديم والحديث، ودوافع التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأهم التكتلات الاقتصادية الرائدة. أما الفصل الثاني فنتناول فيه مسار الشراكة الاوروميتوسطية باعتبارها شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي الجديد، ومعالم إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المتوسطية، وأهدافها و مجالاتها. ويدخل الفصل الثالث في عمق هذا البحث ويتناول مكونات ومحتوى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، وتحليل نتائج التجربة الجزائرية في هذه الشراكة وتقييم نتائجها على أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول
التكامل الاقتصادي الإقليمي

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، أيا كانت الصورة التي يتخذها، وبذالك احتل هذا الموضوع مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات اقتصادية إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ورابطة جنوب شرق آسيا(آسيان).

كما شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية في النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين، جمعت بين دولا متقدمة وأخرى نامية، تختلف في خصائصها و سماتها عن الصيغة التقليدية التي ظهرت خلال عقد الخمسينات والستينات من نفس القرن، ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي دفعت هذه الدول في الاتجاه نحو تكوين تجمعات اقتصادية اقليمية لا تشترط تجانس مستويات التقدم بين أعضائها.

هذا ما حاولنا التعرض إليه في هذا الفصل الأول التكامل الاقتصادي الاقليمي، لذلك خصصنا ثلاث مباحث، تناولنا في الأول التكامل الاقتصادي الإقليمي من جانب التنظير، وفي الثاني تكلمنا عن الجانب التطبيقي للتكامل الاقتصادي من خلال بعض النماذج الرائدة في العالم، و في الثالث تم التطرق الى الإقليمية الجديدة بين التنظير والتطبيق و إبراز الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي.

المبحث الأول : التكامل الاقتصادي الاقليمي من جانب التنظير

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وبذلك فقد احتلت ظاهرة التكامل الاقتصادي الاقليمي اهتماما كبيرا بين الباحثين الاقتصاديين وشغلت حيزا مهما في أدبيات الفكر الاقتصادي متناولة المفاهيم النظرية الاساسية للتكامل الاقتصادي و دوافعه ومستوياته و الآثار المترتب عن قيامه.

المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي ودوافعه

الفرع الاول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

اولا: تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي: Régional Economic Intégration

التكامل لغة يعني تجميع أجزاء متناثرة في كل واحدة.[1] وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (Intégration) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (Intégrer) الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ.[2] ومن الاقتصاديين من يذهب خلاف ذلك حيث يرى أن ترجمة عبارة Intégration economic " تعني في المدلول اللغوي ب (الاندماج الاقتصادي) وهو ما ذهب إليه " أحمد الغندور" في كتابه الاندماج الاقتصادي العربي.[3] إلا أنه في هذا البحث سوف نستخدم مصطلح التكامل الاقتصادي نظرا لاستخدامه الواسع في مجال الاقتصاد الدولي.

لقد اختلف رواد الفكر الاقتصادي في تعريف مصطلح التكامل الاقتصادي وتحديد مفهومه. ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على أساس النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادي.[4]

---

[1] – فؤائد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية 2004، ص 5.

[2] – سامي عفيفي حاتم, **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم, الدار المصرية اللبنانية**, القاهرة للكتاب الثاني, ط2, 1994, ص277.

[3] – بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990–2007)**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادي جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010، ص 4.

[4] – سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص28.

لذلك فسوف نتناول تعريفات كل من : بيلا بلاسا[*] " B . Balassa"، جان تنبرجن** " J . Tinbergen " ، جونار ميردال " G . Myrdal ***".

أ- يعرف " بيلا بلاسا " التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[1]

ويعني ذلك أن مفهوم التكامل الاقتصادي عند " بيلا بلاسا " أنه:عملية وحالة، فبوصفه " عملية " يتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات، الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها، أما بوصفه "حالة " أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي. الذي يغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية.[2]

ب- يعرف " تنبرجن " التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال.[3]

(*) – بيلا بلاسا: اقتصادي مجري من مواليد مدينة بودابست سنة 1928 وتوفي فيها سنة 1991 اقترح سنة 1961 مخططا للتكامل الجهوي وأصبح مرجعا للتكتلات الاقتصادية والإقليمية في كتابه: The Teory of Economic Integration

** جان تنبرجن Jan Tinbergen توفي سنة 1994، اول من حاز علئ جائزة نوبل في الاقتصاد في العام 1969 بالاشتراك مع راجنا، وذلك لتطور نماذج ديناميكية لتحليل العمليات الاقتصادية، وله اسهامات عديدة في الاقتصاد: التكامل الاقتصادي الدولي، النماذج الاقتصادية، تحليل دورة الاعمال، رسم السياسة الاقتصادية، اقتصاديات التنمية، توزيع الدخل، وله دراسات احصائية عديدة حيث قدم حلولا للكثيرمن القضايا باستخدام الرياضيات والاقتصاد القياسي، طور نماذج الاقتصاد القياسي وخاصة النموذج الاقتصادي الامريكي.

*** ميردال، جونار (1898– 1987م): عالم اجتماع واقتصاد سويدي، وشغل وزير التجارة في السويد، ثم شغل منصب الامين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في 1957، وشغل استاذ الاقتصاد الدولي في جامعة ستوكهولم،و أستاذا زائرا في جامعة نيويورك. حصل سنة 1974 على جائزة نوبل في الاقتصاد.

[1] – بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة 1964، ص 10.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية. القاهرة، 2003، ص 14.

[3] – عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة**، أطروحة دكراه . معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2007 ص 4.

ج- أما " جونار ميردال " فمفهوم التكامل الاقتصادي عنده هو: عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي.[1] حيث يركز ميردال في تعريفه، على أن مفهوم التكامل لا بد أن يشتمل على النمو على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المتشكلة.[2] وذلك عن طريق إزالة جميع الحواجز التي تحول دون حرية انتقال جميع عناصر الإنتاج للدول الأعضاء داخل الكتلة الاقتصادية لتحقيق التكافؤ في الفرص وعدم التمييز فيما بينها.

انطلاقا مما سبق من التعريفات التي تدل على سعة مفهوم مصطلح التكامل الاقتصادي، وتعدد وجهات نظر الاقتصاديين حوله، فإنه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلاله إزالة جميع العراقيل التي تحول دون انتقال بعض أو كل عناصر الإنتاج بين تلك الأطراف، من خلال بناء علاقة تبادلية تقوم على تنسيق سياساتها الاقتصادية المختلفة، قصد زيادة التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وقد يتخذ عدة مراحل وفق جدول زمني يتفق عليه الأعضاء لتحقيق أهدافها المشتركة.

ثانيا: تعريف التكتل الاقتصادية: Economic Bloc

لقد بدأت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وأخذت حيزا كبيرا من الاهتمام في الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمي الثانية، وخاصة في أوروبا، ثم أخذت هذه الظاهرة في الانتشار عبر العالم وفي الدول النامية.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي على أنه يعبر عن درجة *معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا

[1] – فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2004 ، ص 5.

[2] – خوني رابح، حساني رقية، **إتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي عالية لتحسيسن وتفعيل الشراكة العربية ــ الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف 8– 9 ماي 2004.

* - درجات التكامل الاقتصادي هي : منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة والإتحاد الاقتصادي والنقدي

وثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[1]

ويبقى التكتل في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة بغية خلق مزيد من التداخل والترابط بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تحقيق التنمية، وبلوغ درجة من الاندماج للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهذا كله في ظل شرطية القرار السياسي الموحد في ظروف موضوعية وواقعية تخدم أهداف العملية التكاملية.[2]

ثالثا: الفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي الإقليمي

إن علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول ليست جديدة ، بل هي ناتجة عن تداخل المنافع الاقتصادية واختلاف مستويات التنمية بين الدول، واستحالة أن تبقى دولة ما بمعزل عن الدول الأخرى دون بناء علاقات تعاون مع غيرها خاصة في العصر الحديث الذي تتزايد فيه مظاهر الانفتاح الاقتصادي والعولمة.

ولعل من المفيد التمييز بين مفهوم التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي الإقليمي، فالتعاون الاقتصادي يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراء التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في المشروعات المشتركة.[3]

من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي. فالهدف من التعاون الاقتصادي (coopération Economique) هو تخفيف أثر العقبات الموجودة في العلاقات الاقتصادية

[1] –عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكريز)**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006 ص 21.

[2] – يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص 94.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة – الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، صر 177.

الدولية والتقليل منها، أما التكامل الاقتصادي (Intégration Economique) يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يعمل على إزالة هذه العراقيل وتوفير الشروط الملائمة لزيادة فاعلية وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول.[1]

كما أن التعاون الاقتصادي يشير في مضمونه إلى احتفاظ كل بلد طرف فيه على حريته واستقلاليته في اختيار سياساته الاقتصادية الوطنية، وتكتفي الدول في علاقاتها في مجال التعاون الاقتصادي بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف والمنافع المحددة المشتركة فيما بينها.

بينما التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عبارة عن عملية توثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة التي قد تترجم في مراحلها المتقدمة إلى إنشاء مؤسسات فوق قومية (إقليمية) تتنازل لها الدول الأعضاء عن بعض صلاحياتها التقليدية. وعليه فإن التكامل الاقتصادي "يقصد به درجة أعلى من التعاون الاقتصادي".[2]

رابعا: المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي الإقليمي

إن مفهوم التكامل الاقتصادي قد تطور في ظل تزايد العولمة التي شهدها عقد الثمانينات والتسعينات إذ أصبح يشمل أيضا التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل رأس المال وتكامل السوق المالية. ومع تزايد أهمية اتفاقيات التكامل الإقليمية في الفترة الأخيرة ... أصبح التكامل الاقتصادي يشير ليس إلى تخفيض الحواجز الفاصلة بين البلدان والمعيقة الصفقات وحركة السلع ورأس المال والعمالة وحسب بل أصبح يشير أيضا إلى تنسيق القوانين والتنظيمات وتجانسها وتبني المقاييس والمعايير المشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية.[3]

إن مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي يأخذ ثلاثة أشكال حسب درجة التنسيق بين الدول الأعضاء وهذه الأشكال الثلاثة هي:

---

[1] – سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] – فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] – ناصر السعدي، **التكامل الاقتصادي العربي : يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار**، الندوة الرابعة حول التكامل الاقتصادي العربي التحديثات والآفاق. صندوق النقد العربي، أبو ظبي 23–24 فيفري 2005، ص 30.

أ- التكامل الضحل او السطحي : shallow Intégration

ويشمل هذا الشكل من عملية التكامل تركيز التدفقات الاقتصادية (التنسيق يكون عفويا بين القطاع الخاص في المنطقة) مع التنسيق بين الدول حول هذه التدفقات وحول شروطها.[1] والتكامل الضحل بين البلدان ناجم عن تخفيض أو إزالة التعرفة والحصص والحواجز الأخرى المعيقة لتجارة السلع عبر الحدود، مثل الإجراءات الجمركية المقيدة للتجارة.[2] وبالتالي فإن، هذه الترتيبات تمتاز أساسا بطبيعتها التجارية السلعية، التي تهدف إلى الإلغاء الكلي لهذه الحواجز بواسطة آليات بسيطة وشفافة.[3] وبهذا المعنى يمكن أن تدرج ترتيبات التجارة التفضيلية* واتفاقيات مناطق التجارة الحرة وإقامة الاتحادات الجمركية ضمن مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي " الضحل "أو" السطحي" باعتبارها تكاملا تجاريا بالدرجة الأولى.

ب- التكامل العميق: Deep intégration

أما التكامل العميق فهو يتجاوز مسألة التعامل مع القيود التي تقف في وجه تدفقات السلع والخدمات على حدود الدول المتكاملة إلى ما بعد حدود هذه الدول، فهو يشمل التعامل مع الإطار المؤسسي والتنظيمي لانتقال السلع والخدمات وكذا عوامل الإنتاج وذلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول وتوحيدها على غرار إجراءات تنظيم الاستثمار، وتحرير التجارة في السلع والخدمات، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية وغيرها ....[4].

ويذهب التكامل العميق إلى أبعد من مجرد إزالة الحواجز أمام تجارة السلع، ليغطي مجالا واسعا يشمل تجارة الخدمات، الاستثمار وتحركات العمالة، فهو يتضمن أحكاما أكثر تعقيدا تشمل تنسيق سياسات الرسوم والإعانات المحلية خاصة تلك التي لها أثر على الإنتاج والتجارة، أيضا

---

[1]- Guilhot latitia, l'intégration économique régional de l'Asean + 3 – la crise de 1997 a l'origine d'un régime régional, thése pour le doctora e sciences économique, université pierre mendés France Grenoble, 2008, p 41.

[2] – ناصر السعدي ، مرجع سابق ، ص 31.

[3] – تواتي عثمان ، مرجع سابق, ص 15.

* – لمعرفة مفهوم التجارة التفضيلية و المناطق الحرة و الإتحاد الجمركي أنظر مطلب مستويات التكامل الاقتصادي في هذا الفصل.

[4] - ميموني سمير، بركنو قوسام، **الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف:**

– تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في النظام التجاري العالمي، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، ص6.

تنسيق السياسات الكلية سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.[1]

لذا فإن التكامل العميق يستوجب تغيير القواعد التنظيمية والممارسات الحكومية نتيجة الاتفاقيات الثنائية أو الدولية لكي يتم توحيدها عبر البلدان أو جعلها أكثر تجانسا.[2] وبعبارة أخرى فإن تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي يتضمن تحرير التجارة في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال والاستثمار بالإضافة إلى قوة العمل، أي تكامل عناصر الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والقواعد التنظيمية أو توحيدها داخل المنطقة التكاملية, ويمكن اعتبار مرحلة السوق المشتركة** والاتحاد الاقتصادي تدخل ضمن مفهوم التكامل الاقتصادي العميق.

ج- التكامل الاقتصادي الإقليمي الفوق وطني :supra-nationale

وهو عبارة عن ميزة إضافية تسمح لعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بإنشاء شكلا من أشكال السلطة الفوق وطنية أي وضع مؤسسات إقليمية فوق وطنية, وبعبارة أخرى فعندما تتنازل الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على الأقل واحدة من صلاحياتها لصالح مؤسسة إقليمية, في هذه الحالة يمكن وصف التكامل الاقتصادي الإقليمي بكونه فوق وطني.[3]

الفرع الثاني: دوافع أو أهداف التكامل الاقتصادي

تكمن دوافع الدول التي تريد إقامة تكامل إقتصادي فيما بينهما إلي إيمانها بالأهداف و المزايا التي سوف تحققها من وراء مشروعها التكاملي، وتعتبر المكاسب المشتركة من إحداث تكتل إقتصادي ما هي قوة الدفع الحقيقية لهذه الدول للتغلب على المشكلات والعقبات التي تواجهها وإقناع الرأي العام الداخلي بمدى أهمية هذه المكاسب وضرورة الإلتزام بمتطلباتها.

وقد تختلف أسباب تكوين تكتل إقتصادي من دولة إلى أخرى، غير أنه توجد عدة عوامل يمكن أن تشكل في مجموعها دوافع تكوين تكامل الاقتصادي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

اولا: زيادة معدل النمو الاقتصادي:

[1] – تواتي عثمان، مرجع سابق، ص 15.

[2] – ناصر السعدي، مرجع سابق، ص 31.

** – للاطلاع على معنى السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي, انظر مطلب مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي في هذا الفصل.

[3]–Guilhot .L, op.cit. ,p 42.

يؤدي التكامل الاقتصادي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الإستثمار. فإتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي الى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبيح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع. هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج.[1]

كما يؤدي التكامل الاقتصادي إلى، تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن ترقيتها دون و جود سوق إقليمي محمي (الصناعات الإقليمية الناشئة)، حيث تصبح ذات قدرات تنافسية دولية إذا ما أعطي لها الوقت الكافي للنمو.[2]

ثانيا: زيادة إتساع السوق وتحقيق وفورات الحجم

يعتبر زيادة حجم السوق من الدوافع المهمة للدول لتكوين تكتل إقتصادي، و ذلك من أجل تصريف منتجاتها من السلع والخدمات، لأن التكامل الاقتصادي يسمح بفتح أسواق الدول الأعضاء ورفع الحواجز على التبادل التجاري، بالإضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية (داخل المنطقة التكاملية). وبالتالي فان إتساع حجم السوق يترتب عليه عدة نتائج منها:[3]

- فرصة أكبر للمشروعات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتشغيل طاقات إنتاجية معطلة.
- تحقيق وفورات الحجم الكبير في الانتاج.
- زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاندماج.

ثالثا: تحسين معدل التبادل التجاري:

يترتب على إزالة الرسوم الجمركية داخل المنطقة التكاملية إنخفاض أسعار صادرات كل دولة عضو إلى باقي الدول الأعضاء، و بالتالي يزيد الطلب في كل دولة على صادرات باقي الأعضاء فيزيد بذلك معدل التبادل التجاري داخل منطقة التكامل. وهو ما تدل عليه زيادة الحادة

[1] –عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] – زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 6 العدد 1 فبراير 2009، ص60.

[3] –أكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلة للتكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي 2002، ص 60.

في الصادرات الصناعية المكسيكية في أعقاب إبرام إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.[1] كما يمكن الدول الأعضاء من التكامل الاقتصادي من تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي حسب مصالح الدول الأعضاء ويعطي التكتل الاقتصادي قوة تفاوضية عند الاتفاقيات الخارجية مع العالم الخارجي.[2]

رابعا: تحسين مناخ الإستثمار:

إن تكوين التكتلات الإقتصادية من شأنه أن يشجع الاستثمار الوطني والأجنبي على السواء فتشجيع الإستثمارات الوطنية يحدث كنتيجة للانخفاض المتوقع في كتاليف الإنتاج وزيادة المنافسة الاقتصادية وإتساع السوق.[3]

كما أن الدول الأجنبية المتضررة من قيام التكتل سوف تحاول الاستثمار في إحدى الدول الأعضاء لإنتاج السلع التي كانت تصدرها لها قبل قيام التكتل إلى باقي الأعضاء الآخرين.

خامسا: زيادة المنافسة:

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة و مختلف عناصر الانتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلي انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.[4]

سادسا: تدعيم المركز التفاوضي:

يتيح تكوين تكامل إقتصادي بين مجموعة من الدول إلى تدعيم المركز التفاوضي لهذه الدول، لأنها تتفاوض من منطلق تكتل واحد وليس كدول متفرقة وذلك نتيجة إتساع السوق و كبر حجم صادراتها ووارداتها واستخدام ذلك للحصول على تفضيلات من الدول غير الأعضاء. بالإضافة إلى تحسين وتدعيم قدراتها التفاوضية على مستوى المفاوضات التجارية متعددة

[1] – تقرير التجارة والتنمية،الاسكوا 2007، **استعراض عام**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مطبوعات الأمم المتحدة، ، فبراير 2008،ص 50.

[2] – العيد رزق الله، **العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادي، كلية العلوم التسيير جامعة الجزائر 2002.

[3] – محمد إبراهيم محمود أحمد الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و إتفاقيات التجارة العالمية أي خيار للدول النامية**، جامعة عين شمس مصر، بدون تاريخ.

[4] – آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص36.

الأطراف.[1] أي إستعمال قوة التكتل الاقتصادية كورقة ضغط خلال مفاوضات تحرير التجارة العالمية في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

سابعا: دوافع غير اقتصادية

كما أن هناك بعض الدوافع غير إقتصادية تدفع بالدول إلي التكامل الاقتصادي فيما بينها وهذه الدوافع تأخذ الصبغة السياسة ومن أهم هذه الدوافع :

- تفادي الخلافات والنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، وتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، كما حدث ذلك في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1957 والتأسيس لقيام الاتحاد الأوروبي.
- تحقيق الوحدة السياسية، خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة، تتمتع بعلاقات ثقافية و اجتماعية وتاريخية عميقة، ولذلك قد يتمثل التكامل الاقتصادي أول الخطوات نحو الوحدة السياسية.

المطلب الثاني : مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد تعددت تسميات مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال الاقتصاد الدولي.فقد يعبر عنها بصور أو أشكال أو درجات التكامل الاقتصادي، " وقد تناول " بيلا بلاسا " هذا الموضوع حيث فرق بين عدة درجات لسلم التكامل الاقتصادي هي على الترتيب: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية التكامل الاقتصادي التام.[2]

وسوف نتناول في هذا البحث مستويات التكامل الاقتصادي على النحو التالي:

- منطقة التجارة الحرة .
- الاتحاد الجمركي.
- السوق المشتركة.
- الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي.

ولم ندرج منطقة التفضيل الجمركي ضمن مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي وذلك بسبب كونها مجرد تخفيف للعوائق التجارية بين الدول المشتركة فيها. ويكون التخفيض في العوائق

[1] – زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] – سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظيم و التنظير**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

التجارية غالبا من جانب واحد.[1]كما أنها تعتبر" أبسط صور التكامل التي تعني" مجرد منح بعض التفضيلات أو الميزات (préférence) في المعاملة من جانب دولة أو منطقة معينة.[2]

وقد ارتبط هذا النظام التفضيلي للتجارة بتكريس التبعية الاقتصادية للمستعمرات بعد استقلالها للدولة الاستعمارية مثل نظام الكومنولث الذي اقامته بريطانيا سنة 1932 لمستعمراتها.

كما أن منطقة التفضيل الجمركي (أو الجزئي) يمكن أن تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بصفة عامة، وليس التكامل الاقتصادي الإقليمي، باعتبار هذا الأخير عبارة عن كافة الإجراءات التي تؤدي إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل.

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة : (zone de libre échange)

وهي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي، يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بالغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة.[3]

وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة، هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة.[4] التي تكون نتيجة عدم توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي واختلاف مستوياتها، فيمكن للدول غير الأعضاء أن تصدر منتجاتها للدول التي ترتفع فيها الرسوم الجمركية من خلال الدول التي تنخفض فيها الرسوم الجمركية.[5]

---

[1] – جون هدسون، مارك هر ندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**, ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ المملكة العربية السعودية، بدون سنة للنشر، ص 566.

[2] – على القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي ة الإقليمي في ظل العولمة**،الكتاب الأول، منشورات أكاديمية للدراسات العليا، طرابلس ليبيا، سنة 2004، ص 244.

[3] – زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة، مصر 199، ص 310.

[4] – كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الاسكندرية، 1984، ص 384.

[5] – موردخاي كريانين ، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب محمد أبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ ، الرياض، 2077، ص 121.

ونظرا لحرية الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة في تحديد سياستها التجارية تجاه الدول خارج المنطقة، ولبساطة الإجراءات وإلتزامات الأعضاء التي لا تمس بالسيادة الوطنية لكل دولة فقد شهد العالم تكوين العديد من مناطق التجارة الحرة. وتشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن عدد الترتيبات الإقليمية(*) قد ارتفعت من 50 عام 1990 إلى 312 في بداية عام 2005 ... وتمثل الاتفاقيات الثنائية نحو 75 في المائة من هذه الترتيبات، كما أن مناطق التجارة الحرة تمثل نحو 83 في المائة.[1]

ومن بين الأمثلة على تكوين مناطق التجارة الحرة في العالم نجد:

- منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) نشأت سنة 1960 بين النمسا، فنلندا النرويج السويد وسويسرا.
- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) تم الاتفاق على تأسيسها في سبتمبر 1993 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي سنة 1994، وتضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) أنشئت في عام 1998 ووصلت إلى نهايتها سنة 2005 وتضم 17 دولة.

وتثير مناطق التجارة الحرة عدة قضايا هامة يجب مراعاتها وهي:[2]

أ – **قضية المنشأ:** حيث تهدف مناطق التجارة الحرة إلى إزالة القيود الجمركية على المنتج غير المستورد، ومن المعلوم أنه قلما يتم إنتاج سلعة بالكامل داخل دولة بعينها، إن الأغلب أن يجري استيراد بعض المستلزمات من الخارج، ومن هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة، حتى لا يتم تصدير وإعفاء منتج أجنبي، وعليه لا بد وأن تصدر للسلطة شهادة منشأ تفيد أنها من إنتاج إحدى الدول الأعضاء على أن يكون الاتفاق على نسبة معينة للمكونات المحلية التي تدخل في أنتاج السلعة على نحو غير مغالي فيه وألا يتم استبعاد صناعات محلية أو احتياجات أجنبية ضرورية.

ب – **قضية التدرج:** أي أن إلغاء الرسوم البينية بأسلوب التدرج لما تنطوي عليه من احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة في كل دول المنطقة إلى منافسة مفاجئة، وعليه فان عملية التدرج في التخفيض تسمح للأنشطة الاقتصادية بتوفيق أوضاعها وفق التغيرات التي تحدثها

(*) – الترتيبات الإقليمية أو ترتيبات التجارة الإقليمية و تعني مختلف صور التكامل الاقتصادي الاقليمي.

[1] – الإسكوا ، **مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : حالة مصر والاردن**، مطبوعات الأمم المتحدة ، نيوارك أكتوبر 2005، ص 4.

[2] – ناصر بوعزيز، لزعر علي، **انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية المغاربية**، مجلة العلوم الأنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 19 جوان 2010،ص 28 –29.

المنطقة الحرة كما يعطي الدولة فرصة لتدبر شؤونها المالية وأوجه النقص المفاجئ بها، وعموما فان التخفيض يكون بطريقتين :

الأول: هو تخفيض جميع الرسوم بنسب معينة تتصاعد مع الزمن إلى 100%

الثاني: فهو الاتفاق على نسب متفاوتة للتخفيض الذي يطبق على أنواع مختلفة للسلع وفق تحمل لكل منها للمنافسة.

جـــ – **قضية توزيع المنافع:** إن خلق التجارة في منتج معين أن تبدأ إحدى الدول الأعضاء في التوسيع في إنتاجه وتصديره إلى باقي الأعضاء وهذا قد يعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول منافسة قد تنتهي إلى القضاء عليها.

الفرع الثاني: الإتحاد الجمركي (Union Douanière)

يعد الإتحاد الجمركي درجة متقدمة من مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي بعد منطقة التجارة الحرة.

في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الإتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم التعريفة الجمركية لكل الأعضاء تجاه العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول.[1]

ويرى (فاينر)*أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الإتحاد، بالإضافة إلى وضع تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الإتحاد، ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع.[2]

ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في فرض رسوم جمركية موحدة من الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، كما لا تملك أي دولة عضو حرية إبرام أو تجديد أي اتفاقية تجارية مع دول أخرى خارج الاتحاد الجمركي. وذلك بهدف زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور وضعها التنافسي الذي قد ينجم عن منح

[1] – عبد الوهاب ريدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

* – جاكوب فاينر(ولد في مونتوريال في 1892 – وتوفي فيها سنة 1970): خبير اقتصادي كندي، أمريكي الجنسية. قدم إسهامات كبيرة في الاقتصاد الدولي يرجع له الفضل في وضع أسس نضريه الاتحاد الجمركي في أعماله الرائدة في عام 1950 .

[2] – زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الغير لمزايا تفضيلية أكبر.[1] كما أن توحيد السياسة الجمركية للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي تجاه العالم الخارجي يعمل على القضاء على ما يعرف بانحراف التجارة (Trade Déflexion) الذي يحدث في داخل منطقة التجارة الحرة.[2]

ويشكل اختلاف معدلات التعريفة الجمركية قبل قيام الإتحاد الجمركي للدول الأعضاء صعوبات كبيرة لإحراز اتفاق بين هذه الدول حول تعريفة جمركية موحدة ، لمختلف السلع، ويتم توحيد الرسوم الجمركية على أساس الوسط الحسابي لها أو الوسط الحسابي الموزون (المرجح) تجاريا (أي بأحجام أو نسب التبادل التجاري أو الواردات للدول الأعضاء).[3]

ومن أهم التجارب التي عرفها العالم نجد، الاتحاد الجمركي الأوروبي الذي أنشأ سنة 1957 والذي ضم كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ .

الفرع الثالث: السوق المشتركة Marché commun

وهي مستوى أعلى وأعمق من مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي، مقارنة بمنطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي، فإضافة إلي ذلك فإن تحقيق السوق المشتركة يجب الذهاب خطوة أبعد. إذ يتطلب تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال بين الدول الأطراف.[4] ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجيتها، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود، كما يصبح بإمكان رؤوس الأموال العمل في نطاق واسع.[5]

إن عملية إدماج أسواق مجموعة من الدول في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بحيث تشكل سوقا مشتركة تنتقل فيها جميع عناصر الإنتاج لتلك الدول، من سلع وخدمات بالإضافة إلي اليد العاملة ورؤوس الأموال للاستثمار في هذه السوق، يستلزم جهودا مشتركة من الأعضاء لتنسيق السياسات التي تنظم هذه السوق، إيجاد الحلول للمشكلات، التي تعيق تحقيق هذا المستوى من التكامل والاندماج.

وفي ظل السوق المشتركة يصبح التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية والاجتماعية من الأهمية بمكان بل إنه يصبح ضروريا لكمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج.[6]

---

[1] – إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 223.

[2] ـ نفس المرجع، ص 222 .

[3] ـ علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص252.

[4] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص153.

[5] – سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظيم و التطبيق**، مرجع سبق، ذكره ،ص 42.

[6] – إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 225.

بل تبدأ في هذه المرحلة بترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد في ما يتعلق بوضع سياساته الاقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منطقة التكامل، ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدما عن المرحلتين السابقتين لها وتوصف هذه المرحلة حديثا بالتكامل العميق **DEEP INTEGRATION** حيث يتحقق ما يسمي يتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية.[1]

إن تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء وتعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها، يعد اختبارا حقيقيا لإرادة تلك الدول للمضي قدما في تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي لأن ذلك يعني بالنسبة لها، القبول بتنازل تدريجي عن جانب متزايد من السلطات والصلاحيات الممنوعة للدول لصالح السلطات والصلاحيات الممنوحة للمؤسسات المشتركة التي تضطلع بمسؤولية تحقيق التكامل والاندماج.[2]

من التجارب الناجحة والرائدة في العالم نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بمقضى معاهدة روما سنة 1957 والتي تحققت في سنة 1992، تتويجا للجهود المتواصلة والعمل على اتخاذ الوسائل الضرورية لإنشاء هذه السوق وفي مقدمة هذه الوسائل نذكر ما يلي:[3]

- إلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادرات وتمثل هذه النقطة ما يناظر إقامة منطقة التجارة الحرة.
- وضع تعريفة جمركية موحدة وتوحيد السياسات التجارية قبل الدول غير الأعضاء وبإضافة هذه النقطة إلى النقطة السابقة تصل إلى مرحلة الاتحاد الجمركي .
- إلغاء جميع القيود على حرية انتقال العمل ورأس المال.
- تكوين سياسة مشتركة في محيط الزراعة وأخرى للنقل.
- إنشاء نظام يكفل سريان المنافسة الكاملة .
- إنشاء لكل من بنك الاستثمار الاوروبي لخلق رأس المال اللازم لدفع عجلات النشاط الاقتصادي من ناحية، والصندوق الأوروبي للمعونات الاجتماعية بغرض زيادة فرص العمالة مع المساهمة في رفع مستوى معيشة العمال من ناحية أخرى.

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكوني)**، الدر الجامعية ،الإسكندرية 2006، ص 19.

[2] – حسن نافعة، **الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 260.

[3] – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص 295.

الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي

اولا: الاتحاد الاقتصادي

يعتبر الاتحاد الاقتصادي مستوى متقدما من مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي وهي درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية.[1] حيث يتطلب إقامة اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول بذل المزيد من الجهود لتوثيق الترابط الاقتصادي بين تلك الدول في مختلف المجالات التجارية والنقدية والمالية ومجالات الإنتاج والاستثمار لتصل بذلك إلى إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تظم شتى الأقاليم.

كما أن توحيد السياسات الاقتصادية وزيادة الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتحدة إقتصاديا، لا يعد كافيا لاستكمال متطلبات تحقيق الوحدة الاقتصادية ومدها بمقومات استمرارها. فإن الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحيتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي.[2] وبذلك يتم استكمال الأطر المؤسسية للاتحاد، وأهمها السلطة (السلطات) العليا فوق الدول (supra national) التي تتولى تحديد سياسات الاتحاد.[3].

ثانيا: الاتحاد النقدي

ان تحقيق وحدة اقتصاديه بين مجموعة من الدول بحيث تذوب اقتصادياتها مشكلة بذلك اقتصادا واحدا تتداول فيه عدة عملات وطنية مختلفة مما يحول دون تجانس لكل الاقتصاديات وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ويبقي على التمييز فيما بينها.

حيث أن حرية التنقل والهجرة وحرية تحويل رؤوس الأموال، وحرية التجارة ليست شرطا كافيا لتحقيق التكامل الكامل، ويظهر ذلك بوضوح إذا ما تذكرنا ما بينه الواقع من أن التجارة تستدعي المدفوعات، وأن حركات رؤوس الأموال تستدعي إمكانية تبادل العملات المختلفة او أن الهجرة على نطاق واسع تستدعي توفير الغرض للحصول على أجور ثم القيام بتحويلها ومن هنا قيام نظام مدفوعات دولي يسمح بإجراء المدفوعات الدولية وإجراء عمليات الصرف الأجنبي بلا قيود ولا رقابة، وهو باختصار " التكامل النقدي، وهو جزء لا يتجزأ من نظام كامل للتكامل الاقتصادي.[4]

---

[1] – عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2000، ص270.

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدول نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص، 411.

[3] – على القزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 260.

[4] – زايري بلقاسم، **تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط**، ملتقى وطني حول اليورو و اقتصاديات الدول العربية فرص و تحديات ، جامعة الأغواط أفريل 2005.

ويعرف "فريتز ما خلوب"Fritz.Machlup * اصطلاح التكامل النقدي":على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلئ تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة joint currency محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.[1]

ويتبين من خلال هذا التعريف أن التكامل النقدي أو الإتحاد النقدي عند فريتز ماخلوب " F.Machlup" يعني إحلال عملة مشتركة بدلا من العملات المختلفة للدول الأعضاء، ولا يكفي القيام بإجراءات تنسيق وتوحيد السياسات النقدية أو محاولات تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية لكل الدول الأعضاء لإنشاء تكامل نقدي فيما بينهما حيث يعتبر الوصول إلى إنشاء عملة موحدة تحل محل عملات الدول الأعضاء هو جوهر عملية التكامل النقدي وأعلى مراتبه، وهو التكامل النقدي الكامل، كما حدث في تجربة الوحدة النقدية الأوربية.

فهذه التجربة تدل على أنه ليس هناك أي بديل عملي لإدارة شكل ما من أشكال أسعار الصرف الثابتة أو المعومة إذا أريد تجنب الآثار الضارة على التجارة وعلى العمل السلس لسوق مشتركة وتدل هذه التجربة أيضا على أن التعاون الإقليمي في الشؤون النقدية وفي تصميم التعاون النقدي بطريقة تهدف إلي قيام اتحاد نقدي كامل، كهدف نهائي، هما أهم من النظم القائمة على ربط العملات بعملة من عملات الارتكاز.[2]

إذ تعتبر مرحلة الإتحاد الاقتصادي والنقدي هي المرحلة الأكثر نضجا وتطورا في التكامل الاقتصادي وتجمع بين مختلف مجالات التكامل التجاري والاقتصادي الحقيقي(Real Economico Intégration). من جهة والتكامل النقدي من جهة أخرى، كما يتوافق الشكل (النقدي) للعملية الاقتصادية مع مضمونها الحقيقي (المادي والبشري)، وحركة السلع مع حركة النقود.[3]

أ- مراحل التكامل النقدي

ويرى الاقتصاديون أن التكامل النقدي يمر بعدة مراحل:[4]

1- التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها، وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

2- القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء، من أجل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين هذه الدول.

---

* فريتز مخلوب: اقتصادي نمساوي الاصل امريكي الجنسية، يعتبر اول من اعتبر المعرفة كمورد اقتصادي وله الفضل في انتشار مفهوم مجتمع المعلومات، وله اسهامات في الاقتصاد الدولي، توفي سنة 1983.

[1] – سامي عفيف حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظير و التطبيق** ، المرجع سابق ، ص 43.

[2] ـ الإسكوا،2007، **استعراض عام**، مرجع سبق ذكرة، ص 26.

[3] ـ علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص261.

[4] – زايري بلقاسم، **تأثير اليورو على الاقتصاديات دول جنوب والشرق المتوسط**، مرجع سبق ذكرة ،،ص 281.

3- قيام بنك مركزي كسلطة فوق وطنية لإصدار العملة الموحدة والإشراف على التعامل بها وتنسيق السياسة النقدية الموحدة بما يحافظ على قوة واستقرار هذه العملة الموحدة.

ب- أدوات التكامل النقدي

ومن بين أهم أدوات تحقيق التكامل النقدي ما يلي:[1]

1- إقامة اتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء .

2- تجميع جزء من الاحتياطي النقدي للدول الأعضاء لدى جهة مركزية يستخدم تقديم تسهيلات مؤقتة لمواجهة اختلال موازين المدفوعات في دول الأعضاء.

3- تنسيق أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

4- تنسيق السياسات النقدية فيما بينها، أو استخدام عملة موازين كأداة التسوية المدفوعات وكوحدة حسابية للدول الأعضاء إلي جوار العملات المحلية أو تحقيق التكامل في السوق المالي.

ويمكن للتعاون النقدي والمالي الإقليمي أن يتخذ أشكالا شتى أو هو يتوقف على أدوات مختلفة. وقد تهدف الخطوات الأولية إلي توفير التمويل الطويل الأجل للبلدان المشاركة وذلك من خلال مصارف التنمية الإقليمية وخلق أسواق رأسمالية إقليمية. ومن أشكال التعاون الأكثر تعقيدا ما ينطوي على استخدام مصارف المقاصة من أجل تيسير المدفوعات التجارية داخل الأقاليم وتوفير التمويل القصير الأجل للبلدان التي تواجه مشاكل في موازين المدفوعات. ويمكن لعمليات إصدار السندات بالعملات الإقليمية ومنح القروض بالعملات المحلية أن يساعدا في الحد من حالات عدم اتساق العملات و أن يستحثا عملية تطوير الأسواق المالية الإقليمية.[2]

كما تجد الإشارة إلي أن أهم تجربة متميزة، عرفها العالم لحد الآن وتوجت بإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي، هي التجربة الأوروبية، حيث بدأ العمل بنظام الاتحاد النقدي الأوروبي انطلاق اليورو منذ بداية سنة 1999 وذلك بمشاركة إحدى عشرة دولة(*) عضوا في الاتحاد الأوروبي.[3]

ومن الجدير بالذكر أن مراحل التكتل هذه ليست منفصلة عن بعضها البعض عند التطبيق فقد تبدأ مرحلة التكامل بإنشاء السوق المشتركة مباشرة تعمل على تحقيق هذه المراحل حسب فترات زمنية، وفي نفس الوقت تجمع بين مرحلة أو أكثر خلال نفس الفترة كما قد تتضمن مرحلة

---

[1] نفس المرجع، ص 281.

[2] -الاسكوا 2007، **استعراض عام**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(*)- هذه الدول هي: فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، إيرلندا، فلينداء إيطاليا، البرتغال، النمسا، واليونان متأخرة.

[3] - محمد زيدان رشيد دريس، **اليورو و النظام الاقتصادي العالمي رهانات و تحديات**، ملتقى وطني حول اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص و تحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20 أفريل 2005، ص 450.

إنشاء السوق وجود سلطة عليا تكون قراراتها ملزمة للأطراف المتكاملة كما هو الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة.[1]

جدول رقم(1-1): مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي وأهم مميزات كل مستوى

المستويات / أهم الميزات	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الاتحاد الاقتصادي والنقدي
- الغاء الحواجز التجارية الجمركية والقيود الكمية	+	+	+	+
- توحيد الرسوم الجمركية الخارجية		+	+	+
- حرية انتقال السلع والخدمات	+	+	+	+
- حرية انتقال العمل ورأس المال			+	+
- عدم ابرام او تجديد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى		+	+	+
- تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية			+	+
- توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية				+
- انشاء مؤسسات مشتركة			+	+
- انشاء سلطات عليا فوق وطنية			+	+
- انشاء عملة موحدة				+

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على ما سبق.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

الفرع الأول: الأثار الساكنة للتكامل الاقتصادي : static effects

تناولت الدراسات الإقتصادية الأثار الساكنة للتكامل الإقتصادي عن طريق تحليل أثر إقامة إتحاد جمركي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء في التكتل، وذلك نتيجة إزالة الحواجز الجمركية والكمية داخل التكتل وتوحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي.

ويرجع الفضل في ذلك إلى "جاكوب فاينر" وأعماله الرائدة في عام 1950، وفي هذا الإطار بفرق " فاينر " بين نوعين من أثار الإتحاد الجمركي على الرفاهية، يعرف الأول بخلق التجارة tradecreation والثاني بتحويل التجارة trade diversion".[2] وكانت هذه الأعمال نتيجة " اهتمامات فاينر حول أثر قيام الإتحاد الجمركي على توزيع الموارد الاقتصادية، بمعنى هل

[1] - خوني رابح، حساني رقية، **أتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكامل الاقتصادي**، ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كاليه لتحسين و تفعيل الشركة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، 8- 9 ماي 2004.ص14.

[2] زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 61.

يؤدي قيام الإتحاد الجمركي إلي نقل إنتاج السلطة من مركز أقل كفاءة إلي مركز أكثر كفاءة ؟ أو يؤدي إلي نقل إنتاج السلطة من مركز أكثر كفاءة إلي مركز أقل كفاءة في إنتاجها ؟.[1]

كما تجد الإشارة إلى أن تحليل الأثار الساكنة لقيام الإتحاد الجمركي لا يخرج عن الفروض التي تحددها النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي في إطار النظرية الكلاسيكية وهذه الفروض هي:[2]

- منافسة تامة– نفقات ثابتة.
- إنعدام تكاليف النقل.
- ثمن السوق العالمية لأية سلعة تكون مساوية لتكلفة إنتاجها أقل بلد نفقة.
- تشغيل كامل للموارد.
- تقنيات الإنتاج معطاة.
- التعريفة الجمركية هي الحواجز الوحيدة المعتبرة.

اولا: أثر خلق التجارة

إن خلق التجارة، كما يشير البنك الدولي، يحدث عندما دولة عضو في الترتيب الاقليمي (مثلا دولة أ) بزيادة وارداتها من دولة شريك لها (دولة ب) وذلك دون تخفيض لواردات الدولة (أ) من باقي دول العالم ويحدث ذلك بسبب إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.[3]

ويعتبر هذا الأثر نتيجة إيجابية، ومفاده أنه عندما تعتمد دولة عضو (قبل قيام التكتل) على إستهلاك سلعة محلية غير كفؤ إقتصاديا وبعد قيام إتفاقية التكامل الإقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة.[4]

أي أنه في حالة خلق التجارة يتم إستبدال الانتاج المحلي (داخل منطقة التكامل) الأقل كفاءة من حيث الانتاج والأكثر تكلفة، وبذلك تزيد واردات الدولة العضو التي تنتج نفس هذه السلعة بأكثر كفاءة إنتاجية لان منتجاتها تصبح الأقل سعرا بعد إزالة التعريفة الجمركية في إطار التكامل الاقتصادي بين الدوليتين.

بما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابيا لأنها تعني إستخداما أفضلا لمجموع موارد أعضاء الإتحاد وبالتالي الإقتراب من توزيع الإنتاج في ظل التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من

[1] – أحمد الغندور، **الاندماج الاقتصادي العربي**، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة 1970، ص 31.

[2] – بن عزوز محمد، مرجع سابق ذكره، ص 56.

[3] – الإسكوا، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[4] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 413.

التجارة.[1]

ثانيا: أثر تحويل التجارة

يشكل تحويل التجارة الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي الاقليمي لانه بنقص من الكفاءة الإنتاجية للواردات، ويحدث تحويل التجارة، عندما يتم إحلال الواردات من باقي دول العالم في الدولة (أ)من خلال واردات أعلى من الدولة (ب)، لأن الواردات من الدولة (ب) لا تدفع عنها ضرائب على الواردات بينما يتم دفع الضرائب على الواردات من باقي دول العالم.[2]

وهذا الأثر يعني، أن تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء.[3] حيث تصبح هذه الأخيرة بسبب السياسة التجارية التميزية،[(*)] متفوقة على الدول غير الأعضاء، وهذا يؤدي إلي تغير أنماط التجارة Trude pattem حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو.[4]

ومما سبق يمكن القول، أن تحويل التجارة يكون أثر سلبيا على الدولة العضو التي قامت بإحلال الواردات الأقل تكلفة (من خارج التكتل) بالواردات الأكثر تكلفة (من داخل التكتل) نتيجة انضمامها لتكتل اقتصادي معين يتم من خلاله إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وفرض رسم جمركية موحدة على الواردات من العالم الخارجي، وبالتالي تتكبد هذه الدولة العضو المستوردة خسارة اقتصادية تتمثل في القيمة المالية الإضافية التي تدفعها لاستيراد سلعة من دولة عضو فيما لو استوردتها من الدولة الغير عضو (الأكثر كفاءة) هذا من جهة ومن جهة أخرى، يكون أثره سلبيا كذلك على التكتل نتيجة عدم الاستخدام لأمثل لموارد التكتل، وعلى الرفاهية الاقتصادية العالمية لعدم الاستفادة من مكاسب الميزة النسبية وتقسيم العمل الدولي.

ففي دراسة أجراها البنك الدولي عام 1996، خلص إلي أن تجمع (المركوسور) MERCOSUR[**] له أثر تحول صاف للتجارة. حيث كانت هناك زيادة تجارية ضخمة في داخل التجمع في صناعة السيارات والمكينة، والتي تتسم الدول الأربع بعدم الكفاءة النسبية لباقي دول العالم، حيث يتم التصنيع في أمريكا اللاتينية فقط نظرا لارتفاع معدلات الحماية الجمركية.

---

[1] – زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] الاسكوا ،2005، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3] – أسيا الوافي ، مرجع سبق ذكره، ص 47 .

[(*)]– تعتبر التكتلات الاقتصادية سياسة تميزية لكونها تقوم بتحرير التجارة جزئيا أي داخل التكتل و تضع عوائق أمام واردات العالم الخارجي.

[4] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ، ص 413 .

[**] – السوق المشتركة للمخروط الجنوبي : THE SOUTHERN CONE COMMON MARKETتشكلت عام 1991 من الأرجنتين والبرازيل والبارغواي والأورغواي، أصبحت إتحادا جمركيا سنة 1995، وانضمت إليها بوليفيا والتشيلي في عام 1996, ويطلق عليها عادة، السوق الجنوبية المشتركة.

وهذه النتائج يمكن أن تكون مؤشرا لخطر مفاده، أن هناك العديد من التجمعات الإقليمية تؤدي إلي تحول التجارة بطبعها.[1]

ويمكن توضيح أثري خلق التجارة وتحويل التجارة بشكل أفضل من خلال المثال العددي الافتراضي لصناعة الدراجات الهوائية في إيطاليا قبل وبعد انضمامها إلي الإتحاد الجمركي الأوروبي من خلال الجدولين التاليين:[2]

جدول رقم(1-2): حـــــالة خلق التجارة

السوق الايطالية للدراجات الهوائية (الأرقام إفتراضية بالدولار الأمريكي)

الأسعار	إيطاليا	ألمانيا	كندا
سعر التصنيع	90	80	100
الضريبة	صفر	30	30
سعر الجملة	90	110	130

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص391.

جدول رقم(1-3): حـــــالة تحويل التجارة

السوق الايطالية للدراجات الهوائية (الأرقام افتراضية بالدولار الأمريكي)

الأسعار	إيطاليا	ألمانيا	كندا
سعر التصنيع	130	100	90
الضريبة	صفر	30	30
سعر الجملة	130	130	120

المصدر: نفس المرجع .

[1] – موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره ص 125.

[2] – على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص391.

ففي الجدول رقم(1-2) الذي يبين حالة خلق التجارة، فنلاحظ من الجدول أن الإنتاج الإيطالي للدراجات الهوائية أقل كفاءة والأكثر تكلفة كما يوضحه سعر التصنيع (90 دولار) من الإنتاج الألماني (80 دولار).

فقبل قيام التكامل الاقتصادي تفرض إيطاليا رسوما جمركية بقيمة (30 دولار) على واردتها من الدرجات الهوائية، بالتالي المستهلك في إيطاليا يشتري الدرجات الإيطالية لأنها الأقل سعرا للجملة (90دولار) أما كل من الدرجات الألمانية والكندية فسعر يهما للجملة على التوالي : 110 و130 دولار.

أما بعد قيام التكامل الاقتصادي الذي يظم كل من إيطاليا وألمانيا، فيتم بموجبه إزالة الرسوم الجمركية الإيطالية على وارداتها من الدرجات الهوائية الألمانية فيقوم المستهلك في إيطاليا شراء الدرجات الهوائية الألمانية التي تكلفة إنتاجها (80 دولار) به لا من الدرجات الإيطالية التي تكلفة إنتاجها (90 دولار)، فيربح المستهلك الإيطالي بذلك 10 دولارات بعد قيام التكامل الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن مبيعات كندا للدرجات الهوائية لكل من إيطاليا وألمانيا لم تتأثر بعد قيام التكامل الاقتصادي بينهما، لأنها الأقل كفاءة والأكثر تكلفة، وبذلك فقد تم خلق للتجارة بين إيطاليا وألمانيا نتيجة إنشاء التكامل الاقتصادي فيما بينهما.

أما بالنسبة للجدول رقم (1-3) الذي يوضح حالة تحويل التجارة، فنلاحظ من سعر التصنيع أن الإنتاج الكندي للدرجات الهوائية هو الأكثر كفاءة والأقل تكلفة ب (90 دولار).

فقبل قيام التكامل الاقتصادي الأوروبي في هذا المثال فإن إيطاليا تفرض تعريفة جمركية، على وارداتها من الدرجات الهوائية على كل من ألمانيا وكندا بدون تمييز بقيمة (30 دولار)، وفي هذه الحالة يفضل المستهلك الايطالي شراء الدراجات الكندية لأنها الأقل سعرا(سعر الجملة 120 دولار).

أما بعد قيام التكامل الاقتصادي الذي يظم إيطاليا وألمانيا، فإن الوضع يتغير تماما، حيث يتم إلغاء التعريفة الجمركية بين إيطاليا وألمانيا بالتالي يصبح سعر الدراجات الهوائية الألمانية هو سعر الأقل وهو الافضل بالنسبة للمستهلك الإيطالي أي (100 دولارا)، بينما سعر الدراجات لكل من إيطاليا وكندا فهو 130، 120 دولارا على الترتيب. بالتالي تفقد كندا مبيعاتها في السوق الإيطالية لصالح المبيعات الألمانية من الدراجات الهوائية، رغم أن الإنتاج الكندي في هذه الحالة هو الأقل تكلفة من ناحية الإنتاج، لكن الضريبة الجمركية التي تفرضها إيطاليا هي التي جعلت الدرجات الكندية أكثر تكلفة من الدراجات الألمانية.

ففي هذه الحالة نقول أنه تم تحويل التجارة نتيجة الاتفاق التجاري الإقليمي بين إيطاليا و ألمانيا وبذلك تنخفض الكفاءة الاقتصادية العالمية بفعل تحويل التجارة بقيمة 10 دولارات أي (100- 90).

أما بالنسبة لحساب الأثر الإيجابي والسلبي للتجارة على كفاءة توزيع الموارد، فيقترح .J VIENER الأثر الإيجابي أن نضرب حجم التجارة البينية في الفرق بين نفقة إنتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجها في المركز الأقل كفاءة، أما لحساب الأثر السلبي فنضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة الإنتاج في المركزين.[1]

وبصفة عامة فإن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن ينتج عنها كلا الأثرين" الموجب والسالب" أي أثري خلق التجارة وتحويل التجارة، وذلك بسبب كون هذه الاتفاقيات تقوم على أساس التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، فمبينما تقوم بتحرير التجارة البينية داخل منطقة التكامل، فإنها في الجهة الأخرى تضع حواجز جمركية موحدة أمام العالم الخارجي. وبعبارة أخرى فهي تمثل سياسة تجارية تمييزية بين المنتجات المحلية للدول الأعضاء في التكامل وبين منتجات الدول الأعضاء، وبالتالي يمكن القول أن ترتيبات التكامل الاقتصادي الإقليمي تؤدي إلى خلق التجارة أكثر منها إلى تحويل التجارة في الحالات التالية :[2]

- كلما كان الفرق في تكاليف الإنتاج كبيرا بين الأعضاء في الاتفاقية. ففي هذه الحالة يمكن لسلعة معينة أن تستورد من الدولة غير العضو المتميزة بتكلفة الإنتاج الأقل.
- كلما كان الفارق في تكلفة الإنتاج صغيرا بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء. ويمكننا هنا أن تقول أن احتمال الأثر التحويلي للاتفاقية يكون في حده الأدنى.
- كلما كانت الرسوم الجمركية قبل الاتفاقية مرتفعة بين الدول الأعضاء ومنخفضة بينها وبين الدول غير الأعضاء بعد التنفيذ.
- كلما كانت سرعة استجابة العرض والطلب في الدول الأعضاء كبيرا (مرونة كل من العرض والطلب).
- كلما كانت الهياكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبل تكوين الاتفاقية أكثر تنافسية.

ثالثا: أثـــر الاســـتهلاك

وإذا كنا قد إ ستعرضنا أثار الإنتاج من إقامة الاتحاد الجمركي، فهناك أيضا ما يطلق عليه أثار الاستهلاك التي لم يستعرضها فاينز .J. viner، وفي الواقع فإن التغيرات في الرفاه من الممكن أن تظهر ليس كنتيجة للتغييرات في مصادر العرض (إحلال الناتج) ولكن أيضا من الاستهلاك أو ما يعبر عنه بإحلال الاستهلاك، وهو الفائض الذي يمكن أن يعود على المستهلك

[1] – آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 49.

[2] – تواتي عثمان، مرجع سبق ذكره ،ص 30 – 31.

كأثر ناجم عن خلق التجارة، ويأتي من مصدرين رئيسيين أحدهما داخلي ويتمثل في الانخفاض الذي يحدث في فائض المنتج المحلي، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبة أعلى.[1]

إن أثر الاستهلاك هو أثر مرتبط أساسا بالتغير(الانخفاض) في أسعار السلع الذي يحدث نتيجة قيام اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول حيث يمكن رصد مصدرين أساسيين يحدثا انخفاضا مباشرا وآنيا في أسعار السلع داخل المنطقة التكاملية.

– أما المصدر الأول الذي يحدث انخفاضا آنيا (حينا على مدى القصير) فانه يحدث، لما تزاح الحواجز التجارية، يمكن للمستهلك أن يقتني ما يحتاجه بأسعار منخفضة. وهذا ينطبق على الحقوق الجمركية التي تؤثر مباشرة في سعر البيع، وكذلك بالنسبة للحواجز غير التعريفية مثل الإجراءات الجمركية التي ترفع سعر البيع عند عبور الحدود ... وفي إطار إتحاد جمركي تنخفض أسعار المباعة بين دولتين من الدول الأعضاء، بصفة عامة.[2]

– وأما المصدر الثاني فيحدث الانخفاض في الأسعار نتيجة أثر خلق التجارة، الذي يؤدي إلى تحولا الإنتاج من المركز الأقل كفاءة غلي المركز الأكثر كفاءة والأقل تكلفة يترجم أثر على الأسعار حيث يصبح المستهلك يقتني السلعة بسعر أقل، اختيار واسع وارتباط مثالي بين جودة المنتجات وأسعار اقتنائها.

ولمعرفة محصلة الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي يمكن القول أن، الحجم النسبي لكل من أثر خلق التجارة المرغوب فيه بالإضافة للأثر المرغوب فيه للاستهلاك مقارنا بالأثر غير المرغوب فيه للتحول في التجارة، يحدد ما إذا كان الاتحاد الجمركي أمر مرغوبا فيه من وجهة نظر الكفاءة في التخصيص غلى مستوى العالم أم لا ؟.[3]

الفرع الثاني: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

إن الآثار الساكنة "الستايتكية" بشقيها خلق التجارة وتحويل التجارية الناتجة عن التكامل الاقتصادي، تكون في المدى القصير بسبب التغيير في تكاليف الإنتاج على إثر إزالة العوائق الجمركية والكمية وبذلك تكون لحظة أي تحدث مرة واحدة.

---

[1] – فؤاد أبوستيت، مرجع سابق ص 55.

[2] – محمد عباس محرز، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة ذكره في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2001. 2005. ص 27.

[3] ــ مرد خاي كرياتين، مرجع سابق، ص 124.

بينما هناك عوامل أخرى مختلفة تنجم عن الاتفاقيات الإقليمية تؤدي إلي زيادة الرفاهية، ويمكن أن تحقق زيادة متواصلة في معدل زيادة الدخل. على سبيل المثال إغلاق المصانع التي لا تتميز بكفاءة الإنتاج مع استمرار عمل المصانع ذات الكفاءة العالمية، وبالتالي ترشيد الهياكل الصناعية للدول الأعضاء وبهذا تعتبر هذه العملية طويلة الأجل، تفسح المجال لإعادة هيكلة الاقتصاديات المعنية بما يعظم الاستفادة من العرض التي تخلقها وتبيح معالجة الآثار السلبية التي ربما تكون نجمت عنها.[1]

وهذه العوامل المتواصلة هي الآثار الديناميكية للتكامل الإقليمي الذي يحدث توسعا في حجم السوق الذي ينتج عنه آثارا إيجابية على المدى البعيد، حيث يؤدي إلي زيادة المنافسة، وتمتع الاقتصاد بوفرات الحجم وتحسن مناخ الاستثمار. وهذه العوامل تؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي داخل التكتل وزيادة الرفاهية والتنمية الاقتصادية.

أولا: اتساع السوق :

بحيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى النمو في إنتاج المشروعات بسبب زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية، وزيادة المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، وانخفاض الأسعار، وتحسين جودة المنتجات.

وبذالك المنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة حيث يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعة لم تكن قائمة قبل الاتحاد، وهذا سيترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة تتمثل فيما يلي:[2]

☑ ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.

☑ يؤدي اتساع حجم السوق في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج.

☑ يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصيص وتقسين العمل بين الدول الأعضاء في التكامل.

---

[1] – توات عثمان، مرجع سابق، ص 31.

[2] - غربي هشام ومحمد مداحي، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، ص 12.

ثانيا: زيادة المنافسة :

يشير هذا الأثر إلى أن زيادة الأسواق يؤدي إلي زيادة حدة المنافسة داخل نطاق دول الإتحاد الأمر الذي يؤدي إلي تغير هياكل الإنتاجية جراء المنافسة.[1] وهذا ما يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل قيام الاتفاقية والزيادة الكفاءة الاقتصادية والإدارية لشركات الدول الأعضاء. ولكي تقوم هذه الشركات بدعم مركزها التنافسي في السوق المشتركة فإنها لابد أن تقوم بخفض تكلفة إنتاجها و الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتوسيع الطاقة الإنتاجية للتجمعات الصناعية.[2]

ثالثا: تحقيق وفورات الحجم:*

إن القيام بتكامل اقتصادي يتم بموجبه، رفع الحواجز التجارية بين الدول المشاركة يؤدي بذلك إلى إتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل الاتحاد ونتيجة ذلك تستطيع هذه المنشآت زيادة مستوى إنتاجها وتحيق ما يسمي بوفورات الحجم، ويترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشآت الإنتاجية.[3]

فبالإضافة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية نتيجة زيادة المنافسة التي يحدثها أتساع حجم السوق، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتحفيز المنشأة لسلبية حاجيات السوق الكبير مما يكسبها مزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

وعلى سبيل المثال، يمكن النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها إتحادا جمركيا كبيرا ساعده حجم السوق الضخم على قيام العديد من المنشآت التنافسية التي تنتج عند أحجام كبيرة من الإنتاج وتعبير هذه الحقيقة، هي المسئولة عن الإنتاجية المرتفعة في الاقتصاد الأمريكي.[4]

رابعا: تحسين مناخ الاستثمار

إن الآثار الديناميكية للتكامل تبدو متشابكة ومترابطة فيما بينها، زيادة المنافسة وتحقيق اقتصاد الحجم الكبير الناتجة عن اتساع السوق فإن ذلك يؤدي إلى توسع وزيادة الاستثمار وتحفيز الاستثمارات الأجنبية إلى الدخول للاستفادة من مزايا السوق الكبيرة، ولذلك فان التكامل الاقتصادي الإقليمي وما يحدثه، بتجميعه إمكانيات أسواق بلدان منطقة معنية يدفع بالاستثمار إلى فروع لم يكن من الممكن أن يتجه إليها قبل ذلك.[5] ولا تتوقف آثار التكامل الاقتصادي إلى توسع الاستثمارات المحلية وحسب، بل تتعدى ذلك إلى جلب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل منطقة

---

[1] –فؤاد أبوستيت، مرجع سبق ،ص 66.

[2] ـ علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 401.

* –تعرف وفورات الحجم: بانخفاض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة كلما زاد حجم الإنتاج.

[3] –جون هدسون، مرجع سبق ذكره، ص 579.

[4] ـ مردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[5] – محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 65.

التكامل لتجنب التعرض إلى الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء على وارداتها من السلع ّالأجنبية. ولذا تجد أن المنشآت الأمريكية تحول بعض مصانعها إلي الإتحاد الأوروبي بغية التحايل على الحائط الجمركي، ولكي تضمن سوقا أكثر اتساعا.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد عوامل ديناميكية أخرى تنتج عن قيام ترتيبات تجارية إقليمية والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية في المنطقة التكاملية وهي كسر الاحتكارات واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطوير الإنتاج نتيجة المنافسة الحادة واتساع السوق. بالإضافة إلي زيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكتل من التجارة العلمية، وفي النهاية زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.[2]

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي من جانب التطبيق

تمثل عملية إنشاء تكتلات إقتصادية اقليمية بين الدول، الترجمة العملية والتطبيقية للإطار النظري للتكامل الاقتصادي الاقليمي.

لذلك فقد شهد العالم قيام العديد من التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمي الثانية و لايزال، ولعل ابرزها تكوين الاتحاد الاوروبي عبر مراحله الطويلة، كما أن نجاح هذه التجربة قد ألهمت دول العالم في المضي قدما في هذا النهج، سواء كانت هذه الدول متقدمة او نامية.

ولذلك نتناول في هذا المبحث ثلاث نماذج رائدة في العالم، و تشكل في حد ذاتها ثلاث تجارب تطبيقية مختلفة، حيث يمثل الاتحاد الاوروبي نموذجا للتكامل بين الدول الصناعية المتقدمة، بينما يعتبر تكتل رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) نموذجا وتجربة ناجحة للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية، اما اتفاقية منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا) فتعتبر مثالا للتكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: النشأة

اولا: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد سبق تكوين الاتحاد الأوروبي العديد من المنظمات التي استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا، الأول هي منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي organizaation of European Econoimic coopération (OEEC) [(*)]... وتأسست بعد الحرب العالمية

[1] – مردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، مرجع سابق، ص 25.

الثانية لتنسيق خطط التعمير وتوجيه المعونات الأمريكية (تحت خطة مارشال) [(**)] للدول الأوروبية المتلقية لها.[1]

والثانية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، لقد تم تأسيس هذه المنظمة، بعد أن أعلن وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) في 9 ماي 1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب ثم تم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل1951 بين دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية إيطاليا، بلجيكا ،لكسمبورغ)، القاضية على حسم الصراعات والخلافات حول منجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من الصناعات.[2]

وبذلك انبثقت عن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين جديدتين في روما 25 مارس 1957، الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية الطاقة الذرية الأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية أما الثانية فتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي إتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة و يتبع سياسة زراعة موحدة.[3]

وقد كانت أهم بنود معاهدة روما عام 1957 المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي:[4]

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء .
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس لأموال بين الدول الأعضاء .
- توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

انطلاقا من هذه البنود فان معاهدة روما تعتبرها أول تأسيس لتكوين السوق الأوروبية المشتركة التي تضمنت إلغاء الحواجز الجمركية بين هذه الدول وتوحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي مع تنسيق السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء .

[(*)]– أنشأت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سنة 1948 ونظر كل من فرنسا، ألمانيا الغربية إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ والثلاثة دول الأخرى تسمى دول البنلوكس.

[(**)]– مشروع مارشال وبتضمن المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا الغربية علي مدى أربعة سنوات ما بين سنة 1948 – 1951.

[1] – كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[2] – عبد الوهاب رمبدي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] ـ حسن عمر، **الجات و الخصخصة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 39.

[4] - على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 426.

وتم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا وعلى ثلاث مراحل، تستغرق كل مرحلة أربعة سنوات، وتبدأ الأولى في عام 1958، وتنتهي المرحلة الثالثة في عام 1970 وفي حالة عدم اكتمال إنشاء السوق عام 1970 فانه يمكن التمديد لثلاث سنوات أخرى بحيث تنتهي في عام 1973.[1]غير أن التطبيق العملي قد أظهر، جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة، مما دفهم إلي الإسراع في تنفيذ خطوات هذه المرحلة.[2]

وكان أداء الدول في المرحلتين الثانية والثالثة أكبر نجاحا ففي نهاية ديسمبر 1963 كان قد تم إلغاء من 40 بالمائة مما هو مستهدف على أساس مستوى التعريفات السائدة عام 1957 وفي أول جانفي1966 بلغت نسبة التخفيضات 80 بالمائة بينما كان المستهدف 60 بالمائة فقط، وبحلول منتصف عام 1968 تم إلغاء جميع القيود الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء، وفيها يخص القيود الكمية فقد تم إلغاؤها بأسرع من التعريفات الجمركية.[3]

ثانيا: معاهدة ماسترخت وتكوين الاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي

وفي مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماسترخت على معاهدة جديدة حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما واستهدفت معاهدة ماسترخت ما يلي:[4]

أ- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

ب- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل الأول من جانفي 1994 ويتحكم في إصدار العملة الموحدة.

ج- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام داخلي مشترك في إطار إتحاد أوربا الغربية.

تظم المعاهدة في طياتها آمالا عديدة تستهدف تحقيق ما يلي:

أ- إنهاء تقسيم القارة الأوروبية وبناء أوربا الجديدة.

ب- تعميق التكامل بين الأفراد و تقرير الديمقراطية.

ج- الوصول بأداء المؤسسات إلي أعلى مستوى عن طريق خلق إطار تنظيمي موحد.

د- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.

ه- المواطنة المشتركة.

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 487.

[2] - سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظيم و التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص 61.

[4] نفسه، ص 78 – 79 .

و- تنفيذ سياسة خارجية مشتركة وخلق إتحاد وثيق بين الأوروبيين.

قد تضمنت معاهدة ماسترخت ثلاث مراحل لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي، نلخصها فيما يلي:[1]

المرحلة الأولى إلي غاية 31 ديسمبر 1993 :يتم خلال هذه المرحلة تحرير حركة رأس المال بين الدول الأعضاء وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول.

1- **المرحلة الثانية إلي غاية 31ديسمبر 1998:** يتم خلال هذه المرحلة تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية بهدف تحقيق بعض الشروط* والمعايير... وحتى تنفذ هذه الإجراءات بصورة فعالة أنشئت مؤسسة النقد الأوروبية، والتي تحولت فيما بعد إلي بنك أوروبي مركزي مع نهاية 1998 .

ويمثل هذا البنك السلطة النقدية فوق الوطنية ويضطلع بمهام منها:

- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وتحديد كيفية إدارتها وتوظيفها.
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي.
- وضع تنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الانتمائية في الاتحاد الأوروبي.

2- المرحلة الثالثة من 1 جانفي 1999 إلى 30 جويلية 2002 :

بدأت هذه المرحلة مع اعتماد اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية في الفاتح من جانفي 1999، وفي الفترة وضع سعر مرجعي لكل عملة مقومة باليورو. وابتداء من جويلية 2002 يتم التخلي عن تداول العملات الأوروبية الدول الأعضاء في منطقة اليورو.

وابتداء من أول جانفي 1999 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية ل 11 بلدا: بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا لوكسمبورغ، هولندا, النمسا، البرتغال، فنلندا وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضا عن عملتها

---

[1])- عادل بلجبل، **التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليم مقارنة بين مجموعة 15 و مجموعة 25** ، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ص 60-61 .

*- وتتمثل هذه الشروط فيما يلي: -عدم تجاوز معدل التضخيم في الدولة حدود 1.5% عن متوسط معدل التضخم في أكثر دول الاتحاد استقرار في الأسعار.

- ألا يتجاوز عجز الموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة .

- آلا يتجاوز إجمالي الدين العالم للدولة 60% من الناتج المحلي الإجمالي لها.

- آلا يتجاوز معدل الفائدة 2% عن متوسط.

وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمي بمنطقة اليورو.[1]

الفرع الثاني: توسع الإتحاد الأوروبي

اولا: اهم مراحل التوسع

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (1957) بناء تكاملها الاقتصادي سبب دول وهي: فرنسا ألمانيا الغربية إيطاليا ودول البنلوكس الثلاث وهي: بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ. وبعد المسار الطويل نحو التكامل الاقتصادي والتوسع، أصبح الاتحاد الأوروبي من أول جانفي 2007 يضم عضوية 27 دولة أوروبية وكان ذلك عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: من سنة 1962 إلى سنة 1973 حيث وقعت كل من بريطانيا وايرلندا والنرويج والدنمارك على معاهدة الانضمام إلى الجماعة الأوروبية.

المرحلة الثانية: ابتداء من 1981 إلى سنة 1986 توقعت عضوية الجماعة الأوروبية بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال ليصبح العدد 12 دولة.

المرحلة الثالثة: انضمت ثلاث دول وهي النمسا، فنلندا والسويد، حيث أصبح في سنة 1995 عدد الأعضاء 15 عضوا.

المرحلة الرابعة: في الأول من ماي 2004 انضمت عشر دول من أوروبا الشرقية في أكبر عملية توسع للاتحاد الأوروبي وهي: قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفينيا، لاتفيا ليتوانينا، جمهورية التشيك.

ومن الواضح أن التوسع الأخير للإتحاد الأوروبي نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى يجعله أضخم توسع مقارنة بالتوسعات الأخرى, حيث ضم عشر دول دفعة واحدة, ليرتفع العدد من خمسة عشرة دولة إلى خمسة وعشرون دولة, بنسبة زيادة في المساحة تقدر بـ 34 بالمئة ونسبة زيادة في السكان تقدر بـ 29 بالمئة وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي قدره 9 بالمئة.[2]

المرحلة الخامسة: في عام 2007 حيث انضمت كل من رومانيا و بلغاريا, ليصبح العدد 27 دولة, وتجدر الإشارة إلى الاعتراف بتركيا كدولة مرشحة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي منذ عام 1993, غير أنه لم يتم انضمامها رسميا و بصفة نهائية لحد الآن.

لكن التباين الكبير في مستويات التطور والتنمية بين الدول المنضمة حديثا إلى الإتحاد الأوروبي وانخفاض هذا المستوى بشكل عام يجعل المشكلة أكثر صعوبة وتأثيراتها السلبية على

[1] – آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره ،ص74 .

[2] - عادل بلجبل, مرجع سبق ذكره, ص116.

الإتحاد الأوروبي في المستقبل أكثر تعقيدا, ذلك أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الحد الأعلى والحد الأدنى لم يكن يتجاوز في مجموعة الخمسة عشر دولة سنة 1995 أكثر من الثلث بين الدانمارك والبرتغال, لكن هذا التباين وصل سنة 2004 إلى 46 بالمئة على الرغم من كل الجهود التي بذلت خلال الفترة الانتقالية لتقليل الفجوة في مستويات المعيشة.[1]

ثانيا: آثار توسع الإتحاد الأوروبي

إن التوسع الكبير الذي حققه الإتحاد الأوروبي والذي زاد على إثره عدد الدول الأعضاء إلى أن وصل في الأخير إلى سبعة وعشرين (27) دولة, ورغم التباين في مستويات التنمية للدول المنظمة حديثا وخاصة دول أوروبا الشرقية مقارنة بدول النواة, إلا أنه نتج عن هذا التوسع زيادة في حجم سوق الإتحاد و ذلك يؤثر بدوره على الإنتاج والنشاط التجاري والاستثمار ويبرز أهمية التوسع الأفقي للتكامل الاقتصادي ومن أهم هذه الآثار نذكر النقاط التالية :

أ – مقارنة توسعات الإتحاد الأوروبي

الجدول رقم (1–4): مقارنة توسعات الإتحاد الأوروبي (نسبة مئوية)

البيان / المجموعة	الزيادة في المساحة	الزيادة في السكان	الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي	التحول في نصيب الفرد من الناتج المحلي
مجموعة 9 إلى مجموعة 6	31	32	29	3–
مجموعة 12 إلى مجموعة 9	48	22	15	6–
مجموعة 15 إلى مجموعة 12	43	11	8	3–
مجموعة 25 إلى مجموعة 15	34	29	9	9–

- مجموعة 6 : ألمانيا, فرنسا , إيطاليا, بلجيكا, لوكسمبورغ وهولندا.
- مجموعة 9 : مجموعة 6 بالإضافة إلى : بريطانيا, الدانمارك, إيرلندا.
- مجموعة 12 : مجموعة 9 بالإضافة إلى : اليونان, البرتغال وإسبانيا.
- مجموعة 15 : مجموعة 12 بالإضافة إلى : فنلدا, السويد والنمسا.
- مجموعة 25 : مجموعة 12 بالإضافة إلى : المج, بولونيا, جمهورية التشيك, سلوفينيا

[1] - نفس المرجع السابق, ص 116.

سلوفاكيا, قبرص, مالطا, استونيا, سيتوانيا وليتونيا.

المصدر : عادل بلجبل, مرجع سبق ذكره, ص 117 .

يشير الجدول أعلاه إلى أن ارتفاع عضوية الجماعة الأوروبية من ست دول إلى تسع دول, أدى إلى زيادة مساحتها بنسبة 31 ٪ وعدد السكان بنسبة 32 ٪ والناتج المحلي الإجمالي بـ 29 ٪, بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 ٪.

وعندما ارتفعت عضوية الجماعة الأوروبية من تسع دول إلى اثنتي عشرة دولة زادت المساحة بـ 48 ٪ وعدد السكان بـ 22 ٪, والناتج المحلي الإجمالي ارتفع بـ 15 ٪, أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض بنسبة 6 ٪.

أما عند ارتفاع عدد أعضاء الإتحاد الأوروبي من 15 إلى 25 دولة فقد زادت مساحة الإتحاد بـ 34 ٪ وزاد عدد السكان بـ 29 ٪ أما الناتج المحلي الإجمالي فقد زاد بنسبة 9 ٪ فقط, غير أنه قد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 9 ٪ وهذا راجع إلى التباين في مستويات التنمية الاقتصادية بين العشر دول المنضمة إلى الإتحاد الأوروبي (من أوروبا الشرقية) ومجموعة (E U 15).

ب – زيادة حجم التجارة للإتحاد الأوروبي

إن اتساع حجم سوق الإتحاد الأوروبي بضم أسواق الدول الأعضاء الجدد, يتيح للمستهلكين الأوروبيين خيارات أكبر وحاجيات أفضل ضمن سوق أوسع, تتمتع بميزة تنافسية أكبر، مما يحفز المنتجين في أوروبا على تطوير منتجاتهم وخفض تكاليف الإنتاج وتحقيق مزايا اقتصاديات الحجم. وهي مكاسب التجارة التي يحققها الإتحاد الأوروبي والتي يترجمها زيادة الطلب وزيادة الإنتاج وخفض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي للدول المنضمة حديثا للإتحاد حيث أصبح يسيطر الإتحاد الأوروبي بعد انضمام الدول العشرة الجديدة على 19 ٪ من حركة التجارة العالمية إذ زاد حجم التجارة بحوالي 1.5 ٪ من الحجم الحالي نتيجة إزالة القيود الجمركية, كما زادت صادرات الإتحاد الأوروبي بنحو 30 ٪ إلى الدول المنضمة حديثا, علما أن حجم التبادل التجاري بين الدول المنضمة حديثا وباقي دول الإتحاد بلغ 231.7 مليار أورو خلال عام 2002.[1]

[1] – ناصر حامد, **الآثار الاقتصادية لتوسع الإتحاد الأوروبي**, مجلة السياسة الدولية القاهرة, 2004, ص 103.

جدول(1–5) : تدفقات التجارة البينية للإتحاد الأوروبي لعامي 2003– 2005.
(بالمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

	قيمة التجارة البينية		نسبة التجارة البينية إلى	
الإتحاد الأوروبي (*)	2003	2005	2003	2005
	3470	5137	60.6	64.1

– **المصدر** : الاسكوا, **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006** ،الأمم المتحدة نيويورك, 2007, ص 24 .

ويبين الجدول أعلاه أن التجارة البينية في الإتحاد الأوروبي ارتفعت بنسبة 48 بالمائة ما بين عامي 2003 و2005 كنتيجة مباشرة للتوسع الذي شهده الإتحاد الأوروبي في 1 آيار / مايو 2004, إذ أصبح يضم 25 دولة مقابل 15 دولة قبل التوسع, ونلاحظ أن هذا التوسع كان له أثر إيجابي على التجارة البينية في الإتحاد الأوروبي, إذ ارتفعت من 3470 مليار دولار في عام 2003 إلى حوالي 5137 مليار دولار في عام 2005 أي بنسبة 48 في المائة.[1]

وهذا يعني أن التجارة البينية بين دول الإتحاد الأوروبي قد ارتفعت بنسبة كبيرة من مجموعة الـ 15 إلى مجموعة الـ 25 يعد التوسع وذلك نتيجة اتساع السوق مما ينتج عنه الآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي.

أما إذا قارنا نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في الإتحاد الأوروبي قبل وبعد التوسع فنلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت من 60.6 في المئة سنة 2003 إلى 64.1 في المئة في سنة 2005 أي ارتفعت بنسبة 3.5 بالمئة. مما يدل على أن التجارة البينية في الإتحاد الأوروبي قد سجلت ارتفاعا أكبر من الارتفاع الذي سجلته التجارة الخارجية بين سنتي 2003 و2005 نتيجة هذا التوسع.

ج – آثار التوسع على تدفقات الاستثمار

من العناصر الديناميكية التي تعززها اتفاقيات التجارة الحرة أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية التطور في التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

(*)- ارتفع عدد أعضاء الإتحاد الأوروبي من 15 إلى 25 في ماي 2004, لذلك تمثل بيانات عام 2003 (UE 15) وتمثل بيانات 2005 (UE 25).

[1] - الإسكوا, 2007, نفس المرجع السابق, ص 24.

من وإلى الدول, وعليه فإن توسيع قاعدة الإتحاد الأوروبي إلى أكبر تجمع اقتصادي وتجاري يتجه إلى البحث عن منافذ لتوطين الاستثمار... وهو ما دفع بالمفوضية الأوروبية إلى الإعلان عن زيادة في نسبة الاستثمار في الدول التي انضمت حديثا من 19 ٪ إلى 7.3 ٪ خلال سنة 2005. التقرير الصادر عن الوكالة الفرنسية للاستثمارات العالمية لعام 2007, أكد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق باتجاه دول أوروبا الشرقية المنضمة إلى الإتحاد الأوروبي قدر بحوالي 58.1 ٪ من حجم الاستثمارات الموجهة إلى منطقة أوروبا.[1] وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنتاج والدخل ويحفز النشاط الاقتصادي بصفة عامة ويزيد في النمو والرفاهية الاقتصادية.

الفرع الثالث: بعض المؤشرات الإقتصادية للإتحاد الأوروبي

اولا: عدد السكان

جدول (1–6):

عدد سكان الإتحاد الأوروبي بين 1990– 2005 (مليون نسمة)

	1990	1995	2000	2005
الإتحاد الأوروبي (27) EU	470	477	483	491
النسبة في سكان العالم (٪)	8.9	8.3	7.9	7.5

Source , Eurostat , year book , 2009 .

بلغ عدد السكان في الإتحاد الأوروبي (EU27)حوالي 470 مليون نسمة عام1990, حيث شكل ما يعادل نسبة 8.9 ٪ من سكان العالم لنفس السنة, أما عام 2005 فقد بلغ 491 مليون نسمة بـ 7.5 ٪ من سكان المعمورة. كما نلاحظ تراجع وزن الكتلة السكانية للإتحاد بالنسبة للعالم من 8.9 ٪ سنة 1990 إلى 7.5 ٪ سنة 2005, وهذا راجع للنمو الديموغرافي الكبير في آسيا وأفريقيا.

[1] - محمد بن عزوز, مرجع سبق ذكره, ص 226.

ثانيا: نمو الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد

الجدول رقم(1–7):

الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للإتحاد الأوروبي (EU 27) من 2000–2007 (مليون يورو،%).

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة (PIB)	9173	9549	9911	10077	10577	11035	11641	12904
معدل النمو	3.9	2.0	1.2	1.3	2.5	2.0	3.1	2.9

Source : Euro stat , year book , 2009. www.epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.19/06/2010.

جدول رقم(1–8):

مجموعة من المؤشرات الكلية للإتحاد الأوروبي (EU25) 2003– 2006

(نسبة مئوية)

	2003	2004	2005	2006
الإستهلاك	1.6	2.0	1.5	2.2
إجمالي الإستثمارات	1.0	3.1	3.0	4.9
معدل البطالة	9.0	9.1	8.8	8.0
معدل التضخم	1.9	2.1	2.2	2.3

– Source: European commission, european economy, directorate Generule Por Economhc end Financial Affairs, 5 /2006, P 4.

من خلال الجدول (1–7) فقد إنتقلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي(PIB)[*] للإتحاد الأوروبي من 9173 مليون يورو سنة 2000 إلى 12304 يورو سنة 2007 .

[*]– يقيس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الإنتاج المحقق داخل الحدود الوطنية أو الإقليمية بغض النظر إذا كان ذلك يعود إلى العاملين المقيمين أو غير المقيمين.

كما يلاحظ إنخفاض معدل النمو السنوي الذي بلغ سنة 2007 نسبة 2.9 ٪ مقارنة بـــ 3.9 ٪ سنة 2000 وقد يعود السبب في ذلك إلى بداية تأثر الإقتصاد الأوروبـــي بالأزمـــة الماليـــة العالمية لسنة 2007.

أما من خلال الجدول (1–8) الذي يبين المعدلات الســـنوية لمجموعـــة مـــن المؤشـــرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي (EU 25) , نلاحظ زيادة المعدل السنوي للإســـتهلاك مـــن 1.6 ٪ سنة 2003 إلى 2.2 ٪ سنة 2006.

اما معدلات نمو إجمالي الإستثمارات السنوية في الإتحاد الأوروبي (25) فقد حققت نســـبة 1.0 ٪ سنة 2003 و 4.9 ٪ سنة 2006 بمعدل زيادة قدره 3.9 ٪ خلال الفترة مـــن 2003 – 2006 . حيث أن زيادة الإستهلاك والاستثمارات تدفع إلى زيادة الإنتاج للإتحاد.

كما نلاحظ كذلك إنخفاض معدلات البطالة السنوية من 9.0 ٪ إلى 8.0 ٪ على التوالي لسنتي 2003 و 2006.

بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم من 1.9٪ إلى 2.3 ٪ لسنتي 2003 و 2006 علـــى التوالي مما يؤثر على المستوى العام للأسعار داخل الإتحاد الأوروبي.

ثالثا:إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم(1-9):

إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج للإتحاد الأوروبي خلال 2001 –2005 (مليون يورو)

السنة	إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر		إجمالي الاستثمارات البينية
	إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي الداخل	إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي الخارج	
2001	906140	145867	365510
2002	133877	126567	361129
2003	135411	123541	251268
2004	136388	53072	194985
2005	17157	94149	416680

- Source: European commission, **European union foreign direct investment,** year book, 2007, p 21.

ح أما مكاسب توسع الإتحاد الأوروبي من الإستثمار الإجنبي المباشر فمن خلال الجدول اعلاه نلاحظ زيادة إجمالي الإستثمارات البينية خلال الفترة من 2001 – 2005 حيث إنتقلت من 365510 مليون يورو إلى 416680 مليون يورو بنسبة نمو تقدر بـ 14 ٪. اما الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج فقد شهد انخفاضا ملموسا حيث بلغ 906140 مليون يورو 145867 مليون يورو على التوالي كأقصى قيمة له خلال سنة 2001.

المطلب الثاني : تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN(*)

تضم آسيا، العديد من الترتيبات التجارية الإقليمية حيث عقدت معظم دول القارة الآسيوية اتفاقات التجارة الحرة فيما بينها، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)(**) واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي(***) غير أن من أبرز هذه التكتلات هو رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، THE ASSOCIATION OF SOUTH EAST ASIA NATION ، كما يعتبر تكتل رابطة آسيان نموذجا ناجحا للتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية (جنوب – جنوب).

ورغم الاختلافات السياسية والعرقية والدينية للدول المؤسسة لهذه الرابطة، إلا أنها تعمل على تكوين جماعة اقتصادية متماسكة لتطوير اقتصادياتها، ومواجهة المنافسة الحادة الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: نشأة وأهمية رابطة الآسيان

اولا: النشأة

لقد كانت بداية نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، كنوع من الحلف السياسي عام 1967، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما.[1]

ورغم التوجه السياسي لإنشاء الرابطة إلا أنها أخذت في التوسع لتشمل أعداء الأمس حيث، ضمت الرابطة في البداية خمس دول هي: ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، الفيليبين و

(*) –THE Association of south East Asia Nation

(**)– أنشئ APEC عام 1989 م بمشاركة 12 بلدا : أستراليا، اليابان، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا إندونيسيا، بروناي، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، ماليزيا.

(***)– وهو اتفاقية تفضيل جمركي، تظم : الهند، بنجلاديش، يونان، المالديف، نيبال، باكستان، سيراتكا، و بدأ تنفيذه عام 1995.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص 135.

تايلاندا، ثم انضمت إليها كل من بروناي في جانفي 1984 وفيتنام في جويلية 1995، لاوس و مينمار في 23 جويلية 1997 وأخيرا كمبوديا في 30 أفريل 1999.[1]

وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول.[2] ومن هنا طرح رئيس وزراء ماليزيا في يوليو عام 1990 إنشاء تكتل اقتصادي (تجاري)، من دول الرابطة (الآسيان)، وتسير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير نحو تقوية هذا التكتل الاقتصادي.[3]

غير أن واقع التجارة البنية لعملية التكامل الاقتصادي الآسيان يدل على أنها حققت أداء ضعيفا رغم التقدم المحرز في هذا المجال، وهذا ما يوضحه الجدول رقم: أدناه الذي يبين أن الصادرات البينية لآسيان (EXPORTATI ONS INTRA – ASEAN) بين السنوات السبع (1985–1993) ارتفعت بنسبة 3.5 % أما الواردات البينية(Importations intra – ASEAN) فقد زادت بنسبة 1.5 % خلال نفس الفترة، ورغم هذا التقدم فإنه يعتبر ضعفا لأن نسبة 78 % تقريبا من صادرات الرابطة سنة 1993 كانت مع دول خارجية غير أعضاء في التكتل.

الجدول رقم(1–10): وزن الصادرات والواردات البينية للآسيان 1985–1993 نسبة مئوية(%) من التدفقات الإجمالية

السنوات	الصادرات البينية لـــ ASEAN	الواردات البينية لـــ ASEAN
1995	18.7	17.7
1989	18.0	15.1
1990	19.9	16.4
1993	22.2	19.2

source : guilhot, op.cit.p148.

[1] – بن دبب شفيق، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و آفاق الاندماج المغار بي**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004، ص 62.

[2] – خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا" ، العدد 6، السنة غير مذكورة، ص 82.

[3] ـ عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي**، مرجع سبق ذكره،ص 135.

ويرجع هذا الأداء الضعيف للتبادل التجاري بين دول الرابطة أساسا إلى الهدف الرئيس الذي قامت من أجله والذي كان سياسيا بالدرجة الأولي منذ إنشائها سنة 1967، ومع مرور الوقت أدركت هذه الدول وجوب تفعيل تعاونها الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري فيما بينهما، بالتوازي مع الهدف السياسي للرابطة، ولذلك ظهرت فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها لتدارك الوضعية الاقتصادية التي مرت بها الرابطة منذ تأسيها حتى بداية التسعينات والمواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي تحيط بها.

وظل الإنجاز الرئيسي للرابطة أنها قطعت شوطا على طريق الاندماج الاقتصادي، إذ وبعد تقديم اقتراحات بإقامة منطقة تجارة حرة للرابطة ورفضها في مناسبات عديدة، وقعت بلدان رابطة الآسيان خلال قمة دول الرابطة المنعقدة في سنغافورة في 28 جانفي 1992 اتفاقا حول تعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة يتم عن طريقة إنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان " the ASEAN free trader area" يتم من خلالها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا بين دول الرابطة لتصبح أقل من 5 % أو إلغائها تماما وذلك بداية من 1993 إلي أجل أقصاه 2010 بالنسبة لجميع بلدان الرابطة.[1]

وتهدف منطقة التجارة الحرة الآسيوية إلي تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود 0 – 5 % خلال 15 سنة ابتداء من جانفي 1993، والاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية ويقوم هذا الأسلوب على تقسيم المنتجات إلي نوعين :

النوع الأول وهو ما يسمى بالنوع السريع (FAST TRACK) ويحتوي على تخفيض التعريفة الجمركية بين 0 – 5 % خلال فترة ما بين 7 – 10 سنوات، ويتوقف ذلك على مقدار التعريفة الجمركية الأساسية أكثر أو أقل من 20%، أما النوع الثاني فهو (NORMAL TRACK) ويكون تخفيض الرسوم فيه بسرعة أقل من سابقه وفي الاجتماع السنوي 1993– 1994 تم الاتفاق على الإسراع بتنفيذ الاتفاقية وتخفيض نسبة التعريفة الجمركية كما تم الاتفاق على تخفيضها على حوالي 11 ألف منتج في نهاية سنة 2000.[2]

وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة[*]. والتي أدت إلي تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة وشعرت بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15 – 16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش

[1] – تواتي عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

[2] –Chris Dixon: **south eastAsia in the world Economy**.Cambridge University.press.new York.1991 p9.

[*]– حيث شهدت منطقة آسيا لأزمة مالية حادة سنة 1997 وأثرت على اقتصاديات دول الرابطة.

اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (199 – 2004) تتضمن جملة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال زيادة حجم التعاون المالي.[1]

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين إتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1.8 مليار نسمة (534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و1.29 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5.68 مليار نسمة عام 2002. كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020.[2]

ثانيا: أهمية تكتل رابطة الآسيان

يتمتع تكتل رابطة الآسيان بأهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات يمكن إدراجها في النقاط التالية :

أ- تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان و خارجية.[3]

ب- إن النهج المفتوح للتكامل الاقتصادي الرابطة الآسيان، وفتح العضوية أمام دول آسيا وخاصة للقوى الاقتصادية الكبرى الفاعلة، مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية، يزيد من شدة المنافسة داخل التكتل وتحقيق المزايا التنافسية ومواجهة التحديات الخارجية خاصة من تكتل "نافتا" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة، ويعود ذلك إلي سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج والجاذبية رأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجا يحتذى في التكامل الإقليمي المفتوح.[4]

---

[1] – عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2] – نفس المرجع.

[3] – سامي عفيفي حاتم ، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم** ، مرجع سبق ذكره ، ص 323.

[4] – عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أساسة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 173.

ج- تكمن أهمية رابطة الآسيان في كونها، تضم مجموعة من الاقتصاديات العالية الأداء تشمل على الخصوص: (ماليزيا، سنغافورة، تايلندا وإندونيسيا) والتي تعد معدلات نموها الاقتصادي من أسرع معدلات النمو في العالم خلال السنوات الأخيرة، رغم أنها تأثرت كثيرا بالأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997، ويطلق اسم" معجزة النمور الآسيوية"(*) على مجموعة من بلدان الرابطة وهذا بالنظر إلى النجاح الذي حققته هذه الدول والذي يرجع جانب كبير منه إلى التراكم الكبير(رأس المال المادي والبشري والقدرة على تخصيص هذه الموارد للاستثمارات ذات الإنتاجية العالمية، وبعبارة أخرى يستمد النجاح الذي حققته اقتصاديات جنوب شرق آسيا جذوره من السياسات التي انتهجتها هذه الاقتصاديات من ناحية ومن الآليات المؤسساتية التي أنشأتها من أجل تنفيذها من ناحية أخرى.[1]

د- إن التكامل الاقتصادي في آسيا قطع شوطا كبيرا، نتيجة مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة في آسيا. حيث ارتفعت التجارة الداخلية فيما بين مناطق آسيا كنسبة من إجمالي تجارة المنطقة من نحو 30 في المائة في 1980 إلي أكثر من 50 في المائة عام 2004.[2]

إن هذه الوضعية (في آسيا) التي يسودها التعاون والتكامل من جهة والتنافس من أجل التنمية من جهة أخرى، جعل دول جنوب شرق آسيا تسعى ليكون لها وزنا إقليميا في القارة.

ولذلك وضعت مجموعة الآسيان هدفا لها هو تكوين جماعة اقتصادية للرابطة بحلول عام 2020، ستكون هذه الجماعة، عندما تقوم، منطقة حرة للتجارة وقاعدة للإنتاج الموحد تضم 500 مليون فرد يمكن أن يكون كيانا اقتصاديا له وزنه إلي جانبا الصين والهند. وتتطلع بلدان الآسيان أيضا إلي تحقيق تكامل أسواقها الرئيسية بحيث يمكن مقارنة حجمها مجتمعة بأسواق الهند والصين، وبذلك يصبح مهما بالنسبة للمستثمرين العالميين.[3]

(*)- النمور الآسيوية اسم يطلق على كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا و إندونيسيا و هو نج كونج ، و تايوان و تايلاند.

[1] - تواتي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] - ريدموند ليم، **خلق جماعة آسيوية مرتبطة بالعالم : كيف يمهد صعود الصين و الهند الطريق لتكامل آسيا**، مجلة التمويل والتنمية العدد 2 المجلد 43 ، يونيو 2006، ص28.

[3] - نفس المرجع، ص 31.

الفرع الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الآسيان

تتزايد أهمية تكتل رابطة الآسيان في الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب الأداء الاقتصادي العالمي والمتميز لدول الرابطة وخاصة بعد تمكنها من اجتياز الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 بنجاح ارتفاع مساهمتها في التجارة الدولية ويمكننا أن نتناول الأداء الاقتصادي لدول الرابطة على ضوء المؤشرات الاقتصادية التالية:

اولا: عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي(PIB)[***]

من خلال الجدول أدناه يمكن أن نلاحظ بعض المؤشرات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان الرابطة الآسيان كما يلي:

الجدول رقم (1-11) : مؤشرات النمو الاقتصادي لدول رابطة الآسيان و الصين

الدول	عدد السكان بالملايين 2006	PIB 2002 مليار $	PIB 2004 مليار $	PIB 2005 مليار $	نصيب الفرد منPIB دولار 2004
الصين	1298	1266.1	-	2234	-
سنغافورة	4.3	78.5	106.884	117	25208
بروناي	0.4	-	5.181	9	13890
ماليزيا	26.1	94.9	117.776	131	4604
تايلند	63.4	162.9	163.525	173	2536
الفلبين	86.2	78	86.407	98	1045
إندونيسيا	228.8	172.9	258.266	281	1193
فيتنام	86.2	35.1	45.277	51	552
كمبوديا	14.2	4	4.517	6	332
سيانمار	48.4	-	10.463	12	191
لاوس	5.7	1.7	2.439	3	423
الآسيان	-	-	800.735	-	1456

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المصادر التالية : - تواتي عثمان، مرجع سابق، ص 65.

-GUILHOT L. OP. CIT, P 252.

[***]-هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة (عادة بسنة).

أ- **عدد السكان:** بالنسبة لعدد سكان دول رابطة الآسيان سنة 2006 فقد بلغ حوالي 563 مليون نسمة، كما بلغ عدد سكان الصين 1298 مليون نسمة، وبعد اتفاق دول الرابطة مع الصين عام 2004 لإقامة منطقة تجارة حرة، وبذلك تصبح سوقا لأكبر تجمع اقتصادي في العالم يبلغ تعداد سكانه حوالي 1.8 مليار نسمة.

ب- **الناتج المحلي الإجمالي:** لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان ارتفاعا خلال السنوات 2004، 2005 مقارنة بسنة 2002، حيث بلغ أكثر من 800 مليار دولار أمريكي في سنة 2004 و941 مليار دولار سنة 2005 لمجموع دول الرابطة. كما أن نصيب متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان بلغ 1456 دولار أمريكي في سنة 2004، وقد حققت سنغافورة أعلى قيمة حيث بلغ نصيب الفرد من (PIB) حوالي 25208 دولار أمريكي.أما الصين فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2234 مليار دولار سنة 2005.

ثانيا: معدلات النمو

يبين الجدول رقم (1-11) أدناه أن اقتصاديات دول رابطة الآسيان تعد من بين الاقتصاديات الأسرع نموا في آسيا وفي العالم، وخاصة سنغافورة، إندونيسيا وماليزيا حيث حققت معدلات نمو لسنة 2005(6.6 % ،5.7 % ،5.2 %) على التوالي، كما يسجل ارتفاع معدلات النمو لكل من سنغافورة و ماليزيا لسنة 2006 على التوالي 7.9 % و5.9 % .

بالإضافة إلي أن متوسط معدلات النمو لدول الرابطة الخمس مجتمعة تقترب من متوسط معدلات النمو في آسيا ككل.

الجدول رقم(1-12): معدلات النمو الاقتصادي لدول الآسيان لعامي 2005-2006 بالإضافة إلي الصين والهند. (نسب مئوية %)

الدولة	الصين	الهند	سنغافورة	إندونيسيا	ماليزيا	الفلبين	تايلند	فيتنام	رابطة أمم جنوب شرقآسيا الخمس	آسيا
2005	10.4	8.7	6.6	5.7	5.2	5.0	4.5	8.4	5.5	7.2
2006	10.7	9.1	7.9	5.5	5.9	5.4	5.4	8.2	5.7	7.6

المصدر: دافيد بيرتون وأليسا نذرو زانيللوا، **أسيا بعد عشر سنوات**، مجلة التمويل والتنمية، يونيو2007، ص24.

ثالثا: التجارة البينية داخل تكتل الآسيان

لقد شهدت نسبة التجارة البينية داخل تكتل الآسيان (الدول العشر) تزايدا مستمرا، انظر الجدول(1-13) ادناه، خلال الفترة 1980-2004، وخاصة ابتداء من سنة 2002، حيث بلغت نسبة التجارة البينية للآسيان (10) حوالي 26.7% في سنة2004، من إجمال التجارة الخارجية للرابطة، وهذا الارتفاع يدل على فعالية الإجراءات المتخذة لتعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل والتعاون الاقتصادي. كما بلغت نسبة التجارة البينية لرابطة الآسيان مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية (آسيان+ 3) حوالي 39.2% سنة 2004، وقد يمهد ذلك لإمكانية إقامة منطقة تجارة حرة كبرى تشمل كامل القارة الآسيوية.

الجدول رقم(1-13) :

نسبة التجارة البينية داخل الإقليم (%)

الإقليم	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الآسيان (10)	17.9	20.3	18.8	24.0	24.7	24.1	24.4	26.6	26.7
الآسيان + 3	30.2	30.2	29.4	37.6	37.3	37.1	37.9	39.0	39.2

Sources :razeen sally, **regional economic integration in ASIA :The track record endprospects**.p19.Disponible:
www.ecipe.org/media/external_publication/...asiaregintegrationaug09.pdf(le10-11-2011).

الجدول رقم(1-14): تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لعامي 2003 و2005 (بالمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

التكتل الإقليمي	قيمة التجارة البينية		نسبة التجارة البينيةإلي التجارة الخارجية	
	2003	2005	2003	2005
الآسيان	211.1	304.6	25.1	25.5
الإتحاد الأوروبي(*)	3470	5137	60.6	64.1
نافتا	1308	1634	44.8	43.0

المصدر: الإسكوا، 2006، مرجع سابق، ص 24.

من خلال الجدول اعلاه يمكن أن نسجل الملاحظات التالية المتعلقة بمؤشر التجارة البينية لتكتل الآسيان كما يلي:

- ارتفاع قيمة التجارة البينية لتكتل الآسيان حيث حققت سنة 2005 قيمة 304.6 مليار دولار مقارنة ب 211.1 مليار دولار سنة 2003، ويدل هذا الارتفاع إلى زيارة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في رابطة الآسيان حيث زادت بما يقارب 100 مليار دولار بين 2003 – 2005.
- أما نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية فقد سجلت ارتفاعا طفيفا بالنسبة لتكتل الآسيان بحوالي 0.4 % بين 2003 و2005 .

كما نلاحظ أن نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للآسيان أنها نسبة ضعيفة إذا ما تم مقارنتها بالاتحاد الأوروبي وتكتل النافتا حيث حققا على التوالي 64.1 % و43.0% سنة 2005.

كما أن تحقيق نسبة 25.6% من التجارة البينية إلي التجارة الخارجية للآسيان يدل على أن 75% من التجارة الخارجية في عام 2005 يتم مع دول خارج التكتل ويتطلب ذلك من الرابطة العمل أكثر على تقوية الروابط الاقتصادية داخل التكتل.

كما تجدر الإشارة إلى أن الآسيان قد بدأت جني ثمار جهودها من أجل تقرير التكامل الاقتصادي، حيث ارتفعت قيمة صادراتها البينية من حوالي 80 مليار دولار عام 1996 إلى أكثر من 127 مليار دولار أمريكي عام 2004. كما نلاحظ تأثر صادرات دول الآسيان بالأزمة المالية الآسيوية عام 1997، حيث انخفضت إلي حوالي 69 مليار دولار عام 1998 (أنظر الجدول التالي).

(*)- ارتفاع عدد الإتحاد الأوروبي من 15 إلي 25 في 1 ماي 2004 ، لذلك تشمل بيانات عام 2003 الأعضاء الـ 15 بينما تشمل بيانات 2005 الأعضاء الـ 25.

الجدول رقم (1-15):

تطور الصادرات البينية لدول الآسيان 1996 – 2004 (مليار دولار)

البلدان	1996	1997	1998	1999	2000	2003	2005
بروناي	0.446	0.496	0.220	0.375	0.639	–	–
كمبوديا	–	–	–	–	0.076	–	–
إندونيسيا	8.310	8.850	9.346	8.278	10.883	10.73	1.3
لاوس	–	–	–	–	–	–	–
ماليزيا	22.693	23.248	21.611	21.885	24.408	25.97	31.74
ميانمار	–	–	–	0.236	0.393	–	–
الفلبين	2.970	3.436	3.821	4.989	5.982	6.58	6.88
سنغافورة	34.441	35.793	25.998	29.269	37.783	40.18	49.37
تايلندا	12.111	13.525	8.314	9.90	15.099	16.55	21.16
فيتنام	–	–	–	–	–	–	–
الآسيان(*)	80.973	85.351	69.312	74.935	95.267	104.52	127.63

المصدر: تواتي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية لتكتل رابطة الآسيان:[1]

ولكن القصة الأهم التي تميز القرن الجديد هي صعود ليس فقط الصين والهند، بل آسيا بأكملها ويحضا بنفس القدر من الأهمية احتمال أن يؤدي صعود آسيا لا إلى قرن يقتصر على آسيا أو المحيط الهادي ليحل محل القرن الأطلسي بل إلى إتحاد آسيوي دينامكي متصل بالعالم يحفز النمو في باقي أنحاء العالم من خلال شبكة من علاقات التجارة والاستثمار.

وقد تجاوز التعاون الاقتصادي الاتفاقيات التجارية ليشمل خطط تحقيق الإنعاش بعد الأزمات المالية وفتح حوار سياسي. وبالإضافة إلى عملية الآسيان +3، تعقد الآسيان لقاءات قمة سنوية مع الهند والصين واليابان وكوريا. وشرع بعض بلدان

(*)تشمل جميع الدول الأعضاء العشر في الآسيان لسنتي 2003 – 2005 .

[1] - ريموند ليم ، مرجع سابق ، ص 28 ، 31.

الآسيان مثل ماليزيا وبروناي ودار السلام في استكشاف العلاقات الاقتصادية الثنائية مع بلدان أخرى من منطقة آسيا والمحيط الهادي، مثل باكستان واستراليا نيوزيلندا.

وتطلعت رابطة الآسيان، إلى توسيع ارتباطاتها السياسية مع شركاء الحوار. فعقدت قمة تذكارية مع استراليا ونيوزيلندا في عام 2004 في فيتنام وقمة مع روسا في ديسمبر2005 في كوادلامبور.

بل إن بعض البلدان الآسيوية توجه نظرها لأبعد من ذلك فسنغافورة، على سبيل المثال، أقامت علاقات وثيقة مع بلدان في الشرق الأوسط، بل استضافت حوار آسيا والشرق الأوسط الاقتصادي في يونيو 2005.

كما استمرت الاقتصاديات الآسيوية في استكشاف الروابط التجارية والاقتصادية في مجالات أبعد مدى فقد نجحت بروناي وسنغافورة، في إقناع شيلي ونيوزيلندا بإنشاء اتفاقية للتجارة الحرة متعددة الأطراف في يناير 2006 تعرف بالشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي وترتبط سنغافورة أيضا باتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة والأردن وبنما ومنطقة التجارة الحرة الأوربية.

المطلب الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA (*)

تعتبر هذه التجربة شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث, مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي, كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة سواء متقدمة أو نامية, وإنما تجاوزت ذلك إلى إقامة تكامل اقتصادي بين دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية المتربعة على عرش الاقتصاد العالمي منذ عدة عقود, والمكسيك كدولة نامية.

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" أملته مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ومخاوفها من تصاعد القوة الاقتصادية لأوربا الموجودة من جهة والمنافسة العالمية لليابان.

لقد بدأت الولايات المتحدة في توجها نحو إقامة الترتيبات الإقليمية في بداية التسعينات بعد إن ظلت ترفض هذا التوجه بدعوى انها تعيق تحرير التجارة العالمية, حيث تحول موقفها إلى الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول ومن أبرزها إقامة تكتل "نافتا" كما أريد لهذا التكتل

(*) –North America Free Tread Area.

ان يقتصر على منطقة تجارة حرة دون الارتقاء إلى مستوى أعلى من مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الفرع الأول: نشأة النافتا ومبادئها العامة

اولا: نشأة تكتل النافتا

لقد دفعت التطورات الاقتصادية الدولية وخاصة في أوروبا التي أدت إلى بدايات ظهور الاتحاد الأوربي سنة 1995كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى ظهرت اليابان ومعها دول شرق آسيا أو الدول حديثة التصنيع NICS, التي لم تمثل أية أهمية في التجارة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية, تصبح قوى اقتصادية رئيسية تؤثر بشكل كبير في مقدرات الاقتصاد العالمي, وتنافس العملاق الأمريكي في أسواقه.. حتى أصبحت الولايات المتحدة الامريكية كما يصنفها " باجديش باجواتي" أستاذ علم الاقتصاد بجامعة كولومبيا الأمريكية – كالعملاق المتلاشي Diminis hed Giant, تعاني من عجز هائل في الحساب الجاري وحساب متزايد بعدم القدرة على السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي... في التفكير في تجمع إقليمي خاص بها يعزز من قدرتها التنافسية المتآكلة، ومن هنا كان ميلاد منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا (CUSTA) في عام 1989.[1]

لقد كلل بتكوين منطقة للتجارة الحرة بين أكبر شركاء تجاريين في العالم وهما الولايات المتحدة وكندا الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف للعديد من السنوات بالنجاح, فحوالي 75% من الصادرات الكندية موجهة إلى الولايات المتحدة وبالمقابل فان كندا تستحوذ على خمس صادرات وواردات الولايات المتحدة. وسوق المال في هاتين الدولتين مرتبط جدا. وحوالي 70% من واردات الولايات المتحدة كندا كانت معفاة من الرسوم الجمركية قبل 1989. منذ 1965 فإن الدولتين توصلتا إلى اتفاقية للتجارة الحرة في السيارات وقطع الغيار. ويسمح هذا للشركات الكندية التي تزود الشركات الثلاث الأمريكية الكبيرة في إنتاج السيارات بالتخصص في موديلات قليلة تغطي معظم سوق أمريكا الشمالية, ومن ثم يتم الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج والتوزيع.[2]

ثم توسع نطاقها من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي ضمت أيضا المكسيك في عام 1994.[3]

---

[1] – أسامة المجدوب, **العولمة والإقليمية**, الدار المصرية اللبنانية, ط2, ص50.

[2] – موردخاي كريانين, مرجع سبق ذكره,

[3] – أسامة الجدوب, مرجع سبق ذكره, ص 50.

وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة, وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا, بين الدول الثلاث...وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية, والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون, وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993, ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول, وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوروبا الموحدة يناقش سنة 1992. كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوروبا إلى المذهب الحمائي.[1]

وإذا نظرنا لاتفاقية "النافتا" من منظور اقتصادي فإننا نجد أنها سوف تمثل اكبر تجمع تجاري في العالم, حيث تضم ما يقرب من 370 مليون نسمة وإجمالي الناتج المحلي يقترب من 6,2 تريليون دولار, أي أن هذه الدول الثلاثة تزيد من حيث عدد السكان وإجمالي الناتج المحلي عن الاتحاد الأوربي الذي يضم 15 دولة بعدد سكان حوالي 325 مليون نسمة وناتج محلي في حدود 4 تريليون دولار.[2]

ثانيا: المبادئ العامة لاتفاقية النافتا

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما, فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت كما يلي:[3]

أ- بالنسبة للتعريفات الجمركية : تتم إزالتها دفعة واحدة, أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاما, وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حوالي 50 % من الصادرات الأمريكية والمكسيك و70% من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص بمجرد إن دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ. هذا وتستثني الاتفاقية تخفيض في الرسوم الجمركية على استثمارات فقطاع البترول في المكسيك, الخطوط الجوية والاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة والصناعة الثقافية في كندا.*

---

[1] – رميدي عبد الوهاب, مرجع سبق ذكره, ص48.

[2] – فؤاد أبو ستيت, مرجع سبق ذكره, ص 145.

[3] – أنظر :

- أسامة المجدوب, **العولمة والإقليمية**, مرجع سبق ذكره, ص 74.
- منور أوسرير, **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**, دراسة نظرية وتحليلية, أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية, تخصص تحليل اقتصادي, الجزائر' 2008- 2006, ص 34.
- عبد الوهاب رميدي, مرجع سبق ذكره, ص 49.

ب- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول, وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

ت- يمكن العودة إلى قدر من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية للدولة المعنية لبعض الصعوبات نتيجة فتح الأسواق.

ث- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار, حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة, ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق, كما تمت أيضا إزالة متطلبات الأداء, مثل الحفاظ على مستويات التصدير, وتحقيق التوازن التجاري, وسوف تسمح المكسيك في غضون فترة من سبع سنوات إلى خمس عشرة سنة بإنشاء مؤسسات مالية أجنبية, والعمل على الاستثمار في البنوك ومؤسسات التأمين والسمسرة.

ج- تحرير التجارة في الخدمات** ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث, وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين, وإزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة, بالإضافة إلى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية عقد التسعينات.

ح- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الإنتاج الأدبي والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع لمنتجات والعمليات (Product and Process), وقواعد البيانات, وتشمل الاتفاقية أيضا علامات الخدمات والأسرار التجارية, وكذلك أقنعة الدوائر المتكاملة سواء المباشرة أو التي تدخل كأجزاء في منتجات أخرى.

خ- الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاث, بما في ذلك لجنة التجارة الثلاثية لحل النزاعات, ومنع الإغراق وغيرها من الأحكام المسهلة للتجارة.

د- استبعاد الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمالة.

ذ- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

ر- يمكن لأية دولة أن تعلن عن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية, المحدد لذلك بستة اشهر.

---

* – وتتمثل توجهات النافتا في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي 900 سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج, فالفئة (أ) من هذه السلع تتمتع بتحرير فوري, والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات, والفئة (ج)بعد عشر سنوات والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.

** – وبذلك وافقت المكسيك على إلغاء الحظر المفروض على البنوك الأمريكية في أراضيها. وأصبح في وسع البنوك الأمريكية أن تستحوذ عل ما لا يتجاوز 15% من السوق المكسيكية بحلول سنة 2000 وحتى 25% في 2004 وتلغى باقي الحدود بحلول سنة 2007 وتستطيع شركات الأوراق المالية الأمريكية أن تحصل على 30% من سوق السمسرة المالية بحلول 2004, كما يحق لسائقي الشاحنات الأمريكان والمكسيكيين القيادة في أراضي الدول الأخرى بحلول سنة 2000 بدلا من النظام السائد الذي يقضي بأن يقوموا بتسليم الشاحنات عند الحدود.

ز- إمكانية توسيع الأطراف الأعضاء في المنطقة والسماح بانضمام أعضاء آخرين.

س- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.

كما تم التوصل أيضا لاتفاقيات تكميلية تتناول معايير العمل ذات الصلة بالتجارة وحماية البيئة, حيث تهدف الاتفاقية التكميلية للتعاون في سوق العمل إلى تحديد ما إذا كانت معايير العمل المتراخية والظروف السائدة في المكسيك ستمنح شركاتها ميزة غير عادلة في السوقيين الأمريكي والكندي. لذا تم الاتفاق على أن يلتزم كل طرف بتطبيق قوانينه للعمالة بفاعلية من خلال الإجراءات الحكومية المناسبة كما تتضمن نصوص متعلقة بتشغيل الأحداث, ومستويات الصحة والسلامة والحدود الدنيا للأجور. وتقوم هذه الاتفاقية التكميلية على ثلاث مبادئ:[1]

- تكثيف التآزر والتعاون وتبادل المعلومات بين الدول الثلاث;
- زيادة الجهود المبذولة بجعل قوانين العمل وضاحة وشفافة في كل من الدول الثلاث وتنفيذها معلوم وشديد الوضوح;
- زيادة استخدام آليات فعالة من اجل العمل على تطبيق التشريعات العمالية المحلية. وتتضمن الاتفاقيات قواعد إجرائية للتطبيق. وتنص على قواعد للتحكيم في حالات المنازعات وتقدير العقوبات. وتعهدت المكسيك من جانبها بزيادة الحدود الدنيا للأجر مع الزيادة في الإنتاجية.

أما الاتفاقية التكميلية للبيئة فقد تمت صياغتها بحيث تعالج مخاوف البعض من أن تؤدي النافتا إلى خفض المعايير البيئية أو تحويل المكسيك إلى مرتع للتلوث من قبل الشركات الأجنبية وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنفاذ القوانين الوطنية للبيئة وتحقيق مستوى مرتفع للحماية كالتزام دولي لأعضاء النافتا.[2]

ثالثا: القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية

شملت الاتفاقية مجموعة من القطاعات نذكر منها ما يلي :

أ- **قطاع الزراعة:** يتم إزالة جل الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك, مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6% على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضروات, على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عام, أما بالنسبة للولايات المتحدة

[1] – محمد محمود الإمام, **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**, مرجع سبق ذكره, ص 420.

[2] – أسامة المجذوب, مرجع سبق ذكره, ص ص 47-75.

الأمريكية وكندا فان العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النافتا وذلك سنة 1989.[1]

ب- **قطاع السيارات:** تنص الاتفاقية على أن كل دولة تقوم بخفض رسومها الجمركية المفروضة على وارداتها من سيارات الركوب والنقل الثقيل وقطع غيارها بنسبة 50% فورا وإلغاء النسبة الباقية خلال عشر سنوات, كما تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62.5% من مكونات السيارة, حتى يمكن إعفاؤه من الرسوم الجمركية.[2]

ت- **قطاع الطاقة:** تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام, إلا انه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.[3]

ث- **قطاع الخدمات المصرفية:** يجب على المكسيك فتح القطاع المصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز عام 2007.[4]

ج- **قطاع المنسوجات:** نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الثلاث من المنسوجات والملابس الجاهزة والمصنعة في شمال أمريكا فورا وبحد أقصى عشر سنوات, وبالنسبة لقواعد المنشأ تعفى المنسوجات والملابس الجاهزة من الرسوم في حالة ما إذا كانت مصنوعة من نسيج إحدى الدول الثلاث وليست مستوردة من الخارج.[5]

ح- **قطاع النقل:** كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول, وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية, ويقوم هذا الأمر على مرحلتين الأولى طبقت في عام 1996, في السماح للشاحنات بالعمل الحر في خمس ولايات حدودية, وفي عام 2000 كمرحلة ثانية يتم بالسماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا, ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد.

---

[1] – منور اوسرير, مرجع سبق ذكره, ص 34.

[2] – عبد الوهاب رميدي, مرجع سبق ذكره, ص 50.

[3] نفس المرجع .

[4] – منور أوسرير, مرجع سبق ذكره, ص 34.

[5] – نفس المرجع, ص 35.

الفرع الثاني: أهداف النافتـــــا

تهدف النافتا إلى تحرير التجارة والاستثمارات بين الـدول الثلاثـة مـع حـق احتفـاظ كل دولة بالقيود والحماية على الدول الأخرى. ولقـد توسـعت الاتفاقيـة لتشـمل التجـارة البينية وانتقال رؤوس الأموال والعمالة وتقوم الاتفاقيـة علـى التحريـر التـدريجي للقيـود الكمية وغير الكمية وتشجيع الاستثمارات والتنسـيق فـي السياسـات بـين الـدول الثلاثـة خلال فترة تتراوح بين 10-15 سـنة للسـع غيـر الزراعيـة, أمـا بالنسـبة للمنتجـات الزراعية فهناك اتفاقية مشتركة بين أمريكا والمكسيك وبين كندا والمكسيك.[1]

ويمكن إجمال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها النافتا بشكل عام كما يلي:[2]

* تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحـلال المنتجـات الإقليميـة محـل المنتجات المستوردة.
* تهدف إلى تحرير تجاري من شانه زيـادة معـدل نمـو النـاتج المحلـي وتحقيـق تنمية اقتصادية وزيادة الدخول للدول الأعضاء.
* إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجـارة وزيـادة الاسـتثمارات بصـورة تـؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للـدول الأعضـاء مـع العـالم الخـارجي, وفـي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.
* قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة, وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت شبه مغلقة أمام السلع الأمريكية.
* رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.
* تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.
* محاولة تعزيز موقف الولايات المتحد الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا وآسيا وبالتحديد في اليابان.
* زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوربي, مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادرات دول تلك

[1] – فؤاد أبو ستيت, مرجع سبق ذكره, ص 143.

[2] – رميدي عبد الوهاب, مرجع سبق ذكره, ص 51-53.

التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

* علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.
* إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات.
* تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

في حين يمكن تحديد الأهداف المرجوة لكل دولة في تكتل النافتا على حدى كما يلي:[1]

اولا: بالنسبة للمكسيك

* زيادة معدلات النمو من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وفتح الأسواق أمام منتجاتها.
* زيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي (ومنه في نظام المناطق الحرة الماكيلادورا) ومنه امتصاص البطالة المكسيكية.
* تكتل نافتا يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك وخاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات, المنسوجات, الملابس, الاتصالات والنقل البري...
* الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك (والاستثمار في مناطق الماكيلادورا على الحدود من اجل استيعاب اكبر عدد ممكن من المهاجرين المحتملين).
* زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

ثانيا: بالنسبة لكنـــــــدا

* تهدف إلى ضمان النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية, وتامين نفسها ضد أية سياسات حمائية قد تلجأ إليها الولايات المتحدة وذلك للارتباط الوثيق بين سوق هذه الأخيرة والاقتصاد الكندي.
* زيادة صادراتها للمكسيك.
* فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة.

[1] – عقبة عبد اللاوي, مرجع سبق ذكره, ص 105-106.

* احتفاظ كندا من خلال الاتفاقية, بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة.
* الاستفادة من تسهيلات النقل البري والجوي وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.
* الاستفادة من الأيدي العالمية الرخيصة المتوفرة بالمكسيك.

ثالثا: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

* فتح الأسواق المكسيكية أما الصادرات الأمريكية.
* تعد المكسيك وسيلة هامة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا الوسطى والجنوبية.
* خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية.
* فتح السوق المكسيكية أمام الاستثمارات الأمريكية.
* الاستفادة من وفورات الحجم بعد توسع نشاط الشركات الأمريكية في المكسيك مما يتيح فرصة الاستفادة من انخفاض التكلفة مما يؤدي إلى تركيز الصناعات المكثفة لاستخدام عنصر العمل غير الماهر نسبيا الرخيص فينعكس إيجابا على العمالة المكسيكية وتدفق الاستثمارات.
* زيادة القدرة التنافسية للشركات الأمريكية المتحدة من المكسيك قاعدة إنتاجية في مواجهة المنافس الأوربي والآسيوي بسبب انخفاض معدلات الأجور في المكسيك من نظيرتها في كل من سنغافورة وكوريا وتايوان وهونغ كونغ.

الفرع الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية لتكتل النافتا

اولا: التعداد السكاني

يعتبر تجمع النافتا من اكبر التكتلات الإقليمية, ويمثل سوقا اقتصاديا واسعا, حيث تجاوز عدد السكان لمجموع دول النافتا 452.8 مليون نسمة لسنة 2008. كما تتباين الدول المشكلة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من حيث عدد السكان لكل من كندا والمكسيك والولايات المتحدة على التوالي 33.3, 110.6 و308.8 مليون نسمة لنفس السنة, انظر الجدول التالي.

الجدول رقم(1-16):

عدد السكان لتكتل النافتا للفترة 2004-2008(مليون نسمة)

	2004	2005	2006	2007	2008
كندا	31.9"	32.2	32.6	32.9	33.3
المكسيك	105.1	106.4	107.8	109.2	110.6
الولايات المتحدة	297.9	300.7	303.4	306.1	308.8
نافتا	435.0	439.4	443.9	448.3	452.8

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات الاونكتاد www.unctad.org

ثانيا: النمو الأقتصادي

الجدول رقم(1-17):

الناتج الإجمالي لدول النافتا خلال الفترة 2004-2007(مليار دولار)

البيان	2004	2005	2006	2007
كندا	992.2	1133.7	1278.6	1424.1
المكسيك	758.5	846.1	949.3	1022.8
الولايات المتحدة	11895.1	12665.8	13424.6	14103.7
المجموع	13645.9	14645.7	15652.5	16550.6

المصدر : من إعداد الطالب بناء على احصائيات الاونكتاد www.unctad.org

الجدول رقم(1-18):نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا بين 2004-2008

(متوسط سنوي)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
كندا	3.1	3.0	2.8	2.2	0.5
المكسيك	4.0	3.2	4.8	3.4	1.5
الولايات المتحدة	3.5	3.0	2.6	2.1	0.4
النافتا	3.65	3.05	2.8	2.2	0.48

المصدر : احصائيات الاونكتاد www.unctad.org

يعتبر تكتل النافتا كتلة اقتصادية عملاقة وترجع هذه المكانة إلى قوة الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى الذي اعتلى قمة الاقتصاد العالمي لعقود من الزمن. فقد تجاوز الناتج المحلي

الإجمالي للتكتل سنة 2002 ثلث الناتج الإجمالي العالمي وذلك حين سجل ما قيمته 11752.19 مليار دولار 36.4.[1]

كما نلاحظ من الجدول (1–17) التباين الكبير بين الناتج المحلي الاجمالي لكل من المكسيك وكندا (1022.8 و1434.1) مليار دولار على التوالي لسنة 2007 وبين الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الذي بلغ 14103.7 مليار دولار لنفس السنة. كما أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي للتكتل ككل حيث انتقل من 13645.8 مليار دولار سنة 2004 إلى 16550.6 مليار دولار عام 2007 بنسبة نمو تقدر بـ 21%.

أما الجدول (1–18) فنلاحظ من خلاله تراجع المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدول الثلاث. وبصفة خاصة سنة 2008 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث تراجع إلى 0.4 (كمتوسط سنوي). وهذه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2008 وقد بلغ المتوسط السنوي لنمو (PIB) لتكتل النافتا ككل 0.48 لنفس السنة 2008.

الجدول رقم (1–19) الاستثمار الاجنبي المباشر لدول النافتا والعالم (مليار دولار)

البيان	2004	2005	2006	2007	20008
كندا	–	25.6	60.2	114.6	57.1
المكسيك	24.8	24.1	20.0	29.7	26.2
الولايات المتحدة	135.8	104.8	237.1	215.9	306.3
نافتا	160.2	154.6	317.4	360.3	389.8
العالم	742.3	982.5	14618.8	1970.9	1744.1
نسبة من الاستثمار العالمي(%)	21.5	15.7	21.7	18.2	22.3

المصدر : من إعداد الطالب بناء على إحصائيات الاونكتاد www.unctad.org

وقد انتقلت قيمة إجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر لمجموع دول النافتا من 160.2 مليار دولار سنة 2004 الى 389.8 مليار دولار سنة 2008, بنسبة 22.3% من الاستثمار لنفس السنة. انظر الجدول اعلاه.

ثالثا: تدفقات التجارة البينية داخل النافتا

لقد شكلت زيادة نسب التجارة البيئة داخل التكتلات الاقليمية أهمية قصوى, حيث تسعى التجمعات الاقليمية الى تحقيق مستويات عليا من التبادل التجاري داخل المنطقة التكاملية, الجدول التالي يبين تدفقات التجارة البينية داخل تكتل النافتا ومقارنتها مع تكتلات رائدة اخرى.

[1] - عقبة عبد اللاوي, مرجع سبق ذكره, ص 159.

الجدول (1–20):

تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لسنوات 2003–2005–2007 (بمليارات الدولارات, %)

	قيمة التجارة البينية			نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية		
	2003	2005	2007	2003	2005	2007
الآسيان	211.1	304.6	437	25.1	25.5	25.7
الاتحاد الأوربي	3470	5137	7602	60.6	64.1	62.8
النافتا	1308	1634	2042	44.8	43.0	45.1

المصدر: علاوي محسن لحسن، **الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، عدد 2009–2010, ص 121.

لقد ارتفعت قيمة التجارة البينية داخل تكتل النافتا من 1308 مليار دولار في عام 2003 الى 1634 مليار دولار في عام 2005. ثم بلغت في عام 2007 قيمة 2040 مليار دولار، كما في الجدول أعلاه أي بمعدل نمو 56% بين سنتي 2003 الى 2007. اما نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية فقد بلغت حوالي 45% لتكتل النافتا وبالمقارنة مع الاتحاد الاوربي (62.8% سنة 2007) فهي نسبة ضعيفة حيث انها تعني حوالي 55% من التجارة الخارجية لدول النافتا تتم خارج الاقليم.

أما الجدول رقم (1–21) أدناه فيبين مدى تطور الصادرات والواردات البينية للدول الثلاث الاعضاء المشكلة لاقليم النافتا خلال فترة 1990 – 1994 قبل دخول اتفاقية النافتا حيز التنفيذ والفترة 2002– 2006 بعد الاتفاق.

فمنذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإن تدفقات التجارة البينية داخل الاقليم سجلت زيادة معتبرة وبصفة خاصة للمكسيك حيث نسبة الصادرات البينية لمجموع دول النافتا انتقلت من 63.5% خلال الفترة 1990–1994 إلى 70.2% خلال الفترة 2002–2006, انظر الجدول (1–21) ادناه، اما حصة كل دولة على حدى من مجموع الصادرات داخل اقليم النافتا فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا للدول الثلاث.

بالمقابل فإن الواردات البينية لمجموع التكتل فقد سجلت انخفاضا من 54.4% الى 50.3 % خلال نفس الفترة السابقة, اما حصة الواردات البينية لكل للولايات المتحدة الامريكية وانخفضت لكل من كندا و المكسيك.

الجدول رقم(1-21):

التجارة البينية داخل الاقليم للدول الاعضاء في النافتا (المتوسط السنوي نسبة مئوية)

البيان	الصادرات		الواردات	
	1990-1994	2002-2006	1990-1994	2002-2006
كندا	79.0	85.9	65.7	62.7
المكسيك	81.9	88.2	72.5	60.6
الولايات المتحدة	29.6	36.5	25.1	27.6
نافتا	63.5	70.2	54.4	50.3

Source : unctad, 2007, **rapport sur le commerce et le développement**, Nation Unies, new York and Geneve, 2007 , p70.

رابعا: تحليل بعض آثار النافتا على الاقتصاد المكسيكي

الاقتصاد المكسيكي يرتكز بصفة رئيسية على اقتصاد النفط كما يعتمد كذلك على عائدات السياحة, وصادرات الصناعات التحويلية والتحويلات من المواطنين المكسيكيين المقيمين في الخارج وتعتبر المكسيك واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط في العام مع متوسط يومي للإنتاج 3.8 مليون برميل منها 9.47 موجه للاستهلاك المحلي. وبلغ متوسط استهلاك الغاز الطبيعي 4.8 مليار قدم مكعب يوميا في عام 2005.[1]

الجدول رقم(1-22):

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للمكسيك للفترة 1988-2007

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو الناتج م إ%	1.2	3.3	4.4	3.6	2.8	0.4	3.5	6.2-	2.5	7
	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج م إ%	4.8	3.7	6.9	0.0	0.8	1.4	4.2	3	4.8	2.5

Source : unctad. trade and development report, 2007**, regional cooperation for development**, united nations, new York and Geneve, 2007, p2.

كما تجدر الإشارة انه تتفاوت تقديرات اثر اقامة النافتا على الاقتصاديات الثلاثة, حيث بين النماذج القياسية المقتصرة على تحرير التجارة من القيود التعويضية والكمية, ففي دراسة اجرتها لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة الامريكية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج

[1] – عقبة عبد اللاوي, مرجع سبق ذكره, ص 160.

المحلي المكسيكي مابين 0.1% و 11.4% بينما يقدر ارتفاع الناتج المحلي لكل من كندا والولايات المتحدة باقل من 0.5% فإذا اخذت وفرات النطاق في الاعتبار فان زيادة الناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين 0.6% الى 6.55% لكندا. مابين 1.6% حتى 5.5 % بالنسبة للمكسيك اما الولايات المتحدة فيتراوح الناتج في حدود معدل نمو 0.5% الى غاية 2.55%.[1]

يبين الجدول(1-22) اعلاه معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (PIB) للمكسيك خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 الى غاية 2007, اي لفترة قبل دخول اتفاق النافتا حيز التنفيذ عام 1994 وثلاث عشرة سنة بعد تنفيذ الاتفاق. ومن خلال هذا الجدول يتبين ان المكسيك قد سجلت اقصى معدل (PIB) 7 % سنة 1997 و 0.0% ادنى حد سنة 2001. اما في سنة 1995 وبسبب الازمة المالية التي تعرضت لها المكسيك فقد سجلت معدلات نمو سالبة بلغت (-6.2 %).

ومنذ سنة 1996 بدأ الناتج المحلي في نمو من 2.5% الى 7% سنة 1997 كأقصى حد، لينخفض في سنتي 1998 و 1999 (4.8%-3.7%) على التوالي وذلك نتيجة لإفرازات الازمة المالية الاسيوية (1997) الى 6.9% سنة 2007. مع ملاحظة انه لم يصل لتحقيق المستويات القصوى (6.9%, 7%) مرة اخرى حتى بعد مرور عدة سنوات من انضمام المكسيك الى اتفاق النافتا.

وفي تقرير التجارة والتنمية الاونكتاد 2007,* في معرض دراسته حول التكامل الاقليمي شمال-جنوب "حالة النافتا" وتحليل آثارها على المكسيك حيث اشار الى ان معظم الدراسات والتقديرات تشير الى ان تحسين تخصيص الموارد الناجمة عن تحرير التجارة نتيجة لاتفاق النافتا ستحدث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) للمكسيك ولكن الى اقل من 1.1% وإذا تم الاخذ في الاعتبار وفورات الحجم فإن معدلات نمو الـــ (PIB) تتراوح ما بين 1.7% الى حوالي 3.4% وإذا ما اخذ في الاعتبار ايضا الاثار المترتبة على ألاستثمار فإن المكسب اعلى من ذلك 3.1% الى 12.7% (هذا وفقا للدراسات). ومن جهة أخرى فإن الاثر الاكثر اهمية هو تحقيق مكاسب إنتاجية.

كما يضيف نفس التقرير أنه بالمقارنة بين هذه التقديرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي للمكسيك منذ عام 1994(3.1% المتوسط السنوي. مقابل 3.9 % خلال 1989-1993) - انظر الجدول أعلاه - يشير الى ان العديد من التقديرات بالغت في محاكات آثار النافتا على النمو الاقتصادي في المكسيك. ولا يبدو أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

[1] - محمد محمود الامام, مرجع سبق ذكره, ص 420.

* Unctad, 2007, **rapport sur le commerce et le développement**,op.cit.

الفعلي قد حقق نموا متسارعا, أو حتى ساهم الى حد كبير في خلق وظائف أو رفع مستوى المعيشة لسكان المكسيك خلالها لتوقعات الكثير من انصار اتفاق NAFTA.

الجدول (1–23):

معدل نمو (PIB) الحقيقي للمكسيك وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من 1970 –2006

	1971– 1980	1981– 1988	1989– 1993	1994– 2000	2001– 2006
المكسيك	6.4	0.6	3.9	3.6	2.3
أمريكا اللاتينية(دون المكسيك)	5.5	2.0	1.6	2.9	3.4

Source: Unctad, 2007, **rapport sur le commerce et le développement**, op.cit. p 65.

ويركز انصار اقامة اتفاق النافتا على النمو السريع للناتج المحلي الاجمالي المسجل بعد ازمة 1995 حتى سنة 1997, وسنة 2000, – انظر جدول (1–22)– أي السنوات التي اعقبت مباشرة دخول اتفاقية نافتا حيز التنفيذ. في الاشادة والترويج الى المكاسب التي يمكن ان يحقها التكامل شمال–جنوب والدفع نحو التحرير التجاري إلا ان هذا النمو ما لبث ان انخفض بعد سنة 2000 لتشكل معدلات النمو تراجعا ملموسا سنتي 2001 و 2002, وتبقى هذه المعدلات تحت عتبة التوقعات مخيبة للآمال المرجوة وبالمقارنة مع العقود السابقة لسنة 1994 يتضح أن متوسط النمو المحقق خلال فترة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، فترة 1994–2000 و 2001–2006 ــ انظر الجدول (1–23) ــ لم يتجاوز نصف ما حدث خلال الفترة 1971–1980.

المبحث الثالث: الاقليمية الجديدة بين التنظير والتطبيق

لقد جاءت الاقليمية الجديدة في سياق التحولات الاقتصادية في العالم لما قبل فترة التسعينات ولما بعدها من القرن العشرين، حيث جمعت في طياتها بين أبجديات الفكر الاقتصادي الذي نتج عن اعمال كل من JACOB VINER و B. BALASSA التي تناولت التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول من جهة، وظاهرة العولمة التي ترجمت الاتجاهات الجديدة التي تسعى الدول

الصناعية الكبرى إلى تحقيقها من جهة اخرى، وخاصة بعد المفاوضات الماراطونية التي خاضتها هذه الدول في اطار النظام التجاري المتعدد الاطراف، والذي انبثق عنه إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995.

وفي اطار الاقليمية الجديدة ظهر اتجاه الدول المتقدمة الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي (في سباق) نحو عقد ترتيبات تجارية اقليمية ثنائية مع دول نامية، متجاوزة بذالك التباين في مستويات التنمية وحتى في النواحي الاجتماعية والثقافية والتاريخية ناهيك عن الحيز الجغرافي.

المطلب الأول :الإقليمية الجديدة مفاهيم أساسية

لقد شهدت أبجديات الفكر الإقتصادي التي تناولت التكامل الاقتصادي الإقليمي تطورا ملحوظا خلال مسارها النظري إبتداء من إنطلاق تجربة التكامل الإقليمي الأوروبي خلال فترة الخمسينات عبر مراحله التطبيقية المختلفة, إلى ظهور تداعيات العولمة الإقتصادية خلال فترة الثمانينات و التسعينيات من القرن العشرين.

ولقد ساهمت هذه التطورات في بناء وتنوع النماذج الإقتصادية المستخدمة في دراسة وتحليل الآثار الإقتصادية بمختلف أنواعها على الإقتصاديات القومية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.[1] وعليه فإن المسار النظري للفكر الإقتصادي التكاملي كان نتيجة لأعمال جيلين من الاقتصاديين وهما:[2]

الجيل الأول: ويضم هذا الجيل إلى جانب كتابات فاينر J.Viner و Balassa أعمال و كتابات عدد آخر من الإقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الإقتصادي الإقليمي من أمثال ميد E.Meade , ميلفن J.R.Melvin , ليبسي R.G.Lipsey , جيرلز F.Gehrels , باجواتي J.Bahgwati.

ولقد إنصب إهتمام هؤلاء الكتاب على إبراز الآثار الأستاتيكية لقيام الإتحاد الجمركي على إقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ... ولقد إستقر الرأي في الأدب الإقتصادي الدولي على إطلاق تعبير "النظرية الأساسية للإتحادات الجمركية "للدلالة على أعمال وكتابات الإقتصاديين الدوليين المنتمين إلى هذا الرعيل الأول.

[1] - علاوي محمد لحسن,مرجع سبق ذكره, ص107

[2] ـ سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية بين التنظيم و التنظير**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

– **الجيل الثاني:** ويتكون الجيل الثاني من الإقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الإقتصادي من أمثال كوبر وميسيل C.A.Cooper and B.F.Massel. وهاري جونسون H.Johnsson, وكانت نقطة البدء في كتابات الجيل الثاني في توجيه النقد الشديد لكتاب الجيل الأول لإهمالهم السؤال الخاص بالدوافع أو البواعث من وراء تكوين الإتحاد الجمركي.

ويبرهن الجيل الثاني عن وجهة نظرهم بالقول بان "النظرية الأساسية للإتحاد الجمركي" كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية ومقنعة للسؤال التالي: لماذا تقبل الدولة تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على تجارتها مع الدول الأعضاء. وتستغني في الوقت نفسه عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير الأعضاء في الإتحاد؟. من هنا فإن تحقيق مزيد تخصيص أكفأ للموارد الإقتصادية لا يمكن إعتباره. وفقا لوجهة نظر الجيل الثاني. سببا لتكوين الإتحاد الجمركي, وإنما ينحصر السبب الجوهري في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة.

ويؤكد الإطار النظري الذي بناه أنصار الجيل الثاني من الإقتصاديين الدوليين على أن السبب الجوهري لإقامة الإتحاد الجمركي يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في إستخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها بدون التحول الي إتحاد جمركي.

الفرع الأول: تعريف الإقليمية الجديدة وسماتها الاساسية

اولا: تعريف الاقليمية الجديدة

إن المفاهيم المقدمة بشأن الإقليمية الجديدة والتي حاول أنصارها تقديمها, لا تتفق حول صيغة موحدة, وإنما تقدم مجموعة من النماذج تختلف في تطبيقاتها من إقليم إلى آخر, تهيمن على اتجاهاتها النزعة نحو التحرر الاقتصادي في ظل آليات العولمة التي تحاول القوى الصناعية الكبرى تكريسها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بإتباع أسلوب براغماتي بحت, حيث يروج إلى أن أفضل أسلوب لتحقيق التنمية هو ربط وثاق الدول النامية منفردة أو في مجموعات مع الدول المتقدمة في ظل هيمنة عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى.

ولذلك فسوف نحاول تقديم مجموعة من التعريفات في محاولة لفهم وتجميع مختلف المفاهيم المتعلقة بالإقليمية الجديدة:[1]

أ- **تعريف "موريس شيف وول – ألن ونترز"** [(*)] قدما مصطلح الإقليمية المفتوحة كترجمة للإقليمية الجديدة, حيث قاما بتعريفها بأنها "تتميز بالانفتاح الأكبر الذي يجعل إتفاقيات الاندماج الإقليمي أكثر إعتدالا, كما أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها.

ب- **تعريف "برجيستن1997"** حيث قدم تعاريف عديدة للإقليمية الجديدة وسماها أيضا "بالمفتوحة" نذكر منها:

1- المدخل المفتوح: ويعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية الاندماج الاقليمي الانضمام إلى تلك الاتفاقية, كما أنه من الضروري توافر عدة شروط للاقليمية المفتوحة و منها :

- أن تكون مفتوحة العضوية: وهي تعني يمكن لكل دولة غير عضو الانضمام إلى التكتل إذا رغبت في ذلك, بشرط أن تتوفر فيها شروط العضوية.
- شرط عدم المنع: وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.
- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة: وهي أن تقوم الدول الأعضاء بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية* بالنسبة للقطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم. ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

2- الإقليمية ذات الأفضلية غير الإشتراطية أو"التعددية المنظمة": وهو تعريف مؤيدي التعاون "الباسيفيكي الآسوي" ADEC الأوائل حيث يرونه وسيلة لتشجيع الدول على التحرير, ولكن لا يجب أن يكون مرهون بالمبادلات التجارية كما هو جاري في الولايات المتحدة, حيث المبادلات جزء أساسي من التحرير.

---

[1] بن عزوز محمد, مرجع سابق, ص76-77-78.

[*] هما من بين منظري صندوق النقد الدولي الذين روجا إلى مفهوم الإقليمية المفتوحة.

[*] – يقتضي مبدأ الدولة الاولى بالرعاية أنه اذا رغبت دولة عضو في الجات ان تمنح دولة اخرى عضو مزايا تجارية يتعين عليها ان تمنح نفس هذه المزايا لباقي الدول الاعضاء.

3- الإقليمية ذات الأفضلية الإشتراطية: يرتكز هذا المفهوم على حجم وتحرير التعاون الاقتصادي وكذا الامتيازات التجارية التي يقدمها للإقليم, من خلال تكوين منطقة للتجارة الحرة تتميز بالأفضلية الإشتراطية التي تطرح تمييزا تجاريا بقدر ما هو مغري بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بشروط, حيث يؤكد أصحاب هذا الطرح أنه لا يختلف في عروضه عن الاتحاد الأوروبي.

ج – تعريف كل من "بول هيرست وغراهام تومسون": الإقليمية الجديدة تنصب في مفهوم القيادة والمركز, حيث يؤكد أن الاندماج الإقليمي هو مسألة حتمية و بالتالي يجب على الدول الاتجاه نحوها من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي, وعليه فإن منظومة التكتلات الإقليمية تصب في الغالب في المراكز وفي الإطار الإقليمي, وتبدو إقليمية الشمال السيد الناقل للعولمة وتؤثر فيها تأثرا كبيرا.

د – تعريف "سمير أمين" منتقدا: أن الإقليمية الجديدة والتي تحتكم أطرافها إلى دول المركز, هي صورة لإعادة إنتاج التخلف والتبعية الاقتصادية, ولا يمكن أن تحقق التنمية مما سوف يؤدي إلى اتساع الصورة بين دول الشمال والجنوب.

ه – تعريف "محمد السعيد إدريس": الإقليمية الجديدة أنها تلك الموجة الحديثة من العلاقات و تنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور إبتداءا من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى. علما أن مصطلح الإقليمية الجديدة يستخدم للتمييز بين المضمون الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية, وبين المضمون السياسي والاستراتيجي الذي يحكم تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي والحديث, ونمط العلاقات التي يدار بها النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة.

إن تعدد التعاريف يدل على مدى اتساع الجدل وتشعبه حول مفهوم الإقليمية الجديدة ومحاولة تحديده, ولذلك يمكن طرح مفهوما للإقليمية الجديدة يشمل مختلف أبعادها الأساسية. فالإقليمية الجديدة هي محاولة لإعادة ترتيب العلاقات الدولية من خلال الجمع بين العديد من العناصر المتبادلة والأبعاد المختلفة، الجمع بين الإقليمية والعولمة, الاتفاقيات الثنائية والنظام المتعدد الأطراف, والاقتصاد والسياسة, و بين دول متقدمة و دول نامية متجاورة وغير متجاورة لتكريس مفهوم المركز والأطراف لتحقيق أهداف تنموية في الظاهر وإستراتيجية في الباطن. والترويج لمزايا التحرير التجاري والاقتصادي في ظل تكريس السياسات التمييزية والحمائية

والإغراء بالتعويضات المالية. كما أن الإقليمية الجديدة تحاول الجمع بين أطراف فاعلة مختلفة: بين الدول من جهة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية من جهة ثانية والشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات من جهة ثالثة. كما أن الإقليمية الجديدة في مسارها النظري للتكامل الاقتصادي تحاول الاستفادة من منافع التكامل السطحي والتكامل العميق.

ثانيا: السمات الأساسية للإقليمية الجديدة

فقد تميز العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة بتنامي عدد "الاتفاقيات التجارية" ... وقد كانت الاتفاقيات المبرمة على مدى هذه السنوات اتفاقيات ثنائية بصورة رئيسية. و قد أبرمت أساسا بين البلدان النامية والمتقدمة, وتضمنت هذه الاتفاقيات على نحو متزايد أحكاما تهدف إلى تحقيق "الاندماج العميق" الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برامج للإصلاح تحبذ إتاحة قد أكبر من الحرية لقوى السوق, و بذلك تشجع أيضا حرية حركة الشركات المتعددة الجنسيات, ويحد من التدخل الحكومي. و هذا الاتجاه مقترنا بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل بلدان من مناطق جغرافية مختلفة, يمثل سمة مميزة لما أصبح يسمى بـ "الإقليمية الجديدة".[1]

لقد اتسمت الإقليمية الجديدة بعدة سمات, و ذلك بالنظر إلى تباين وتشابك أبعادها وأهداف الأطراف العالمية الفاعلة التي تسعى إلى تحقيقها, و يمكن إبراز بعض مميزات الإقليمية التي جذبت انتباه الملاحظين الاقتصاديين في النقاط الثلاث التالية:[2]

أ – جميع الاتفاقيات هي اتفاقيات تجارة حرة, وتحولت بشكل أو بآخر نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ب – نطاق هذه الاتفاقيات في توسع أكثر فأكثر, و محتواها تجاوز القضايا التجارية البحتة وأصبحت تمس القواعد التنظيمية والإدارة العامة.

ج – شملت كل مناطق العالم, مع إشراك البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

[1] -UNCTAD, 2007, **Rapport sur le commerce et le Développement**, Op. cit, P54 - 55.

[2] - CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?** Centre détudes internationales et mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005, p2. www.ieim.uqam.ca. Le 26/01/2012.

كما تنطوي الإقليمية الجديدة على العديد من العناصر التي تحقق في مستويات متقدمة في (التكامل الاقتصادي التقليدي) وجدت في مستوى أعمق من التكامل منها:[1]

- تيسير تدفقات رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر) عن طريق إنشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار.
- إدخال تحسينات على البنية التحتية والاتصالات والنقل المفضية إلى زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة العوامل.
- إنشاء مؤسسات لإدارة وتسيير التكامل الإقليمي (على سبيل المثال صناديق التنمية و برامج التمويل, و مؤسسات الاستثمار و وضع المعايير و آليات لتسوية النزاعات).
- تنسيق الضرائب المحلية و سياسات الدعم, ولاسيما تلك التي تؤثر في حوافز الإنتاج و التجارة.
- تنسيق السياسات الكلية, بما فيها السياسة المالية و النقدية, لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة. بما في ذلك تنسيق سياسات سعر الصرف.
- التنسيق والتنظيم القانوني لأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج على سبيل المثال: (مكافحة الاحتكار, القوانين التي تنظم التدفقات التجارية, وعلاقات العمل, والمؤسسات المالية).

كما يمكن القول أن الإقليمية الجديدة قد اتسمت بالسمات الأساسية التالية:[2]

1. أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
2. تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق, كما زاد الاعتماد المتبادل للاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول. فقد قام العديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.
3. أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه, و متعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية.

[1]- Mary E. Barfisher, sherman Robinson, Karen Thierfelder**, Regionalism : old and New, Theory and practice**, Inveted paper presented at the International Comference agricultural policy refor; and the WTO : Where are we heading? Capri(Italy). June 23-26. 2003, p6. www.ifpri.org/pubs/comfpapers/2003/pdf.10/01/2012.

[2]– أنظر : – علاوي محمد لحسن, مرجع سبق ذكره, ص112.

– بن عزوز محمد, مرجع سبق ذكره, ص85.

4. تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها, وتعتمد النظرة الخارجية و البينية للتكتل كمصدر للنمو, كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.
5. تمثل الإقليمية محاولة للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم, وتنوع المنتجات و مكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسات التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
6. تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل, و سياسات المنافسة, والتكامل النقدي والمالي, والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي, هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
7. تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي.
8. ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.
9. تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشترطة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت, فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقيات التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك ADEC و يرجع السبب في تعدد العضوية إلى الآتي :

- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية, خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها.
- تنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخصيص الاعتماد على الشركاء الرئيسي في التكتل.
- هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية والتعددية.

الفرع الثاني: أسباب ظهور الإقليمية الجديدة

لقد ساهمت في ظهور وانتشار الاتفاقيات الإقليمية الجديدة في فترة التسعينات عدة أسباب وعوامل أساسية نلخصها في الأسباب التالية:

أ- تنامي ظاهرة "العولمة" وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار, ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول. فقد أدى تسارع وتيرة "الثورة التكنولوجية" إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم. وقد أدى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم تدويل

عمليات الإنتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد القطري إلى الاقتصاد العالمي

في شكل «عابرات للقوميات».[1]

ب- استكمال أوربا بناء اتحادها الجمركي وتوجهها نحو تحقيق السوق الأوربية المشتركة في منتصف الثمانينات, والتطلع نحو إقامة الإتحاد الاقتصادي, وتزايد سياستها الحمائية مما أثار مخاوف الدول الأخرى وتسارع العديد من الدول الأوربية إلى طلب الانضمام إلى الإتحاد الأوربي. وتوجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة منطقة التجارة الحرة مع كندا ثم انضمام المكسيك وتكوين "NAFTA". بل تعزز هذا الاتجاه في الفكر السياسي الرسمي للإدارة الأمريكية الذي يرى في مناطق التجارة التفضيلية تحفيزا على التحرير التنافسي بين دول وتكتلات العالم المختلفة, بل إن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الثاني ترى في هذا الأسلوب منهجا بديلا لتحرير التجارة الدولية بحيث تتنافس الدول لفتح أسواقها لمنتجات دول أخرى.[2]

ج- فشل أغلب تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية, إتباعها سياسيات اقتصادية ترتكز على التوجه إلى الخارج بدلا عن السياسات السابقة التي ترتكز على الإحلال محل الواردات.

د- استكمال التكتلات الإقليمية الكبرى بناءها الداخلي, وبداية تطلعها إلى الامتداد إلى مجال أوسع من حيزها الجغرافي التقليدي, مع اشتداد التنافس التجاري بين القوى الكبرى وتنامي تأثير الشركات المتعددة الجنسيات.

ه- انهيار الإتحاد السوفيتي, وانتقال دول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق وعقده لاتفاقيات انتساب مع الاتحاد الأوربي بعد انتهاء الحرب الباردة.

الفرع الثالث: أهم الفروقات بين الإقليمية الجديدة والمنهج التقليدي للتكامل الإقتصادي

إن الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي والتي تكرست ملامحها خلال فترة التسعينات لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقاربة التي تقع ضمن إقليم معين, بل إن الأساس فيها هو التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة وهو ما

[1] – محمد محمود الإمام,مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] – سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية**, الكتاب الثالث, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, ط2, 2005, ص 52.

يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر, وليس لإقليم واحد, إي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو, حيث يعهد إلى الطرق المتقدمة بقيادة المجموعة, ولا يعتبر التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية عائقا للتجمع, بل يجب إنشاء قاعدة للتفاهم والتحاور.[1]

ويتضح مما تقدم أن «الإقليمية الجديدة» تطرح بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي, وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالارتكاز على الأبعاد التي يصاغ بموجبها المنهج التقليدي:[2]

1. النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة, ولكن قد بكون بين إقليم أو أكثر.

2. الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من التقارب بين إطار التكتل, أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

3. الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب, ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع, حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

4. الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب لإن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي, نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

5. تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية تبدأ اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي, لترتقي إلى أعلى درجات التكامل وهو

[1] – شريط عابد, دراسة تحليلية **لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو–متوسطية–حالة دول المغرب العربي**, أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2003– 2004, ص 81–82.

[2] – عقبة عبد اللاوي, مرجع سبقكره, ص 77–78–79.

الاتحاد التام, أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

6. تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي حين أن تحرير رأس المال في الصيغة التقليدية التي يتم تدريجيا مع توفير الشروط اللازمة للتكامل النقدي. وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل بمرحلة وسطية, السوق المشتركة, ويستكمل عند الإتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية يشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما. بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاحة للدول الأقل تقدما. من مؤهلاتهم والاستغلال الأمثل لهذه الطاقات؛ وهو ما أدى إلى إشارة إشكالية «هجرة الأدمغة» من دول «الجنوب» باتجاه «الشمال».

7. عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل, لكن في الصيغة الجدية فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

8. نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية, وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي, بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

9. تنسيق السياسيات والدعوى والتوجيه: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي, ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما. نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف, فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تأول إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

10. المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل إن تنتهي بوحدة سياسية, بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

الجدول رقم (1-24) :

مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والجديدة

الخصائص	المنهج التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الثقافية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات, وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم أصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز, لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز, مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية, بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات, مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية, حركة من الأعضاء الأكثر تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن اكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال

المصدر: زكريا دمدوم، علي العبسي، **تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، ص 8.

المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة من منظور التكتلات الاقتصادية الكبرى وأهميتها ودوافع الدول في الاتجاه نحوها

الفرع الأول: الإقليمية الجديدة من منظور التكتلات الاقتصادية الكبرى

إن التغيرات التي حدثت في العالم بعد تكريس نظام بروتن وودز بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور العولمة الاقتصادية مرورا باستكمال تأسيس المؤسسات الدولية الثلاث[*] وانتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي, قد اختزلت العالم ضمن خارطة بثلاث كتل اقتصادية إقليمية عملاقة تتصارع على التحكم في مقدرات العالم النامي, فأطلقت موجة جديدة من الترتيبات الإقليمية, تتسم بتزايد عدد الاتفاقيات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

فأوروبا تبدي تعاطفا اقتصاديا دوليا مع الدول الفقيرة في إفريقيا, وتولي اهتماما تجاه مستعمراتها التاريخية, وتطلعا إقليميا تجاه جيرانها في الضفة الأخرى من المتوسط, اليابان تستغل قومية الجنس الأصفر وانغلاقه أما الولايات المتحدة الأمريكية فتستند إلى قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي والعسكري في عصر القطب الواحد.

اولا: الإقليمية الجديدة من منظور النافتا

يستند هذا المفهوم إلى التركيز على إقامة مناطق تجارة حرة[**]تعمل على تعميق الاندماج الاقتصادي وتعزيز عمليات التحرير متعمد الأطراف التي تحرص عليها مجموعة الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الدولية. كما يسند مفهوم الإقليمية الجديدة وفق منظور الولايات المتحدة إلى اقامة ترتيبات إقليمية بين دول تتباين فيها مستويات النمو الاقتصادي، دول صناعية متقدمة و دول نامية. حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية, وبذلك ترجمة هذه التوجهات الجديدة بإنشاء تكتل NAFTA بين كل من الولايات المتحدة الامريكية, كندا والمكسيك عام 1994.

هذه الصيغة على الرغم من أنها تتميز بالانفتاح, إلا أنها تستعمل أسلوب التهديد ليس بالشكل الحاصل قي تجمع الباسيفيك من اجل الحصول على التكنولوجيا وحسب, وإنما لدفع

---

[*]- صندوق النقد الدولي, البنك الدولي, المنظمة العالمية للتجارة.

[**]- لقد حدث تحول في سياسة الولايات المتحدة من سياسة رافضة للدخول فيالتكتلات الاقليمية و مدافعة لسياسة التحرير متعدد الاطراف الى سياسة مشجعة و مشاركة فيما بعد اعلانها عن تكوين منظمة إتجاه حرة مع كندا عام 1989، التي تحولت فيما بعد منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا) بعد انضمام المكسيك سنه 1994.

الدول نحو تحرير اكبر للتجارة, وهو ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأمريكيتين ترجمته المبادرة الأمريكية التى تضم اغلب دول الامريكيتين حيث اتفقت 34 دولة لاتينية مع الولايات المتحدة و كندا سنة 1994 على إنشاء منطقة للتجارة الحرة يحلول عام 2005, وقد عملت أمريكا في ظل التطور الجديد للاقيليمة على استغلال المحيط الباسيفيكي لكي تقيم تكتلا مع آسيا التي تضم النمور الاسوية الست واليابان, ضف إلى ذلك الدعوة إلى توسيع تكتل "الأبيك" الذي يضم 17 دولة موزعة على ثلاثة اقتصاديات في العالم, وهي الولايات المتحدة واليابان والصين المزمع تشكيلها عند 2020.[1]

فالولايات المتحدة بهذا التوجه الجديد تجاوزت أقليمها الجغرافي المجاور لها حيث ركزت بصفة خاصة في اتفاقيات مع دول خارج المنطقة حيث الـ(15) اتفاقا التي أبلغت بها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمة العالمية للتجارة منذ عام 1980 ,(13) اتفاقا منها اجريت مع دول لا تنتمي الى نفس إقليمها الجغرافي, فهذه الإستراتجية تسمح لها بالتفاوض مباشرة مع الدولة المختارة لوضع شروطها.[2]

كما قامت الولايات المتحدة بانشاء المناطق الصناعية المؤهلة مع مصر والاردن كما اتخذت امريكا على عاتقها مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الاسلامي فيما يعرف الآن بمشروع " الشرق الاوسط الكبير", وقد ربطت هذه المهمة بمحاربة الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لكسب التأييد العالمي... وقد حدد نص بيان مشروع الشرق الاوسط الكبير ثلاث مرتكزات اساسية للإصلاح تتمثل في تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد، بناء مجتمع معرفي، توسيع الفرص الاقتصادية.[3]

ثانيا: الاقليمية الجديدة من منظور التجمعات الآسيوية

لقد تبنت التجمعات الآسيوية أطروحات الإقليمية الجديدة وترجمتها على الأرض الواقع, رغم تباين اقتصادياتها، وبالاخص تجمع "الآسيان" الذي تأثر بالأزمة المالية التي

[1] - بن عزوز محمد, مرجع سيق ذكره, ص 83.

[2]– YANN ECHINARD, Laetitia GUILHOT, op .cit, P785 . .

[3] ـ عثمان ابو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 222- 223.

هزت هذا الاقليم في منتصف التسعنيات من القرن العشرين، إلا أن النقلة الجديدة التي أحدثتها دول الآسيان على مستوى الهياكل الانتاجية والتوسعات التي تم إحداثها اعطت دفعا قويا نتيجة العمل المشترك ودعم الروابط البينية ونتيجة إختيار سياسة التصنيع من أجل التصدير بدلا من سياسة الاحلال محل الواردات. يمثل نقلة نوعية في إستراتيجياتها الاقصادية.

وعليه فإن تجمعات جنوب شرق آسيا تعتمد في روابطها الاقتصادية على أساس التصنيع والتكنولوجيا, ولا تشترط التقارب الجغرافي بقدرما تشترط الاندماج الصناعي. كما أن ظهور منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الياسيفيكي (APEC) عام 1989 والذي يضم في عضويته 21 دولة قد ترجم نظرته نحو الاقليمية الجديدة حيث أن هذا المنتدى قد جمع في عضويته بين دول تنتمي إلى تكتلين اقتصاديين NAFTA و ASEAN.

وتحاول كل من أمريكا واستراليا دفع الدول المشاركة في هذا المنتدى الى السعي لاتمام متطلبات انشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2020 . وهذا ما تضمنه إعلان "يوجو" في المؤتمر الذي عقد في اندونيسيا. ويلاحظ ايضا ان تطور الابيك و اتجاه الدول الاعضاء فيه إلى إقامة تكتل إقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة، والاتفاق فيما بينها على انه من المهم الاشارة إلى أن استيعاب دول النمور الصاعدة في جنوب شرق آسيا وحوض الباسفيك , و احتوائها في منتدى إقتصادي يتطور إلى تجمع إقتصادي قد يحقق مكاسب للجميع.[1]

كما ان اليابان دخلت في مفاوضات ثنائية مع العديد من بلدان آسيا الباسفيك, نتيجة الضغوط التنافسية لاحتمال توقيع هذه الدول إتفاقيان تجارية مع دول متقدمة أخرى. حيث خلصت إلى اتفاقية تجارة حرة مع سنغافورة والمكسيك وتجري محادثات مع الاعضاء في الآسيان وجمهورية كوريا.[2]

وفي آسيا الباسفيك الـ(25) إتفاقا بين الاقاليم (Intra – régéonauer) منها(12) إتفاقا تشمل سنغافورة كعضو مشترك فيها). وهو دليل على ان اتجاه هذا البلد نحو تحرير

[1] ـ عبد الحميد عبد المطلب, **النظام الاقتصادي العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] –UNCTAD, 2007,**RAPPORT SUR LE COMMERCE ET LE DEVELOPPEMENT**, op.cit,p 56.

تجارته. كما ان الصين أصبح أكثر نشاطا في هذه العملية، حيث وقع 6 إتفاقيات منذ 2002 كلها أجريت مع دول في آسيا الباسيفيك.[1]

ثالثا: الاقليمية الجديدة من منظور الاتحاد الاوروبي

يعتمد الاتحاد الاوروبي في منظوره للاقليمية الجديدة على صيغة المشاركة، و التي تعني تكثيف التعاون بين مجموعة البلدان المجاورة والمحيطة قصد المساندة والمساعدة من اجل بناء تجمع تجاري اقليمي يساهم في تحقيق النمو والأمن والاستقرار في المنطقة بمفهومها الواسع.

ان صيغة المشاركة (partenariat) التي يؤسسها الاتحاد الاوروبي مع عدة اطراف ويدفع بها الى خارج حدوده ــ نتيجة استنفاد مهماته الداخلية ــ تترجمها الترتيبات الاقليمية الجديدة التي تتخذ شكل مناطق تجارة حرة مع عدد من الدول لا يراد بها أن تتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد، وإنما يجب أن تسعى إلى تحقيق جملة من الشروط يتفاوض حولها الاتحاد مع هذه الدول بشكل منفرد، وهي بذلك لا تختلف عن صيغة الإقليمية ذات الأفضلية الاشتراطية، الواجب توفرهما في الدولة ترغب الاندماج في الاتحاد الاوربي يفترض على الدول التي رغب في ذلك أن تحقق الآتي:[2]

- تحقيق معدل نمو يزيد عن 7 % من الناتج الإجمالي.
- رفع معدل الاستثمار إلى 35 % من الناتج الداخلي الإجمالي.
- زيادة معدل نمو الناتج الاجمالي الصناعي إلى أكثر من 10 % في السنة.
- زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية.
- رفع معدل الاستثمار الاجنبي المباشر إلى 10 % من الناتج الداخلي الاجمالي أو إلى 30% من الاستثمار المحلي.
- زيادة معدلات الادخار لتصل إلى 25 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

وما يلاحظ من هذه الشروط من الصعوبة بمكان تحقيقها من طرف الدول النامية والضعيفة على الأقل في المدى القصير أو المتوسط.

---

[1]– YANN ECHIAAD, Laetitia Guilhot, op.cit, p 785.

[2] - عبد الامير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، مركز البحوث العربية و الافريقية**، دار الامين للنشرة التوزيع، القاهرة 2007، ص 141.

إن الاتحاد الأوربي فاعل مهم في مصرح الاتفاقيات التجارية الإقليمية، حيث يعتبر أكثر المناطق تركزا من حيث الاتفاقيات التجارية في العالم. من أهم وأقدم الاتفاقيات هي اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع مجموعة الدول الإفريقية(48 بلدا) الكراييبي (15 بلدا) و الباسيفيكي(16 بلدا) الاتحاد الاوربي بالتحديد أقام علاقات تفضيلية مع الدول الأعضاء في مجل التعاون الخليجي والمركسور " MERCOSUR" بالإضافة إلى جيل جديد من الاتفاقيات الثنائية(اتفاقيات الشراكة الاقتصادية) منذ سبتمبر 2002 , و دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 2008.[1]

وقد استخدم الاتحاد الاوربي إتفاقات التجارة الاقليمية بوصفها جزءا رئيسيا من استراتجيته في المساعدة في تحقيق التنمية الاقصادية , حيث خمسة وثلاثون (35) من خمسين (50) إتفاقا تجاريا إقليميا أجراها الاتحاد الاوربي مع دول نامية.[2]

الفرع الثاني:أهميتها

ترجع أهمية الاتجاه المتزايد نحو الترتيبات الإقليمية في العقدين الماضيين إلى عدة عناصر نذكر منها:

اولا: أصبح التكامل الاقليمي استراتيجية مفضلة للدول

فقد أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي يدخل في لب السياسات الاقتصادية لأغلب الدول، و بات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم, فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية في العالم. حيث أدى تزايد أعداد هذه الترتيبات بمختلف مستوياتها ودرجاتها جعلها تغطي كل قارات العالم وجميع الدول، إلى درجة أن أصبح العديد من الدول تنتمي إلى عدة اتفاقيات تجارية إقليمية في

[1]- YANN ECHIAAD Laetitia Guilhot,opcit,p 785.

[2] – Mary E.Barfisher,sherman robinson ; Karen thirfelder, **agricultural policy reform and the WOT**; Where are we headimg? Imvited paper presemted at the imtermatiomal comferemce, ITALY jume 23-26-2003,p6.

نفس الوقت، حيث يتراوح متوسط عدد الترتيبات لكل دولة من 02 إلى 11 ترتيبا عام 2005 (أنظر الجدول التالي).

الجدول رقم(1–25) : الترتيبات الإقليمية في العالم

الموضوع	شرق آسيا و الباسيفيك	أوروبا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية و الكاريبي	الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء	دول الشمال
دول تنتمي لترتيب واحد على الأقل	26	26	35	20	08	48	11
متوسط عدد الترتيبات لكل دولة	02	06	08	05	04	04	11
الحد الأقصى لعدد الترتيبات لكل دولة	07	12	29	13	09	09	29

المصدر : علاوي محمد لحسن, مرجع سبق ذكره, ص20.

ثانيا: تطور عدد التكتلات التجارية الإقليمية

لقد شهد العالم موجتين من الإتفاقيات التجارية الإقليمية كانت أولها خلال عقدي الخمسينات والستينات وكان أكثرهما نجاحا إتفاق روما عام 1957 الذي وضع النواة الأولى للجماعة الإقتصادية الأوروبية والتي أصبحت قيما بعد الإتحاد الأوروبي (بداية من 1995). أما الموجة الثانية فقد شهدها عقد التسعينات حيث بلغ عدد الإتفاقيات التي تم توقيعها حتى عام 1999 ما يقرب من 194 إتفاقا, أبرم منها 87 إتفاقا منذ عام 1990.[1]

وحتى منتصف العام 1998 تم إبلاغ منظمة التجارة عن أكثر من 100 إتفاقية فضلا عن عدد كبير من الإتفاقيات الأخرى التي لم يبلغ عنها رغم كونها موضع التنفيذ ولو جزئيا, ثم وصل العدد في بداية سنة2005 إلى 312 إتفاقية أبلغت عنها منظمة التجارة العالمية من بينها 170 مفعلة, كما أن هناك 65 إتفاقية مفعلة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها المنظمة.[2]

[1] – محمد ابراهيم محمود أحمد الشافعي, مرجع سبق ذكره،ص 5.

[2] – محمود بيبلي, **الاتفاقيات التجارية الاقليمية**, المركز الوطني للسياسات الزراعية, ملخص سياسة رقم 27, 2008, ص3.

وحسب تقرير التجارة والتنمية للأوسكوا لسنة 2007، فقد زاد عدد الاتفاقيات التجارية التي أخطرت بها مجموعة الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الغات) منظمة التجارة العالمية, من 20 إتفاقا في عام 1990 إلى 86 إتفاقا في عام 2000 ثم إلى 159 إتفاقا في عام 2007. وقد كانت الاتفاقيات المعقودة على مدى السنوات العشرين الماضية اتفاقيات ثنائية بصورة رئيسية, وهي قد أبرمت أساسا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.[1] وهو ما يبرز أهمية ومدى تزايد الإقليمية الجديدة في عصرنا الحاضر.

لشكل رقم (1–1) : تطور الاتفاقيات التجارية الإقليمية في العالم 1948–2009

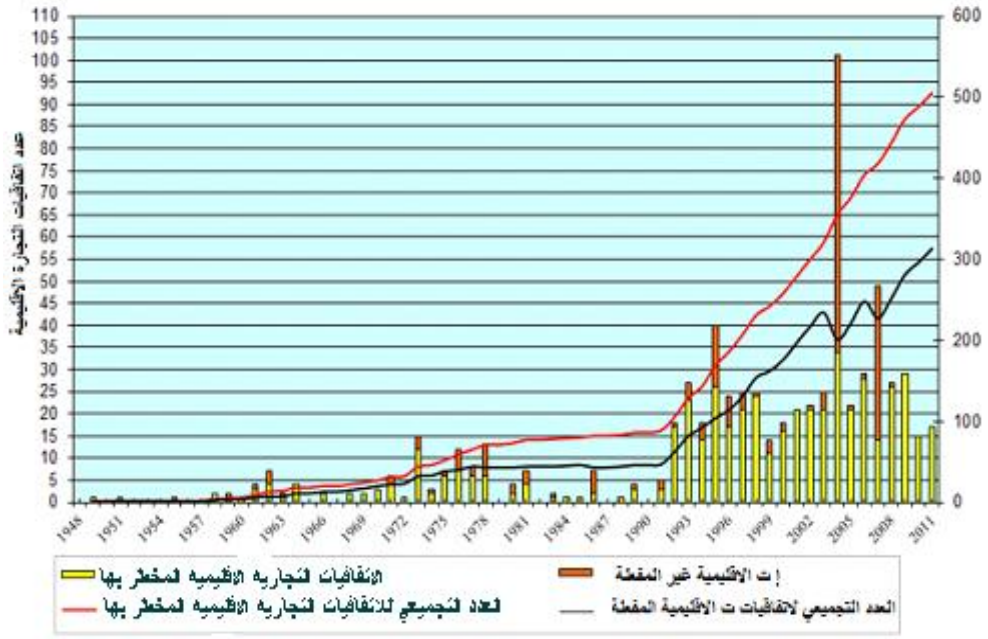

Source: Secrétariat OMC, voir:
http://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/regfac_f.htm#top#top.(05-01-2012)

الشكل البياني أعلاه يوضح كل اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أخطرت بها الجات / منظمة التجارة العالمية (1948–2009)، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية الإقليمية غير المفعلة، حسب سنة دخولها حيز التنفيذ. حيث من عام 1948 إلى عام 1994، تلقت الجات 123 إخطارا بخصوص إنشاء اتفاقيات تجارية إقليمية (في مجال التجارة في السلع)، ومنذ إنشاء منظمة

[1] – الاونكتاد2007، مرجع سبق ذكره, ص 12.

التجارة العالمية في عام 1995، تم إخطارها بأكثر من 300 اتفاقية إضافية تغطي التجارة في السلع أو الخدمات.[1]

وبالاعتماد على البيانات الخاصة بتلك المصرح بها لدى سكرتارية منظمة التجارة العالمية والتي يقدر متوسط عددها بحوالي 15 ترتيبا مصرحا به سنويا وذلك منذ ميلاد المنظمة في جانفي1995 بعدما كان لا يتم التصريح إلا بثلاثة ترتيبات في المتوسط سنويا خلال إشراف الجات على النظام التجاري العالمي خلال الفترة من 1948 إلى 1994، وهكذا فقد بلغ العدد الإجمالي المصرح به حتى15 ماي2011 ما يقارب 489 ترتيبا تجاريا إقليميا من بينها 283 ترتيبا إقليميا فعليا بعدما كان يقدر في فيفري 2010 بما يقارب 457 ترتيبا إقليميا من بينها 266 ترتيبا إقليميا فعليا، وهو ما يعني التصريح بـ 33 ترتيبا إقليميا جديدا خلال 15 شهرا، في حين قدر عدد الترتيبات الجديدة المصرح بها خلال سنة 2009 لوحدها بـ 37 ترتيب إقليمي جديد و24 ترتيب جديد سنة 2004.[2]

كما تجدر الإشارة بالإضافة إلى تزايد أعداد الترتيبات إلا أن هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية تأخذ مستويات وأشكال مختلفة, حيث تتراوح بين التكامل الاقتصادي السطحي إلى التكامل العميق, حيث منها ما يكتفي بإقامة ترتيبات التجارة التفضيلية المحدودة ومناطق التجارة الحرة, إلى إقامة الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة, كما تسعى الدول الاعضاءمن خلال تلك الاتفاقيات إلى تحقيق أهداف متعددة في عدة مجالات مثل :الاستثمار, المنافسة, المواصفات و المعايير الفنية, والجوانب المتعلقة بالحفاظ على البيئة, كما أن الاعتبارات السياسية والأمنية تدخل في جوهر هذه الأهداف.

فمن بين الـ 158 إتفاقا تجاريا إقليميا المفعل حتى نهاية سنة 2005, نجد اتفاقين(02) منها أسواق مشتركة, 11 إتحادا جمركيا, 122 منطقة تجارة حرة و 23 اتفاقا تفضيليا. كما أن غالبية مناطق التجارة الحرة هي اتفاقيات ثنائية.[3]

---

[1] - http://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/regfac_f.htm#top#top(05-01-2012).

[2] - ميموني سمير، بركنو قوسام، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3]-Vincent vicard, **International cooperation and conflicts on Trade and Foreign Direct Investment**, Thése de docteurat au sciences Economiques Université de paris 1, 2008, p53. disponible au : www.tel.00364095version1-25Feb2009.

ثالثا: تطور مجالات الترتيبات الإقليمية الجديدة

إن تطور الاتفاقيات الإقليمية ليس فقط في تزايد أعدادها بل أيضا في مجالاتها التطبيقية. بل إن أهم عنصر يمثل الموجة الجديدة لهذه الاتفاقيات هو تطور مجالاتها فالتجارة ليست القطاع الوحيد الذي مسته هذه الترتيبات, بل مست أيضا الاستثمار, الزراعة, الملكية الفكرية, التعاون الاقتصادي, معايير المناقصات العمومية, المساعدات المالية, سياسة المنافسة, تقارب التشريعات, الحوار السياسي. إن هذا التوسع في المجالات التطبيقية للاتفاقيات الإقليمية يرجع تفسيره إلى بيئة الاقتصاد الدولي. حيث في السابق كانت المنافسة بين المنتجات. ولكن بعد فتح الحدود لحركة رؤوس الأموال, انتقلت المنافسة بين الدول.[1]

حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثا تقتصر على تخفيض التعريفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية و البيئة والمعونات التجارية.[2]

الفرع الثالث: دوافع الدول في الاتجاه نحوها

لقد تزامن الاتجاه نحو الإقليمية الجديدة إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية وإنشاء مناطق التجارة الحرة بين الدول المقدمة والدول النامية, وما أثير حول ذلك من جدل خاصة فيما يتعلق بجدوى تلك الاتفاقيات بالنسبة للدول النامية.

حيث أن البعض إنتقد الاتفاقيات التي تبرم بين دول صناعية و دول نامية لإعتبار أن الدول الصناعية وهي دول المركز تستقطب وتحصل على معظم المزايا في حين لا تحصل الدول النامية (دول الأطراف) إلا على مكاسب هامشية.[3] يوجد حاليا إتجاهين للمنطق التكاملي للاتفاقيات التجارية الإقليمية حسب حجم و قوة الدول, الأول يمثل اقتصاديات الدول الصغيرة الحجم, والثاني يمثل القوى الكبرى.[4] و لذلك يجب أن نفرق بين دوافع اقامة مثل هذه التكتلات

[1] Yann Echinard, laetptia Guilhot, **le nouveau régionaLisme: de quoi parlons-nous?**, p:781-782.www.afri-ct.org/IMG/pdf/54. Vu le 16/01/2012.

[2] – محمود بيبلي, مرجع سبق ذكره, ص3.

[3] – محمد ابراهيم محمود أحمد الشافعي,مرجع سبق ذكره, ص32.

[4] – Yann echinard, Opcit, p785

لكل من الدول المتقدمة والدول النامية.

اولا: دوافع الدول المتقدمة

فالدول الصناعية في هذا الإطار تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency Gains الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة, حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد. وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام, ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية.[1]

كما أن القوى الكبرى تسعى إلى وضع الأطر والمعايير الأكثر ملائمة للسياق الاقتصادي الراهن, في ظل العولمة, من خلال هذه الاتفاقيات إلى التقدم إلى الأمام أو إصلاح النظام المتعدد الأطراف.كما أنها تعتبر هذه الترتيبات كوسيلة لتوسيع منطقة نفوذها, وأكبر مثال على ذلك هو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[2]

ثانيا: دوافع الدول النامية

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية و الديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل, كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول في عملية التكامل, فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل, أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام. كما أن المكاسب الساكنة static Gains من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا. وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل و التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية, تشمل صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق Economies of Scale نظرا لاتساع السوق و تنوع الإمكانات وهي الاقتصاديات التي يحميها التكامل الاقتصادي بشكل واضح.[3]

فالدافع الذي يجعل بلدا ناميا يعقد اتفاقا ثنائيا مع بلد متقدم شريك هو الحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان أخرى, ولاسيما إتاحة إمكانية وصول منتجاته إلى الأسواق على نحو أفضل, والواقع أن إتفاقات التجارة الحرة الثنائية المعقودة بين الشمال والجنوب تنطوي على إمكانات إتاحة قدر كبير من الفرص التجارية الجديدة للبلد النامي الشريك. وهو ما تدل عليه

[1] – علاوي محمد لحسن, مرجع سبق ذكره, ص111.

[2] –Yann echinard, Opcit, p785.

[3] – علاوي محمد لحسن, مرجع سبق ذكره, ص111.

الزيادة الحادة في الصادرات الصناعية المكسيكية في أعقاب إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. كما أن إتفاقات التجارة الحرة هذه قد تجتذب أيضا المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

وثمة دافع آخر للانضمام إلى اتفاقات التجارة الحرة يتمثل في الخطر المتصور المتمثل في فقدان القدرة التنافسية في مواجهة البلدان النامية الأخرى التي يمكن أن تكون قد دخلت في اتفاق تجارة حرة مع الشريك التجاري الرئيسي نفسه.[2]

كما توجد دوافع أخرى للدول النامية في عقد اتفاقيات تجارية إقليمية مع الدول المتقدمة. مثل إعطاء مصداقية أكبر للإصلاحات الاقتصادية التي ترغب في القيام بها, و التزاماتها المالية و الدولية, وتحسين قدراتها التفاوضية في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث:الترتيبات الإقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف

الفرع الأول: الجات ومنظمة التجارة العالمية نبذة عن المبادئ وجولات المفاوضات

يقصد بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، ذلك النظام القانوني والمؤسسي الذي نظم العلاقات التجارية سواء في إطار الغات سابقا أو منظمة التجارة العالمية حاليا، والذي يعتمد في شموليته على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في وجه تحركات السلع عبر الحدود الدولية، وفتح الأسواق وإتاحة أوسع المجالات للمنافسة الدولية.[3]

لقد تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الجات GATT [(*)] في سنة 1947 حيث شهد العالم على أثرها العديد من جولات المفاوضات التجارية والتي كانت أشهرها جولة أورجواي التي بدأت سنة 1987 وانتهت سنة 1994 بالتوقيع على اتفاقية مراكش وإنشاء منظمة

[1] – الاونكتاد, 2007, مرجع سبق ذكره, ص13.

[2] – نفس المرجع , ص14.

[3] - محمد المكليف، **العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، ص5.

[(*)]– General Agreement On Trades and Tariffs.

التجارة العالمية WTO [(**)]. كما كان الهدف الرئيسي للمنظمة ومن قبلها الجات هو تحرير التجارة العالمية للسلع والخدمات وإزالة الحواجز الجمركية والكمية للتجارة الدولية وذلك بالاستناد إلى عدة مبادئ وهي كما يلي:[1]

المبدأ الأول: عدم التميز بين الدول الأعضاء والذي يعني القبول غير المشروط لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored National Principle, ويقصد به انه كل دولة بصفتها عضوا في المنظمة تحصل على(نفس) المزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الأعضاء ثنائيا.

– **المبدأ الثاني:** مبدأ شرط المعاملة الوطنية, مضمونة قيام الدول الأعضاء في المنظمة بمعاملة المنتوجات المستوردة من الدول الأعضاء وفق ما هو مطبق وسائد على المنتجات الوطنية المماثلة.

– **المبدأ الثالث:** مبدأ الخفض العام والمتتالي للرسوم الجمركية ويستهدف هذا المبدأ تحقيق تخفيضات مهمة في التعريفات الجمركية من خلال الاتفاقيات التي تقوم على أساس المعاملة بالمثل بين الدول الأعضاء في المنظمة.

– **المبدأ الرابع:** مبدأ إلغاء القيود الجمركية, ويهدف إلغاء القيود الجمركية الكمية التي تشكل حواجز تجارية بين الدول الأعضاء. وأن التخفيض النسبي والمتوالي اعتمد الطريق الإلغاء النهائي.

– **المبدأ الخامس:** مبدأ الشفافية, ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة وبقدر تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

كما أنه يوجد بعض الجوانب المهمة التي يجب الوقوف عندها هي ما يلي:[2]

1. أن المنظمة بدأت منذ انبثاقها كيانا مؤسسا لها مواردها ومقومات وجودها القانوني والمنظمة لها أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها وفق آليات وإجراءات محدودة.
2. تضم قواعد منظمة التجارة العالمية كل ما ورد في الجات من القواعد.

(**)–world Trade Organization.

[1] – بسمان فيصل محجوب, **رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على المنشآت الصغيرة في الوطن العربي**, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر, العدد 2003/2, ص 50.

[2] نفس المرجع , ص 51.

3. إن منظمة التجارة العالمية مثلها مثل الجات في عدم إلزام الدول الأعضاء بأي شيء, وأن حل النزاعات يسمح بالتعامل بالمثل بين الدول الأعضاء.

4. إن منظمة التجارة العالمية لها ممثلون من الدول الأعضاء في الجات التي تحكمها الدول الصناعة المتقدمة وتتمتع بقوة الرفض في المجتمع الدولي.

كما أن مسيرة الجات ثم منظمة التجارة العالمية مرت بعدة جولات متعلقة بالمفاوضات حول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية. الجدول التالي يلخص هذه الجولات كما يلي:

الجدول رقم(1-26): جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والمنظمة العالمية للتجارة

العام	المكان/الاسم	الموضوعات المطروحة	عدد البلدان
1947	جنيف	الرسوم الجمركيـــــــــة	12
1949	أنسي_ فرنسا	الرسوم الجمركيـــــــــة	13
1951	توركاي- انجلترا	الرسوم الجمركيـــــــــة	38
1956	جنيف	الرسوم الجمركيـــــــــة	26
1961-1960	جنيف (جولة ديلون)	الرسوم الجمركيـــــــــة	26
1967-1964	جنيف (جولة كينيدي)	الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق	62
1994-1973	جنيف (جولة طوكيو)	الرسوم الجمركية, التدابير غير الجمركية الاتفاقيات الإطار.	102
1994-1986	جنيف (جولة أوروغواي)	الرسوم الجمركية, التدابير غير الجمركية, القواعد, الخدمات, الملكية الفكرية, تسوية المنازعات, المنسوجات, الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية	123
2004-2002	الدوحـــــــــــــــــة	جميع السلع والخدمات, الرسوم الجمركية مكافحة الإغراق, الدعم الحكومي, اتفاقات التجارة الإقليمية, الملكية الفكرية, البيئة تسوية النزاعات, قضايا سنغافورة.	144

المصدر: عياش قويدر وإبراهيم عبد الله, **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من التفاؤل والتشاؤم**, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد الثاني, جامعة الشلف, 2005, ص55.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للترتيبات الإقليمية الجديدة ضمن الجات ومنظمة التجارة العالمية (GATT/ WTO)

القاعدة العامة التي اعتمدت عليها الجات والمنظمة العالمية للتجارة هي: مبدأ عدم التمييز بين منتوجات الدول الأعضاء عند دخولها لأسواق الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية. ولذلك يتعين على كل دولة في GATT/WTO أن تمنح الدول الأخرى الأعضاء معاملة الدولة الأولى بالرعاية.(*) إلا في بعض الظروف الاستثنائية.

وعليه فإن هناك ثلاث نصوص قانونية تنظم الترتيبات التجارية الإقليمية في إطار (GATT/ WTO) على النحو التالي:[1]

أ- **المادة 24 من اتفاق الجات لعام 1994:** هذه المادة معنية بتشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية, وكيفية إزالة التعريفة الجمركية فيما بين الدول الأعضاء, والعمل بتعريفة موحدة, والإعلان عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية تسوية المنازعات.

ب- **المادة 5 من الاتفاقية العامة على التجارة في الخدمات:** وتأتي تحت عنوان "التكامل الاقتصادي" وتهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وإزالة الإجراءات التميزية القائمة وحظر تقديم آلية إجراءات تميزية جديدة, والمعاملة التفضيلية للأشخاص الاعتباريين(الجهات الموردة للخدمات), وضرورة إخطار مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية.

ج- **المادة5 مكررة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**- اتفاقات تكامل أسواق العمل: هذه المادة غاية في الأهمية حيث أنها تتيح للدول إنشاء تكامل لأسواق العمل, وهو ما نفتقده حاليا.(**)

ولقد أضيف إلى المادة 24 أحكاما مكملة أطلق عليها "شرط التمكين" الذي نص عليه القرار الصادر في جولة طوكيو 1979, لتسهيل إبرام اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية.

الاسم الكامل لشرط التمكين أو التخويل هو" قرار الأطراف المتعاقدة بشأن المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية، والمعاملة بالمثل، والمشاركة الكاملة من جانب الدول النامية". وكان هذا القرار أحد نتائج جولة طوكيو للمفاوضات المتعددة الأطراف (1973-1979). وبعبارة أخرى، فهي تقدم غطاء قانونياً للامتيازات التجارية الممنوحة للدول النامية، وبالتالي فهذا الحكم يتضمن

(*)- يقتضي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية انه إذا رغبت دولة عضو في الجات أن تمنح أي دولة أخرى عضو مزايا تفضيلية فانه يتعين عليها أن تمنح نفس هذه المزايا لباقي الدول الأعضاء .

[1] - الاوسكوا 2005، مرجع سبق ذكره, ص 7.

(**) من المفارقات الدولية إن الإقليمية الجديدة تستبعد في اتفاقاتها التكاملية عنصر العمل.ووضع الحواجز أمام هجرة العمالة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.

أيضا المعاملة الخاصة للترتيبات الإقليمية أو العالمية التي تدخل فيها الدول النامية من أجل التقليل المتبادل أو حتى إزالة الإجراءات التعريفية وغير التعريفية.[1]

من هنا, فإنه يلاحظ أن الاتفاقات التجارية التفضيلية (ثنائية وإقليمية) هي اتفاقات تمييزية وتتناقض مع مبدأ عدم التمييز الذي اعتنقته الجات منذ وجودها ومن ثم مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ومع هذا فإن الجات استثنت تلك الاتفاقات من القاعدة العامة... فقد أجازت المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات للدول الأعضاء تكوين أو الانضمام إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية (مناطق التجارة الحرة, الاتحادات الجمركية أو أي ترتيبات أخرى تمهد وتؤدي إلى احد هذين الشكلين) وذلك بثلاثة شروط :[2]

1. إعلام الدول الأخرى الأعضاء في الجات بتفاصيل الاتفاق.
2. ينبغي ألا يترتب على تلك الاتفاقات زيادة في القيود التجارية ضد الدول الأخرى الأعضاء في الجات.
3. من الضروري إن تغطي تلك الترتيبات التجارية كل تجارة الدول الأعضاء الموقعين على هذا الاتفاق.

ولقد أنشئت منظمة التجارة العالمية "WTO" في عام 1995 على اثر التوقيع على اتفاقية مراكش بالمغرب عقب الانتهاء من مفاوضات جولة أورجواي الطويلة, وبذلك تحملت المنظمة العالمية للتجارة ارث الجات.

ومن أجل الإشراف على الاتفاقات الإقليمية فلقد أسس في عام 1996 لجنة الاتفاقيات التجارية الإقليميةThe Committee on Regional Trade Agreements وتتولى تلك اللجنة تقديم تقارير دورية عن الاتفاقات الإقليمية إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. ولقد أضافت تلك اللجنة المزيد من الشفافية والفعالية الملائمة لمعاملة منظمة التجارة العالمية للاتفاقات التجارية الإقليمية. ومن الملاحظ أن وجود تلك اللجنة سوف يسمح برقابة مشددة على الاتفاقيات الإقليمية ويضمن وفائها بالشروط التي وضعتها الجات عند إبرام تلك الاتفاقات. من ناحية أخرى فان تلك اللجنة سوف تطبق معايير موحدة على جميع الاتفاقات التي تم عقدها مما يكفل وجود قدر كبير من الموضوعية والحيادية عند عمل التقارير اللازمة عن تلك الاتفاقات. من ناحية ثالثة فإن تلك التقارير سوف تتسم بالدقة نظرا لحرص اللجنة المتوقع على جمع

[1] - ميموني سمير، بركنو قوسام، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] – محمد إبراهيم محمود احمد الشافعي, مرجع سبق ذكره, ص 14-15.

المعلومات والبيانات اللازمة هن كل اتفاق. لقد درست اللجنة حتى عام 1997 حوالي 59 اتفاقا, إلا أن دراسة بعض الحالات صادفها بعض الصعوبات كنتيجة للحضور في التنظيم الإداري وقلة البيانات المتعلقة بها.[1]

وبناء على المعلومات المقدمة من طرف المنظمة العالمية للتجارة [*] يوجد 319 اتفاقا تجاريا إقليميا مفعلا أبلغت به الجات والمنظمة العالمية للتجارة (GATT/ WTO) إلى غاية 2012/01/30. والجدول التالي يبين عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية المفعلة حسب نوع الإبلاغ إلى غاية 2012/01/30 (تاريخ الإطلاع على هذه المعلومات)

الجدول رقم(1-27): الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة حسب نوع الإبلاغ

الاتفاقات	العدد
مناطق التجارة الحرة(حسب المادة 24 من الجات)	174
الاتحادات الجمركية(حسب المادة 24 من الجات)	15
اتفاقيات حسب شرط التمكين	35
اتفاقيات حسب المادة 5 (الاتفاقيات العامة للتجارة الخدمات AGCS)	95
المجمـــــــــوع	319

Sources: www.wto.org/ui/publicsummarytable.aspx.30/01/2012

ويثار هناك تساؤل مؤداه: هل كان للجات على مدى تاريخها الطويل تأثير على الترتيبات الإقليمية. يرى احمد سعيد دويدار: أن قواعد الجات مقطوعة الصلة عن الكيفية التي تعالج بها الأطراف المتعاقدة للترتيبات الإقليمية, حيث أن المادة 24 من الجات تخص الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة من متطلبات الدولة الأولى بالرعاية شريطة أنها تستطيع إثبات أنها قد أوفت بمقاييس الجات بالنسبة للتجارة الحرة, أو تقدم جدولا مفصلا بالخطوات التي تتخذها, ويمثل فشل الجات في التأثير على الترتيبات الإقليمية في تكرار خسارتها للمعركة في النزاع الذي كان يقوم بينها وبين الحماية الأوربية, وكذلك معالجتها للترتيبات الإقليمية بين الدول.[2]

فعلى سبيل المثال إذا انضمت دولة إلى اتحاد جمركي قائم بالفعل وكانت التعريفة الجمركية العامة لهذا الاتحاد هي 25%, بينما كانت التعريفة العامة لتلك الدولة 15%, ففي هذه الحالة على تلك الدولة أن تعدل من تعريفتها وترفعها بحيث تتعادل مع التعريفة الخارجية العامة

[1] – نفس المرجع , ص17.

[*]– انظر الموقع الالكتروني للمنظمة العالمية للتجارة : www.wto.org

[2] – فؤاد أبو ستيت, مرجع سبق ذكره, ص132.

للاتحاد الجمركي ومن ثم يحق لها طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بمصدريها كنتيجة لانضمام الدولة إلى الاتحاد الجمركي ولرفعها لتعريفتها الجمركية.[1]

الفرع الثالث: العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد الأطراف

لقد أعطت جولة الاورجواي دفعا قويا للإطار المتعدد الأطراف من حيث نجحت في التخفيض من حدة الحواجز التجارية, وأفسحت مجالا واسعا لحرية التجارة العالمية. إلا إن ذلك لم يحد من إنشاء العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

وبعد الاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ودخوله حيز التنفيذ, تزايد عدد الترتيبات التجارية الإقليمية بشكل ملفت للانتباه.(*) حيث أثار العديد من المخاوف والتساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين اتجاه التكتلات الإقليمية المتزايد عددها الذي قد يؤدي إلى زيادة اثر السياسات الحمائية والتمييزية ضد الدول خارج التكتل(**) وبين اتجاه منظمة التجارة العالمية في النظام المتعدد الأطراف لإزالة العوائق التجارية قصد زيادة التدفقات التجارية العالمية وفق مبادئ المنظمة ويكون ملزما لجميع الأعضاء.

وقد تجاوزت الاتفاقيات التجارية الإقليمية الإطار المتعدد الأطراف في العديد من المجالات مثل القطاعات الإستراتيجية الحساسة, وتجانس المعايير الفنية ومجال الحكومية والنقل والاتصالات وهي مجالات لم تحقق فيها تقدما كبيرا بسبب صعوبة المفاوضات المتعددة الأطراف حولها.

فعلى سبيل المثال ففي ظل الاتفاقات الإقليمية التي تتفاوض عليها الولايات المتحدة مع الأردن, والمغرب وفيتنام, تجاوزت هذه البلدان ما ينص عليه اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالنواحي التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية من توفير حماية للبيانات الخاصة بالأدوية. والاختبارات والتي تستخدم في الحصول على الموافقات على الأدوية. وبصفة عامة فإن هذه من قدرة المنتجين للأصناف العمومية على المنافسة.[2]

ومن ثم فإن هناك مشكلتين قد تؤثران على مبدأ التعايش بين النظام المتعدد الأطراف ونظام التكتلات الإقليمية, وذلك عندما تؤدي التكتلات الإقليمية إلى انتكاس النظام المتعدد

---

[1] – محمد إبراهيم محمود أحمد الشافعي, مرجع سبق ذكره, ص17.

(*)– حيث تزايد عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية في إطار الجات منذ 1948 إلى 1994 من 123 اتفاقا أبلغت به إلى أكثر من 300 اتفاقا بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1995. انظر موقع www.wto.org.

(**)– وقد انتقد تقرير منظمة التجارة العالمية المعنون "مستقبل منظمة التجارة العالمية" هذا التكاثر في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية بحجة انه قد جعل من مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية استثناء وليس القاعدة وأفضى إلى تزايد التمييز في التجارة العالمية, الاونكتاد 2007, مرجع سبق ذكره, ص13.

[2] – آديتا ماطو و آرفند سوبرامانيان, **لماذا لا تبدو التوقعات المنتظرة من محادثات التجارة العالمية مشرقة؟** مجلة التمويل والتنمية, صندوق النقد الدولي، العدد1 مارس2005, ص20.

الأطراف بدلا من دفعه إلى الأمام. المشكلة الأولى: عندما تصبح الجهات المستفيدة من تحويل التجارة المصاحبة لتكتل مناهضة لأي تطور باتجاه الانفتاح على الاقتصاد العالمي من اجل الحفاظ عل مكاسبها من التكتل. والمشكلة الثانية: عندما تستنفد الجهود الإدارية والفنية التي صرفت باتجاه دعم التكتل وتطوير كل الطاقات ولا يبقى منها ما يستخدم لتطوير النظام متعدد الأطراف.[1]

وفي ظل هذا التشابك والمد والجذب في العلاقة بين انتشار وتوسع الترتيبات الإقليمية الجديدة من جهة, والتي تسعى إلى تقسيم العالم إلى كيانات إقليمية كبرى متنافسة تقودها الدول الصناعية المتقدمة, والنظام المتعدد الأطراف الذي يسعى إلى تحرير التجارة العالمية من جهة أخرى. وقد أفضى هذا الجدل في تحليل هذه الظاهرة إلى اتجاهين رئيسين, الأول مؤيد للاتفاقيات الإقليمية والثاني مناهض لها. وعليه يمكن تلخيص حجج كل اتجاه كما يلي:

اولا: الاتجاه الأول: الاتفاقيات الإقليمية حافز نحو تحرير التجارة العالمية[2]

هذا الاتجاه يعتبر أن الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية خطوة نحو تحرير التجارة العالمية وحافزا للقضاء على القيود التجارية بناء على الحجج التالية:

- ✓ أن تلك الاتفاقات أدت إلى نتائج ايجابية بالنسبة لخلق التجارة وزيادة نسب التبادل التجاري بين الدول الأعضاء .
- ✓ أن التكتلات الإقليمية هي انعكاسا لتحرير التجارة العالمية بين الدولة المتقدمة وامتد ذلك إلى الدول النامية في سعيها إلى التكتل مع الدول المتقدمة مما يساعدها على تحرير تجارتها الحصول على مزايا تفضيلية وجذب الاستثمارات الأجنبية. لهذا فإن التكتلات الإقليمية ما هي إلا علامة على نجاح النظام التجاري العالمي, وبالتالي فهي مدعما له وليس عائقا في طريقه.
- ✓ إن إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية سوف تؤثر على المنتجين المحليين للضغط من اجل تحقيق مصالحهم للدفع نحو تحرير التجارة العالمية.
- ✓ بالإضافة إلى أن التكتلات الإقليمية قد تصبح قوة تفاوضية من اجل إنجاح الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في إطار سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة.
- ✓ إن الاتفاقات الإقليمية هي وسيلة للدول على تحرير تجارتها بصورة اكبر مما يحدث في النظام المتعدد الأطراف, وان تزايد عدد هذه التكتلات جاء كنتيجة لعدم قدرة الجات على دعم حركة تحرير التجارة العالمية إلى الأمام.

[1] – فؤاد أبو ستيت, مرجع سبق ذكره, ص133.

[2] – محمد إبراهيم, محمود احمد الشافعي, مرجع سبق ذكره, ص20–25.

ثانيا: الاتجاه الثاني: الاتفاقيات الإقليمية عقبة أمام تحرير التجارة العالمية[1]

يذهب هذا الاتجاه إلى أن هذه التكتلات الإقليمية سوف تقسم العالم إلى كيانات تجارية إقليمية وإشعال حرب تجارية فيما بينها وزيادة الأثر التحويلي للتجارة و انخفاض مستوى الرفاهية العالمية, وذلك بناء على الحجج التالية:

- ✓ إن زيادة نسب التجارة البينية داخل التكتل الإقليمي سوف تؤدي إلى زيادة القيود التجارية في مواجهة الدول غير الأعضاء.
- ✓ إن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية تصب في مصلحة المنتجين الذين يطالبون حكوماتهم بالمزيد من الحماية في مواجهة الدول الأخرى, والاستفادة من التفضيلات التجارية التي تؤدي اثر تطوير التجارة أكثر من خلقها, وبذلك تمثل عقبة أمام تحرير التجارة العالمية.
- ✓ قد يتوافق التوجه الإقليمي مع السياسة التجارية للدولة في مرحلة معينة لتحقيق أهداف معينة ولذلك فهي لا تحقق أي تقدما في الاتجاه المتعدد للأطراف.
- ✓ إن الانضمام الدولة الواحدة إلى أكثر من اتفاق إقليمي سوف يؤدي إلى تكتلات فنية تتعلق بتعارض مراحل التخفيض الجمركي من تكتل إلى آخر. بالإضافة إلى نشوب المنازعات التجارية في ظل غياب آليات واضحة للتسوية. بالإضافة إلى أن تعدد مناطق التجارة الحرة التي تنتمي إليها الدولة الواحدة يحدث مشكلات عند تطبيق قواعد مختلفة للمنشأ. وبذلك يصبح الإطار المتعدد الأطراف السبيل الأسهل لتحرير التجارة بين دول العالم.

وبعد استعراض حجج كل من الاتجاهين يمكن القول انه من الصعوبة يمكن ترجيح أي طرف على الطرف الآخر وذلك لعدة اعتبارات: حيث أن الدول الصناعية المتقدمة التي دفعت باتجاه الإطار المتعدد الأطراف لسنوات طويلة منذ نشأة الجات, هي نفسها التي تندفع الآن نحو الاتجاه إلى عقد المزيد من الاتفاقات الثنائية والإقليمية. حيث نرى إن هذه الدول المتقدمة والأكثر تأثيرا في تكوين وإقرار سياسات منظمة التجارة العالمية وتوجهاتها هي السباقة إلى إقامة التكتلات الإقليمية (نافتا, آسيان, الاتحاد الأوربي).[2]

بالإضافة إلى أن الترتيبات الإقليمية الجديدة تتشابك فيها الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والأهداف الإستراتيجية. وهي تغير مستمر وبالتالي ما هو ايجابي اليوم قد يكون غير ذلك في المستقبل. كما أن المشهد المتغير للقوى الفاعلة عالميا يلقي بظلاله على التوجهات الدولية بخصوص التجارة العالمية. فظهور الاقتصاديات الصاعدة من الدولة النامية في المشهد الاقتصادي العالمي مثل الصين والهند ودول أخرى من آسيا غير من نمط تعامل الدول

[1] - نفس االمرجع.

[2] – بسمان فيصل محجوب, مرجع سبق ذكره, ص60.

الصناعية مع الدول النامية حيث أصبحت الدول الصناعية تطالب الدول النامية بالمعاملة المتبادلة بدل التفضيلات من جانب واحد, ورفع درجات الحماية للمنتوجات التي تحقق ميزة نسبية للدول النامية مثل المنتوجات الزراعية والمنسوجات وانتقال العمالة إلى الأسواق المتقدمة.

خلاصة الفصل الاول:

لقد شكل ظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية جدلا فكريا واسعا بين الاقتصاديين، الا ان تنامي هذه الظاهرة واتجاه الدول نحو تكوين تكتلات اقتصادية في العقد الخير من القرن العشرين جعل منها احد اهم سمات النظام الاقتصادي العالمي.

ومن ابرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم، نجد تجربة التكامل الاقتصادي الاوروبي التي بدات باتفاق ست دول سنة 1957، و الذي توسع فيما بعد ليضم 27 دولة في الفاتح من جانفي 2007 عبر عدة مراحل تنفيذية، ابتداء من انشاء اتحاد جمركي ثم تكوين السوق الاوربية المشتركة وفي الاخير الاتحاد النقدي الاوروبي.

ان نجاح الدول المتقدمة الاوروبية في تكوين تكتل اقتصادي قوي ينافس القوى الاقتصادية العالمية، ألهم الدول الأخرى وخاصة الدول النامية للقيام بمحاولات اقامة تكامل اقتصادي إقليمي فيما بينها، حيث دخلت اغلب الدول النامية في عدة تجارب لتكوين تكتلات اقتصادية اقليمية (جنوب – جنوب) في محاولة منها لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومحاولة الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي الاقليمي ، وخاصة بعد عجز هذه الدول من تحقيق ذلك بصفة منفردة.

إلا أن غالبية هذه التجارب اتسمت بالفشل، باستثناء بعض التجارب الرائدة ومن ابرزها تكتل رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، الذي اسس سنة 1967 لدوافع سياسية بحتة في بداية الامر، ثم توسع ليشمل اعضاء اخرين، ونتيجة للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء أخذت تتزايد اهمية هذا التكتل باستمرار إذ انه أصبح يضم مجموعة من الاقتصاديات العالية الأداء مثل: ماليزيا، سنغافورة، تايلندا واندونيسيا حيث وصفت معدلات نمو اقتصاديات هذه الدول من بين المعدلات الاسرع في العالم.

وفي سياق التطورات الاقليمية والدولية التي شـــهدها الاقتصـــاد العـــالمي خـــلال فتـــرة التسعينيات، دخلت الدول المتقدمة مع الدول النامية في اتفاقيات تجارية اقليمية في اطار مـــا عرف بالاقليمية الجديدة، ومن ابرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية منطقة التجارة الحـــرة لامريكـــا الشمالية (نافتا) التي عقدت سنة 1992 ودخلت حيز التطبيق ســـنة 1994 بـــين الولايـــات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والتي اثارت جدلا واسعا حول انعكاسات هذه الاتفاقيـــة بالنسبة للمكسيك، في ظل الفروقات الشاسعة بين هذا الأخير والطرفين الآخـــرين وخاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ذلك الحين والى غاية اليوم، يشهد العالم تزايدا ملفتا للانتباه لعدد الاتفاقيات التجارية الاقليمية بين الدول الصناعية المتقدمة من جهة والدول النامية من جهـــة اخـــرى ــ حيـــث أخطرت المنظمة العالمية للتجارة منذ انشائها سنة 1995 بأكثر من 300 اتفاقية تجارية

اقليمية الى غاية العام 2009 ــ في سباق محموم نحو اقامة ترتيبـــات اقتصـــادية اقليميـــة جديدة لا تشترط في عضويتها التجانس في مستويات التنمية، ولا القرب الجغرافي، ولا حتى التوافق الثقافي أو السياسي، تلعب الدول المتقدمة في هذه التجمعات الاقليمية دور القائـــد او المركز وفي المقابل تمثل الدول النامية الشريكة دورالتابع.

كما ان هذا الاتجاه المتزايد للدول الصناعية الكبرى نحو اقامة هذه الترتيبـــات التجاريـــة الاقليمية الجديدة مع الدول النامية، اثارت العديد من التساؤلات حول صـــرف هـــذه االـــدول النظر عن الجهود التي تبذلها المنظمة العالمية للتجارة لإرساء قواعـــد النظـــام التجـــاري العالمي المتعدد الأطراف.

الفصل الثاني
الشراكة الأوروبية متوسطية

تمهيد:

بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 تم عقد مؤتمر برشلونة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية, وتم الخروج بإعلان سمي باعلان برشلونة يؤسس لإقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة, وتم اعتبار هذا المؤتمر أو هذا الإجتماع الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة(Une approche global) تأخذ بعين الإعتبار ضرورة تأمين المنطقة وتقديم إجابة إقليمية لمواجهة التحديات العالمية, كما أنها عملت على تجديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط (PESM) المعمول بها منذ السبعينات.

وللإشارة فإن التنفيذ الفعلي للشراكة يقوم أساسا على عقد اتفاقيات ثنائية بين كل دولة من الدول المتوسطية (PTM) والإتحاد الأوروبي (L'UE), حيث ينبغي أن تترجم هذه الاتفاقيات بإنشاء منطقة تبادل حر (ZLE) بصفة تدريجية مع مطلع سنة (2010), وخلال هذه الفترة يتعين على الدول المتوسطية رفع كل العراقيل التعريفية وغير التعريفية المفروضة سابقا على المنتجات الصناعية الأوروبية, وتستفيد مقابل هذا الدول المتوسطية من مساعدات مالية في إطار برنامج تم وضعه خصيصا لهذا الغرض يسمى بصندوق دعم الشراكة الأوروبية-المتوسطية (MEDA).

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث, حيث نتناول في المبحث الأول الدول المتوسطية العربية بين التكامل فيما بينها او الارتباط بالاتحاد الاوروبي, أما المبحث الثاني فخصصناه لعرض مسار برشلونة ومرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي، اما المبحث الثالث فنتناول فيه الشراكة الاوروبية المغاربية حالة تونس والمغرب.

المبحث الأول : الدول المتوسطية العربية بين خيار التكامل فيما بينها او الارتباط مع الاتحاد الاوروبي

المطلب الأول : محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية المتوسطية

لقد تعددت محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين. حيث كانت أبرز هذه المحاولات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و مجلس التعاون الخليجي. كما سجلت محاولات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية المتوسطية مثل إتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير التي تضم أربع دول عربية متوسطية في محاولة لإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها.

فالعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي إنطلق بعد إنشاء الجامعة العربية عام 1945 تأثر في مراحله الأولى بالرؤية الوحدوية التي سادت الساحة العربية خلال حقبة الخمسينات والستينات إذ أخذ العمل المشترك المنهج التجاري للتكامل الاقتصادي كتعبير عن الرغبات السياسية آنذاك. أما في السبعينات والثمانينات فقد أثرت نتائج الطفرة النفطية على العمل الاقتصادي العربي المشترك إذ طغى أسلوب إقامة المشاريع العربية المشتركة (ذات التمويل الحكومي بالغالب) وعمل المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية الوطنية و الإقليمية عليه. وفي التسعينات إنعكست نتائج النظام التجاري العالمي وعلاقة الدول العربية به و بأطرافه على العمل العربي المشترك فكان الإعلان على إقامة منطقة تجارة حرة عربية تتويجا لمخاض العمل العربي المشترك طوال العقود الماضية وإنسجاما مع مسار علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية وبدولها ومجموعاتها الرئيسية.[1]

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : GAFTA[(*)]

تاريخيا كانت البداية شهر أيلول / سبتمبر للعام 1995, عندما أصدر(المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي) قراءة بإعداد مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية "التبادل التجاري" بين الاقتصاديات العربية بمرتجى إقامة "منطقة تجارة حرة "عربية تتدفق ضمنها السلع العربية المنشأ بين الدول الأعضاء دون تمييز تجاري.

[1] – ماجد عبد الله المنيف, **منطقة التجارة العربية الكبرى و مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك**, ملتقى التكامل الإنتاجي و زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, شرم الشيخ, مصر, 21-23 نوفمبر 2010, ص3.

(*) Greater Arab Free Trade Area.

ولكن رسميا, يعتبر يوم 19 شباط / فبراير 1997 لحظة الفصل الزمنية التي إعتمد عندها المشروع عبر القرار رقم (1317) الذي نص على "قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى" بحلول يوم 1 كانون الثاني / يناير 2008, يتم ضمنها التحرير الكامل للتجارة البينية السلعية العربية عبر جدول زمني بعشر سنوات إبتداء من 1 كانون الثاني / يناير 1989, و بتقليص تدريجي للحواجز الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10 بالمائة كل سنة من تلك التي كانت سائدة حتى تاريخ 31 كانون الأول / ديسمبر 1997. غير أنه بحلول الألفية الثالثة, و بالضبط يوم 12 أيلول / سبتمبر 2001, و خلال دورة "المجلس" العادية الثامنة و الستين, وبقراره رقم (1/1317). تم التوافق بين أعضاء "المجلس" على تقريب موعد الإلغاء الكلي للحواجز التجارية من بدايات العام 2008, كما كان متفقا عليه, إلى 1 كانون الثاني / يناير 2005 وفق التدرج الذي بدأ عام 1998 بنسبة 10 بالمائة سنويا, لترفع النسبة منذ ذلك إلى 20 بالمائة كل سنة حتى تصل إلى الصفر مع دخول العام 2005.[1]

وقد انضمت جميع الدول العربية إلى الاتفاقية (عدا موريتانيا و جيبوتي والصومال وجزر القمر) و يبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية (صادرات زائد واردات) للدول الأعضاء بالاتفاقية عام 2008 حوالي 1.7 تريليون دولار تشكل 99 بالمائة من التجارة الخارجية العربية و يبلغ إجمالي تجارتها البينية حوالي 164 بليون دولار.[2]

الفرع الثاني: إتحاد دول المغرب العربي : UMA

تأسس إتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول وهي ليبيا, تونس, الجزائر, المغرب و موريتانيا عقب توقيع إتفاقية مراكش في 17 فبراير 1998, فعلى الصعيد الإقتصادي تم إنشاء مجموعة من اللجان وهي اللجنة المالية والجمركية, لجنة الإقتصاد, وقد أسند لها القيام بالدراسات الإقتصادية للجنة العليا لوضع مشروع التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء موضع التنفيذ.

لقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الإتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الإقتصادية, ويتضح ذلك من خلال إجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990, الذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء, وقد حددت هذه المحاور في ثلاثة عناصر إقتصادية رئيسية وهي:[3]

---

[1] – نور الدين جوادي, **ظاهرة "الاحتباس التجاري" مأزق إقتصادي عربي ... يعكر احتفالات "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"بإنضمام عضوها الثامن عشر – الجزائر –** مجلة بحوث إقتصادية عربية, العدد 50/ ربيع 2010, ص157.

[2] – ماجد عبد الله المنيف, مرجع سبق ذكره, ص7.

[3] – عيسى حمد الفارسي, **التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي : واقعه, مقوماته, معوقات قيامه**, الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية التحسين و تفعيل الشراكة العربية– الأوروبية, جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر, 8–9 ماي 2004, ص9.

أ- **منطقة للتبادل الحر:** و كان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تـــدفق السلع الصناعية و الزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للإستهلاك داخل الإتحاد, و كان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام 1992.

ب- **إتحاد جمركي:** وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضـــاء, و بالتـــالي توحيـــد التعرفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة و بين الدول الأخرى, و كان من المفترض الوصول إلى هذا الإتجاه قبل عام 1995 إلا أنه لم يتحقق أيضا.

ج- **سوق مغاربية مشتركة :** وتهدف إلى توحيد السياسات الإقتصادية فيما يتعلق بحركـــة و إنتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الإتحاد, و كان من المتوقع الوصول إلى ذلك قيام عام 2000.

د- **الإندماج الإقتصادي المغاربي:** وذلك بتوحيد سياسات وخطـــط التنميـــة الإقتصـــادية و الإجتماعية.

ويتفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي للمغرب العربي يعد مناسبا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ، بحيث أن تفعيله يحتاج إلى إزالة العراقيل الآتية:[1]

- اشتراط قاعدة الإجماع لتطبيق قراراته.
- إيجاد نظرة موضوعية عقلانية ، لإلغاء التداخل السياسي بالاقتصاد.
- الارتجال، وعدم وضوح الأولويات.
- سوء اختيار قيادات العمل المشترك.
- تغليب الشعوبي على القومي ، وتجاهل المصلحة العليا المشتركة.
- تغليب النظرة القطرية عند اقتراح توطين المشروعات على حساب الجدوى الاقتصادية والمزايا النسبية .

طغيان الهاجس السياسي والأمني، دعم النظرة القطرية، والادعاء بالسيادة.

الفرع الثالث: إتفاقية أغادير : L'Accord d'Agadir

تم التوقيع على إتفاقية أغادير بالمغرب في 25 فيفري 2004 من طـــرف أربـــع دول عربية من جنوب المتوسط هي : المغرب, مصر, الأردن, تونس لإنشاء منطقـــة تجـــارة حـــرة, حيث دخلت حيز التنفيذ الفعلي في 27 مارس 2007, كما أن الإنضمام إلى الإتفاقية مفتوح لكـــل

[1] - عشورعبد الكريم، **معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب العربي أنموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26- 27 فيفري 2012 بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي ،ص 8.

الدول العربية وخاصة المتوسطية منها لتفعيل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كما تأمل الدول المؤسسة لإتفاقية أغادير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:[1]

- إنشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية خلال فترة إنتقالية لا تتجاوز تاريخ 2005/01/01.
- تطوير النشاط الإقتصادي, ودعم التشغيل, و زيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي للدول الأطراف.
- تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية للدول الأعضاء وخاصة التجارة الخارجية والزراعة والصناعة, النظام الضريبي, المجال المالي, الخدمات, الجمارك.
- التقريب بين التشريعات في المجالات الإقتصادية بهدف توفير المناخ الملائم للإندماج الإقتصادي بين الأعضاء.

كما تم الإتفاق على إنشاء عدة لجان لتكون الإطار المؤسسي الذي يعمل على تنفيذ الإتفاقية و من أهم هذه اللجان ما يلي :

- لجنة وزراء الخارجية.
- لجنة وزراء التجارة الخارجية.
- اللجنة الفنية المكلفة بمتابعة تنفيذ الإتفاقية.

ومن الممكن إعتبار أن إتفاقية أغادير أتت لتفعيل ما تضمنته إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من حيث أهلية الدول المشاركة في تلك الإتفاقيات لتحقيق التكامل القطري فيما يخص منشأ التصدير إلى الإتحاد الأوروبي, بشرط أن تتواجد إتفاقيات تجارة حرة بين هذه الدول ترتكز على أسس مشتركة لقواعد المنشأ التي تنظم علاقة هذه البلدان مع الإتحاد الأوروبي.[2]

وبموجب إتفاقية أغادير تخضع السلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف عند الإستيراد لنظام تفكيك الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على النحو التالي:[3]

– الإلتزام بالإعفاء التام للقوائم الخاضعة للتفكيك الفوري والسريع مع الإتحاد الأوروبي عند دخول الإتفاقية حيز النفاذ, وهي القوائم الملحقة بالإتفاقية.

[1] – من نص إتفاقية أغادير.

[2] – الاوسكوا, 2005, مرجع سبق ذكره, ص16.

[3] – نفس المرجع , ص17.

– إستمرار العمل بالإعفاءات الفورية المنصوص عليها في الإتفاقيات الثنائية.

– أما السلع الصناعية الأخرى الخاضعة للرسوم الجمركية غير المفككة فوريا, فتم إعتماد تاريخ 1 أيار / مايو 2005 كحد أقصى للفترة الإنتقالية والتي تجري على مرحلتين, الأولى بدءا من تاريخ دخول الإتفاقية حيز النفاذ بحيث يتم التخفيض بنسبة 80 في المائة, و الثانية أنه من المفترض أن يكون قد بدأ في عام 2005 العمل لإعفاء كلي بنسبة 100 في المائة.

كما تجدر الإشارة إلى أن تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام 1997, والتوقيع على إتفاقية أغادير في العام 2004, جاء في ظل ظروف عالمية وعربية تختلف عن تلك التي سادت في العقود السابقة, والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أ- تقارب الأنظمة الإقتصادية والتجارية للدول العربية بعد إنحسار دور الدولة في الإقتصاد وإزدياد دور القطاع الخاص وإنتهاج برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة في معظم الدول العربية.

ب-إتساع حجم السوق العربية سواء من حيث عدد السكان البالغ 335 مليون نسمة أو القوة الشرائية وتقارب مستويات التنمية بين الدول العربية الأمر الذي يزيد من مكاسب تحرير التجارة.

ج- دخول النظام التجاري العالمي مرحلة جديدة بإنشاء منظمة التجارة العالمية وإزدياد عدد الدول العربية الأعضاء فيها (إثنا عشرة دولة) وتفاوض ستة دول للعضوية حتى تاريخه (الجزائر والسودان ولبنان واليمن) مما يعني خضوع معظم تجارة الدول العربية لأحكام المنظمة التي تقبل بالتكتلات الإقليمية.

د- دخول العديد من الدول العربية في إتفاقات تجارة حرة أو شراكة مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة مما يعني تحريرا لتجارتها مع الشركاء الرئيسيين ويسهل من عملية دخولها ترتيبات تجارية إقليمة مع الدول العربية الأخرى.

هـ- إبتعاد الدول العربية التدريجي عن إستراتيجية التنمية القائمة على إحلال الواردات و التركيز على الصناعات الموجهة للتصدير والتركيز على تحرير السوق العربية الأقرب و الأكثر ملائمة لنجاح تلك الإستراتيجية.

[1] – ماجد عبد الله المنيف, مرجع سبق ذكره, ص5.

الفرع الرابع: واقع التكتلات الإقتصادية العربية

يمكن تقييم اداء التكتلات الاقتصادية العربية ومدى تطور حجم تجارتها البينيـــة مـــن خـــلال قراءة الارقام والمعطيات التالية:

الشكل رقم(2-1):

حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات للتجمعات العربية.

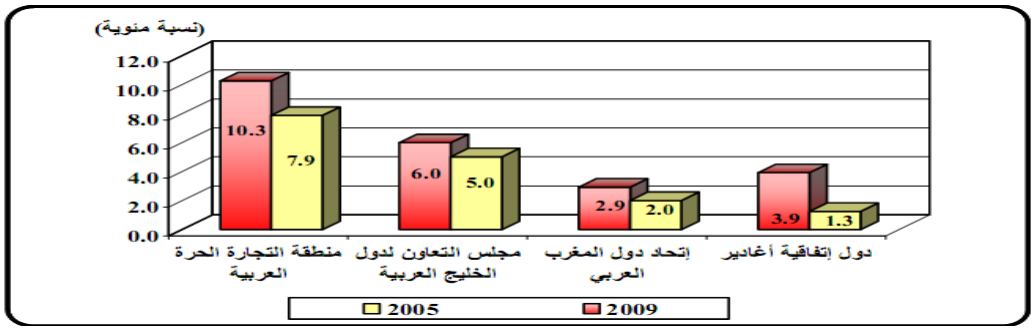

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد, صندوق النقد العربي, 2010، ص175.

من خلال الشكل أعلاه, يمكن الوقوف على واقع الصادرات البينية للتكتلات الإقتصادية العربية خلال سنتي 2005 و 2009, حيث نلاحظ إرتفاع نسبة الصادرات البينية من إجمـــالي الصادرات للتكتلات العربية عموما لسنة 2009 مقارنة بنسبة 2005, إلا أن هذه النســـب تعـــد ضعيفة جدا. وتعكس مدى التبادل التجاري البيني داخل التكتلات الإقتصادية العربية.

الشكل (2-2):

اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009

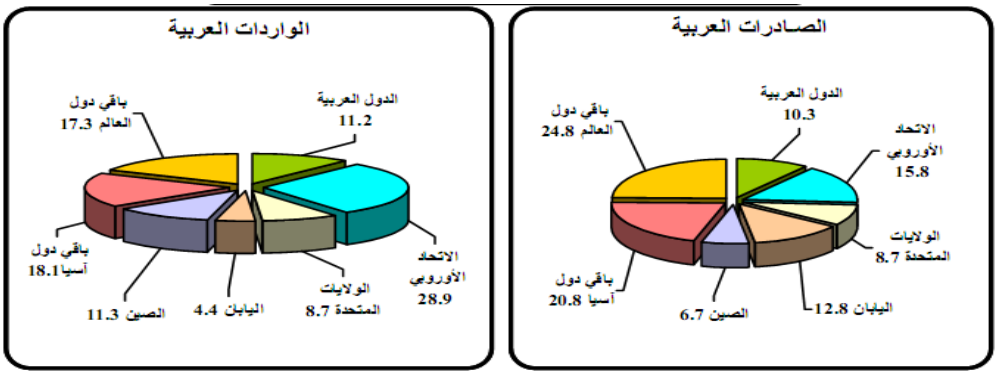

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010, نفس المرجع السابق,ص170.

ويوضح الشكل البياني أعلاه, إتجاهات التجارة الخارجية العربية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين لسنة 2009, حيث سجلت نسبة الصادرات البينية للدول العربية 10.3 بالمائة و هذا يعني أن حوالي 90 بالمائة من صادرات الدول العربية تتجه نحو دول غير عربية, و ذلك نتيجة

الإعتماد أساسا على تصدير المواد الأولية, و سيتأثر الإتحاد الأوروبي 15.8 بالمائة منها. أما واردات الدول العربية سنة2009, 11.2 بالمائة فقــط تأتي من الدول العربية, أي حوالي 89٪ من واردات الدول العربية تأتي من دول أجنبية غير عربية, سيتأثر الإتحاد الأوروبي 28.9 بالمائة منها و هذا يدل على مدى تبعية الدول العربية للخارج, و بصفة خاصة الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (2-1): مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية وغير عربية مختارة عامي 2005 و2009

التجمعات	قيمة التجارة البينية(مليون دولار أمريكي)				حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات(٪)		حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات(٪)	
	الصادرات		الواردات					
	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009
تجمعات عربية								
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	44,812	74,355	38,487	66,898	7,9	10,3	11,1	11,2
مجلس التعاون الخليجي	20,012	31,036	15,751	21,046	5,0	6,0	8,3	6,2
إتحاد دول المغرب العربي	2,154	3,298	1,816	2,972	2,0	2,9	2,7	2,6
دول إتفاقية أغادير	642	2,225	924	1,951	1,3	3,9	1,3	1,8
تجمعات غير عربية								
دول المركوسور	21	42	22	45	12,9	14,9	19,7	17,2
دول الآسيان	162	252	144	229	24,9	25,5	24,3	24,5

-منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية بإستثناء (جيبوتي, الصومال, موريتانيا وجزر القمر).

-مجلس التعاون الخليجي(الإمارات, البحرين, السعودية, عمان, قطر, والكويت).

-إتحاد دول المغرب العربي (تونس, الجزائر, ليبيا, المغرب, و موريتانيا).

-دول إتفاقية أغادير (الأردن, تونس, مصر, والمغرب).

-دول المركوسور(الأرجنتين, البرازيل, البارغواي و اليوراغواي).

-دول آسيان(أندونيسيا, ماليزيا, الفلبين,سنغافوره, تايلندا, بروناي, كمبوديا, اللاوس, مينمار وفيتنام).

المصدر: **التقرير الإقتصادي العربي الموحد, 2010**, نفس المرجع السابق, ص175.

كما يمكن إجراء مقارنة من خلال الجدول أعلاه, لنسب الصادرات والواردات البينية للتكتلات الإقتصادية العربية من جهة وتكتلات أخرى لدول نامية غير عربية من جهة ثانية, حيث نلاحظ ضعف النتائج التي حققتها التكتلات العربية بالنسبة لتجارتها البينية داخل كل تكتل, حيث سجلت سنة 2009 نسبة الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية 10.3 بالمائة مقارنة بـ 14.9 بالمائة لتكتل "المركوسور" و 25.5 بالمائة لرابطة "آسيان".

أما نسبة الواردات البينية داخل كل تكتل لسنة 2009, فقد سجلت 11.2 بالمائة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و 2.6 بالمائة فقط لإتحاد المغرب العربي بنسبة أقل 1.8بالمائة لدول إتفاقية أغادير, حيث سجلت دول "المركوسور" 17.2 بالمائة و "آسيان" 24.5 بالمائة.

ولذلك لا تزال الحاجة لبذل المزيد من الجهود في تعميق مجالات تحرير التجارة البينية العربية لزيادة إستفادتها من فرص التجارة البينية في الأسواق العربية والإرتقاء بها لمستويات التكتلات الإقتصادية الناجحة في الدول النامية مثل رابطة "آسيان" وتكتل "المركوسور".

المطلب الثاني: علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية المتوسطية والاتحاد الاوروبي

الفرع الأول: اتفاقيات التعاون بين الدول العربية والمجموعة الأوروبية قبل 1995

لقد ارتبطت الدول جنوب المتوسط والدول العربية خاصة بدول الاتحاد الأوروبي تقليديا بعلاقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثيقة. وقد اتخذت هذه العلاقات أشكالا مختلفة خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وقد حكمت هذه العلاقات عدة اتفاقيات بين الدول المطلة على ضفتي الحوض المتوسط ويمكن تقسيم مسار العلاقات بين الدول العربية والمجموعة الأوروبية إلى فترتين رئيسيتين قبل إطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية عام1995[*] كما يلي:

اولا: منذ عام 1957 إلى أواخر الثمانينات:

وذلك منذ التوقيع على معاهدة روما المنشأة للمجموعة الأوروبية إلى نهاية الحرب الباردة سنة1989. إذ تعود المحاولات الرسمية الأولى بإقامة روابط مؤسساتية بين الإتحاد الأوروبي

[*] –لقد تم إطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية إثر إعلان مؤتمر برشلونة عام 1995. و يعتبر هذا المشروع الإعلان عن السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي أنظر المبحث الثاني.

ودول جنوب وشرق المتوسط إلى أوائل الستينات, إذ تم التوقيع على عدد من اتفاقيات المشاركة الخاصة بالتجارة مع كافة البلدان في المنطقة, باستثناء الجزائر.(*)

ولقد تركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية وكانت محددة المدة ولم تشتمل أهدافا إقليمية محددة. وخلال الفترة 1975-1977 تم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط مصفاة من الرسوم الجمركية إلى الإتحاد الأوروبي. كما قدمت تفضيلات جمركية محدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان, وكان على بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط أن تقوم بصفة تدريجية بإلغاء رسومها الجمركية المفروضة على صادرات الإتحاد الأوروبي دون نص على توقيت, كما تكفلت الاتفاقيات بتقديم المساعدة(**) المالية خلال الفترة 79-91. وتعهد الإتحاد الأوروبي وبنك الإستثمار الأوروبي بتمويل هذه المساعدات.[1]

كما وصفت مرحلة السبعينات بالسياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية, استهدفت هذه السياسة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري. وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية. وركزت على ست دول عربية هي تونس والمغرب وقعت اتفاقياتها في أفريل1976 ومصر والأردن و سوريا وقعت اتفاقياتها في يناير 1977 ولبنان في ماي1977.[2]

ثانيا: مرحلة ما بعد الحرب الباردة(1989-1992)

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة, وعرفت هذه السياسة الجديدة "بالسياسة

(*)- لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية التعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار المغرب و تونس. و انتظرت حتى عام 1976 لتنظم إلى الدول المتوسطية التي عقدت اتفاقيات التعاون.

(**)- لقد تم تحديد أربعة بروتوكولات كمساعدات ابتداء من 1978 إلى 1996 لكل من : الجزائر, المغرب, تونس, مصر, الأردن, لبنان و سوريا لمزيد من الاطلاع أنظر :

شريط عابد, مرجع سبق ذكره, ص87- 88- 89.

[1] - زايري بلقاسم وكوبالي بغداد, **استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**, ندوة علمية دولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية, جامعة فرحات عباس سطيف, 8 - 9 ماي 2004, ص1.

[2]- يوسف سعداوي, **آثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاديات العربية**, ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية, جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر, 8-9 ماي 2004, ص3.

المتوسطيةالمتجددة" Toward a Denovated Mediteranan ean Policy" وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي:[1]

-التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي يشمل ثلاث دول جديدة العضوية،(*) فكل هذه الانجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى.

- تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية, بالإضافة إلى مشكل المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية, فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي لسكان الدول العربية المتوسطية.

وجاءت معاهدة ماسترخت(**) لتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة.

وفي جويلية 1992 بدأ التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط حيث أشارت قمة لشبونة إلى أن شرقي وجنوبي المتوسط هي مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للإتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي.[2]

ومن ثمة وفي سنة 1995 جاء مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية الذي تم إقراره في المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة 27 و28 نوفمبر 1995, كإعلان سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط في حلتها الجديدة.

كما يمكن تلخيص الامتيازات والتفضلات التي جاءت بها الاتفاقات التجارية بين المجموعة الأوروبية والدول العربية المطلة على البحر المتوسط خلال الفترات التي سبقت إعلان برشلونة. ضمن ناحية الجانب الأوروبي قدم التسهيلات التالية:[3]

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية بحيث تخفيض الرسوم بنسبة 80٪ عند إنطلاق العمل بالاتفاقية ثم تزول كلية بعد السنة الأولى.
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية, لفترات محدودة من السنة, والكميات تحدد سنويا, وتختلف كذلك من دولة إلى أخرى حسب التعاون في هيكل الصادرات الزراعية.

---

[1] – عمورة جمال, **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورو-متوسطية** أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2005-2006, ص 129.

[*] – و يتعلق الأمر باليونان سنة 1981 و اسبانيا و البرتغال سنة 1986.

[**] – أبرمت معاهدة ماسترخت سنة 1992, التي دفعت إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي.

[2] – يوسف سعداوي, مرجع سبق ذكره, ص 4.

[3] – شريط عابد, مرجع سبق ذكره, ص 85.

وفي مقابل هذه الامتيازات إلتزمت الدول المتوسطية بمنح المجموعة الأوروبية معاملة الدولة الأولى بالرعاية, وتم السماح لهذه الدول بفرض رسوم جمركية جديدة أو ضرائب ذات أثر مماثل أو فرض قيود كمية على منتوجات المجموعة الأوروبية قصد حماية و تنمية الصناعات المحلية.[1]

واشتملت هذه الاتفاقيات على وضع برنامج للتعاون المالي من أجل تنمية الدول المتوسطية و ذلك خلال أربع بروتوكولات*مالية ثنائية يتم التفاوض عليها كل 5 سنوات ودامت خلال الفترة(1978-1996), حيث تركز على تقديم مساعدات مباشرة وقروض بمعدلات فائدة تفضيلية.[2]

الفرع الثاني: قراءة في اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين المجوعة الأوروبية و الدول العربية المتوسطية

لقد ارتبطت الدول النامية مع الدول المتقدمة بالعديد من الاتفاقيات التجارية التفضلية منذ الخمسينات. بما فيها دول جنوب وشرق المتوسط وبصفة خاصة الدول العربية المتوسطية و الاتحاد الأوروبي، وبموجب اتفاقات التعاون الاقتصادي بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و دول المغرب والمشرق العربي.

قدمت المجموعة الأوروبية مجموعة من المزايا الجمركية لصادرات الدول المتوسطية دون أن تلزم هذه الأخيرة بتقديم مزايا مقابلة لوارداتها من المجموعة الأوروبية, حيث كانت هذه الاتفاقيات من نوع الاتفاقات الملزمة لجانب واحد فقط. ولقد تم في إطار هذا المفهوم توقيع عدد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول المتوسطية. ولكن النتائج التي تحققت في إطار هذه السياسة لم تكن كافية على المستويين الإقتصادي والمالي.[3]

وفي واقع الأمر فإن تلك الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية التي ارتبطت بتلك الاتفاقات مع المجموعة الأوروبية والتي من المفترض أن تكون قد استفادت من تلك الاتفاقات على مدى العقود الماضية مازالت تصنف من الدول النامية والفقيرة, ولم تستطع أن تحقق التنمية المرجوة والمدعومة بتلك الاتفاقات, بالإضافة إلى العجز المزمن للميزان التجاري لتلك الدول, و بقيت تراهن على المساعدات المالية والقروض التي تقدمها المجموعة الأوروبية لها.

---

[1] – عمورة جمال, مرجع سبق ذكره, ص 130.

* – لمزيد من الاطلاع حول هذه البروتوكولات أنظر : شريط عابد, ص 66.

[2] – نفس المرجع.

[3] – سمير محمد عبد العزيز, **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة**, مكتبة الإشعاع الفنية, الاسكندرية, 2001, ص 183.

ومن خلال قراءة المسار التاريخي لهذه الاتفاقات يمكن ملاحظة عدة نقاط نذكر منها ما يلي:

– لقد استثنت المجموعة الأوروبية القطاعات الحساسة مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات من المزايا التفضيلية, وبالتالي وجدت الدول العربية المتوسطية صعوبات في النفاذ إلى الأسواق الأوروبية لتلك القطاعات, بسبب الحماية التي تفرضها المجموعة الأوروبية على هذه المنتجات*.

ومن الأساليب الحمائية والتمييزية التي أثرت بشكل سلبي على المنتوجات الزراعية و المنسوجات للدول المغاربية وخاصة تونس والمغرب. وجود عدة أشكال من التقييد التجاري من بينها رزنامة الاستيراد, الكميات المرجعية, القيود التعريفية(بالنسبة للخضر والفواكه ومنتوجات الصيد) والاقتطاعات الخاصة على الواردات أساسا بالنسبة لزيت الزيتون, و كذا الرسوم التعويضية التي اعتبرت من أشد القيود على صادرات دول شمال إفريقيا.[1]

– لقد ورد في اتفاقيات التعاون التفضيلية على الإلغاء التام للرسوم الجمركية بعد السنة الأولى من الاتفاق للصادرات الصناعية لدول جنوب وشرق المتوسط إلى المجموعة الأوروبية, في حين عند النظر إلى هيكل التجارة الخارجية للدول العربية في تلك الفترات, نجد أن صادراتها تتكون في أغلبها من المواد الأولية مثل الجزائر وليبيا, أو بعض المنتوجات الزراعية مثل المغرب وتونس والمنتجات النسيجية مثل مصر وسوريا.

ففي سنة 1985 نسبة الصادرات من السلع المصنعة للدول العربية مجتمعة لم تتعد في أحسن الأحوال 2.5 ٪ من تجارتها الخارجية. أما المواد الكيماوية 1.6 ٪ لنفس السنة, أنظر الجدول(2–2) ادناه. وبالتالي يمكن القول أن تلك التفضيلات التي منحتها المجموعة الإقتصادية الأوروبية للمنتوجات الصناعية لم تستفد منها منذ الوهلة الأولى من التوقيع على تلك الاتفاقيات وهي لصالح الدول الأوروبية في الدرجة الأولى.

* كمثال على ذلك منتوجات كل من تونس و المغرب كانت أغلبها زراعية و نسيجية تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا و كميا, ففي كل سنة يحدد الاتحاد الأوروبي كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضلات معينة, كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع مثل النبيذ و زيت الزيتون.

[1] – عمورة جمال, مرجع سبق ذكره, ص 137.

الجدول رقم (2-2):

هيكل التجارة العربية الخارجية

السنـــــة	الواردات العربية الإجمالية				الصادرات العربية الإجمالي				
	آلات ووسائل نقل ٪	أغذية و مشروبات ٪	سلع صناعية ٪	إجمالي بالمليار دولار	آلات ووسائل نقل ٪	الكيماويات ٪	السلع المصنعة ٪	الوقود المعدني ٪	إجمالي بالمليار دولار
1985	30.6	16.5	32.8	93.6	1.3	1.6	2.5	90.1	103.0
1990	34.4	16.1	29.8	100.9	2.0	7.3	9.3	74.4	139.1
1991	37.4	13.8	30.8	101.6	2.1	6.1	8.6	77.0	131.8
1992	35.8	13.0	31.1	118.8	2.5	6.0	8.7	76.5	138.5
1993	35.9	13.7	29.7	155.0	3.0	6.6	10.1	73.1	143.6
1994	34.0	14.5	30.7	117.7	2.4	6.5	9.2	75.2	126.4
1995	33.3	15.0	30.3	133.8	3.0	6.5	12.6	75.0	144.0
1996	33.1	15.5	29.8	139.4	3.2	4.7	14.0	71.6	168.8
1997	33.7	14.8	29.5	147.5	3.6	4.8	15.0	70.0	185.4
1998	34.8	14.0	30.4	153.9	5.8	6.6	22.7	55.3	136.7
1999	36.5	14.2	27.7	146.7	4.3	5.4	19.0	63.2	171.0
2000	37.7	13.7	26.5	155.9	2.9	4.8	15.2	70.4	252.6
2001	38.7	13.6	26.5	162.7	3.2	6.2	15.4	68.2	237.7
2002	37.7	14.2	26.7	175.3	3.7	5.2	16.2	67.5	241.0

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أعداد مختلفة.

الجدول(2-3):

نمو الناتج المحلي للمناطق في العالم (٪)

المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)				معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي		
	1962	1980	1990	2000	1979-1962	1980-1989	1990-2000
الأمريكيين	42.89	35.01	0.00	35.52	4.27	2.78	3.24
آسيا	19.28	24.6	28.58	29.6	6.88	4.75	3.10
أفريقيا جنوب الصحراء	1.37	1.23	1.11	1.04	4.82	2.14	2.05
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	1.16	2.08	1.84	1.94	8.90	1.95	3.20

المصدر: ناصر السعيدي, مرجع سبق ذكره, ص 37.

- إن تلك الاتفاقيات لم تسهم في إحداث التنمية في دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بما فيها الدول العربية, ودول أفريقيا جنوب الصحراء, أنظر الجدول أعلاه. كما لم تساعدها على تنويع صادراتها, وإنما جعلتها حبيسة لمزاياها النسبية التقليدية, حيث بقيت متخصصة في إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات كثيفة العمل, بينما تخصص الدول الأوروبية المتقدمة في إنتاج السلع ذات التكنولوجيا العالية والصناعات كثيفة رأس المال وهي ذات قيمة مضافة عالية.

بناء على ما سبق يمكن القول أن اتفاقيات التعاون التي عقدت خلال الثلاث عقود (فترة الستينات, السبعينات والثمانينات) من القرن العشرين, لم تحقق التنمية في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية المتوسطية بصفة خاصة, بل عملت على تكريس التبعية الاقتصادية للمجموعة الأوروبية واستنزاف المواد الأولية التي تزخر بها هذه المنطقة.

المبحث الثاني: مسار برشلونة ومرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي

بقيت علاقات الاتحاد الاوروبي مع جيرانه في جنوب وشرق المتوسط تحكمها السياسة المتوسطية الشامة منذ تبنيها سنة 1972, ولقد تم في إطار هذا المفهوم توقيع عدد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوربية وبعض الدول المتوسطية, ولكن النتائج التي تحققت في إطار هذه السياسة لم تكن كافية على المستويين الاقتصادي والمالي.[1]

كما فشلت جهود الدول جنوب المتوسط على غرار الدول النامية عامة وعلى الدول العربية بصفة خاصة, في تحقيق التكامل الاقتصادي– المنشود– فيما بينها وتجسيد كتلة اقتصادية مستقلة يمكنها مواجهة التحديات الخارجية, وخاصة القوة الاقتصادية والسياسية المتنامية للإتحاد الأوروبي في الضفة الشمالية من المتوسط.

إن توسع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على أسواق العالم, وخاصة بعد التحول في سياستها من موقف معارض للاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى موقف مؤيد ومشارك في هذه الاتفاقات, بعد إنشاء تكتل "نافتا" بالإضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وتربع الزعامة الأمريكية على عرش العالم بدون منازع أثار مخاوف الدول الأوروبية في احتمال فقدانها الكثير من المكاسب التي حققها خلال العقود التي مضت, خاصة بعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الشرق الأوسط لإحلال السلام, يأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية.

[1] – سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية والإقليمية في إطار العولمة**، مرجع سبق ذكره, ص 183.

لذلك كان لا بد على أوروبا العمل من أجل بقائها الشريك التجاري الأول لدول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط , خاصة وأنها تستأثر على بما يزيد على 40 ٪ من حجم ما تستورده دول المنطقة, كما تستوعب أسواق الدول الأوروبية نحو 28 ٪ من إجمالي صادرات دول المنطقة.[1]

كما دفع تواضع نتائج السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها دول المجموعة الأوروبية, وكذا التحولات التي بدأت تعرفها الساحة الدولية على كافة الأصعدة, وعلى الخصوص تحول الكثير من الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق– بعد سقوط المعسكر الاشتراكي– واتجهت الدول بصورة مطردة نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل تزايد ضغوطات العولمة وترتيبات الإقليمية الجديدة, فأدى بالأوروبيين إلى التفكير بسياسة جديدة تراعي هذه التحولات، توجت بعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م للشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاثة الأمنية والسياسية والبعد الاقتصادي والمالي إضافة إلى البعد الاجتماعي والثقافي.[2]

حيث اصبحت تمثل هذه الشراكة إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الإتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب شرق المتوسط.

المطلب الأول: نشأة الشراكة الأوربية المتوسطية

هكذا عقد مؤتمر برشلونة الأوربي المتوسطي يومي 27–28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشرة،(*) وإثنى عشرة دولة متوسطية،(**) إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب, وكذلك حضور الولايات المتحدة وروسيا, ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية وقد استبعدت ليبيا نظرا للحصار والعقوبات المفروضة وعليها من قبل الامم المتحدة وكذلك بسبب الشعور الضمني للدول الاوربية بتورطها قي قضية (لكربي).[3]

ويتميز مسار الشراكة بمنهج كلي, مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها سابقا هذي الستينات والسبعينات والتي كانت تستند الى عوامل اقتصادية بحتة, بالإضافة الى تضمنه من

---

[1] –.شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] – علي لزكر, ناصر بوعزيز, **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، ص30.

(*)دول الاتحاد الاوربي هي: بلجيكا, دامارك, المانيا, اليونان , اسبانيا, فرنسا, إيرلندا, إيطاليا, لكسمبورغ, بريطانيا, النمسا, البرتغال , فلندا, السويد, هولندا.

(**)– هي : المغرب, تونس الجزائر مصر لبنان , سوريا ,السلطة الفلسطينية, تركيا , مالطا , فيرص , الاردن , اسرائيل .

[3] – شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص100.

جانب اقتصادي ومالي, فإنه طرح برامج عمل وأهدافا أمنية من أشكال التكتل بين كل من الاتحاد الاوربي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون دول نامية وهذا في إطار مايسمى بـــ "الاقليمية الجديدة " وبمعنى آخر إقامة تكتل أوروبي متوسطي يمكن ان يلعب دورا استراتجيا في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفيتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تراها الاول الاوروبية تهديدا مباشرا لمصالحها خاصة الاقتصادية منها في السوق الدولية.[1]

انتهت اعمال مؤتمر برشلونة بإصدار الإعلان السياسي بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطة على المشروع المقدم من الجانب الاوربي.[(*)]

لقد عبر اعلان برشلونة عن رغبة الاطراف المشاركة في وضع الاسس العملية لبناء إطار متعدد الاطراف للحوار والتعاون والتضامن الدولتين ويقوم على روح المشاركة, مع مراعاة الخصائص والقيم التي ينفرد بها كل من المشاركين كما أكد أن الهدف العام هو جعل حوض التوسط منطقة للحوار والتبادل والتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار وترسخ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستمرة ومحاربة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات والاهتمامات الاساسية لكل المشاركين.[2]

وترتكز الشراكة الاوروبية المتوسطة على ثلاثة جوانب رئيسية هي:[3]

1. الجانب السياسي والأمني ويهدف إلى إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في المنطقة.
2. الجانب المالي والاقتصادي ويأمل بإنشاء منطقة للرخاء المشترك.
3. الجانب الانساني الاجتماعي والثقافي ويهدف الى تطوير الموارد البشرية تعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدينة.

---

[1] – محمد براق, سمير ميموني, الاقتصاد **الجزائري ومساربرشلونة : دراسة تحليلة للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات إتفاف الشراكة على اقتصادية الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير, جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر,13-14 نوفمبر 2006, ص 4.

[(*)] قد قام وفد من الترويكا الاوروبية (المانيا ،فرنسا، اسبانيا) بجولة في المنطقة المتوسطية في افريل و ماي 1995 ، لعرض الوثيقة و تسجيل ملاحات و آراء كافة الدول المشاركة، و قدمت الترويكا تقريرها، حيث صدر البيان الختامي لقمة الاتحاد الاوروبي بكانّ في فرنسا متضمنا موقف الاتحاد الاوروبي من المؤتمر الاوروبي المتوسطي.

[2] – Déclaratoin de bracelone: voir le cite:

www.cvce.eu/obj/decharatoin-de - barcelone-27-et-28-nouembre-1995p 3.

[3] – Ibid.

المطلب الثاني: المحاور الرئيسية للشراكة الاوربية التوسطة

ان هذه المبادرة الجديدة تمثل دعما للجهود السابقة لعملية برشلونة من جانب الاتحاد الاوربي بعد استكماله البناء الداخلي, غير انها جاءت في اطار اشمل للقضايا المشتركة في المنطقة.

الفرع الأول: الشق الغير اقتصادي للشراكة الاوروبية المتوسطية

اولا: الشراكة السياسية والأمنية

قرر المشاركون في مؤتمر برشلونة إجراء حوار سياسي منتظم للاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة. وبالإضافة إلى ذلك يحدد الاعلان عدد من الاهداف المشتركة في المجال الاستقرار الداخلي والخارجي تعهدت بموجبه جميع الاطراف على العمل وفقا لميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والالتزام بموجب القانون الدولي واحترام الحريات الأساسية.[1]

كما ينص الاعلان على انه من الاهمية بمكان تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما اتفق الطرفان على تطوير وتجسيد سيادة القانون والديمقراطية ونظمها السياسية مع حرية اختيار كل طرف نظامه السياسي والاجتماعية والثقافي والقضائي والاقتصادي وآليات تطويره.

كما تتعهد الاطراف الموقعة على احترام المساواة في السيادة والحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير. واحترام السلامة الاقليمية تكريس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشريك الآخر والتسوية السلمية للمنازعات في المنطقة. بالإضافة الى الاتفاق على مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

كما تعهد المشاركون بالعمل على تعزيز الامن الاقليمي والعمل على منع انتشار الاسلحة النووية أسلحة الدمار الشامل من خلال الالتزام والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية وعمل جميع الأطراف على جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة أمن وسلام.

ثانيا: الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني

وفقا لإعلان برشلونة اتفق الشركاء على اقامة شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية بغية التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم فيما بينها تقوم هذه الشراكة على اساس

[1]– Ibid.

الاحترام المتبادل والإقرار والاعتراف بتنوع التقاليد والثقافات والحضارات في جميع أنحاء البحر الابيض المتوسط من ناحية، وتعزيز العلاقات المشتركة من الناحية الاخرى.

أدخل هذا المجال في السياسة المتوسطية لمعالجة عدد من التحديات التي تتطلب التعاون المشترك بين دول الاتحاد الاوربي ودول منطقة جنوب البحر الابيض المتوسط وذللك بهدف تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية في الدول الشريكة في مجالات عديدة كتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي واحترام الاديان لدى شعوب المنطقة وضرورة تنمية الموارد البشرية والنهوض بالقطاع الصحي بالإضافة الى معالجة بعض التحديات الاخرى كمعدلات النمو السكاني المرتفعة والهجرة والإرهاب.[1]

وتحقيقا لهذه الغاية ينص المؤتمر على مايلي:[2]

- أهمية الحوار بين الثقافات والأديان.
- تنمية الموارد البشرية في مجال الثقافة والتبادل الثقافي تنفيذ برامج تعليمية وثقافية مع احترام الهويات الثقافية التعرف على لغات الدول الاطراف.
- أهمية الصحة والتنمية الاجتماعية واحترام الحقوق الاجتماعية الاساسية.
- التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية مكافحة الارهاب والتجارة بالمخدرات والجريمة الدولية والفساد.

كما تركز ديباجة إعلان برشلونة بوضوح على ضرورة تكريس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان على ان الهدف العام للشراكة يتمثل في تحويل حوض البحر الابيض المتوسط الى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن السلام وهذا يتطلب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة ومستدامة, واتخاذ تدابير لمكافحة الفقر وتشجيع المزيد من التفاهم بين الثقافات وهي كلها جوانب اساسية لإنجاح الشراكة.[3]

الفرع الثاني: الشراكة الاقتصادية والمالية

لقد شكل البعد الاقتصادي والمالي الركيزة الاساسية لاتفاقيات الشراكة الاوربية المتوسية والتي بنيت على اساس التعاون التجاري من خلال السعى لإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010 وذلك يتكون حوض المتوسط منطقة ازدهار ونمو وتعاون مالي مبني

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمارة، **الشراكة العربية الاوربية الدوافع و المنافع**، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الرابعة، أصدار 01/03 الكويت، ص 4.

[2] – Déclaration de Barcelone .;op.cit, p8.

[3] – Ibid,p3.

على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الاوربي للدول المتوسطة الشريكة في شكل قروض ومعونات بفرض انجاح الشق الاقتصادي من الشراكة الاوربية المتوسطة .

أولا: اقامة منطقة تجارة حرة

لذلك اتفق المجتمعون على انشاء منطقة للرخاء المشترك في البحر الابيض المتوسط من خلال تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة وتحسين الاحوال المعيشية للسكان وزيادة في مستوى العمالة وتشجيع التعاون والتكامل الاقليميين وبغية تحقيق هذه الاهداف فإن الاتحاد الاوربي وشركائه أجمعوا على انشاء شراكة اقتصادية ومالية على اساس ما يلي:[1]

أ- انشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة.

ب- تنفيذ التعاون والتشاور في المجالات الاقتصادية المعينة.

ج- رفع المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الاوربي لشركائه.

د- اقامة منطقة للتجارة الحرة, وقد حددت الأطراف العام 2010 موعدا للإنشاء التدريجي لهذه المنطقة التي تشمل معظم التجارة بين الدول المشاركة في اتفاق الشراكة ضمن ما تسمح به المنظمة العالمية للتجارة, ويتم بذلك إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة في المنتجات الزراعية تدريجيا من خلال التفضيلات المتبادلة بين الطرفين وكذلك تحرير التجارة في الخدمات.

ومن اجل العمل على انجاح أقامة منطقة التجارة الحرة حددت مجموعة المجالات ذات الاولية تذكرها فيما يلي:[2]

1. الالغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية او تحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.
2. اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة النافسة, وشهادات العالمي.
3. اتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق, وتكامل الاقتصاد الوطني آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
4. تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الاولية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الانتاج واقامة اطار اداري ملائم لاقصاد السوق الى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

[1] – Ibid,p5-6.

[2] – شريط عابد, مرجع سبق ذكره، ص 136.

5. اقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

كما تسعى الاطراف المشاركة في اتفاق برشلونة في شقه الاقتصادي الى زيادة التعاون الاقتصادي والعمل المنسق فيما بينها(الاتحاد الاوربي والاطراف الاخرى) وتوسيع ذلك الى عدد من المجالات الهامة نجملها في مايلي:[1]

- يتوجب فيما يتعلق بالاستثمار تقديم تسهيلات من شأنها تخفيف عمل الشركات المتعددة الجنسيات, وذلك بإزالة العقبات التي تعترض الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع المدخرات الداخلية من اجل دعم التنمية الاقتصادية.
- انشاء بيئة مواتية للاستثمار, يمكن ان تؤدي الى نقل التكنولوجيا وزيادة الانتاج والتصدير, ووضع برنامج عمل لوضع حلول للعقبات التي تعترض الاستثمار, بما في ذلك اصلاح القطاع المصرفي وتطوير مناخ الاستثمار.
- التعاون الاقليمي بإعتباره عاملا رئسيا يشجع على انشاء منطقة التجارة الحرة.
- التعاون الصناعي, تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف التعاون البيئي.
- تغزيز دور المرأة في التنمية.
- ايجاد الادوات المشتركة لحفظ والادارة الرشيدة للموارد السمكية.
- تطوير الحوار والتعاون في قطاع الطاقة.
- تحديث واعادة هيكلة قطاع الزراعة.

بالإضافة الى مجالات أخرى مثل وسائل النقل والبنى التحتية وتطور تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات السلكية واللاسلكية وتعهد الشركاء بوضع برنامج الاولويات واتفقا الطرفان ايضا على احترام مبادئ القانون البحري الدولي, وتشجيع التعاون بين السلطات المحلية ودعم التخطيط الاقليمي وتعزيز التعاون في المجال الاحصائيات كما اتفق المشاركون على اهمية تأثير العلوم والتكنولوجيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: التعاون المالي من خلال برنامج ميدا "MEDA"

يعتبر المشاركون ان انشاء منطقة التجارة الحرة ونجاح الشركة الاوربية المتوسطة تتطلب زيادة كبيرة في المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الاوربي حيث تم رصد 4685 مليون "ايكو"(*)لهذه المساعدات من ميزانية – الاتحاد الاوربي– للفترة 1995 –1999 بالاضافة الى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الاوربي.[1]

[1] – Déclaration de Barcelone, op cit, p 7 .

ان المساعدات المالية للمجموعة الاوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم وتيرة الاصلاحات المعتمدة والمنجزة, لكن بعد سنة 1995 وعلى اثر اعلان برشلونة تم اعتماد اجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج او صندوق دعم الشراكة الاورو – متوسطية او مايصطلح على تسميته ببرنامج ميدا "MEDA" (les mesures d'accompagnement financières) بالاضافة الى القروض الممنوحة من البنك الاوربي للاستثمار (BEI) وهما آليتان جديدتان للتمويل او المساعدات التي يمنحها الاتحاد الاوربي الى دول جنوب وشرق المتوسط فهذه المخصصات هي عبارة عن علاقات مالية شاملة و مشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقات الموقعة واحترام حقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول.[2]

يعتبر برنامج ميدا للتعاون المالي الذي أنشأه الاتحاد الاوربي والذي بدأ العمل به سنة 1995 بعد التوقيع على اعلان برشلونة هو الأداة المالية الرئسية للاتحاد الاوربي لتنفيذ الشراكة الاوربية المتوسطية وبرنامج المساعدة الفنية المرافقة لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للشركاء في المتوسط.[3]

ويأخذ برنامج ميدا بعدين متكاملين حيث يأخذ البعد الاول الشكل الثنائي أي بين الاتحاد الاوربي والدول المشاركة وهذا يتم بتمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي اما البعد الثاني فهو جهوي اين يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي والتي تتحدد في اطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

ويركز برنامج ميدا على ثلاث اولويات ترتبط بصورة وثيقة بالشراكة ودعم الاصلاح الاقتصادي في الدول المشاركة وهذه الأولويات هي:[4]

- دعم التحولات الاقتصادي: والهدف هو الاعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة وذلك عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة بعد التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز ودعم التوازن الاجتماعي: ويتمثل الهدف في تخفيف الكلفة (قريبة المدى) للتحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة من مجال السياسة الاجتماعية .

(*)– الايكو يعني الوحدة النقدية الاوربية european currency unit ecu وهي عملة دفترية أعتمدتها المجموحة الاوربية قبا تاسيس الاتحاد الاوربي و انشاء العملة الموحدو الاوربية " اليور" و عندما تم التحول من " الايكو" تحول " اليور" تم على اساس (ايكو = 1 يورو)

[1] –Déclaration de Barcelone, op cit, p 07.

[2] – عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[3] SMEMED,the **Euro-Mediteranean partenership,p6**. Voir ; www. Sme-union.org/viewdoc.php/pdf .05-03-2012.

[4] – عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائر**، رسالة ماجستر بير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعم محمد خيضر،2007–2008، ص94.

- تعزيز العمليات الاقليمية والعمليات عر الحدود: والهدف هو إكمال النشطات الثنائية بين الدول من خلال اجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الاقليمي.

جدول رقم (2-4):

الاعتمادات المالية لبرنامج (ميدا I) و(ميدا II)

(ميدا I) 1995 -1999	(ميدا II) 2000-2006
4685 مليون إيكومن ميزانية الاتحاد الاوروبي	5350 مليون يورو من ميزانية الاتحاد الاوربي
4672 مليار يورو في شكو قروض ممنوحة من طرف البنك الاوروبي للاستثمار(BEI)	6400 مليون يورو فروض شمانية من البنك الاوروبي للاستثمار (BEI)

المصدر : من اعداد الطالب بناء على عدة مصادر

-Déclaration e barceline ;op cit. p7.

- عمورة جمال, مرجع سبق ذكره،ص 206.

- عقبه عبد اللاوي, مرجع سبق ذكره، ص 128- 129.

أ- برنامج " ميدا I" 1995- 1999 "MEDA 1":

اعتمد الاتحاد الاوربي في إطار إعلان برشلونة في شقه الاقتصادي والمالي لدعم الدول المتوسطة من اجل تسهيل عمليات الاصلاح الاقتصادي واقامة مشاريع انمائية في الدول المشاركة, حيث بلغ مجموع الموارد المالية التي تم رصدها ضمن برنامج " ميدا I" بغلاف مالي قدره 4685 مليون إيكو، بالإضافة الى القروض الممنوحة من طرف البنك الاوربي للاستثمار (BEI) والتي بلغت 4.672 مليار يورو انظر الجدول اعلاه.

فخلال الفترة 1995-1999 تم تخصيص 86 % من برنامج ميدا للشركاء الجزائر, مصر الاردن, لبنان, المغرب, سوريا, تونس, تركيا, والسلطة الفلسطنية وخصصت 12% الاخرى من هذه الموارد للانشطة الاقليمية و 2 % الباقية لمكاتب المساعدة التقنية.[1]

واكثر ما ميز ميد1 أن نسبة "الالتزام بتلك التعهدات كانت اقل من ان يرشح المشروع لمرحلة النجاح بإعتبارها لم تتجاوز عتبة الـ 26% حيث صرف مبلغ 890 مليون يورو فقط, مرفقة بملغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الاوربي الاستثمار

[1] - SMEMED.op.cit,p6.

هذا للفترة المشار إليها سابقا, وتم تخصيص ما يقارب 90 % من العروض والمساعدات بشكل ثنائي و10 % الباقية ثم توجيهها لتحويل مشاريع التعاون الحهوي.[1]

ب- برنامج (ميدا II) 2000-2006" MEDAII "

اما المرحلة الثانية فتعلق ببرنامج (ميدا II) للفترة ما بين عامي 2000-2006 وبميزانية بلغت 5350 مليون يورو بالإضافة الى القروض الائتمانية المقدمة من طرف بنك الاستثمار الاوربي التي لامست حدود الـــــ 6400 مليون يورو (انظر الجدول اعلاه).

بحيث تشمل البرامج الممولة من خلال (ميدا II) قطاعات التعاون في مجال البحث العلمي وعصرنة مختلف الادارات العموميو غضافة إلى الاهتمام بتطور الخدمات المالية و المصرفية والعمل على دعم الاصلاحات الاقتصادية ووضع الاطار القانوني والمؤسساتي قيد التنفيذ و الذي يسمح لدول التموسط بالدخول الى إقتصاد السوق.[2]

كما تجدر الاشارة الى أهم المشاريع المحولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي:[3]

- دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي (600 ملين أور من المجموع أي نسبة 20 % من مجموع الالتزامات).[(*)]

- التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص بما فيها عمليات (رأس مال - مخاطرة) التي يشرف عليها البنك الاوربي للاستثمار(1035 مليون يور و بنسبة 30% من مجموع التزامات MADA).

اما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون يورو أي بنسبة 12 %من برنامج MADA للمجالات الآتية:[4]

- تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسين, تبادل المعلومات على اساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الانسان التعاون في مجالات الحماية المدنية.
- بخصوص الجانب الاقتصادي والمالي يتعلق الامر بست برامج كبرى ذات أولوية وهي التعاون الصناعي البيئة, المياه, الطاقة, النقل ومجتمع الاعلام.

---

[1] - عقبة عبد اللاوي , مرجع سبق ذكره ص 128.

[2] - هارون الطاهر بلجبل عادل، **المساعدات المالية في اطار برنامج MEDAI وMEDAII لماذاالاختلاف ؟** الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف ،13-14 نوفمبر ،2006، ص 4.

[3] - نفس المرجع السابق 128 ص .

[(*)]- من بين المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق ميدا برنامج التصحيح او التصوير الهيكلي في المغرب , تونس , الجزائر , الاردن , و الصندوق الاجتماعي خلق مناصب شغل في مصر , تجديد و تطوير الادارة العامة في لبنان و برنامج التنمية الريفية في المغرب .

[4] - نفس المرجع السابق ص 192.

- اما الجانب الثقافي فيتعلق الامر بثلاث برامج يراد تنفيذها في مجال الثقافة، السمعي البصري والشباب.

المطلب الثالث : مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: تشخيص السياسة المتوسطية الجديدة

إن السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي المنتهجة خلال العشريتين الأخيرتين تختلف عن السياسة المنتهجة سابقا, ذلك أن السياسات التقليدية الأولى كانت ترتكز في غالبيتها على الجانب التجاري, بينما السياسات الحديثة للاتحاد الأوروبي تجاه دول حوض المتوسط لها مرتكزات وخصائص متنوعة نوجزها في الآتي:[1]

- تتضمن زيادة على الجانب التجاري, ميادين أخرى تهم العلاقات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية, وبالتالي فالنظرة تكاملية عميقة وذات أبعاد وثيقة ومترابطة تخدم التنمية الشاملة.
- مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني, وتختلف من إتفاقية لأخرى من حيث محتوى المواد المكونة للاتفاقية, أو من حيث تواريخ الإمضاء وبداية العمل بها.
- تتميز الاتفاقيات بالأهداف الواسعة والتي تبين إدارة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات وإرتباط بينها أكثر أهمية و عمقا, مع تشجيع كل مبادلات التجمعات والتعاون, الاقليمي الأخرى للدول المشارك.
- يرتكز تصميم الاتفاقيات الثنائية على أربعة محاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدهم عن الآخر، هذه المحاور هي : إحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان, تحرير المبادلات التجارية, المساعدة الإقتصادية والمالية, وتطوير الجانب الإنساني والاجتماعي.
- تحرير المبادلات التجارية غالبا ما يناقش المنتجات الزراعية والصيد, السلع الصناعية والخدمات. وتختلف أهداف كل بلد متعاقد مع الإتحاد الأوروبي بإختلاف نوعية السلع.
- تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية وعبر مراحل زمنية محددة لمدة غالبا ما تكون إثنا عشر سنة. هذه السلع محددة بواسطة قوائم.
- تسهيلات ومساعدات تقنية ومالية وتكنولوجية تعطى للدول المتوسطية المتعاقدة مع الإتحاد الأوروبي بغرض تأهيل صناعاتها وأقلمة هياكلها الإنتاجية, والاستفادة من التطور التكنولوجي, و بالتالي الدخول في منافسة دولية.

[1] – شريط عابد, مرجع سبق ذكره, ص 97.

- تطوير الجانب الإجتماعي للدول المتوسطية, و تحسين المستوى المعيشي للأفراد باعتبار العنصر المرافق والدافع القوي للتطور الإقتصادي.

إن مشروع الشراكة الأورو متوسطية هو قبل كل شيء مشروع لإنشاء فضاء إقتصادي تكاملي يرتكز أساسا على التعاون الاقتصادي والمالي, وتكوين منطقة تجارة حرة أورومتوسطية في غضون العام 2010.[1]

يتمثل مشروع منطقة التبادل الحر (ZLE) الموقع في إطار اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية والذي سيكون حيز التنفيذ مع مطلع سنوات (2010-2012) في تحرير المبادلات التجارية والتفكيك أو الإلغاء التدريجي للعراقيل الجمركية وغير الجمركية ويتعلق الأمر بالمنتجات الصناعية لدول الإتحاد الأوروبي مع 08 دول عربية متوسطية من أصل 12 دولة, بإعتبار أن أربع دول كانت قد وقعت على إما إتفاقية إنشاء إتحاد جمركي (تركيا قبرص, ماطا) أو اتفاقية منطقة التبادل الحر (إسرائيل). حيث تدخل هذه الاتفاقيات في إطار إتفاقيات المشاركة(Associations) بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من هذه الدول المتعاقدة.[2]

وتضم مناطق التبادل الحر أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600-800 مليون نسمة, لا يتعدى فيها عدد الدول المتوسطية 15 دولة, بينما يفوق عدد الدول الغربية (الأوروبية) 25 دولة(*) وأغلبها دول متقدمة صناعيا, وهذا ما يجعل الشراكة الأورو متوسطية ذات طابع خاص جدا وبالتالي فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون أكبر تجمع تجاري في العالم إذا استثنينا بعض التجمعات الصينية- الآسيوية- الباسيفية التي لا تزال في مرحلة التصور.[3]

لذلك فإنه يمكن القول أن السياسة الجديدة للإتحاد الأوروبي تجاه حوض المتوسط والتي تدخل في منظور الإقليمية الجديدة برؤية الإتحاد الأوروبي، تهدف إلى تكوين شبكة من الاتفاقيات الثنائية التي تؤسس لاقامة مناطق للتبادل الحرة (ثنائيا) للمنتجات الصناعية(بصفة خاصة) (**) بين الإتحاد الأوروبي الذي يمثل مركز القيادة من جهة, وبلدان جنوب المتوسط وهي تمثل

---

[1] – Ivan Martin, **Intégration économique en Méditerranée : au- de là de la Zone de libre-échange 2010,** Institution complutense de Estudioc Internationales, Madrid, 2010, p 79.

[2] – ناصر بوعزيز, لزعر علي, **انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على المؤسسات الاقتصادية المغاربية,** مجلة العلوم الانسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد 19, جوان2010, ص29.

(*)– أصبح عدد دول الإتحاد الأوروبي 27 دولة بعد آخر توسع سنة 2007.

[3] – نفس المرجع السابق, ص 30.

(**)– حيث يركز الإتحاد الأوروبي على تحرير تجارة المنتجات, و يبقى على إجراءات الحماية على المنتجات الزراعية, و يؤجل تحرير تجارة الخدمات إلى مراحل أخرى من الاتفاقيات.

الأطراف من جهة أخرى, وتبدأ عملية نسج هذه الشبكة من خلال التوقيع على اتفاقيات شراكة ثنائية – وبصفة إنفرادية لبلدان جنوب المتوسط – بين المركز والأطراف.

الشكل (2-3):

إتفاقيات الشراكة الاوروــ متوسطية

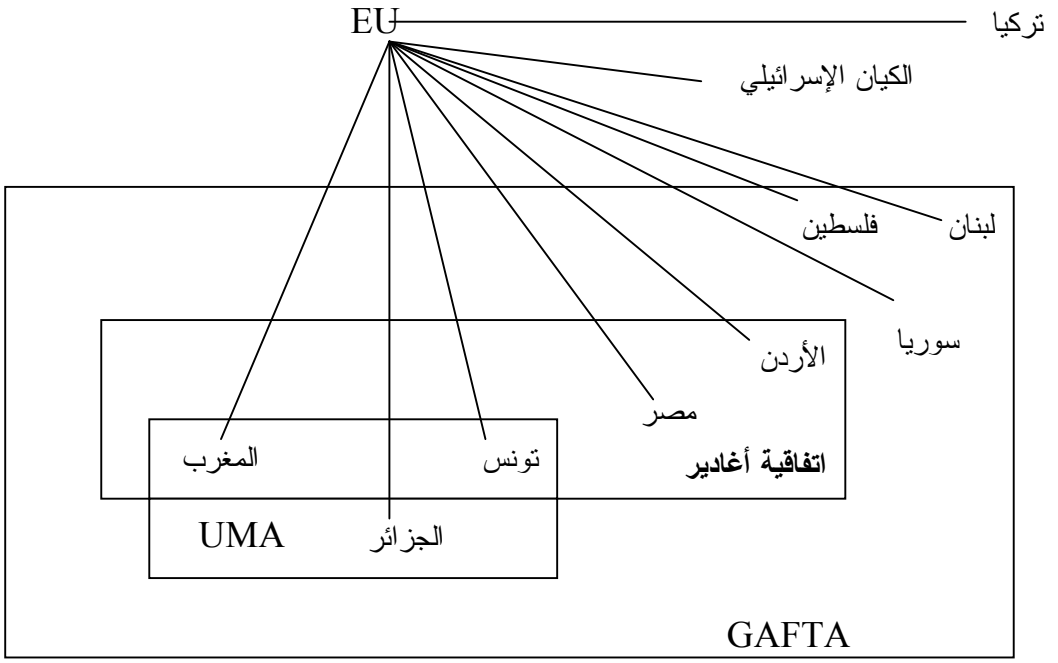

المصدر : من إعداد الطالب.

تتضمن منطقة التبادل الحر التي يسعى الإتحاد الأوروبي إلى إنشائها من خلال إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ما يلي:[1]

– بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش.

– أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل أي بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية و ذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود. وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر الأبيض المتوسط.

– أما في ما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش(*) وهي إجراءات حمائية, إذا يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة.

[1] – ناصر بوعزيز, لزعر علي, **انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على المؤسسات ...**, مرجع سبق ذكره, ص30.

جدول رقم (2-5) :

وضعية إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

البلد	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاق	الدخول حيز التنفيذ
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
المغرب	نوفمبر 1996	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	1 آيار 2002
مصر	جوان 1999	25 حزيران 2001	1 حزيران 2004
الجزائر	19 ديسمبر 2001	22 أفريل 2002	1 سبتمبر 2005
لبنان		22 تموز 2002	1 آذار 2003
سوريا	مفاوضات مستمرة	-	-

المصدر : من إعداد الطالب بناء على عدة مصادر.

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية

تختلف الأهداف التي يتوخاها أطراف الشراكة الاقتصادية, كما هو الحال بصفة عامة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول المتقدمة والدول النامية, حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية, كما أنها ترغب من خلال الاتحاد الأوروبي في أن تلعب الدور الرئيسي في إدارة وتقرير شؤون المنطقة المتوسطية التي ترتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية وتاريخية, وبالخصوص بعد تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة.

(*)- اتفاقية مراكش هي اتفاقية التي أنشأت بموجبها المنظمة العالمي للتجارة سنة 1994.

اولا: أهداف الإتحاد الأوروبي

ولذلك يمكن إجمال أهداف الإتحاد الأوروبي من خلال الشركة الأوروبية المتوسطية فيما يلي:[1]

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.
- تدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط.
- الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية, وتدعيم مواقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة واليابان), وذلك بإقامة منطقة إستراتيجية (سياسية واقتصادية) أوروبيه متوسطية, وهو ما يمكن الإتحاد الأوروبي من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية, ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع للأقلمة وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط.
- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي- المتوسطي بشكل خاص.
- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث دعم نمو متواصل, ورفع مستويات المعيشة فيها, من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي بمب يعمل على التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط.

كما يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق بعض الأهداف الأخرى نوجزها فيما يلي:[2]

- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط من مزايا حجم الكبير.
- عدم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة, الطاقة والاستثمار.

[1] – شريط عابد, مرجع سبق ذكره, ص 94.

[2] – عموره جمال, مرجع سبق ذكره, ص 157.

ثانيا: أهداف الدول المتوسطية

يعزى التحول في طبيعة علاقات شمال- جنوب, إلى أن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية مثل ما حققته تجارب جنوب شرق آسيا وغيرها, هي في أغلبها دول انتهجت إستراتيجية تنمية ذات توجه تصديري, ترتكز أساسا على استغلال إمكانيات السوق العالمية إلى أبعد حدود ممكنة, بل والتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة في تمويل التنمية.[1]

وساد الاعتقاد لدى الدول المتوسطية الفاعلة أنها ستستفيد من الشراكة على الصعيد الاقتصادي نظرا لحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة المتوسطية, وحاجتها إلى العديد من الواردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة وأخرى معقدة, وإلى آلات وتقانات تساعدها في نهضتها التي تطمح إليها.

فدول الضفة الجنوبية للمتوسط ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة, ويمكن لها أن تحقق الأهداف التالية:[2]

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة, وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال سيادتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.
- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبي, خاصة الأوروبية منها. إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على أراضي ضفة جنوب المتوسط.
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها, وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.
- انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها, والاستفادة من الخيرات الأوروبية في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.

بناء على هذه الاعتبارات, أقامت دول الإتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع دول بلدان المنطقة المتواجدة على الضفة الجنوبية للمتوسط.

---

[1] – منور أو سرير, **مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الإقتصادية العالمية**, الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 22-23 أفريل 2003, ص 51-52.

[2] عقبة عبد اللاوي, مرجع سبق ذكره, ص 132.

المبحث الثالث: الشراكة الاقتصادية الأوروبية المغاربية حالة (تونس والمغرب)

المطلب الأول: التوقيع على إتفاقيتي الشراكة التونسية والمغربية مع الاتحاد الأوروبي وإقامة منطقة التجارة الحرة

الفرع الأول: التوقيع على الاتفاقيتين

كانت تونس أول بلد متوسطي عربي وقع إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1995/07/17, و دخلت حيز التنفيذ في 1998/03/01, أما المغرب فقد وقع على إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1996/02/26, و دخلت حيز التنفيذ في 2000/03/01. و جاءت إتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية لتحل محل إتفاقيات التعاون السابقة المبرمة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية, والتي ميزت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الطرفين لعدة عقود.

لقد اتسمت إتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية بالتشابه الكبير فيما بينها, حيث تضمنت في حالة كل من تونس والمغرب على ثمان محاور رئيسية نوجزها كما يلي:[1]

- **المحور الأول :** الحوار السياسي ويتضمن : الاستقرار, الأمن والتنمية المشتركة لكل الأطراف.
- **المحور الثاني :** حرية إنتقال السلع, بإنشاء منطقة للتبادل الحر.
- **المحور الثالث :** حق التأسيس والخدمات: أي حق كل طرف في إنشاء مؤسسات في إقليم الطرف الآخر, وتحرير تقديم الخدمات.
- **المحور الرابع:** المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة: ضمان حرية المدفوعات الجارية عن المعاملات, وتسويتها بعملة قابلة للتحويل بحرية.
- **المحور الخامس :** التعاون الاقتصادي بين طرفي الاتفاق.
- **المحور السادس :** التعاون الاجتماعي والثقافي.
- **المحور السابع :** التعاون المالي.
- **المحور الثامن :** أحكام مؤسسية عامة وختامية.

[1] – من نصي اتفاقيتي الشراكة مع تونس و المغرب أنظر الموقعين التاليين :
- Texte de l'accord d'association Tunisie-EU : www.commerce.gov.tn/fr/union-européeme -11-224/.(10-03-2012).
-Texte de l'accord d'association Maroc- EU, jo ce NL°70 de 18/03/2000 www.eoropa.eu.int /smartapi /cgi/sga-doc.(10/03/2012).

إن التوقيع على إتفاق الشراكة ينتج عنه إقامة منطقة للتجارة الحرة خلال فترة إنتقالية في حدود 12 سنة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ, تونس (1998) والمغرب (2000).

وبالرغم من أن إتفاقيات الشراكة كانت ثنائية, إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة حيث تضمنت لإقامتها الإجراءات التالية:[1]

– الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية, وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

– إتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به, وحماية حقوق الملكية الفكرية, والملكية الصناعية وسيادة المنافسة, وشهادات التقييس العالمي.

– إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق, وتكامل الاقتصاد الوطني, آخذا بعين الإعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

– تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية, مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق, إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

– إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما (دول الاتحاد الأوروبي)إلى الدول المغاربية.

الفرع الثاني: إقامة منطقة التجارة الحرة

اولا: المنتجات الصناعية

يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتحرير تجارة المنتوجات الصناعية مع الدول المغاربية من خلال اتفاقيات الشراكة الثنائية لإقامة منطقة للتجارة الحرة الأورو–مغاربية.

وذلك من شأنه تدعيم المؤسسات الصناعية الأوروبية التي تستفيد من توسيع سوق صادراتها جراء إنفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية, وتسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية. وبالمقابل يخلق هذا الانفتاح تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية المغاربية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة.[2]

إن اتفاقيات الشراكة سوق تنقل الصناعات المحلية المغاربية, التونسية منها والمغربية, من وضعية صناعة محمية إلى وضعية صناعة منفتحة على المنافسة الأوروبية, وذلك من جراء

[1] – شريط عابد, مرجع سبق ذكره, ص137.

[2] - Boussetta Mohamed. **Implication Fiscal et commerciales des Accords de ZLE. Les cas du Maroc avec l'UE, la Tunisie et l'Egypte**, Revue Marocaine d'administration et du développement local, n° 33, septembre 2000, p 98.

عملية التفكيك للرسوم الجمركية من خلال الرزنامة المحددة في كل اتفاقية, حيث تصبح المنتجات الصناعية التونسية والمغربية في نهاية الفترة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة, تخضع للتبادل الحر بدون رسوم جمركية, وهذا ما يضع هذه الصناعات في تحد لتأهيل هياكلها الإنتاجية لتكون في مستوى المنافسة الأوروبية والعالمية.

جدول (2-6): رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية وفق اتفاق الشراكة الأوروبي التونسي

سنة التفكيك	سلع تزال الرسوم عنها فورا القائمة(1)	سلع تزال الرسوم الجمركية عنها تدريجيا		
		القائمة(2)	القائمة(3)	القائمة(4)
0	100٪	تخفيض الرسوم إلى85٪	تخفيض الرسوم إلى92٪	فترة إعفاء
1	0٪	تخفيض الرسوم إلى70٪	تخفيض الرسوم إلى84٪	
2		تخفيض الرسوم إلى55٪	تخفيض الرسوم إلى76٪	
3		تخفيض الرسوم إلى40٪	تخفيض الرسوم إلى68٪	
4		تخفيض الرسوم إلى25٪	تخفيض الرسوم إلى60٪	تخفيض الرسوم إلى88٪
5		تخفيض الرسوم إلى0٪	تخفيض الرسوم إلى52٪	تخفيض الرسوم إلى77٪
6			تخفيض الرسوم إلى44٪	تخفيض الرسوم إلى66٪
7			تخفيض الرسوم إلى36٪	تخفيض الرسوم إلى55٪
8			تخفيض الرسوم إلى28٪	تخفيض الرسوم إلى44٪
9			تخفيض الرسوم إلى20٪	تخفيض الرسوم إلى33٪
10			تخفيض الرسوم إلى12٪	تخفيض الرسوم إلى22٪
11			تخفيض الرسوم إلى4٪	تخفيض الرسوم إلى11٪
12			تخفيض الرسوم إلى0٪	تخفيض الرسوم إلى0٪

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نص اتفاق الشراكة التونسية مع التحاد الأوروبي.

- القائمة(1): سلع التجهيز الغير منتجة محليا.
- القائمة(2): المواد الأولية و المدخلات غير المنتجة محليا.
- القائمة(3): السلع المنتجة محليا و تواجه منافسة أوروبية.
- القائمة(4): السلع الصناعية التي تنتج محليا.

جدول رقم (2-7): رزنامة وتيرة التفكيك الجمركي (حالة المغرب)

سنة التفكيك	القائمة(1) سلع التجهيز	القائمة(2) المواد الأولية و سلع غير منتجة محليا	القائمة(3) سلع منتجة محليا
2000	٪100	٪25	فترة إعفاء
2001		٪25	
2002		٪25	
2003		٪25	٪10
2004			٪10
2005			٪10
2006			٪10
2007			٪10
2008			٪10
2009			٪10
2010			٪10
2011			٪10
2012			٪10

Source: Bachir Hamdouch Mohammed Chater, **Impacte des accords de libre-échange euro-mediterannees cas du MAROC**, Rapport Final, INSEA, Rabat, FEMISE, janvier 2001, p18.

من الجدولين السابقين يمكن ايجاز الملاحظات الآتية الخاصة بالتفكيك الجمركي لحالتي كل من تونس والمغرب كما يلي:

أ- **القائمة الأولى (1):** التي تضم سلع التجهيز يتم الإلغاء التام والنهائي للرسوم الجمركية لها من طرف تونس والمغرب "مباشرة" عند دخول الاتفاقيتين حيز التنفيذ، كما تجدر الإشارة إلى أن سلع التجهيز لا تنتج محليا في كلا الدولتين بل تدخل ضمن صادرات الاتحاد الأوروبي، و لذلك تستفيد هذه الصناعة الأوروبية من إزالة القيود الجمركية لهذه المنتوجات مما يؤدي إلى زيادة واردات تونس والمغرب من منتجات التجهيز، حيث تمثل 12٪ من واردات تونس من الاتحاد الأوروبي، (أنظر الجدول رقم(2-8).

ب- **القائمة الثانية(2):** والتي تحتوي على المواد الأولية والمدخلات الصناعية مثل قطع الغيار وغيرها ذات المنشأ الأوروبي ولا تنتج من طرف تونس والمغرب. ففي حالة تونس تكون وتيرة إلغاء الرسوم الجمركية تدريجيا على مدى الخمس سنوات الأولى من تنفيذ الاتفاق, و هي تمثل 28٪ من واردات تونس من الاتحاد الأوروبي. أما في حالة المغرب يتم التفكيك الجمركي بوتيرة أسرع(من تونس) بمعدل 25٪ سنويا على مدى الأربع سنوات الأولى من تنفيذ الاتفاق.

ج- **القائمة الثالثة(3):** هذه القائمة تضم السلع الصناعية الأوروبية والتي تنتج محليا لدى تونس والمغرب, فهي تعتبر سلعا حساسة لكل الأطراف وتدخل في دائرة المنافسة التجارية بالرغم من إختلاف مستويات تطور وسائل الإنتاج الصناعي بين الشمال و الجنوب.

ففي حالة المغرب سلع القائمة (3) من الجدول (2-7) فيتم بشأنها التفكيك الجمركي بصفة تدريجية مع فترة إلغاء للثلاث سنوات الأولى من الاتفاق, وبعدها يبدأ التخفيض بوتيرة 10٪ لكل سنة على مدى 10 سنوات, وبذلك يتم إزالة الرسوم الجمركية نهائيا على المنتجات الصناعية عند إنتهاء الفترة الانتقالية المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بحلول العام 2012.

أما في حالة تونس- القائمة (3) من الجدول (2-6) تتضمن السلع الصناعية المنتجة محليا في تونس وتواجه منافسة أوروبية, حيث وتيرة التفكيك الجمركي تكون على مدى 12 عشرة سنة بنسبة 8٪ سنويا, ليتم تحريرها نهائيا من القيود الجمركية, وهي تمثل 30٪ من واردات تونس من الاتحاد الأوروبي, ولذلك يجب على الصناعة التونسية أن تكون قد استفادت من وتيرة التفكيك البطيء, للرفع من مستوى تنافسية هذه السلع أمام المنتجات المماثلة الأوروبية.

د- **القائمة الرابعة(4):** فتتضمن السلع الصناعية التي تنتج محليا في تونس, فالتخفيض الجمركي يبدأ من السنة الخامسة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي مع فترة إعفاء لمدة الأربع سنوات الأولى, ثم يبدأ التخفيض تدريجيا على مدى السنوات الباقية ليتم تحريرها نهائيا في آخر المطاف, كما تدخل ضمن هذه القائمة العنصر الصناعي المحتوى في المنتوج الصناعي الزراعي الذي ينتج محليا في تونس, لذلك فهو يتمتع بحساسية بالغة بالنسبة للزراعة التونسية أنضر الجدول(2-6).

جدول رقم (2-8): يوضع قوائم السلع و المنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة تونس)

القائمة	نوع المنتوج	وتيرة الالغاء	حصتها في الواردات من الاتحاد الاوروبي
1	السلع التجهيزية و غير المنتجة محليا	فورا	٪12
2	المواد الأولية و المدخلات غير المنتجة محليا	على مدى 05سنوات الأولى من توقيع الاتفاقية	٪28
3	السلع المنتجة محليا و تواجه منافسة أوروبية	على مدى 12سنة (12/1سنويا)	٪30
4	السلع الصناعية التي تنتج محليا	8/1 سنويا ابتداء من السنة الخامسة(أي 4سنوات إلغاء)	٪29

المصدر : عموره جمال, مرجع سبق ذكره, ص 261.

ثانيا: المنتجات الزراعية والسمكية:

لقد تم الاتفاق من خلال شراكة الاتحاد الأوروبي لكل من تونس والمغرب على العمل على تحرير أكثر المبادلات التجارية للمنتوجات الزراعية والمنتوجات السمكية والصيد البحري بصفة تدريجية وفق اتفاقيات الغات (GATT) وذلك وفق المبادئ التالية:[1]

1. عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات, أو إتخاذ أي إجراءات مماثلة على المبادلات بين الأطراف.
2. إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
3. الإمتناع عن ممارسة أي إجراء داخلي من شأنه أن يؤدي إلى التمييز بين المنتجات المحلية ومنتجات الطرف الآخر.
4. إمكانية إتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق من أحد الأطراف, أو في حالة تضرر أحد الأطراف.

[1] – من نصي الاتفاقيتين.

كما إتفق أطراف الإتفاق على مراجعة الوضع بعد أول جانفي 2000, وذلك لغرض تحديد الإجراءات المتعلقة بالتحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية, والتي تدخل حيز التنفيذ إبتداء من أول جانفي 2001 (المادة 2/18).[1]

تعتبر المنتجات الزراعية بالنسبة للاتحاد الأوروبي من المنتجات الحساسة جدا, وذلك من خلال السياسة الزراعية المشتركة (PAC) التي يطبقها الاتحاد الأوروبي, والتي يتم بموجبها دعم المنتجين الأوروبيين وحماية الإنتاج الزراعي الأوروبي. ونتيجة لذلك تم إستثناء المنتجات الزراعية من التبادل الحر في إطار منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية بصفة عامة و بصفة خاصة بالنسبة لتونس والمغرب التي تشكل نسبة مهمة من صادراتهما تجاه الاتحاد الأوروبي, حيث لم تحدد رزنامة للتفكيك التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية في اتفاقيتي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب.

فقد إتفق الأطراف على ما يلي:[2]

1. أن يعمل الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية على تحقيق تحرير أكبر لتجارتهما في المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التي تهم كلا الطرفين.
2. تحديد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولات يتضمن الأول قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغاربية, مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية و تحديد حصة الإستيراد. بينما يتضمن الثاني قائمة المنتجات الزراعية لدول المغرب العربي المصدرة للاتحاد الأوروبي مع تحديد نسبة التعريفة الجمركية والحصة المتفق عليها. وكل زيادة في الحصة المحددة تخضع لشروط جمركية أخرى, مع تحديد موسم (الفترة الزمنية) التي يتم فيها التعامل بهذه الكيفيات.
3. أن يكون مستوى أسعار الصادرات المغاربية للاتحاد الأوروبي مساويا 85٪ على الأقل من مستوى أسعار المجموعة بالنسبة لنفس المنتجات خلال نفس الفترات الزمنية. و أما إذا كان مستوى السعر للدول المغاربية لأي منتج من هذه المنتوجات أقل من 85٪ من مستوى أسعار المجموعة, بوقف العمل بالتعريفة التفضلية, ويعيد الاتحاد الأوروبي تطبيق التعريفة التفضلية عندما يكون مستوى الأسعار المغاربية مساويا 85٪ أو أكثر من مستوى أسعار المجموعة الأوروبية.
4. أما بالنسبة للترتيبات التي طبقت على الواردات للدول المغاربية من المنتجات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي, فإقتصرت على منتجات معينة يتم إلغاء الرسوم الجمركية, أو حفضها في حدود الحصص التعريفية المدرجة حسب قائمة محددة ومتفق عليها.

[1] – من نصي الاتفاقيتين.

[2] – شريط عابد, مرجع سبق ذكره, ص 140– 141.

وغالبا ما نجد كميات الحصص غير محدودة و كذلك نسبة تخفيض الرسوم الجمركية عالية جدا, بحيث تراوحت من 50 إلى 100٪.

أما المنتجات الزراعية المصنعة ذات المنشأ المغاربي فتعرض إلى معاملة خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي حيث تخضع إلى الرسوم الجمركية التالية:[1]

- رسم جمركي نسبي على أساس أن هذا الرسم مفروض على العمليات التصنيعية لتلك السلع عند خضوعها للعملية التصنيعية.
- رسم على المكون الزراعي يعادل الفرق بين الأسعار العالمية للمكونات الزراعية الداخلة في إنتاجها وأسعار تلك المكونات داخل سوق الاتحاد الأوروبي.
- رسم إضافي على السلع التي يدخل إنتاجها أحد مكونات: الأرز أو السكر أو منتوجات الألبان.

كما يمكن تلخيص أهم الإمتيازات التي حصل عليها كل من تونس والمغرب بخصوص المنتجات الزراعية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (2-9): أهم الامتيازات للمنتوجات الزراعية التونسية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تصنيف المنتجات	طبيعة الامتيازات	المنتجات
منتوجات لا تشكل إختلالات في السوق الأوروبية	إلغاء جمركي تام و دون تحديد الكميات و فترات التصدير	التمور-بعض الخضروات-بعض أصناف اللحوم
منتوجات تشكل إختلالات في السوق الأوروبية	إلغاء جمركي تام+تحديد فترات التصدير+تحديد الكميات المرجعية للتصدير الإلغاء الجمركي التام في حدود حصص تعريفية أو كمية مرجعية	أغلب أنواع الخضر مثل : -الفلفل-الفول-البطاطا-البرتقال-الخمور-الزهر-اللوز-البرتقال غير الطازج-المشمش-معجون الطماطم
	تخفيض جمركي بنسب مختلفة بدون تحديد الكميات	الباذنجان-القرع-العنب-الدلاع-البرقوق
المنتوجات الغذائية المصنعة	الإعفاء التام للرسوم الجمركية على المدخلات الصناعية في إنتاجها + إخضاع المكون الفلاحي للرسوم الجمركية تعكس فارق السعر للمكونات عند التوريد في الاتحاد و أسعارها الداخلية	

المصدر: من إعداد الطالب, لمزيد من التفصيل أنظر:

عمورة جمال, مرجع سبق ذكره, ص260-261.

[1] - نفس المرجع السابق, ص 142.

الجدول رقم (2-10):

أهم الامتيازات للمنتوجات الزراعية المغربية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

نوع الامتياز	المنتوج	االكمية	سعر الدخول	فترة التصدير
إلغاء جمركي تام+تحديد الحصص التعريفية	البطاطا البصل الزهور	120000طن 7000طن 3000طن		
إلغاء جمركي لبعض المواد+تطبيق سعر دخول منخفض	الطماطم البرتقال	150676طن 340000طن	500إيكو للطن 275إيكو للطن	من1أكتوبر إلى 31 مارس سعر الدخول من 1ديسمبرإلى 31ماي
إلغاء تام من الرسوم و بدون تحديد كمي	الخيول المعدة للذبح بعض مستحضرات الدقيق و الخضروات المخللة الكيوي			من1جانفي إلى 30أفريل
منتوجات يمكن أن تتعرض إلى تحديد الكمية المرجعية إذا زاد حجم وارداتها أو تخلق صعوبات للسوق الأوروبي	المشمش المجفف			

المصدر : من إعداد الطالب, لمزيد من التفصيل أنظر:

عمورة جمال, مرجع سبق ذكره, ص301-302.

ثالثا: تجارة الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا, نتيجة للتطور الهائل الذي شهده مجال الاتصالات, كما أدى التقدم في تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة حجم ونوعية

الخدمات وزيادة المنافسة العالمية. كما أن قطاع الخدمات يتسم باستيعابه نسبة كبيرة من اليد العاملة.

ويعد دخول الخدمات في نطاق المفاوضات متعددة الأطراف نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أن إنتاج هذا القطاع يمثل 60٪ إلى 70٪ من إجمالي الناتج في الاقتصاديات المتقدمة وحوالي 50٪ في الاقتصاديات النامية, كما يمثل ما قيمته 20٪ من التجارة العالمية... وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن الصادرات العالمية من الخدمات إرتفعت خلال الفترة من 1997/1990 بمعدل 8٪ مقارنة بـ 7٪ للصادرات السلعية.[1]

أما فيما يخص تحرير قطاع الخدمات في اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع كل من تونس و المغرب والدول المغاربية, لم يرد أي إلتزام محدد بتحرير التجارة في الخدمات. حيث تعهدت الأطراف بموجب (المادة32)[(*)] بالتأكيد على إلتزامهم بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وبصفة خاصة الإلتزام بمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية على أساس تبادلي.

وقد ركزت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATS" على ثلاث قضايا رئيسية هي :

1. وضع قواعد مناسبة لتنظيم تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء في كيفية تعاملها مع تجارة الخدمات وأهمها مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية.
2. إلتزامات محددة تقدمها كل دولة عضو في جدول خاصة بقطاع الخدمات بشأن المعاملة الوطنية.
3. إتفاق الدول الأعضاء على العمل على تحرير تجارة الخدمات و إخضاعها لقواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف والتعامل بين الأعضاء بأكثر شفافية.

ولذلك فإن ما جاءت به الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تنسحب على إتفاقيتي الشراكة لكل من تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي بخصوص المعاملات والإجراءات الخاصة بمجال تجارة الخدمات بين أطراف الشراكة الثلاثة.

[1] – بروك داودي, **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني**, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2007–2008, ص162.

[(*)]– من نصي الاتفاقيتين

كما تعهد أطراف الشراكة بضمان الحماية الملائمة والفعالة لحقوق الملكيـــة والصـــناعية و التجارية بما يوافق المعايير العالمية, كما يحق للطرف المتضرر بطلب إجراء مشاورات عاجلـــة للوصول إلى حل مرضي مع الطرف الآخر (المادة 39).

المطلب الثاني: الجانب المالي للشراكة بين الاتحاد الاوربي مع تونس والمغرب

الفرع الاول: برنامج ميدا (تونس المغرب)

يمثل برنامج "ميدا " "MEDA "العنصر الاساسي في التعاون الاقتصادي والمالي للشراكة الأوربية المتوسطة ويسمح هذا البرنامج للاتحاد الاوربي يمنح مساعدة مالية وتقنية للبلدان العربية جنوب وشرق المتوسط, ومنها الدول المغاربية. جاء برنامج ميدا لتحقيق الاهداف المسطرة من خلال الشراكة الاوربية المتوسطة المغاربية وفق المحاور الثلاثة التالية:

1. دعم الاستقرار السياسي والديمقراطية.
2. انشاء منطقة للتجارة الحرة الاورومتوسطة وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي.
3. الأخذ بعين الاعتبار البعد الانساني والثقافي.

حيث يدعم "ميدا" التحول الاقتصادي في بلدان البحر المتوسط من حلال دعم الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحديث المؤسسات وتنمية القطاع الخاص مع التركيز على ما يلي:[1]

- تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق قرص العمل .
- فتح الاسواق .
- تشجيع الاستثمار الخاص والتعاون الصناعي والتجاري بين الشركاء .
- تطوير البنية التحتية الاقتصادية بما ذلك النظم المالية .
- تعزيز التوازنات المالية الكبرى وخلق بيئة اجتماعية مواتية لنمو اسرع.
- أنشاء وتطوير هياكل التعاون الاقليمي بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين الاتحاد الاوربي والدول المتوسطية الشريكة.
- إنشاء البنية التحتية اللازمة للتجارة الاقليمية في مجالات الاتصالات والنقل والطاقة.

[1]– بعثة المفوضية الأوروبية في تونس, انظر الموقع:

http://eeas .europa.eu /délégations/tunisia /index fr.(20-03-2012)

الجدول رقم(2-11): برنامج ميدا للدول العربية المتوسطية التزام والاتفاق(مليون يورو)

ميدا 1995 -2005	الالتزام	الاتفاق	النسبة %
الجزائر	437	144	32.9
السلطة الفلسطنية	541	480	88.7
مصر	1150	650	56.5
الاردن	516	393	76.2
لبنان	283	132	46.6
المغرب	1472	783	53.2
سوريا	259	64	24.7
تونس	875	568	64.9
مجموع المساعدات االثنائية	5533	3214	58.1
مجموع المساعدات الاقليمي	1355	829	61.2
المجموع	6888	4043	58.7

Source: CIHEAM, centre International de Hote études Agronomiques Méditerranéennes, **LE Bilan du Programme MEDA**, secrétariat Général du ciheam, le notes d'alerte N° 22-11 d'décembre 2006, P02.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مجموع الالتزامات المالية للاتحاد الاوربي لبرنامج ميدا للفترة 1995 -2005 بلغ 6888 مليون يورو وقد تم الاتفاق الفعلي لـــ 4043 مليون يورو بنسبة 58.7 % وقد شمل هذا البرنامج الدول العربية المتوسطة الثمانية الموقعة على اعلان برشلونة .

اما بالنسبة للالتزام المالي من طرف الاتحاد الاوربي من خلال برنامج ميدا لكل من المغرب وتونس فقد بلغ (1472- 875) مليون يورو على الترتيب – اما الاتفاق الفعلي للمساعدات المالية فقد تحصل المغرب على 783 مليون يورو بنسبة 53.2% وتحصلت تونس على 568 مليون يور بنسبة 64.9 من إجمالي المبلغ المخصص لتونس.

جدول رقم(2-12) ميدا: الالتزامات و الإنفاق 1995 -2005 (ملايين يورو)

	1999-1995		2005 -2000		2005 -1995	
	الالتزام	الإنفاق	الالتزام	الإنفاق	الالتزام	الإنفاق
الجزائر	164	30	273	114	437	144
السلطة الفلسطينية	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الاردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	1	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	782
سوريا	101	0	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
مجموع المساعدة الثنائية	2586	651	2946	2564	5533	3214
مجموع المساعدة الاقليمة	471	223	884	606	1355	829
المجموع	3057	874	3831	3169	6888	4043

Source : cour des comptes, **Rapport spécial N° 5/2006: du programme MEDA accompané des réponses de la commission**, Journal official de l'union européenne 2006/c 200/01, le 24-08-2006, p12.

يبين الجدول أعلاه, المخصصات المالية والمبالغ المنفقة لكل من تونس والمغرب من خلال برنامج "ميدا 1" و" ميد 2 " بأكثر تفصيلا, حيث التزم الاتحاد الاوربي من خلال برنامج ميدا 1 للمغرب بتقديم 660 مليون يورو, اما المبلغ الذي اتفق فعلا واستفاد منه المغرب فيقدر بـــ 128 مليون يور فقط. وكذلك تونس فقد خصص لها مبلغ 428 مليون يورو بالتزامات ولم تستفد الا بـــ 168 ليون يورو فقط .

اما من خلال برنامج ميدا2" فقد خصص للمغرب 812 مليون يورو, صرف منه 656 مليون, كما حدد لتونس 447 مليون يورو كالتزامات واستفادت بمبلغ قيمته 400 مليون يورو كمساعدات فعلية تم اتفاقها فعلا.

الفرع الثاني: تقيم الأداء المالي لبرنامج ميدا تونس والمغرب

لقد رصد برنامج "ميدا" للفترة 1995-2005 ما مجموعه حوالي 6888 مليون يورو بشكل إجمال الالتزامات المالية من طرف الاتحاد الاوربي الى الدول العربية المتوسطة الثمانية,

ولكن بالنظر الى المبلغ الذي تم اتفاق فعلا الذي يقدر بـــ 4043 مليون يورو يوضح عدم كفاءة إجراءات الصرف حيث يمثل هذا المبلغ أقل من 59 % فقط من مجموع الالتزام المالي لبرنامج "ميدا" انظر الجدول رقم(2-11).

جدول رقم(2-13):

التوزيع السنوي لبرنامج "ميدا" حسب الالتزامات والمدفوعات

ميدا التعاون الثنائي والاقليمي ملايين يورو	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الالتزامات	173	370	911	809	797	568.7	603.3	611.3	600.3	697.6	734
المدفوعات	50	155	208.8	222.2	240.3	315.3	317.8	454	497.7	801.1	781.6
نسبة المدفوعات على الالتزامات	28.9	41.9	22.8	27.5	30.1	55.4	52.7	74.2	82.9	115	107

Source :center de CIHEAM, **le bilan du programme MEDA**, op.cit, p 3.

لقد سجل برنامج "ميدا1" ضعفا كبيرا في الاداء المالي مقارنة ببرنامج ميدا2 حيث تشكل نسبة إجمالي المدفوعات الى الالتزامات من سنة 1995 -1999 29 % فقط، وأقل نسبة 1997 بـــ 22.8% وأعلى نسبة سنة 1996 ب 41.9 % (الجدول اعلاه). وهذا يدل على التذبذب في الأداء المالي لبرنامج "ميدا1".

اما برنامج "ميدا2 " فقد شهد تحسنا كبيرا في مستوى الاداء المالي حيث شكلت نسبة إجمالي المدفوعات 83% من الالتزامات خلال الفترة 2000-2005, كما سجلت السنوات الاخيرة (2004, 2005) نسبت تفوق 100 % .وتعود اسباب التحسن التشغلي لبرنامج ميدا2 مقارنة لبرنامج ميدا 1 الى الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها المفوضية الجديدة ابتداء من سنة 2000 والتي سنحت بتنفيذ التعاون الاورو – متوسطي اسرع وأكثر عقلانية ومن بينها:[1]

- إدخال اساليب جديدة في العمل عن طريق مكتب التعاون «يوو بيد»الذي تأسس عام 2001 كان نتيجتها تسريع التنفيذ وجعله اكثر فاعلية.
- إطلاق عملية نقل السلطات عام 2002 والتي بمقتضاها تم إعادة توزيع قوة بشرية متخصصة من بروكسل إلى البعثات التابعة للمفوضية في دول متوسطية, وهو الامر الذي

[1] – عديسة شهرة, مرجع سبق ذكره, ص 99 .

ادى الى الاسراع في معدل التنفيذ وتحسين جودة المشروعات الثنائية في منطقة حوض المتوسط منذ عام 2003.

الجدول رقم(2-14): ميدا المغرب وتونس الالتزامات والمدفوعات (ملايين يورو، %)

	ميدا 1 (1995-1999)			ميدا2 (2000-2005)			ميدا (1995-2005)		
	الالتزام	المدفوعات	النسبة %	الالتزام	المدفوعات	النسبة %	الالتزام	المدفوعات	النسبة %
المغرب	660	128	19.4	812	656	80.7	1472	783	53.2
تونس	428	168	39.5	447	400	89.5	875	568	64.9

المصدر : من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم(2-12) اعلاه.

الجدول رقم(2-15): التوزيع السنوي للمبالغ المالية في اطار ميدا 1 لتونس والمغرب 1995-1999

البيان	**ميدا1 الخاص بتونس**					**ميدا 1 الخاص بالمغرب**				
	1995	1996	1997	1998	1999	1995	1996	1997	1998	1999
المبلغ المحدد	20	120	138	19	131	30		235	219	172
المبلغ المسدد		41.4	61.3	9.1	56.2			31.4	41.7	53.7
نسبة التسديد%		34.5	44.4	47.8	42.9			13.3	19	31.2

المصدر: لمين عايد، **الشراكة الاورو – متوسطية و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر،** رسالة ماجستير غير منشورة, تخصص تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر 2003-2004، ص50.

أما بخصوص برنامج ميدا لكل من المغرب وتونس (الجدول رقم(2-14)، فقد حصل المغرب من خلال ميدا 1 على مبلغ 128 مليون يورو بنسبة 19.4 فقط من المبلغ الملتزم به المقدر بـــــ 660 مليون يورو استفادت تونس فعليا على مبلغ 168 مليون يورو بنسبة 39.5% من الالتزام المالي المقدر بـــــ 428 مليون يور. كما نلاح ضان التزامات ميدا 1 بالنسبة للمغرب اكبرمن تونس إلا ان المدفوعات بالنسبة للمغرب أقل من تونس وهذا يسجل مرة أخرى الضعف الذي اتسم به الاداء المالي لبرنامج ميدا 1 بصفة عامة كما أن الجدول أدناه يبين التوزيع السنوي لبرنامج ميدا1 لكل من تونس والمغرب وكيف أن النسبتين الاولتين للمغرب لم يتم تسديد أي مبالغ بالإضافة الى قلة المبالغ المسددة في السنوات اللاحقة.

اما بالنسبة لبرنامج "ميدا 2 " فقد كان الوضع مختلف تمتما لكلا البلدان, حيث تحصل المغرب على المدفوعات بقيمة 656 مليون يورو بنسبة 80.7 % من الالتزامات, واستفادت

تونس بـــ 400 مليون يورو من اجمالي المبلغ المخصص 447 مليون يورو بنسبة 89.5 % الجدول رقم(2-14).

ثالثا: بعض مشاريع برنامج ميدا لدول المغرب العربي:

لقد وجهت المساعدات المالية الأوربية بالنسبة للمغرب لتمويل مشروعات في المحيط الريفي بنسبة 46%, 17% لمشرعات البنية التحتية الاقتصاد بالإضافة الى مشاريع اجتماعية متعلقة بدعم التشغيل حقوق الإنسان مكافحة الامراض والأمية اما المساعدات الاوربية للجزائر وجهت بصفة خاصة لدعم الجهود التي بذلتها السلطات من اجل التحرير الاقتصادي وإقامة حكم الراشد اصلاح العدالة و الاعلام بالنسبة لتونس المساعدات الاوربية خصصت لتمويل برامج عصرنة المواني الصناعة, التعليم العدالة بالإضافة الى مجالات أخرى.[1]

جدول رقم (2-16): بعض المشاريع في برنامج ميدا 1 و ميدا2 الخاصة بالمغرب

البيان	نوع التدخل	الوضعية في نهاية 2005	سنة اتخاذ القرار بالتمويل	المبلغ المخصص (ملاين يورو)	المبلغ الذي صرف حتى نهاية 2005 (ملاين يورو)
MEDIA 1 :مجموع الالزامات 660 مليون يورو.					
دعم التعليم التقني والتكوين المهني في المغرب	مشروع	قيد الانجاز	1998	38	30
دعم ادارة قطاع الصحة (PAGSS)	مشروع	قيد الانجاز	1998	20	10
دعم المؤسسات المالية كضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PAGSS)	مشروع	قيد الانجاز	1998	30	27
المياه, وصرف المياه في المناطق الريفية (PAGSS)	مشروع	قيد الانجاز	1997	40	25
الطرقات والمسالك الريفية في شمال المغرب	مشروع	قيد الانجاز	1997	30	27
مجموع ميدا 1				158	119
MEDIA2: مجموع الالتزامات حتى 2005: 812 مليون يورو					
التنمية الريفية والمساهمة في الاطلس الاوسط (خنيفرة)	مشروع	قيد الانجاز	2000 2005	9 6	5
برنامج دعم ميزانية قطاع النقل للمغرب	مساعدة مالية	قيد الانجاز	2003	96	76
برنامج دعم و اصلاح الادارة العمومية للمغرب	مساعدة مالية	قيد الانجاز	2004	79	60
دعم تنفيذ اتفاق الشراكة	مشروع	قيد الانجاز	2002	5	3
مجموع ميدا 2				195	144

Source : cour des comptes, op.cit, p 15.

[1] abdenbi el Marzouki, Samae Solhi, **Relations Maghreb-Europ dans le cadre de la politique européenne de voisinage ,Evaluations Prespective, troisieme colloque international sur la nouvelle politique de voisinage**, Universite Tunis EL-MANAR, Hammamet 1-2 juin 2007, p8

وبالنظر الى الجدول (2-16) اعلاه الذي يبين سير أشغال بعض المشاريع المدرجة في اطار برنامج ميدا 1 وميدا 2 للمغرب حيث نلاحظ طول الفترة التي يستغرق الانجاز تلك المشاريع بالإضافة الى ان كل هذه المشاريع لم يستكمل انجازها اى غاية نهاية سنة 2005 بالرغم من ان المشاريع التي تدخل في اطار " ميدا 1" قد تم اتخاذ القرار بتمويلها من طرف الاتحاد الاوربي منذ سنة 1997 و1998، ورغم هذه المدة الطويلة إلا انها بقيت هذه المشروعات قيد الإنجاز مما يطرح تساؤلات كثيرة حول سير اشغال هذه المشروعات ومدى مرد وديتها بعد طول هذه المدة الزمنية، وخاصة بالنظر الى اهمية هذه المشروعات بالنسبة للتنمية في المغرب مثل مشروع دعم التعليم التقني والتكوين المهني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء الطرقات وغيرها.

ويمكن القول انه قد واجه برنامج وكالة التنمية المتوسطية والإدارة المالية للتعاون اليورو متوسطي (MEDA) صعوبة في التنفيذ فيما بين عامي 1995 -2005... و نظرا لتطور معدل الإنفاق والإجراءات البيروقراطية الطويلة في كل من الشمال والجنوب،[1] فبينما كانت بروكسل تقوم بإنفاق 27 يورو عن كل فرد في السنة في بلدان اوربا الشرقية (في إطارADARD, PHARR,TACIS كأدوات مالية) كانت بلدان جنوب وشرق المتوسط تتلقى 2 يورو للفرد في السنة في اطار برنامج وكالة تنمية الشرق الاوسط (MEDA) أي اقل 15 مرة من نظيره في شرق أوروبا.[2]

المطلب الثالث: إنعكاسات إقامة منطقة التجارة الحرة

الفرع الأول: تباين أوزان الشركاء

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند تحليل إنعكاسات الشراكة الأوروبية المغاربية هو تباين أوزان الشركاء إقتصاديا, حيث تختلف مستويات النمو و الإنتاج و الدخل و الرفاهية بين الإتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب و الدول العربية المتوسطية بصفة عامة و خاصة إذا نظرنا إلى مسار إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية حيث إشترط الإتحاد الأوروبي أن تكون ثنائية بينه وبين كل دولة متوسطية ويتم التفاوض معها ككيان منفصل عن البقية.

[1] – المركز الدولي للدارسات الزراعية المتقدمة لدول البحر المتوسط (سهيام)، **المنطقة المتوسطة مستقبل الزراعة والغذاء في البلدان المتوسطية**، مطابع المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، ص 71.

[2] – نفس المرجع ص 67 .

الجدول رقم (2-17):

السكان، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية والإتحاد المغربي العربي والإتحاد الأوروبي(1999-2000)

البيان	إتحاد المغرب العربي	الدول العربية	الإتحاد الأوروبي	العالم
عدد السكان (بالملايين)	79	240	375	5978
الوزن العالمي	٪1.3	٪4.0	٪6.3	٪100.0
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار امريكي)	131	531	7177	30351
الوزن العالمي	٪04	٪1.8	٪23.6	٪100.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار أمريكي)	1658	2213	19138	5077

Source : Radhi MEDDEB, **de la complémentarité entre l'accord d'association Tunisie- union européenne et les accords de libre-echanque Tunisie- pays Arabes**, Forum International de Realites, Tunis, Avril 2002, p10.

يوضح الجدول أعلاه مدى تباين أحجام و أوزان الإتحاد الأوروبي و دول الإتحاد المغرب العربي مجتمعة و التي من ضمنها الجزائر, تونس و المغرب. باعتبارهم شركاء متوسطين للإتحاد الأوروبي. حيث يمثل عدد سكان الإتحاد الأوروبي خمس مرات تقريبا عدد سكان الدول المغاربية مجتمعة. كما أن الأوزان من الناحية الإقتصادية فهي متباينة تماما, حيث يمثل الناتج المحلى الإجمالي (PIB) الاتحاد الأوروبي 55 مرة كما هو عليه في الدول المغاربية ككل ويمثل 13.5 مرة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة .

فتتجلى القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والتي سوف تزداد حول منتصف سنة2004 حيث سيتوسع الاتحاد الأوروبي ليشمل عشر دول من أوروبا الشرقية فيتجاوز عدد سكانه 455 مليون نسمة بمساحة تزيد 4.3مليون كلم مربع, وناتج قومي يفوق 7660مليار دولار, و بالمقابل نلاحظ ضعف مكانة الإتحاد المغاربي.[1]

ويتجلى هذا التباين أكثر من خلال وزن الشركاء بالنسبة للإقتصاد العالمي, حيث يمثل (PIB) الإتحاد الأوروبي بين سنتي (1999-2000) 23.6٪ من الناتج العالمي, بينما يمثل الـ (PIB) للدول المغاربية 0.4٪ عالميا. وهذا الفرق يبرز من جهة أهمية ودور التكامل الإقتصادي بالنسبة للإتحاد الأوروبي حيث أصبح قوة إقتصادية عالمية ضخمة, وبالمقابل يبرز

[1] - صالحي صالح, **التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**, مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة فرحات عباس, سطيف الجزائر, العدد 2003/02, ص30.

تكلفة عدم تفعيل التكامل الإقتصادي بالنسبة للإتحاد المغرب العربي و الدول العربية بصفة عامة.

جدول رقم(2-18):

الناتج المحلي الإجمالي و السكان مقارنة ما بين الشركاء المتوسطيين و الإتحاد الأوروبي (1999)

	الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات	السكان بالملايين(1999)	الشركاء المتوسطين	الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات	السكان بالملايين(1999)
النمسا	208.2	8.1	الجزائر	47.9	29.8
بلجيكا	248.4	10.2	قبرص	9.0	0.8
الدانمارك	174.3	5.3	مصر	89.1	66.7
فنلندا	129.7	5.2	إسرائيل	100.8	5.9
فرنسا	1432.3	59	الأردن	8.1	4.8
ألمانيا	2111.9	82	لبنان	17.2	3.4
اليونان	125.1	10.6	مالطا	3.5	0.4
إيرلندا	93.4	3.8	المغرب	35.0	29.3
إيطاليا	1171.0	57.5	سوريا	19.4	15.8
لكسمبورغ	19.3	0.4	تونس	20.9	9.4
هولندا	393.7	15.8	تركيا	185.7	65.7
البرتغال	113.7	10			
إسبانيا	595.9	39.9	مجموع المغرب	103.8	68.5
السويد	238.7	8.9	مجموع المغرب	133.8	90.7
المجموع	7055.5	316.7			

المصدر: زايري بلقاسم و كوربالي بغداد, **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**, ندوة دولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف, الجزائر, 8-9 ماي 2004, ص6.

يوضح الجدول أعلاه, مقارنة للناتج المحلي الإجمالي (PIB) وعدد السكان بين الشركاء المتوسطين والإتحاد الأوروبي لعام 1999, حيث نلاحظ الفرق بالنسبة لقيمة (PIB) لكل من تونس والمغرب ودول الإتحاد الأوروبي, حيث سجل مجموع الـ (PIB) لتونس والمغرب

(مجتمعة) 55.9 مليار دولار (20.9 مليار دولار لتونس و 35.0 مليار دولار للمغرب), حيث يمثل هذا المجموع حوالي النصف مقارنة باليونان والبرتغال, و 10/1 مقارنة بإسبانيا, أما مقارنة مع كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا فسيظهر الفرق شاسعا, و يمتد هذا التباين إلى الإمكانيات وهياكل الإنتاج, وتطور وسائل التكنولوجيا الحديثة ورأس المال البشري والتنمية البشرية ومستويات الرفاهية الإقتصادية بصفة عامة.

إن هذا التباين في المؤشرات الإقتصادية الكلية و الجزئية بين أطراف الشراكة الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي, يمثل أحد أهم العيوب من الناحية النظرية التي إرتكز عليها المنتقدون لعملية الشراكة الأورو متوسطية, وهذا يعني في أحسن الأحوال أن يتحمل الشريك الضعيف (الدول المغاربية والعربية المتوسطية) إنعكاسات التحرير التجاري والمنافسة الغير متكافئة مع الشريك القوي(الإتحاد الأوروبي) على مدى القصير والمتوسط, لتبدأ بعد ذلك في جني الثمار (إن وجدت) على المدى الطويل.

الشكل رقم(2-4):

الناتج المحلي الإجمالي للفرد2005 (يورو)

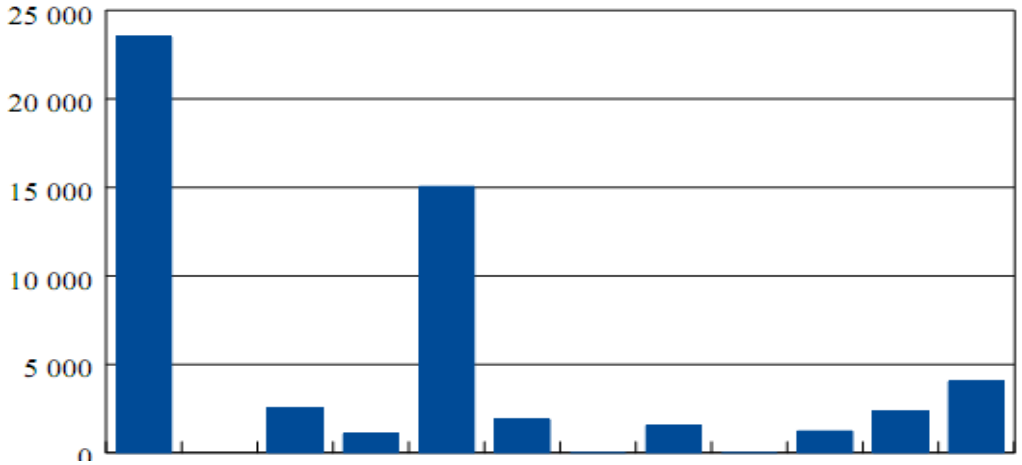

(1) معطيات 2004.

Source : Eurostat. Issn 1561-4034, EDITION 2006, p 19.

ويمكن القول أن التباين يصل إلى ثلاثة أضعاف في الوزن الإقتصادي (الدول المتوسطية تمثل 5٪من الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي)... المغرب العربي يمثل 1 إلى 2٪ من التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي حيث 60٪ إلى 70٪ من تجارته مع الإتحاد الأوروبي. دول جنوب شرق المتوسط هي في وضع غير متماثلبالمقارنة مع الإتحاد الأوروبي. الميزان التجاري لهذه الدول في عجز دائم.

صـــادراتها وواردا تهـــا تمثـــل بالترتيـــب 5٪ و 7٪ مـــن صـــادرات وواردات الإتحـــاد الأوروبي.[1]

الفرع الثاني: إنعكاسات التفكيك الجمركي:

إن إقامة منطقة للتبادل الحر أورو–متوسطية, يعني أن تقوم دول جنوب المتوسط بإزالـــة التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية لتكون ضمن التبادل التجاري الحـــر بعـــد إنتهـــاء الفترة الإنتقالية المحددة بـــ 12 سنة من تاريخ بداية تنفيذ إتفاقيات المشاركة, و بعـــد إســـتكمال الخطوات التي تم الإتفاق عليها في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، هي عمليـــة يقصـــد مـــن ورائها تعديلا جزئيا في إتجاه المبادلات على السلع الصناعية كما يلي:[2]

– إتفاقيات تدمير جمركي وغير جمركي عمودية بالمعنى الذي يخص فيه الإتحاد الأوروبـــي و كل شريك متوسطي.

– تدمير جمركي من طرف واحد (دول جنوب و شرق المتوسط) للسلع الصناعية حتى سنة 2010, مما سيضع الشركاء المتوسطين في وضعية دول الإتحاد الأوروبي التي قامت من قبـــل بإلغاء حواجزها الجمركية على السلع الصناعية القادمة من الدول المتوسطية.

– عدم الأخذ بعين الإعتبار (إستثناء من الشراكة) السلع الزراعية والخدمات التي ستكون محـــل مفاوضات خاصة.

الجدول رقم (2–19): الرسوم على المبادلات ونصيب الإتحاد الأوروبي مـــن واردات الـــدول المتوسطية الشريكة

	الرسوم على التبادلات (٪من الإيرادات العمومية1995–1998)	نصيب الإتحاد الأوروبي من الواردات 1998.
الجزائر (1996)	٪15.5	٪68.9
قبرص (1997)	٪6.4	٪54.0
مصر (1997)	٪11.8	٪36.2
إسرائيل	٪0.4	٪48.5
الأردن	٪24.9	٪42.8
لبنان	٪45.6	٪63.3
مالطا (1997)	٪4.2	٪69.3
المغرب (1995)	٪14.8	٪76.9
سوريا (1997)	٪11.5	٪46.0
تونس(1996)	٪13.9	٪74.3
تركيا (1997)	٪2.3	٪52.4
المجموع (المتوسط)	٪11.8	٪54.0
الدول المتوسطيةالـــ7 (*)	٪14.8	٪57.4

Source : Heba Handoussa, jean Reiffers, **le partenariat Euro-méditerranéen en l'an 2000**, deuxième rapport FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, juillet 2000, p58.

(*) الدول المتوسطية الـــ7 هي : الجزائر, مصر, الأردن, لبنان, المغرب, سوريا و تونس.

[1]- Philippe Hugon, **les accord de libre-échange avec les pays de sad et de l'est de la méditerranée entre la région a lissation et la mondialisation**, revue Région et Développement n° 9-1999, p15.

[2] - زايري بلقاسم, كوربالي بغداد, **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط**, مرجع سبق ذكره, ص3.

الجدول رقم (2-20): تقدير بسيط لخسائر الإيرادات المتعلقة بالتدمير الجمركي

	الخسائر الجبائية المحتملة(٪من الإيرادات العامة1998)
لبنان	٪28.8
المغرب	٪11.4
الجزائر	٪10.7
الأردن	٪10.7
تونس	٪10.3
الدول المتوسطيةالـ7 [1]	٪8.5
مجموع الدول المتوسطية	٪6.4
سوريا	٪5.3
مصر	٪4.3
قبرص	٪3.5
مالطا	٪2.9
تركيا	٪1.2
إسرائيل	٪0.2

Source: Ibid, p59.

[1] – الدول المتوسطية الـ 7 هي : الجزائر, مصر, الأردن, لبنان, المغرب, سوريا و تونس.

من الجدولين السابقين نسجل ما يلي:

– إزالة الرسوم الجمركية من طرف الدول المتوسطية العربية لوارداتها من الإتحاد الأوروبي نتيجة إقامة منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية يشكل عجزا كبيرا بالموازنة العامة لهذه الدول بسبب إعتمادها بشكل متزايد على الإيرادات الجبائية و بصفة خاصة للدول الغير نفطية.

– الرسوم الجمركية على التبادلات التجارية تمثل نسبة مهمة من الإيرادات العمومية, حيث يبلغ متوسط نسبتها بالنسبة للدول المتوسطية العربية حوالي 15٪ من مجموع إراداتها خلال الفترة 1995-1998. تونس13.9٪, المغرب 14.8٪ و الجزائر بـ 15.5٪.

– يستحوذ الإتحاد الأوروبي نصيبا كبيرا من واردات الدول المتوسطية العربية بحوالي 57.4٪ كمتوسط لسنة 1998, أما المغرب فبنسبة 76.9٪ و تونس بـ 74.3٪.

- تتحمل الدول المتوسطية العربية خسائر جبائية محتملة من إيراداتها العامة لسنة 1998 في حالة إزالة الرسوم الجمركية على وارداتها من الإتحاد الأوروبي في حدود 8.5٪. أمام تونس فتحمل خسائر بنسبة 10.3٪ و المغرب بنسبة 11.4٪.

إن الخسائر المحتملة السابقة تعتبر آثار ستاتيكية مباشرة ناتجة عن التفكيك الجمركي لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية. كما يوجد آثار أخرى سلبية غير مباشرة (ولا تقل أهمية عن الأولى) نتيجة التفكيك الجمركي و تحدث خسائر في الموازنة العامة للدول نلخصها كما يلي :

- إنخفاض أسعار الواردات الأوروبية يؤدي إلى زيادة الطلب عليها يمكن أن تحل محل المنتجات المحلية في السوق الوطني و بالتالي تحدث خسائر للمؤسسات المحلية مما يؤثر على الإيرادات الجبائية التي تخضع لها هذه المؤسسات.
- إنخفاض نشاط المؤسسات المحلية يؤدي إلى إعادة هيكلتها, و زيادة البطالة و مخاطر الإفلاس مما يزيد من خسائر الإيرادات الجبائية.

إن التحاليل التي أجريت على أساس نماذج ثنائية (الدول المعنية إزاء الإتحاد الأوروبي) على كل من تونس و مصر ... تبين أن آثار منطقة التبادل الحر تتراوح ما بين 0.2٪من الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة فقط للتخفيض الجمركي إلى 3.5٪ في الحالة التي تكون فيها الدخول إلى السوق الأوروبي يتم بدون أية عراقيل. كما أن التقديرات التي توصل إليها كل من p.Augier et M.Gazoriek, في إطار نموذج متعدد الأطراف يؤكد هذه النتيجة مع فرق واضح ما بين الدول المعنية : المغرب, تونس و مصر التي تكون مكاسبها على التوالي : 8 ٪, 2.5٪ و 2.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تخفيض بقدر بـ 50٪ من الحقوق الجمركية على المدى القصير.[1]

الفرع الثالث: الإنعكاسات على التجارة الخارجية و الإستثمار

اولا: الإستقطاب التجاري الشديد نحو الإتحاد الأوروبي

إن إقامة منطقة التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية المتوسطية بهذا التباين في الأوزان الإقتصادية و التمايز في مستويات التبعية فيما بين الشركاء, يزيد من تكريس التبعية الإقتصادية و الإعتماد في التجارة الخارجية للدول المغاربية على الإتحاد الأوروبي.

يبين الجدول التالي أن تجارة الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب و شرق المتوسط بإستقطاب شديد نحو دول الإتحاد الأوروبي, فيما يتعلق بالتجارة الخارجية للدول المغاربية المتوسطية

[1] – زايري بلقاسم, كوربالي بغداد, مرجع سبق ذكره, ص20.

الثلاثة وخاصة تونس حيث يستحوذ الإتحاد الأوروبي على 71٪في المتوسط من الواردات التونسية وعلى 80٪ من صادراتها خلال الفترة من 2000-2005. كما يستقطب الإتحاد الأوروبي على أكثر من 56٪من واردات المغرب و أكثر من 74٪ من الصادرات المغربية خلال نفس الفترة أنظر الشكل أدناه.

الجدول رقم (2-21): نصيب الإتحاد الأوروبي-25 في التجارة مع جنوب و شرق المتوسط 2000-2005

	نصيب الإتحاد الأوروبي-25 من واردات دول جنوب و شرق المتوسط(٪)						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط 2000-2005
الجزائر	58.6	61	56.8	58.9	54.8	55.3	57.6
مصر	35.7	31.1	28.5	27.8	26.6	22.9	28.8
الأردن	35.7	28.9	29.9	26.5	23.6	24.1	28.1
لبنان	45.7	43.7	45.3	44.5	40		43.8
المغرب	58.7	54.9	57.5	59.8	56.1	52.8	56.6
سوريا	32.9	36.8	29.9	20.4	16.1	12.3	24.7
تونس	71.3	71.5	71.1	73.6	69.8	69	71.1
إسرائيل	43.9	42.6	41.7	42.1	41	38.5	41.6
تركيا	50.3	45.8	47.5	48.2	46.6	42.2	46.8
	نصيب الإتحاد الأوروبي-25 من صادرات دول جنوب و شرق المتوسط (٪)						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط 2000-2005
الجزائر	63.2	64.7	64.5	59.3	54	55.6	60.0
مصر	40.5	32.3	28.5	34	34.8	33.7	34.0
الأردن	5.8	4.1	28.6	3.4	3.2	3.1	4.5
لبنان	22.9	22.9	7.1	11.4	10.5		16.9
المغرب	75.3	72.9	17	76.3	74.4	73.7	74.4
سوريا	68.3	70	73.8	61.1	53.9	44.5	60.0
تونس	80.2	80.2	79	80.3	83.3	80	80.5
إسرائيل	29	28	26.3	28.1	27.8	28.6	28.0
تركيا	54.3	53.8	53.9	55	54.5	52.4	54.0

المصدر: المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لدول البحر المتوسط(سهيام),مرجع سبق ذكره, ص 99.

الشكل رقم (2-5): وضع الاتحاد الاوروبي في تجارة بلدان جنوب و شرق المتوسط 2000-2005

المصدر:مركز(سهيام), نفس المرجع, ص 71.

إن العلاقات الإقتصادية المغاربية مع الإتحاد الأوروبي في مجال حركة السلع و الخدمات تعكس مظاهر إنعدام التوازن و تدهور شروط التبادل و تطور التبعية في ظل إستمرار الإختلالات الهيكلية و النوعية في بينة و تركيب اقتصاديات التجارة الخارجية في الأقطار المغاربية.

ولذلك فرغم أهمية حجم هذه المبادلات و أولوية أسواقها الأوروبية, فإنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة ضمن التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي, فهي لا تتعدى في المتوسط 4٪ من مجموع صادراته ووارداته, الأمر الذي يعني بأن الطرف الأكثر تبعية في هذه العلاقات التشاركية التجارية هو دول إتحاد المغرب العربي.[1]

ثانيا: الانعكاسات على المنتجات الزراعية:

إن هذا الإستقطاب للتجارة الخارجية للدول المغاربية و خاصة تونس و المغرب نحو الإتحاد الأوروبي من جهة, والتضييق على تجارتها الخارجية من جهة أخرى من خلال إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية, أولا من ناحية إعطاء الأولوية إلى عملية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية ووضع جدولا زمنيا لتحريرها نهائيا في آخر المطاف, والتي يمتلك الإتحاد الأوروبي الميزات التنافسية فيها, ومن الناحية الثانية عدم إدراج تحرير المنتجات الزراعية في إتفاقيات المشاركة مع الإتحاد الأوروبي والتي تمتلك تونس والمغرب ودول جنوب المتوسط ميزان تنافسية في أصناف عديدة من هذه المنتجات.

[1] – صالحي صالح, مرجع سبق ذكره, ص 31.

لذلك فإن النتائج سوف تكون سلبية لدول جنوب وشرق المتوسط, بالنظر إليها ككل, ذلك أن مزاياها التنافسية تتركز في قطاع الفاكهة و الخضروات وهو القطاع الذي تهتم أوروبا بحمايته أساسا, والإنفتاح سوف يقضي إلى عدة نتائج بشأن التجارة الزراعية, منها: سوف يكون هناك إنخفاض في إنتاج الحبوب (وبعض المحاصيل الحقلية الأخرى), وفي إنتاج اللحوم و الألبان, وزيادة في إنتاج الفواكه والخضروات(في جميع دول جنوب وشرق المتوسط), وزيت الزيتون(في تونس) والسكر (في المغرب ومصر) كما أن صناعات الأغذية- الزراعية سوق تنمو أيضا (بسبب إمكانية النفاذ إلى السوق الأوروبي من أوسع الأبواب).[1]

إن النتائج السابقة التي يمكن أن تحققها دول جنوب المتوسط من خلال الإنفتاح و التحرير التجاري للمنتجات الزراعية, هي التي دفعت بالإتحاد الأوروبي إلى عدم إدراج تحرير تجارة المنتجات الزراعية في مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية, للحفاظ على مصالح المزارعين الأوروبيين.

جدول رقم (2-22): مكانة التجارة الزراعية لدول جنوب و شرق المتوسط في عام 2004(مليون دولار)

	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
الجزائر	4050	55	3995 -
المغرب	582	964	1094 -
تونس	1181	974	207 -
مصر	3014	1314	1700 -
لبنان	1346	252	1094 -
سوريا	1193	983	210 -
الأردن	1379	563	816 -
إسرائيل	2425	1430	995 -
تركيا	4659	5958	1309
دول جنوب و شرق المتوسط	21305	12503	8802 -

المصدر : مركز (سهيام), نفس المرجع , ص 100.

ثالثا: الإستثمار الأجنبي المباشر:

يشكل مبتغى جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم مرتجيات الدول النامية من خلال إبرامها لإتفاقيات إقليمية مع الدول الأكثر تقدما, نفس هذا المرتجي ينسحب على الدول

[1] - سهيام, مرجع سبق ذكره, ص90.

المغاربية المتوسطية عند دخولها في المشاركة الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي والتي تربطها علاقات تاريخية.

الجدول رقم (2-23):

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية الثلاثة متوسط سنوي 1990-2006

(مليون دولار)

	1990-1995	1996-2000	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	25	385.2	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	3000
المغرب	428	564	357	1188	417	1376	423	2808	428	2429	1070	2933	2300
تونس	408	506.2	351	365	668	368	779	486	821	584	639	782	1500

Source : Abdenbi EL Marzouki, sanae Solhi, op.cit., p12.

نلاحظ و بالرغم من إتفاقيات الشراكة الأورو – متوسطية, فان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تجاه دول المغرب العربي بصفة عامة ضعيفة, حيث ان الفرق بين التدفقات بين الفترتين 1990-1995 و 1996-2006 ليس جوهريا, الجزائر هي الوحيدة خلال السنوات الأخيرة نجحت في جذب تدفقات مهمة للإستثمار الأجنبي المباشر (بسبب النفط و الغازحيث جذب أهم هذه التدفقات), بالنسبة لتونس و المغرب يتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بخجل, إلا أن المغرب نجح في جذب حوالي 2.9 مليار دولار.[1]

من خلال الجدول رقم أعلاه, قد سجل المتوسط السنوي للتدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من تونس و المغرب خلال الفترة 1990-1995 حوالي 408 مليون دولار على الترتيب, أما خلال الفترة 1996-2000 فقد سجل المتوسط السنوي لهذه التدفقات إرتفاعا طفيفا, حيث بلغ على الترتيب لكل من تونس و المغرب 506.2 مليون دولار. أي بزيادة حوالي 100 مليون دولار فقط لكل بلد منهما خلال العشر(10) سنوات من 1990-2000. و حتى خلال السنوات الأخيرة لم تشهد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إرتفاعا محسوسا بالنسبة إلى تونس بخلاف المغرب.

[1]- Abdenbi EL Marzouki, sanae Solhi, op cit, p11.

الشكل رقم (2-6):

نصيب حوض المتوسط من الإستثمارات المباشرة للإتحاد الأوروبي (بإستثناء قبرص مالطا, السلطة الفلسطينية)

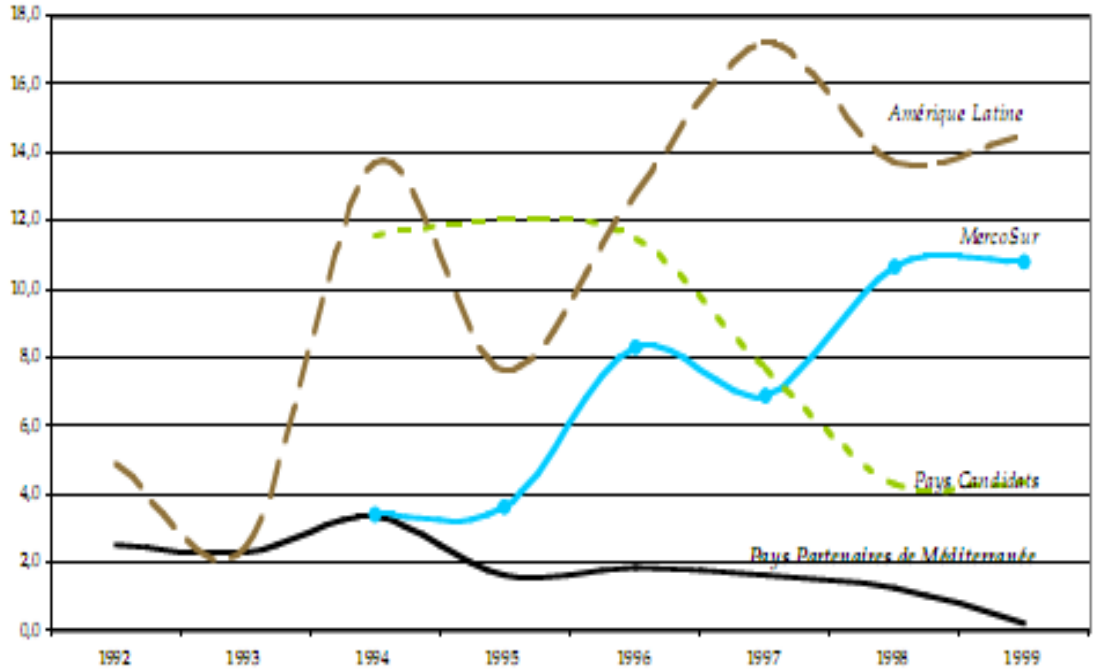

Source : Femice, 2001**, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges commerciaux et des investissements entre l'union Européennes et ses partenaires méditerranéens**, Mars 2001, p34.

الشكل رقم(2-7):

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من بقية العالم إلى البلدان المتوسطية الشريكة (مليون يورو)

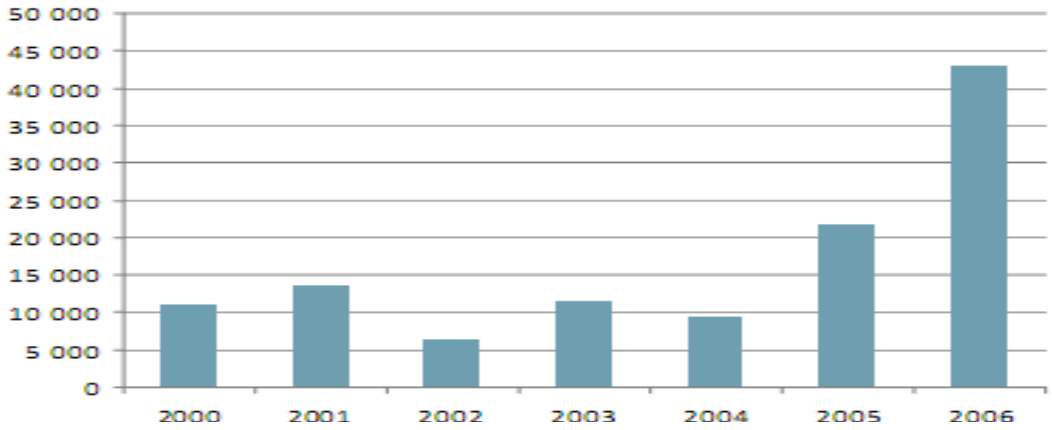

Source : Eurostat. Statistics in Focus — 2008/ 106, p 6.

الشكل رقم (2-8):

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للبلدان المتوسطية الشريكة من الإتحاد الأوروبي (مليون يورو)

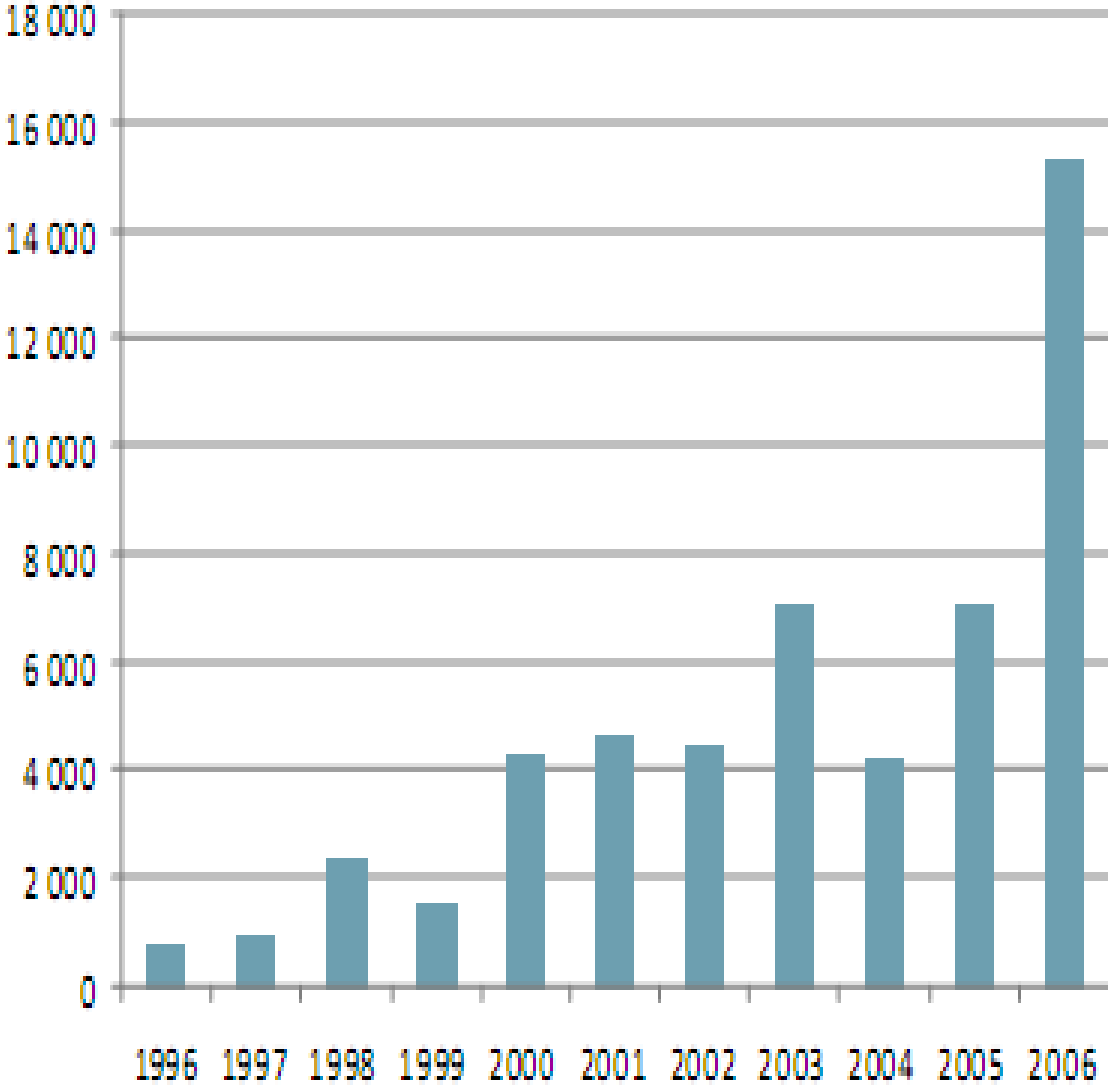

Source: Ibid.

يمكن أن نلاحظ من خلال الأشكال البيانية الثلاثة أعلاه, أن نصيب دول جنوب شرق المتوسط من الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل لم يتجاوز 2٪ من الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-1999.

كما أن قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للبلدان المتوسطية الشريكة من الإتحاد الأوروبي لم تبلغ نصف قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لبلدان جنوب و شرق المتوسط من بقية العالم (خارج الإتحاد الأوروبي) لسنة 2006, بعد مرور إحدى عشر سنة من إعلان برشلونة.

خلاصة الفصل الثاني:

ان دول جنوب شرق المتوسط وكغيرها من الدول النامية وفي خضم التجاذبات الاقليمية والدولية التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي، وجدت نفسها بعد الاستقلال بين مسارين في طريق تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

المسار الاول يجذبها الى التوجه نحو عمقها الاستراتيجي العربي من خلال بذل جهود متواصلة لتحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، سواء كان هذا التكامل يشمل جميع الدول العربية مثل محاولة اقامة منطقة التجارة العربية الكبرى (GAFTA) او محاولات اقامة تكتلات اقتصادية تضم بعض الدول العربية المتوسطية، حيث اتفقت دول المغرب العربي في 17 فبراير 1989 على اقامة اتحاد دول المغرب العربي (UMA) وتحديد مراحله التنفيذية، كما اتفق كل من المغرب، مصر، الاردن وتونس على انشاء منطقة للتجارة الحرة على اثر التوقيع على اتفاقية اغادير بالمغرب في 25 فبراير 2004 ليبدأ التنفيذ الفعلي لها في 27 مارس 2007.

اما المسار الثاني فقد دفع الدول العربية المتوسطية الى الارتباط بالدول الصناعية المتقدمة وخاصة بالدول الاستعمارية السابقة التي بقيت تربطها بها علاقات تاريخية لم تستطع الفكاك منها.

وفي سياق المسار الثاني، ارتبطت الدول العربية المتوسطية بعلاقات تعاون مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية منذ أوائل ستينيات القرن العشرين لأكثر من ثلاثة عقود متتالية، حيث منحت االدول الاوروبية من خلال اتفاقيات التعاون بعض التسهيلات للدول العربية المتوسطية ــ ومن بينها الجزائر ــ لدخول منتجاتها الى السوق الاوروبية.

وفي ظل التغيرات التي شهدها العالم على المستوى الاقتصادي والجتماعي والثقافي في نهاية الثمانينات وبداية عقد التسعينات، فمن ابرز هذه التغيرات سقوط النظام الاشتراكي وانتهاء ما عرف بالحرب الباردة، وتنامي ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي، مما أدى الى توسيع دائرة التنافس العالمي للاستحواذ على أسواق الدول النامية، بدأ الاتحاد الاوروبي في سنة 1992 في التحضير لسياسة جديدة تجاه دول جنوب المتوسط.

وفي 27- 28 من نوفمبر 1995، جاء اعلان برشلونة في المؤتمر الاوروبي المتوسطي ليعلن الاتحتاد الاوروبي عن انطلاق مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية ليحدد معالم سياسته الجديدة تجاه منطقة جنوب وشرق حوض المتوسط، حيث اصبحت تشكل هذه الشراكة اطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الاوروبي وشركائه في الضفة الاخرى من المتوسط، وإلغاء اتفاقيات التعاون الاقتصادي السابقة.

وقد وقعت الدول المتوسطية العربية ــ باستثناء ليبيا وسوريا ــ على اتفاقيات الشراكة الاوروبية المتوسطية بصفة إنفرادية مع الاتحاد الاوروبي، حيث كانت تونس أول بلد متوسطي عربي وقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في 1995/07/17، ودخلت حيز التنفيذ في 1998/03/01، والمغرب في 1996/02/26 ودخلت حيز التنفيذ في 2000/03/01، ثم توال انضمام الدول المتوسطية العربية الاخرى: الأردن، مصر، لبنان والسلطة الفلسطينية الى اتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطية، كما وقعت الجزائر على الاتفاقية في 2002/04/22 لتدخل حيز التنفيذ في الفاتح من شهر سبتمبر 2005.

وقد وصفت الشراكة الاوروبية المتوسطية بالاكثر شمولا مقارنة باتفاقيات التعاون السابقة، حيث ارتكزت على ثلاث محاور رئيسية وهي:

- ✓ المحور السياسي والامني.
- ✓ المحور الاقتصادي والمالي.
- ✓ المحور الاجتماعي والثقافي.

حيث شكل البعد الاقتصادي والمالي الركيزة الاساسية لهذه الشراكة من الخلال الانشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر الاورو_ متوسطية في غضون العام 2010، ليكون حوض المتوسط منطقة ازدهار ونمو، والتزام الاتحاد الاوروبي بمنح مساعدات مالية وقروض لصالح الدول الشريكة لإنجاح المشروع الاوروبي لربط الضفة الجنوبية لحوض المتوسط بالضفة الشمالية.

إن إقامة منطقة التبادل الحر الاورو_ متوسطية يستلزم حسب المشروع الاوروبي فترة انتقالية من عشرة الى اثنتا عشرة سنة يلتزم من خلالها طرفي الاتفاق بتنفيذ الغاء تدريجي للقيود الجمركية على المنتجات الصناعية وفق رزنامة زمنية محددة.

كما انه تجدر الاشارة الى الجدل الذي أثاره مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية حول تركيز سياسة الاتحاد الاوروبي ــ من جهة ــ على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية التي لايمتلك الشراكاء المتوسطيين القدرة على المنافسة فيها في داخل اسواقها المحلية ناهيك عن القدرة للمنافسة للنفاذ الى الأسواق الأوروبية، ومن جهة اخرى استثناء تحرير المنتجات الزراعية الذي يصب في صالح الدول العربية المتوسطية، كما أثارت التساؤل حول مدى إمكانية قيام شراكة اقتصادية بين شركاء غير متوازنين.

الفصل الثالث

الشراكة الاورو ــ جزائرية

تمهيد:

لقد اتسمت الشراكة الاورومتوسطية بمنهج كلي مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها من قبل الاتحاد الاوروبي تجاه جيرانه على ضفتي المتوسط جنوبا وشرقا، في عقدي الستينات والسبعينات. بحيث يضم اتفاق الشراكة اضافة الى العوامل الاقتصادية والمالية، فقد طرحت اهدافا سياسية واجتماعية وثقافية كما قدمت برامج عمل تهم جميع الشركاء.

وبذلك تهدف الشراكة الاورومتوطية الى بناء شكل من اشكال التكامل الاقتصادي بين كل من الاتحاد الاوروبي الذي يضم مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة من جهة، والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون اطرافا نامية في الجهة المقابلة، وهذا ضمن اطار ما سمي بالاقليمية الجديدة.

وقد ترجمت الشراكة الاورومتوسطية على المستوى الثنائي بعقد اتفاقيات للشراكة ثنائية بين الطرف الاوروبي من جهة والشركاء المتوسطيين من الجهة الاخرى بصفة انفرادية، ومن بين هؤلاء الشركاء الجزائر التي وقعت إتفاق الشراكة في 22 أفريل من عام 2002 ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر من العام 2005، وبذلك يبدأ العد التنازلي لاقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017، وزيادة إنفتاح الاقتصاد الجزائري تجاه الاتحاد الاوروبي.

المبحث الأول : العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة

إن تناول موضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية, ينطلق من تبيان واقع العلاقات التي قامت بين الطرفين خلال العقود الماضية, وبالتحديد منذ إتفاقيات التعاون الإقتصادي المبرمة سنة 1976 إلى غاية توقيع إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سنة 2002 و دخوله حيز التنفيذ سنة 2005.

ولذلك فسوف نتناول في المطلب الأول العلاقات الجزائرية الأوروبي في إطار إتفاقية التعاون الإقتصادي لعام 1976, أما في المطلب الثاني نتناول إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

المطلب الأول : علاقات التعاون الإقتصادي الجزائرية الأوروبية قبل مؤتمر برشلونة 1995

الفرع الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية في إطار إتفاقية التعاون لسنة1976

تاريخيا لم توقع الجزائر خلال الستينات إتفاقية التعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب و تونس في سنة 1969, ذلك أن العلاقات بينها و بين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى توقيع مثل هذه الإتفاقيات, رغم الاستمرار في حصولها على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963, و الموروثة عن الحقبة الإستعمارية مع بالإضافة إلى الإمتيازات المحصل عليها في إتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية, حيث تم الإتفاق بين الجزائر و فرنسا على حرية دخول منتجات الطرفية إلى أسواقها بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها من المجموعة الأوروبية, و هو ما جعل المجموعة الإقتصادية الأوروبية تقرر إنطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى إتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة, و بهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية إتفاقية التعاون و التي دخلت حيز التنفيذ

رسميا في نوفمبر 1978.[1]

وقد ضم إتفاق التعاون الإقتصادي لفترة غير محدودة, وتميز بطابعه التجاري بالإضافة إلى بعض جوانب التعاون التقني و المالي وفق بروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات. و يحتوي إتفاق التعاون بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية والجزائر على ثلاث محاور أساسية كما يلي:[2]

1. **على المستوى التجاري:**

تم منح إمتيازات للصادرات الجزائرية للدخول إلى سوق المجموعة الأوروبية, بإستثناء المنتجات الزراعية التي كانت تخضع لنظام الحصص, كما إستفادت الجزائر علاوة على ذلك, التفضيلات التجارية منذ عام 1971 من قبل الإتحاد الأوروبي للبلدان النامية في إطار النظام المعمم للأفضليات التعريفية (spg) للأونكتاد, بإستثناء قطاع المنسوجات و الملابس التي منحت تخفيضات بـ 20٪ من الحقوق الجمركية, أمام المنتجات الصناعية الأخرى فقد إستفادت بالإزالة التامة للحقوق الجمركية و الدخول بحرية للسوق الأوروبية.

2. **على مستوى التعاون الإقتصادي والمالي:**

تم تمويل مختلف المشروعات و برامج التعاون عن طريق بروتوكولات مالية خماسية, حيث غطت أربعة بروتوكولات الفترة ما بين 1976-1995, التي حددت لتمويل تنفيذ التعاون, و شارك البنك الأوروبي للإستثمار(BEI) بتقديم بعض القروض المدعمة.

3. **على المستوى الإجتماعي:**

المحور الإجتماعي لم يدخل حيز التنفيذ, بسبب أن الإمتيازات الثنائية المقدمة من طرف بعض الأعضاء في المجموعة الأوروبية للعمال الجزائريين المقيمين لديها, منحت إمتيازات أعلى من ذلك, خاصة بالنسبة للجزائريين المقيمين في فرنسا.

---

[1] - محمد براق, سمير ميموني, **الإقتصاد الجزائري و مسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الإقتصادي لإتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**, ملتقى دولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية, جامعة فرحات عباس سطيف, 13-14 نوفمبر 2006. ص 5-6.

[2] - Union Européenne- **Algérie, 30 ans de coopération 1969-2009**, responsable de la publication : Mme Baeza, p15.

جدول رقم (3-1):

مساعدات البروتوكولات المالية الأربع الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية للجزائر 1976-1996 (مليون يورو)

البروتوكولات	مساعدات ميزانية المجموعة الأوروبية	قروض البنك الأوروبي للإستثمار(BEI)موارد خاصة	المجموع
البروتوكول الأول(76-81) -المنح -قروض خاصة -قروضBEI	44.000.000 25.000.000 19.000.000	70.000.000	114.000.000
البروتوكول الأول(81-86) -المنح -قروض خاصة -قروضBEI	44.000.000 28.000.000 16.000.000	107.000.000	151.000.000
البروتوكول الأول(86-91) -المنح -قروض خاصة -قروضBEI	56.000.000 52.000.000 4.000.000	183.000.000	239.000.000
البروتوكول الأول(91-96) -المنح -قروض خاصة -قروضBEI	70.000.000 52.000.000 18.000.000	280.000.000	350.000.000
مجموع البروتوكول -المنح -قروض خاصة -أموال مخاطرة -قروضBEI	214.000.000 157.000.000 35.000.000 22.000.000	640.000.000	854.000.000
عنصر التسوية الهيكلية السياسة المتوسطية المتجددة	95.000.000		
المجموع	309.000.000	640.000.000	949.000.000

Source : union européenne-Algérie, 30 ans de coopération 1969-2009, op cit, p19.

و يهدف هذا الإتفاق الموقع بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية من جهة و الدول المتوسطية بما فيها الجزائر من جهة أخرى, حسب ما جاء في نص الإتفاقية إلى:[1]

- تحسين البنية الإقتصادية التحتية (les infrastructures économiques) و تطير قطاعي الصناعة و الفلاحة.
- دعم التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجي و حماية البيئة.
- ترقية العلاقات بين المتعاملين الإقتصاديين لكلا الطرفين.

غير أن العلاقات بين المتعاملين الأوروجزائرية بدأت تعرف تطورا ملحوظا سنة 1987 تاريخ توقيع الإتفاق الثاني بين الجزائر و المجموعة الإقتصادية الأوروبية, هذا الإتفاق جاء في وقت كانت الجزائر تعاني من تبعيات الأزمة النفطية لسنة 1986, فالهدف من وراء هذا الإتفاق كان إيجاد شركاء إقتصاديين يساعدون الجزائر في تجاوز هذه الأزمة, و قد تم توقيع هذا الإتفاق في 20 ماي 1987 و كانت أبرز محتوياته إلغاء القيود الكمية على صادرات الجزائر, الفلاحية إلى دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية في إطار نظام الحصص السنوي.

البروتوكولات الأربعة في الجدول أعلاه, تمثل مبلغا ماليا ما مجموعه 949 مليون يورو و تمثل مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية منها 214 مليون يورو يمثل مجموع المبالغ المالية للبروتوكولات الأربع, بالإضافة إلى 95 مليون يورو تمثل التكيف الهيكلي للسياسة المتوسطية المتجددة. أما قروض البنك الأوروبي للإستثمار(BEI) فتقدر بـ 640 مليون يورو.

كما سجل حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار بروتوكولات التعاون المالي زيادة مستمرة لكل بروتوكول جديد, كما تمثلت أكبر زيادة بنسبة 68٪ من البروتوكول الثالث إلى الرابع بمبلغ مالي قدره 111 مليون يورو.

كما يتم تحديد البرامج و القطاعات التي تحتاج إلى تمويل عن طريق البروتوكولات المالية بصفة مشتركة بين السلطات الجزائرية و المجموعة الأوروبية غير التفاوض, و قد تم تحديد القطاعات الرئيسية و التي تشكل أولوية لتمويلها عن طرق بروتوكولات التعاون المالي كما يلي:[2]

- **البروتوكول الأول (1976-1981)** : التنمية الريفية و حماية البيئة على الترتيب 34٪ و 31٪ من المساعدات المالية.
- **البروتوكول الثاني (1981-1986)** : البنية التحتية تلقت 70٪ من المساعدات المالية.
- **البروتوكول الثالث (1986-1991)** : فقد تم تخصيص 50٪ من المساعدات المالية للبنية التحتية و 30٪ لتسيير الموارد المائية.

[1] – محمد براق, سمير ميموني, مرجع سبق ذكره, ص6.

[2]- union européenne-L'Algérie, 30ans de coopération 1969 – 2009, op.cit., p17.

- **البروتوكول الرابع (1991-1996):** إستفادت البنية التحتية بـــ 60٪ من المســـاعدات, بالإضافة إلى توزيع الأموال الخاصة بالتكيف الهيكلي للسياســـة المتوســـطية المتجـــددة (بحوالي 70 مليون يورو). و لمزيد من التفصيل حول تمويل مختلف القطاعات بواسطة البروتوكولات المالية الأربعة أنظر الملحق (1) من هذا العمل.

الفرع الثاني: تقييم إتفاق التعاون الإقتصادي بين الجزائر و المجموعة الأوروبية لسنة 1976.

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفتـــرات, حيـــث أن 70٪ من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60٪ من وارداتها تـــأتي مـــن أوروبا, حيث أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطـــرف الجزائـــري هـــذا راجـــع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات, اما على صعيد الواردات الجزائرية مـــن السلع الأوروبية فإن أكثر من 60٪ من إجمالي الواردات هي عبـــارة عـــن ســـلع التجهيـــز و المنتجات المصنعة تليها المنتجات الزراعية.[1]

جدول رقم (3-2): التوزيع القطاعي للصـــادرات الجزائريـــة إلـــى المجموعـــة الإقتصـــادية الأوروبية(٪).

السنوات	1970	1974	1975	1977	1978
المنتوجات الزراعية	17.9	2.8	2.5	2.5	1.9
المنتوجات الصناعية	82.1	27.2	9	97.5	98.2

المصدر : أبحري سفيان, **شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و آثارها على الإقتصـــاد الجزائـــري**, رســـالة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2002-2003, ص86.

إن تحليل[*] هيكل الصادرات الجزائرية نحو المجموعة الإقتصادية الأوروبيـــة خـــلال فتـــرة السبعينات, يبين أن نسبة المنتوجات الزراعية تشكل حوالي 2٪ من مجمـــوع الصـــادرات, أمـــا المنتجات الصناعية فتشكل حوالي 98٪ منها, تستحوذ المحروقات 95٪ من هذه الصادرات. في حين أن نسبة الصادرات من المنتجات الغذائية و المواد الأولية الأخرى و المواد المحولة علـــى الترتيب 1٪, 1.1٪ و 1.2٪ فقط. الأمر الذي يدل على عدم فاعلية إتفاق التعـــاون الإقتصـــادي الذي أبرم سنة 1976 بين الجزائر و المجموعة الأوروبية في تطوير و تنميـــة قطـــاع الإنتـــاج الزراعي و الصناعي و تواضع النتائج المحققة خلال تلك العقود.

[1] – بهلول فيصل, **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**, رســـالة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2008-2009, ص90.

[*] – الأرقام مأخوذة من : أبحري سفيان, مرجع سبق ذكره, ص87.

و عكس ذلك, فإن الواردات الجزائرية الآتية من المجموعة الأوروبية تتكون بالدرجة الأولى من الآليات و معدات النقل بنسبة 50٪ و المواد المحولة بنسبة 26٪ و المواد الغذائية بنسبة 7٪ و المواد الكيماوية بنسبة 6٪. [1]

إن التعاون المالي بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية و الجزائر أثر في توقيع أربعة (04) بروتوكولات مالية, إلا أن حجم هذا التعاون بقي ضعيفا مقارنة باحتياجات الجزائر المالية لتمويل المشاريع التنموية, هذا بالإضافة إلى تناقص قيمة التسديدات المخصصة للجزائر من بروتوكول لآخر, حيث قدرت هذه النسبة في البروتوكول الأول بـ 83٪ و 63٪ في البروتوكول الثاني, ثم 16٪ في البروتوكول الثالث و 10٪ في البروتوكول الرابع, و هذا بسبب إنخفاض عملية تسديد القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للإستثمار إذ لم تبلغ نسبة التسديد الفعلي سوى 40٪ خلال الفترة (1976-1996). [2]

و لذلك يمكن القول أنه خلال عقود الستينات و السبعينات و الثمانينات, التي مضت من تاريخ العلاقات الإقتصادية بين الجزائر و المجموعة الإقتصادية الأوروبية و التي حكمتها إتفاقات التعاون الإقتصادي بين الطرفين, لم تفلح الجزائر في الإستفادة من انفتاح السوق الأوروبية تجاه منتجاتها لتنمية صادراتها الزراعية و الصناعية, بل بالعكس من ذلك فقد انتهجت الجزائر منهج التنمية على أساس إحلال الواردات, حيث نتج عن ذلك زيادة واردات الجزائر من سلع التجهيز التي شكلت عبأً كبيرا على ميزانية الدولة وزادت من عجز الميزان التجاري و تفاقم المديونية الخارجية للجزائر, بقي الإقتصاد الجزائري يتنفس من رئة واحدة و هي الصادرات من المحروقات التي تتحكم في أسعارها الأسواق العالمية, و في المقابل من ذلك مضت الدولة الأوروبية في طريقها نحو إقامة التكامل الإقتصادي الأوروبي الذي أصبح يظم 27 دولة و حقق نتائج إقتصادية و سياسية عملاقة بفضل تطويره لسياسته الزراعية الموحدة و زيادة قدراته التنافسية للإنتاج الصناعي, الأمر الذي أدى إلى إلغاء إتفاقيات التعاون لسنة 1976 بإعلان الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر برشلونة سنة 1995.

المطلب الثاني : إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الدوافع والمحتوى.

ميزت العلاقة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي إتفاقيات التعاون لمدة تجاوزت الثلاثين سنة, هذه الروابط وإن كانت غير إلزامية, إلا أنها شكلت إطارا عاما تم على أساسه التوقيع على إتفاقية التعاون لسنة 1976, حيث تضمن هذا الإتفاق رخص دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق الأوروبية المشتركة, بهدف ترقية المبادلات التجارية بين الطرفين, و

[1] – نفس المرجع السابق, ص87.

[2] – بهلول فيصل, مرجع سبق ذكره, ص93.

تحسين شروط دخول هذه السلع إلى السوق الأوروبية, إلا أن نتائج هذا التعاون كانت محدودة و لم تستفد الصناعات الجزائرية من زيادة صادراتها نحو الإتحاد الأوروبي.

وعليه فإن الإرتقاء بالتعاون إلى شراكة أصبح أمرا ضروريا فرضته العلاقات الإقتصادية الدولية الجديدة بعد إعلان برشلونة سنة 1995, و الذي دفع بلدان منطقة جنوب و شرق المتوسط إلى الدخول في مفاوضات مراطونية مع الإتحاد الأوروبي بشكل إنفرادي أسفر عن توقيع إتفاق شراكة مع تونس في جويلية عام 1995 و دخل حيز التنفيذ في مارس من عام 1998, كما تم توقيع شراكة مع المغرب في شهر فيفري سنة 1996 ليدخل حيز التنفيذ في شهر مارس 2000. و قد تم توقيع إتفاق الشراكة مع الجزائر في 22 أفريل من عام 2002 ليدخل حيز التنفيذ في أول سبتمبر من عام 2005. كما تم توقيع إتفاقات أخرى مع كل من مصر و الأردن و لبنان.

الفرع الاول: دوافع الشراكة الأوروبية الجزائرية

هنالك العديد من الدوافع و الأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

اولا: دوافع و أهداف الجزائر:

بالنسبة للطرف الجزائري فإن المشاكل العويصة التي غرق فيها الإقتصاد الجزائري من مديونية خارجية, تفشي البطالة, جمود الجهاز الإنتاجي و عدم كفاية النمو الإقتصادي و تأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة و عدم كفاية مصادر التمويل, و ضعف الإستثمار المحلي و نفور الإستثمار الأجنبي (رغم الفرص الإستثمارية المتاحة في مختلف الميادين) كلها كانت وراء رغبتها في توقيع إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي يتيح لها فرصة و ميزات قد تمكنها من تحقيق تنمية إقتصادية شاملة. [1]

- طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها و الدخول إلى أسواق دول الإتحاد أأوروبي, عن طريق إلغاء العوائق الغير تعريفية, و تخفيض الرسوم الجمركية و التخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير و المواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية.
- دخول الجزائر في إتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية, ويمكنها من دعم برنامج الإصلاح الإقتصادي, والإستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

[1] – عياد عبد الحميد, **الشراكة الأورو–جزائرية و أثرها على الإقتصاد الجزائري**, مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, العدد 1, ديسمبر 2004, ص53.

- يمكن أن يشكل إتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للإستثمارات الأوروبية المباشرة, و زيادة معدل النمو الإقتصادي.
- يمكن أن يساهم إتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الإقتصادية في الجزائر, ليت توظيفها إقليميا و دوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر, حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزلئر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي, و لذلك يشكل إتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية و تحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

ثانيا: واقع وأهداف الشراكة بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

لقد ترجم إعلان برشلونة في العام 1995 أطروحات الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي, و التي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الإتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع إقتصادي عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية, و ذلك من منطلق أن هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو, والإستفادة من نقل التكنولوجيا, وتأهيل المؤسسات الإقتصادية للدول الشريكة.

هذا الإتجاه وإن كان في الظاهر تميزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة, مثل برامج MEDA I و MEDA II, فإن الباطن منه يظهر أهدافا ذات بعد إستراتيجي تعمل دول الإتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجها, والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أ- تصريف المنتجات الأوروبية :

إنطلاقا من البيانات التي تبين الإرتباط الشديد في العلاقات الإقتصادية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي, نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في إطار المبادلات التجارية, وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية, وإمكانية توسيع نفوذها في المنطقة, إذ أن فتح الحدود الجغرافية, ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر, يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة.

تعد السياسة التسويقية لدول الإتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة و المحافظة على الأسواق, ذلك أن مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الأسواق, و إستهدافها مما يعطيها ميزة تفضلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية التي تشكل نسبة 2.8٪من مجمل مبادلاتها التجارية, علما أن متوسط القوة الشرائية للفرد الجزائري تقدر بـــ 7612 دولار أمريكي (حسب إحصائيات

[1] – بن عزوز محمد, مرجع سبق ذكره, ص 263-264.

2006), أي أن السوق الجزائرية تحتوي تقريبا على 8 مليون فرد قدرتهم الشرائية أعلى من 5500 دولار, ثم تأتي المغرب و التي يقدر سوقها بـ6.6 مليون فرد, أمام تونس لا يتعدى سوقها 2.7 مليون نسمة.

ب – التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي :

يعتبر التغير الديمغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسط بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعدم الإستقرار, وخاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين شمال المتوسط و جنوبه, تخشى دول الإتحاد الأوروبي بشكل متزايد ما يسمى بـ "القنبلة السكانية" في بلدان المتوسط التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها حوالي 2.4٪, مقابل 0.5٪ في البلدان الأوروبية.

ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط(الشمال و الجنوب) في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية, في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة, وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي, علما أنه من الناحية الإقتصادية تعتبر كل دول أوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن, وهو ما يدفعها للإستعانة باليد العاملة الأجنبية و الشابة, ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر إمكانات ملئ الفراغ في أسواق العمل لديها , وإنما إستغلال هذه العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الإقتصادية عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة, وتكون بذلك قد ساهمت في إستقرار الهجرة و التقليل منها.

الفرع الثاني: محتوى إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية:

اولا: المحاور الأساسية للإتفاق :

إفتتح نص الإتفاق بتبيان الإعتبارات التي أدت إلى قيام الشراكة بين طرفي الإتفاق, حيث جاء في المادة الأولى الأهداف التي تصبوا الشراكة الأوروبية الجزائرية إلى تحقيقها, كما نصت المادة الثانية أن إحترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان, يشكل عنصرا أساسيا لهذا الإتفاق.

و قد ترجم هذا الإتفاق ضمن تسعة أبواب أساسية تتمثل فيما يلي:[1]

– **الباب الأول : الحوار السياسي :** يضم المواد من 3 إلى 5, و يقرر مبدأ الحوار السياسي و

[1] - Décret présidenttiel n° 05-159 du 18 Rabie ELAOUEL 1426 correspondant au 27 avril 2005portant ratification de l'accord euroméditérraneen établissant une association entre la républipue Algérienne démocratipue et populuire d'une part et la communauté européene et ses Etats menbres d'autre part, signé à valence le 22 avril 2002, ansi pue ses annexes 1 à 6, les protocoles n° 1a7 et – l'actefinal yafférents, g.O.n° 31, le 30 avril 2005.

الأمني في ما بين الطرفين باستمرار حتى يتسنى للشركاء تحقيق المزيد من الرقي والإستقرار وأمن منطقة المتوسط.

- **الباب الثاني : التنقل الحر للسع :** يضم المواد من 6 إلى 29, حيث يؤسس للإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة إبتداءا من دخول الإتفاق حيز التنفيذ. (*)

- **الباب الثالث : تجارة الخدمات :** يضم المواد من 30 إلى 37, حيث يلتزم الإتحاد الأوروبي بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في إطار الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS).

- **الباب الرابع : المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة و أحكام إقتصادية أخرى :** و يضم المواد من 38 إلى 46, حيث يضمن الطرفين تنقل رؤوس الأموال والمدفوعات الجارية و المنافسة.

- **الباب الخامس : التعاون الإقتصادي :** يضم المواد بدأ من المادة 47 إلى المادة 66. حيث يتعهد الطرفان على دعم التعاون الإقتصادي من أجل ضمان المصالح المشتركة للشركاء الإقتصاديين

- **الباب السادس : التعاون الإجتماعي و الثقافي :** إبتداء من المادة 67 إلى المادة 78.(*)و يهدف إلى ترقية التعاون في المجال الإجتماعي و الثقافي والتربوي ذات الإهتمام المشترك.

- **الباب السابع : التعاون المالي :** و قد ضم المواد 79 إلى 81, و يهدف إلى تأهيل الهياكل الإقتصادية, تشجيع الإستثمار الخاص لخلق مناصب الشغل, تسهيل الدعم للتنمية الريفية, الإهتمام بالآثار السلبية التي يتأثر بها الإقتصاد الجزائري نتيجة إقامة منطقة التبادل الحر.

- **الباب الثامن : التعاون في ميدان العدالة و الشؤون الداخلية :** ويحتوي على 10 مواد إبتداء من المادة 82 إلى المادة 91, و يشمل هذا التعاون مجالات عدة, مثل التعاون في مجال القانون و القضاء ومكافحة الجريمة المنظمة و تبييض الأموال والمخدرات والإرهاب ورقابة الهجرة الغير شرعية.

---

* - و قد قسم الباب إلى ثلاث فصول كما يلي :

- الفصل الأول : المنتجات الصناعية (المواد 7-11).
- الفصل الثاني : المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة (12-16).
- الفصل الثالث : أحكام مشتركة (المواد 17-29).

* - و قد قسم هذا الباب إلى أربعة فصول كما يلي :

- الفصل الأول : التعاون الإجتماعي و الثقافي المواد (67-71).
- الفصل الثاني : الحوار في المجال الإجتماعي المواد (72-73).
- الفصل الثالث : أعمال التعاون في الميدان الإجتماعي المواد (74-76).
- الفصل الرابع : التعاون في مجال الثقافة و التربية المواد (77-78).

الباب التاسع : أحكام مؤسساتية عامة و ختامية: من المادة 92 إلى المادة 110, حيث تم إنشاء مجلس الشراكة على مستوى الوزاري لمتابعة ودراسة المشكلات, وإنشاء لجنة الشراكة تتكفل بعملية تسيير الإتفاق.

ثانيا: الشق الإقتصادي لإتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية:

أ- إنشاء منطقة التبادل الحر :

ينص الإتفاق وفق ما جاء في المادة 6 على إنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا بين الإتحاد الأوروبي والجزائر خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد, إعتبارا من تاريخ دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ, طبقا لأحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة. [1]

1. **تبادل السلع المصنعة :**

وعليه وبناء على تاريخ دخول إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005, فإن إنتهاء فترة الـ 12 سنة الإنتقالية تنتهي في حدود العام 2017, ليكون هذا التاريخ نقطة نهاية الرزنامة الزمنية لعملية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية, و بداية التحرير التام لإنتقال السلع الصناعية في منطقة التبادل الحر التي تعتبر جوهر السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.

2. **تبادل المنتجات الزراعية :**

فيما تعلق بتبادل المنتجات الفلاحية والصيد البحري, ورد في الإتفاق أنه يترتب على الجزائر و المجموعة الأوروبية تحرير التبادل أو تدعيم حرية تبادل المنتجات الزراعية والصيد البحري التي هي تصب في فائدة إقتصاد الطرفين, وهناك قائمة تخص 24 منتجا زراعيا أو بحريا أو مصنعا ويدرج في القائمة التي تخص المبادلات بين الطرفين, وتبدأ هذه الدراسة للتبادل الحر بين الطرفين في السنة السادسة ابتداء من تاريخ توقيع الإتفاقية.[2]

3. **تجارة الخدمات :**

تمنح دول الإتحاد الأوروبي لممولي الخدمات الجزائريين معاملة لا تقل عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة وفقا للالتزامات المتعلقة بالإتفاقية العامة لتجارة الخدمات. كما تمنح

---

[1] – المادة 6 من نص الإتفاقية, أنظر :

Décret présidentiel n° 05-159, opcit, p5.

[2] – رقيبة سليمة, **الشراكة الأورو-جزائرية : هل هي نعمة أم نقمة؟,** الملتقى الدولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة فرحات عباس, سطيف, 13-14 نوفمبر 2006 ص 4-5.

الجزائر للممولين بالخدمات الأوروبيين معاملة لا تقل رعاية عن تلك المتفق عليها في المواد 31 إلى 33 من الإتفاق.

ب – الشراكة والتعاون الإقتصادي :

يتفق الطرفان على تدعيم الشراكة الإقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل, والتعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يعطي الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الإقتصاد الجزائري وإقتصاد المجموعة الأوروبية وخاصة القطاعات التي تخلق قيمة مضافة وتساهم في خلق مناصب الشغل وتزايد حجم التبادلات وتنوعها كما وكيفا. و يرمي هذا التعاون إلى تحقيق عدة أهداف منها:[1]

- تشجيع المستثمرين الأوروبيين على الإستثمار في قطاع الصناعة في الجزائر و تدعيم الشراكة في ميدان الصناعة.
- تشجيع التعاون المباشر بين المقاولين و الصناعيين الأوروبيين و الجزائريين و تبادل الخبرات, تدعيم الجهود المبذولة في إطار تحديث و إعادة تنظيم القطاع الصناعي, بما في ذلك صناعة تحويل المنتجات الزراعية عند القطاع الخاص و العام.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية و تطوير البحث العلمي.
- المساهمة في زيادة تصدير البضائع المصنعة الجزائرية نحو السوق الأوروبية بدلا من الإعتماد على قطاع المحروقات.

1. **الشراكة في قطاع الطاقة والمعادن والخدمات المالية :** [2]

يشكل قطاع الطاقة و المعادن أهمية واضحة لطرفي الشراكة الأوروبية الجزائرية حيث سطرت الأهداف التالية :

- تشريع قوانين واضحة للمستثمرين, ى تتغير مع تغير الحكومة.
- تحسين المستوى التقني و التكنولوجي لشركات الطاقة و المعادن تكون مؤهلة للعمل في إقتصاد السوق و القيام بالمنافسة.
- تدعيم الشراكة بين الشركات الجزائرية و شركات المجموعة في عملية التقنين و الإنتاج و التحويل و التوزيع.
- تشجيع الإستثمارات الأوروبية في قطاع المحروقات و المعادن و قطاع الطاقة المتجددة و تطوير التقنيات, على أساس ان هذا القطاع يكتسي دورا هاما في تطوير القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات.

[1] – نفس المرجع السابق, ص 5.

[2] – عقبة عبد اللاوي, مرجع سبق ذكره, ص 138.

أما الشراكة في مجال الخدمات المالية, تنص الإتفاقية على إدخال إصلاحات جذرية في القطاع المصرفي الذي أصبح لا يتماشى مع سياسة إقتصاد السوق, و بهذا تتعهد المجموعة الإقتصادية بمساعدة الجزائر لتحسين الوضع المالي حتى يساهم هذا القطاع الحساس في التنمية الإجتماعية, و ذلك من خلال :

- تبادل المعلومات حول التنظيمات و الممارسات المالية و كذا أعمال التكوين لاسيما بالنسبة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- دعم إصلاح النظامين المصرفي و المالي بالجزائر بما في ذلك تطوير سوق البورصة.

ويمتد إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية إلى قطاعات أخرى نذكر منها السياحة و الصناعة التقليدية حيث تتعهد المجموعة الأوروبية بمساعدة الجزائر على إستغلال مواردها السياحية و مياهها المعدنية و صناعتها التقليدية كي تعطي نظرة حسنة للسائحين الذين يرغبون في زيارة الجزائر مما يؤدي إلى جلب العملة الصعبة و كذا الميدان و الثقافي, كذلك تنص الإتفاقية على تدعيم البرنامج الجزائري الذي يهدف إلى تحسين نظام الحماية الإجتماعية و قطاع الصحة و ترقية الحوار الإجتماعي المهني و تطوير قطاع السكن الإجتماعي و تحسان نظام التكوين.

2. التعاون الجهوي :

بغية السماح لهذا الإتفاق بتطوير تأثيره الكلي بالنسبة لإنشاء الشراكة الأوروبية المتوسطية و على الصعيد المغاربي, يركز الطرفان على تشجيع كل نمط من الأعمال ذات الأثر الجهوي أو التي تشرك دولا أخرى, و تتضمن هذه الأعمال على الخصوص :[1]

- التكامل الإقتصادي.
- تنمية الهياكل القاعدية الإقتصادية.
- مجال البيئة.
- البحث العلمي و التكنولوجي.
- التربية و التعليم و التكوين.
- المجال الثقافي.
- المسائل الجمركية

[1] المادة 50 من نص الاتفاق انضر : Décret présidentiel n° 05-159, opcit, p13

المطلب الثالث: دراسة الشق الإقتصادي والمالي لإتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

إن إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد لأوروبي يهدف في شقه الإقتصادي بالدرجة الأولى إلى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في آفاق العام 2017, يتم من خلالها تحرير المبادلات التجارية للمنتجات الصناعية بصفة تدريجية تحريرا كاملا بين الطرفين, بالإضافة إلى إقامة تعاون إقتصادي في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر. وكذا التعاون المالي في إطار برنامج "MEDA" والقروض التي يقدمها البنك الأوروبي للإستثمار "BEI".

الفرع الأول: إقامة منطقة التبادل التجاري الحر

تنص المادة 06 من إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية بين الطرفين خلال فترة إنتقالية لا تتجاوز 12 سنة من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ(*) وفق القواعد المطبقة في المنطقة العالمية للتجارة (**) و يعني إقامة منطقة للتبادل الحر الأورو-جزائرية, إلغاء جميع الحواجز الجمركية و الغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين عند إستكمال الفترة الإنتقالية المحددة أي في آفاق 2017, و ذلك من خلال الزرنامة الزمنية للتفكيك الجمركي التي تضمنت ثلاث قوائم للمنتجات المصنعة, مع تحرير جزئي للمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل, مع الإتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) لاحقا. [1]

و لقد تضمن الباب الثاني من الإتفاقية مسألة حرية و إجراءات تنقل السلع الصناعية و الزراعية, مع تحديد كيفيات تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر خلال الفترة الإنتقالية, و يحتوي هذا الباب كما رأينا في المطلب السابق على 03 فصول و06 ملاحق و 07 بروتوكولات.[2]

اولا: المنتجات الصناعية :

بالنسبة للمنتوجات الصناعية حددت الإتفاقية رزنامة التفكيك الجمركي لهذه المنتوجات وفق ثلاث قوائم تختلف حسب السلع وحسب وتيرة سرعة التفكيك للرسوم الجمركية, ويتم تحقيق التحرير النهائي لهذه السلع (صفر رسوم) في حدود سنة 2017 كما يبين ذلك الجدول التالي.

---

* – لقد دخل إتفاق الشراكة حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005, بعدما تم التوقيع عليه في 22 أفريل 2002.

** – أي إحترام و حماية حقوق الملكية الفكرية, تحرير تجارة الخدمات و تحديد قواعد تطوير القطاع الخاص.

[1] – المادة 06 من الإتفاق, أنظر :

Décret présidentiel. N°05-159, opcit, p 5.

[2] – نفس المرجع السابق, ص 23-178.

الجدول رقم (3-3) :

رزنامة تفكيك المنتوجات الصناعية في إطار إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

القائمة	المنتوج	تاريخ التفكيك	نسبة التفكيك
القائمة (1)	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 1 (الملحق 2)	إبتداء من 1 سبتمبر 2005	٪ 100
القائمة (2)	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 2 (الملحق 3)	1 سبتمبر 2007 1 سبتمبر 2008 1 سبتمبر 2009 1 سبتمبر 2010 1 سبتمبر 2011 1 سبتمبر 2012	٪ 20 ٪ 30 ٪ 40 ٪ 60 ٪ 80 ٪ 100
القائمة (3)	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 3 و ليست ضمن الملحقين 2 و 3	1 سبتمبر 2007 1 سبتمبر 2008 1 سبتمبر 2009 1 سبتمبر 2010 1 سبتمبر 2011 1 سبتمبر 2012 1 سبتمبر 2013 1 سبتمبر 2014 1 سبتمبر 2015 1 سبتمبر 2016 1 سبتمبر 2017	٪ 10 ٪ 20 ٪ 30 ٪ 40 ٪ 50 ٪ 60 ٪ 70 ٪ 80 ٪ 90 ٪ 95 ٪ 100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على المادة 9 من نص إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

أ- القائمة رقم (1) :

تخص هذه القائمة المنتجات الصناعية التي تم تفكيك الرسوم الجمركية عنها فورا, وتحريرها بالكامل بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ إبتداء من 1 سبتمبر 2005.

وتتكون هذه القائمةمن 2076 منتوجا والخاضعة للحقوق الجمركية 5٪ و 15٪, وتمس هذه القائمة المنتجات الصناعية الغير منتجة محليا, والمواد الأولية (التشغيل) وسلع التجهيز والمواد

النصف مصنعة المخصصة للصناعة الكيميائية والتعدين والنسيج ومواد البناء والسيراميك. كما يبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه القائمة.

الجدول رقم (3-4):

القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي.

نوع المنتوج	المجموع	معدل ‰	معدل 5 ٪	معدل 15٪	معدل 30٪
منتجات التشغيل	2015	43	356	1616	0
منتجات التجهيز	37	31	3	3	0
منتجات إستهلاكية	24	23	0	1	0
المجموع	2076	97	359	1620	0

المصدر : بهلول فيصل, مرجع سبق ذكره, ص 106.

ب- القائمة الثانية(2):

هذه القائمة متضمنة في الملحق الثالث من الإتفاقية, وتضم المنتجات الصناعية التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بصفة تدريجية إبتداء من السنة الثالثة من تنفيذ لإتفاق (أي بعد سنتين إعفاء) أي إبتداءا من 1 سبتمبر 2007 خلال خمس سنوات عاملة, وتتم عملية التفكيك لسلع هذه القائمة بوتيرة 10٪ خلال السنتين الأولتين و 20٪ خلال الثلاث سنوات الأخيرة. ليكون الفاتح من سبتمبر 2012 التاريخ النهائي للتحرير التام والكامل لهذه المنتجات من الرسوم الجمركية.

وتتكون من سلع التجهيز الزراعيةو الصناعية والمنتجات الصيدلانية, قطعالغيار, المعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والإلكترونية, دون الكهرومنزلية, معدات السكك الحديدية, أجهزة ومعدات التحكم والقياس, ومجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم. [1] كما تتشكل هذه القائمة من 1100 منتوجا صناعيا تخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5٪, 15٪ و 30٪ موزعة حسب الجدول التالي:

[1] - KHELADI MOKTAR, L'Accord d'association Algérie – UE : un bilan-critioue, université de béjaia, p3, voir le cite :
www.gate.cnrs.fr/une ca 07/communications٪ 20 pdf/kheladi-rabat-07.pdf le 07-05-2012.

الجدول رقم (3–5) : جدول تفصلي لتوزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة رقم (2)

مجموعة المنتجات	الإعفاءات	5 ٪	15 ٪	30 ٪	المجموع
التشغيل	0	27	24	1	52
التجهيز	0	744	153	15	912
الإستهلاك	0	34	51	51	136
المجموع	0	805	228	67	1100

المصدر : كربوش حسينة, **التفكيك التعريفي في إطار إتفاق الشراكة مح الإتحاد الأوروبي و إنعكاساته على الإقتصاد الجزائري**, رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2005–2006, ص103.

و يبين الجدول التالي مخطط التفكيك التعريفي للقائمة (2) بصفة تفصيلية.

الجدول رقم (3–6) : مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم (2)

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
التخفيضات	0	0	20	30	40	60	80	100	0
5 ٪	٪5	٪5	٪4	٪3.5	٪3	٪2	٪1	0	0
15 ٪	٪15	٪15	٪12	٪10.5	٪9	٪6	٪3	0	0
30 ٪	٪30	٪30	٪24	٪21	٪18	٪12	٪6	0	0

المصدر: كربوش حسينة, نفس المرجع السابق, ص103.

ج– القائمة الثالثة(3):

وتبدأ عملية التفكيك الجمركي لهذه القائمة من المنتوجات إبتداءا من السنة الثالثة من تنفيذ الإتفاق (بإعفاء لفترة سنتين) أي بدأ من تاريخ 1 سبتمبر 2007, إلى غاية 1 سبتمبر 2017 على مدى عشر (10) سنوات للوصول إلى المحطة النهائية للتحرير الكامل للمنتجات الصناعية للتبادل التجاري الحر بدون قيود جمركية.

وتأخذ عملية التفكيك هذه وتيرة ابطأ مقارنة بالقائمتية (1) و (2) نظرا لدخول منتجات القائمة (3) ضمن دائرة المنافسة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر, حيث يكون التفكيك بمعدل 10 ٪ على مدى التسع (09) سنوات و بمعدل 5٪ في السنة العشرة الأخيرة, أنظر الجدول رقم (3–3) أعلاه.

وتتكون القائمة (3) من 1964 بندا تعريفيا (أو منتوجا), للسلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا في الجزائر, و هي بذلك تأخذ صفة المنتوجات الحساسة بالنسبة للإنتاج الجزائري, إذا أخذنا بعين الإعتبار قوة المنافسة الأوروبي.

الجدول التالي يوضح التوزيع التفصيلي للمنتجات المعنية بالتفكيك الجمركي ضمن القائمة (3).

الجدول رقم (3-7):

جدول تفصيلي لتوزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة (3).

مجموعة المنتجات	الإعفاءات	5 ٪	15 ٪	30 ٪	المجموع
التشغيل	1	4	29	228	262
التجهيز	4	17	16	255	292
الإستهلاك	0	37	70	1.303	1.410
المجموع	5	58	115	1.786	1.964

المصدر: كربوش حسينة, المرجع السابق, ص105.

الجدول رقم (3-8):

مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم (3)

السنوات	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**	**9**	**10**	**11**	**12**	**13**
التخفيضات	0	0	10	20	30	40	50	60	70	80	90	95	100
5 ٪	٪5	٪5	٪4.5	٪4	٪3.5	٪3	٪2.5	٪2	٪1.5	٪1	٪0.5	٪0.25	0
15 ٪	٪15	٪15	٪13.5	٪12	٪10.5	٪9	٪7.5	٪6	٪4.5	٪3	٪15	٪0.75	0
30 ٪	٪30	٪30	٪27	٪24	٪21	٪18	٪15	٪12	٪9	٪6	٪3	٪15	0

المصدر: كربوش حسينة, المرجع السابق, ص105.

ثانيا: المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المحولة:

وعلى عكس المنتوجات الصناعية التي من المقرر تحرير تبادلها التجاري عند إنتهاء فترة الـ 12 سنة الإنتقالية وفق ما اتفق عليه الشريكين, فإن إتفاقية الشراكة تنص على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات المحولة خلال الخمس (5) سنوات الأولى من بداية تنفيذ الإتفاق, وبالتالي فإن هذه المنتوجات على موعد لتحرير أكبر من بداية السنة السادسة من تنفيذ الإتفاق. وعليه فإن المنتجات الزراعية والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة هي معنية بإحدى التنازلات التالية وفق إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:[1]

- الإعفاء التام للحقوق الجمركية.
- التخفيض الجزئي للحقوق الجمركية.
- الإعفاء للحقوق الجمركية مع الحصص التعريفية أو الكميات المرجعية.
- الإعفاء من حقوق الجمركية بالإضافة إلى رسم محدد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة.

[1] – موقع وزارة التجارة الجزائرية.

www.mincommerce.gov.dz/guide/.

الجدول رقم (3-9):

رزنامة تحرير المنتجات الزراعية

المنتوج	المرجع	عدد البنود التعريفية	تاريخ بداية التنفيذ	نسبة التخفيضات
المنتوجات الواردة المادة 14 الفقرة 2 (المنتجات الزراعية)	البروتوكول 2	75	1 سبتمبر 2005	20-50أو 100٪ حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة المادة 14 الفقرة 4 (منتجات الصيد البحري)	البروتوكول 4	112	1 سبتمبر 2005	25أو 100٪ حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة المادة 14 الفقرة 5 (منتجات زراعية محولة)	البروتوكول5, الملحق2, القائمة 1 إلغاء فوري	168	1 سبتمبر 2005	20-25-30أو 100٪ حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة المادة 15	البروتوكول 5, الملحق 2, القائمة 2 إعفاءات مختلفة	112	1 سبتمبر 2010	لم تحدد بعد

Source : KHELADI MOKTAR, opcit, p4.

وإنطلاقا من الجدول أعلاه, وبالإضافة إلى ما جاء في الدليل[*] المقدم من طرف وزارة التجارة حول التفضل الجمركي المتعلق بتجارة السلع بين الجزائر و المجموعة الأوروبية, يمكن إيجاز إجراءات تحرير المنتجات الزراعية و السمكية و المنتجات الزراعية المحولة كما في النقاط التالية :

أ- **المنتجات الزراعية:**

1. واردات الجزائر من المنتجات الزراعية من الإتحاد الأوروبي:

المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي و التي تمثل واردات الطرف الجزائري هي المعينة بالبروتوكول رقم (2), وتتكون من 75 بندا تعريفيا, وهي تمثل ثلث (3/1) الواردات الجزائرية

[*] أنظر : www.mincommerce.gov.dz/guide/.

من الإتحاد الأوروبي و خاصة : القمح, مسحوق الحليب, زيت المائدة, السكر, اللحوم و المدخلات الزراعية (البذور).

تستفيد هذه البذور التعريفية (المنتجات) من إعفاء يتراوح من 20٪ إلى 50٪ من الحقوق الجمركية الأساسية لكن هذه الواردات ليست مطلقة بدون حدود, بل 63 بند منها تخضع إلى حصص تعريفية.

مثال: الحقوق الجمركية للحوم البقر المجمد خفض بـ 20٪ من الحقوق الجمركية ولكن بسقف تعريفي محدد بـ 11000 طن في السنة, وعند تجاوز هذا السقف يطبق عليها الرسم الأساس و هو (30٪).

2. صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية:

يستفيد 117 بندا تعريفي حسب الملحق (1) من البروتوكول رقم (1) من الإتفاق, من إعفاء للحقوق الجمركية بدون تحديد كمي. و 26 بندا آخر يخضعون بالإضافة إلى الإعفاء الجمركي إلى الحصص التعريفية, و 15 بندا آخر إلى الكميات المرجعية.

ب- **منتجات الصيد البحري :**

1. الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد البحري :

هذه المنتجات وردت في البروتوكول رقم (2) من الإتفاق, يتكون من 20 بندا تعريفيا يتم الإلغاء الكلي للحقوق الجمركية عليها.

2. واردات الجزائر من منتجات الصيد البحري:

هذه المنتجات ذات المنشأ الأوروبي, جاءت في البروتوكول رقم (4), و تتكون من 73 بندا تعريفيا, حيث كانت تخضع قبل الإتفاق إلى رسوم جمركية بمعدل 5٪ و 30٪, و بموجب الإتفاق تم تخفيض الحقوق الجمركية من 25٪ إلى 100٪.

ج- المنتجات الزراعية المحولة:

1. واردات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة:

بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة, يوجد قائمتين ضمن الملحق (2) من البروتوكول (5) كما يلي:[1]

- القائمة الأولى : و هي معنية بالإعفاء الفوري, أي تتم فورا عند دخول الإتفاق حيز التنفيذ, هذه القائمة تحتوي على 168 بندا تعريفيا, تستفيد من تخفيضات للحقوق الجمركية من 30٪ إلى 100٪, منها 3 بنود تعريفية تخضع لنظام الحصص التعريفية وهي:

[1] - KHELADI MOKTAR et BOUGHIDENE RACHID, **L'Accords d'association Algérie – UE : une systhese**,
الملتقى الدولي هل آثار و انعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, جامعة فرحات عباس سطيف, 13-14 نوفمبر 2006، ص 5.

- الخميرة الحية بـــ 3000 طن.
- مستحضرات غذائية بـــ 2000 طن.
- نبيذ الشعير بـــ 224000 طن.

- القائمة الثانية: تحتوي على 112 بندا تعريفيا, ومن المقرر أن يتفق الطرفان من خلال مجلس الشراكة لتحديد إجراءات التحرير, والتي تطبق إبتداء من السنة السادسة من بدأ تنفيذ الإتفاق (أي بعد 1 سبتمبر 2010).

2. صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة:[1]

هذه المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الجزائري و التي تصدر إلى الإتحاد الأوروبي, سجلت (ذكرت) في البروتوكول الخاص بالواردات أي البروتوكول رقم (5) و لكنها قد وردت في الملحق رقم (1), حيث حدد الطرفان المتعاقدان ثلاث قوائم كما يلي:

- ✓ القائمة الأولى: تحتوي على 229 بندا تعريفيا حيث تم إلغاء تام للحقوق الجمركية (0٪).
- ✓ القائمة الثانية: تتشكل من ثلاث منتجات زراعية محولة القابلة للتصدير نحو الإتحاد الأوروبي بإعفاء تام للرسوم الجمركية و لكن بتحديد كمي و هي : العجائن الغذائية (2000 طن), الكسكس (2000 طن) و المستحضرات المتكونة من الحليب المخمر (1500 طن).
- ✓ القائمة الثالثة: تتشكل من 207 وضعية تعريفية, تستفيد من إعفاء الحقوق الجمركية و لكن تخضع إلى الرسم الخاص بالمكون الزراعي.

ثالثا: المخطط الجديد لرزنامة التفكيك الجمركي بعد التعديل في سنة 2012

في اطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 15 جوان 2010 ، تقدمت الجزائر بطلب مراجعة رزنامة تفكيك الرسوم الاجمركية للمنتجات الصناعية والتفضيلات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المحولة الخاضعة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

ويستند هذا الطلب من الناحية القانونية الى الاجراءات الاستعجالية التي نصت عليها المادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة في حالة وجود اى اضرار تهدد الاقتصاد الجزائري، حيث تنص المادة 11 بانه بامكان الجزائر مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لعدد من المنتجات لا يتجاوز 15% من واردات الاتحاد الاوروبي وان لا تتعدى الحقوق الجمركية المعدلة 25% . اما المادة

[1] -Ibid, p7.

16 تسمح للجزائر باعادة النظر في الامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية التي قدمتها للاتحاد الاوروبي في حالة تغيير سياستها الزراعية.

وفي هذا السياق اكد محمد جلاب* ان الجزائر استطاعت ان تجري العديد من المفاوضات على مستوى 8 دورات ما بين سنتي 2010 و2012 ، بهدف تاجيل دخولها في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي الى غاية 2020، بعد ما كان ذلك مقررا سنة 2017.

وقد خلصت نتائج هذه المفاوضات الى اتفاق الطرفين على ما يلي:

أ- المنتجات الزراعية والزراعية المحولة

وقد تم الاتفاق على مراجعة التفضيلات المقدمة للاتحاد الاوروبي والحصص الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية كما يلي:[1]

- ✓ الغاء 25 حصة تعريفية للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الاوروبي.
- ✓ الغاء تفضيلات جمركية لاثنين (02) من المنتجات الزراعية الامحولة الممنوحة للاتحاد الاوروبي.
- ✓ اعادة فتح (09) حصص تفضيلية لمنتجات زراعية ممنوحة للاتحاد الاوروبي.
- ✓ تعديل حصص تعريفية لـ (02) من المنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الاوروبي.

ب- التفكيك الجديد للمنتجات الصناعية

اما بالنسبة للمنتجات الصناعية فقد اتفق الطرفان على مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لـ 1057 بندا تعريفيا ذات منشأ اوروبي تعتبر منتجات حساسة من حيث الانتاج والتشغيل والاستثمار، منها 267 بندا ضمن القائمة (2) و790 بندا تعريفيا ضمن القائمة (3) من اتفاق الشراكة، كما تجدر الاشارة الى ان الرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركي تدخل حيز التنفيذ ابتداء من 2012/09/01 (لمزيد من التفصيل انظر الملحق رقم 2).

1) – التفكيك الجديد للمنتجات الصناعية للقائمة (2)

قد تم مراجعة 267 بندا تعريفيا مقسمة الى مستويين كما يلي:

يضم المستوى الاول 82 بندا تعريفيا، اما المستوى الثاني فيضم 185بندا تعريفيا، حيث استفادت هذه القائمة من تمديد التفكيك الجمركي الى فترة 4 سنوات اضافية ليتم الاعفاء نهائيا في 2016/09/01 بدلا من 2012/09/01 كما يوضح ذلك الجدول التالي:

---

* مدير التجارة الخارجية على مستوى وزارة التجارة.

[1] - وزارة التجارة، كلمة **وزير التجارة، يوم تحسيسي واعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الاوروبي،** فندق الشيراطون، الجزائر ، 2012/08/22، ص 4. انظر موقع وزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gov.dz

الجدول رقم (3-10):

رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (2)

عدد البنود التعريفية	الرسم الاساسي	عدد البنود التعريفية	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى 1 82	%30	09	% 23	%18	%12	%6	0
	% 15	73	%12	%10	%7	%3.5	0
المستوى 2 185	%5	185	%3	%3	%2	%1	0

Source: Ministère du commerce, Communication Ministère du Commerce DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro- -alimentaires alimentaires**, p5-6. Voir le Site Web: www.mincommerce.gov.dz.le 20/12/2012.

2) – التفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية للقائمة (3)

بالنسبة لمواد هذه القائمة والتي كان من المقرر ان تكون نسبة التفكيك الجمركي المطبقة في 1 سبتمبر 2012 كما يلي:[1]

- 12 % للمواد الخاضعة لـ 30% من الحقوق الجمركية،
- 6% للمواد الخاضعة لـ 15% من الحقوق الجمركية،
- 2% للمواد الخاضعة لـ 5% من الحقوق الجمركية،

وينص الهيكل الجديد للتفكيك الجمركي على ما يلي:[2]

☒ استفادة175 بندا تعريفيا جمركيا للمواد الجد حساسة من اعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23% للمواد الخاضعة لنسبة 30% من الحقوق الجمركية، و12% من المواد الخاصعة لنسبة 15% من الحقوق الجمركية، وكذا منح مهلة اضافية مقدرة بـ 3 سنوات اي 2020 بدلا من 2017.

☒ استفادة617 بندا تعريفيا جمركيا من تعليق الحقوق الجمركية بنسبة 21% للمواد التي كان يطبق عليها نسبة 30% من الحقوق الجمركية، وكذا تعليق الحقوق الجمركية بنسبة10.5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15% من الحقوق الجمركية، وتعليق الحقوق الجمركية نسبة 3.5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 5% من الحقوق الجمركية وهذا لفترة اضافية من 2012 الى 2015 ومهلة اضافية مقدرة بثلاث 3 سنوات قبل ان يتم الوصول الى تفكيك جمركي كلي بنسبة 0% في موعد 2020 عوضا من 2017.

[1] - وزارة التجارة ، كلمة وزير التجارة، مرجع سبق ذكره، ص5.
[2] - نفس المرجع السابق.

رابعا: وضعية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية الى غاية 2012/09/01

لقد بدأ تنفيذ عملية تفكيك الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 2005/09/01، وحسب المخطط العام لرزنامة التفكيك الجمركي الجديد بعد المراجعة والذي دخل حيز التنفيذ في 2012/09/01 (انظر الملحق (2))، فان الوضعية التي خلصت اليها وتيرة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية بين الجزائر والتحاد الاوروبي الى غاية 2012/09/01 يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11):

وضعية تفكيك الرسوم الجمركية الى غاية 2012/09/01

	القائمة (1)	القائمة (2)		القائمة (3)		المجموع
عدد البنود الاساسية	2027	1096		1845		4958
الوضعية الى غاية 2012/09/01	الاعفاء 100%	829	267	1055	790	
		الاعفاء 100%	التعديل	تم تفكيك 60% منها	التعديل	
النسبة		%79	%24	%57	%43	
تاريخ بداية التفكيك	2005/09/01	2007/09/01	2012/09/01	2007/09/01	2012/09/01	
تاريخ التفكيك الكلي 100%	2005/09/01	2012/09/01	+4 سنوات 2016/09/01	2017/09/01	+3سنوات 2020/09/01	

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المخطط العام لرزنامة التفكيك الجمركي انظر الملحق رقم (2).

القائمة (1): وتضم 2027 بندا تعريفيا قد تم تفكيك رسومها الجمركية فورا عند دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بتاريخ 2005/09/01 وتمثل هذه القائمة 41% من مجموع عدد البنود التعريفية للمنتجات الصناعية.

القائمة (2): وتضم هذه القائمة 1096 بندا تعريفيا، قد تم الوصول الى التفكيك الكلي(بعد 5 سنوات من التفكيك التدريجي بالاضافة الى الاعفاء سنتين) لـ 829 بندا تعريفيا في 2012/09/01، وهي تمثل 76% من مجموع البنود التعريفية للقائمة(2).

اما البنود التعريفية الباقية والتي عددها 267 بندا وتشكل نسبة 24% من مجموع بنود القائمة (2)، قد تم الاتفاق على تعديل رزنامة تفكيك رسومها الجمركية وقد استفادت من فترة 4 سنوات اضافية للوصول الى الاعفاء الكلي (100%) في 2016/09/01 بدلا من 2012/09/01.

القائمة (3): تضم القائمة (3) 1845 بندا تعريفيا، من بينها 1055 بندا قد تم الوصول الى تفكيك 60% منها بتاريخ 2012/09/01، اما البنود الباقية فيتم مواصلة التفكيك التدريجي لها للوصول الى الاعفاء الكلي (100%) بتاريخ 2007/09/01.

اما البنود التعرفية التي تم تعديل رزنامة تفكيك رسومها الجمركية فعددها 790 بندا، مستفيدة بذلك من فترة 3 سنوات اضافية للوصول الى الاعفاء الكلي (100%) بتاريخ 2020/09/01 عوضا من 2017/09/01.

الفرع الثاني: التعاون المالي في إطار الشراكة الاوروجزائرية:

على غرار باقي إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية, فإن إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية نص على أن يرافق إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين (في آفاق 2017), التعاون الإقتصادي والمالي وفق برنامج ميدا "MEDA" قصد تهيئة الإقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري, والتخفيف من الآثار السلبية التي قد تأشر على بعض الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.

فالتعاون الإقتصادي كما جاء في الباب الخامس من نص إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية يمس جميع المشاريع التي من شأنها تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال: التعاون في المجال الصناعي, العلوم والتكنولوجيا, البيئة, ترقية وحماية الإستثمارات توحيد مقاييس المطابقة والمواصفات التقنية, تقريب التشريعات, التعاون في مجال الخدمات المالية, الزراعة و الصيد البحري, النقل, الإعلام و الاتصال, الطاقة والمناجم, السياحة والصناعات التقليدية, التعاون في مجال الجمارك والإحصاء وحماية المستهلك.

ولذلك يقوم الإتحاد الأوروبي من خلال إتفاق الشراكة مع الجزائر, بدعم المشاريع و النشاطات المتفق عليها في إطار التعاون المالي من خلال برنامج "ميدا الذي عوض البروتوكولات المالية السابقة (خلال إتفاق 1976) بالإضافة إلى القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) وفق شروط ميسرة.

وقد خصص الإتحاد الأوروبي مبلغا إجمالي للمساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج ميدا 1 وميدا 2 خلال الفترة الممتدة بين 1995-2006, ما مقداره 510.2 مليون يورو.

الجدول رقم (3-12):

نصيب بعض دول جنوب المتوسط من خلال برنامج MEDA I و MEDA II (1995-2005) الوحدة مليون يورو

	2000-1995 MEDAI		2005-2000 MEDAII		1995-2005	
	المبلغ	الإتفاق	المبلغ	الإتفاق	المبلغ	الإتفاق
الجزائر	164	30	273	114	437	144
فلسطين (غزة)	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الأردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	01	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	783
سوريا	101	01	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
مجموع المشاركة الثنائية	2526	651	2946	2564	5533	3214
مجموع المشاركة الإقليمية	471	223	884	606	1355	829
المجموع الكلي	3057	874	3831	3169	6888	4043

اولا: برنامج ميدا 1 للجزائر (1995-1999):

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المبلغ المخصص كمساعدات مالية للجزائر من خلال برنامج MEDAI من طرف الإتحاد الأوروبي يقدر بـ 164 مليون يورو. في حين أن المبلغ المسدد فعلا فقد بلغ 30 مليون يورو فقط خلال الخمس سنوات (1995-1999).

وقد تم الإتفاق على توزيع المبالغ المخصصة للجزائر من خلال برنامج مبدأ 1 على الميادين التي من المفروض أن يمولها هذا البرنامج كما يلي:[1]

- 79٪ من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الإقتاصادي و تمثل 129 مليون يورو.
- 18٪ لتسهيل التعديل الهيكلي و تمثل مبلغ 30 مليون يورو.

[1] - محمد براق, ميموني سمير, مرجع سبق ذكره, ص14.

- 3٪ موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الإقتصادي والإجتماعي وتمثل 5 مليون يورو.

أما مبلغ 30 مليون يورو الذي تم إنفاقه فعلا من خلال برنامج ميدا 1, فقد خصص لتمويل ثلاثة مشاريع كما يلي:[1]

- 17 مليون يورو: لتأهيل قطاع الإتصالات ومصلحة البريد وتطوير مؤسسة الإعلام في الجزائر.
- 5 مليون يورو: لترقية الصحافة و الإعلام في الجزائر.
- 8 مليون يورو: لدعم و تحديث مؤسسة الشرطة الجزائرية.

ثانيا: برنامج ميدا 2 للجزائر (2000-2006):

بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 والتي بلغت خلال فترة البرنامج (2000-2006) مقدار 346.2 مليون يورو, إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تعطي احتياجات من تمويل مختلف المشاريع الإقتصادية والتنموية, والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا2.

الجدول رقم (3-13) :

المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا 2 (مليون يورو).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المبلغ	30.2	60	50	45	55	60	46

Source : KHELADI MOKTAR, op.cit., p 5.

وقد وجهت الجزائر برنامج ميدا 2 أساسا إلى تحديث الإدارة بالعمل **على القطاعات** التالية : إدارة الإقتصاد, تسهيل التجارة المرافقة للإتفاق, دعم المنظمات الغير حكومية, دعم الشرطة في المناطق الريفية, دعم تحرير وإصلاح النقل وإدارة المياه.[2]

ثالثا: تقييم التعاون المالي في ظل إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وإنجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الإقتصادي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من خلال برنامج ميدا وفي إطار إتفاق الشراكة.

[1] - commission européenne, europe AID, la mise en euvre de l'aide actérieure de la commission européenne, situation au 1 er janvier 2001, document de travail, p 87.
[2] - KHELADI MOKTAR, opcit, p 6.

لقد حددت مبالغ المساعدات المالية الأوروبية للجزائر من خلال برنامج ميدا للفتـــرة 1995-2006 بملغ 510.2 مليون يورو, حيث يمنح في إطار ميدا 1 مبلغ 164 مليون يورو, يغطـــي الفترة 1995-1999, ويمنح في إطار مبدأ 2 مبلغ 346.2 مليون يورو ويغطي الفترة 2000-2006.

الجدول رقم (3-14):

ميدا (1995-2005) الإلتزامات والتسديد الوحدة مليون يورو

ميدا(1995-2005)	الإلتزامات	التسديد	نسبة التسديد من الإلتزامات(٪)
الجزائر	437	144	٪ 32.9
السلطة الفلسطينية	541	480	٪ 88.7
مصر	1150	650	٪ 56.5
الأردن	516	393	٪ 76.2
لبنان	283	132	٪ 46.6
المغرب	1472	783	٪ 53.2
سوريا	259	64	٪ 24.7
تونس	857	568	٪ 64.9
مجموع التعاون الثنائي	5533	3214	٪ 58.1
مجموع التعاون الجهوي	1355	829	٪ 61.2
المجموع	6888	4043	٪ 58.7

Source : CIHEAM, le bilan du programme MEDA. N° 22, opcit, p 2.

الشكل رقم (3-1):

برنامج ميدا (1995-2005) الالتزامات و التسديد

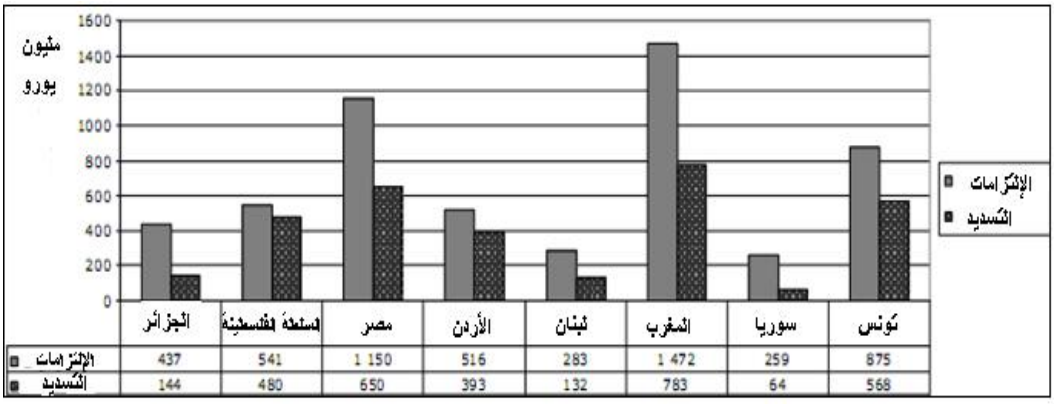

Source : Ibid.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه, أن الإلتزامات المالية المخصصة للجزائر خـــلال برنـــامج ميدا 1 وميدا 2 قد بلغت 437 مليون يورو وخلال الفترة (1995–2005) أما التســـديد الفعلـــي لهذه المبالغ فقد بلغ 144 مليون يورو فقط أي بنسبة 32.9٪ من إجمالي الإلتزامـــات الخاصـــة بالجزائر. وهي نسبة تعد ضعيفة مقارنة بكل من تونس مثلا بنسبة 64.9٪ أو المغرب 53.2٪.

كما أن المبلغ المسدد بالنسبة للجزائر وهو 144 مليون يورو لا يمثل إلا حوالي 4٪ فقط مـــن مجموع المبالغ المسددة في إطار التعاون الثنائي، أنظر الشكل التالي.

الشكل رقم (3–2)

توزيع المبالغ المسددة من خلال ميدا (1995–2005) مليون يورو.

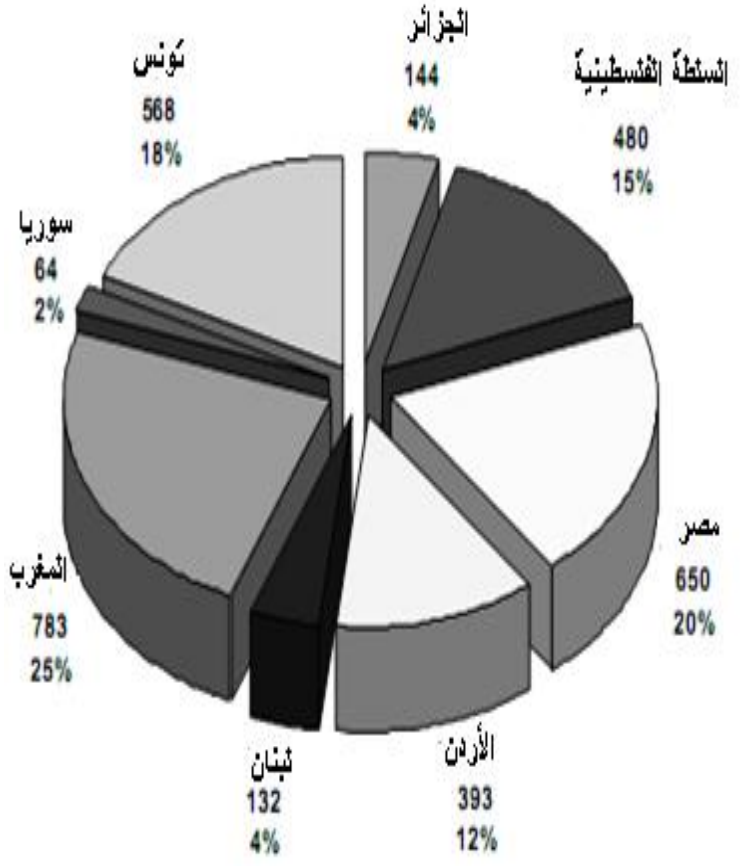

Source :Ibid, p3.

الجدول التالي يبين توزيع المبالغ المخصصة للجزائر والمبالغ التي تم تسديدها فعلا بالتفصيل حسب كل من برنامج ميدا 1 و ميدا 2 و حسب مختلف السنوات خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2004.

الجدول رقم (3-15):

التوزيع السنوي للإلتزامات والتسديد لميدا 1 وميدا 2 المخصصة للجزائر خلال 1995-2004.

مليون يورو	الفترة	الجزائر			إجمالي MEDA		
		الإلتزام	التسديد	٪	الإلتزام	التسديد	٪
MEDAI	1995	-	-		173	50	٪29
	1996	-	-		370	155	٪42
	1997	41	-	٪0	911	208	٪23
	1998	95	30	٪32	809	222	٪27
	1999	28	0.2	٪1	797	240	٪30
مجموع	MEDAI	164	30	٪18	3060	875	٪29
MEDAII	2000	30	0.4	٪1	569	318	٪56
	2001	60	6	٪9	603	318	٪53
	2002	50	11	٪22	612	454	٪74
	2003	42	16	٪38	615	498	٪81
	2004	51	42	٪82	698	801	٪115
مجموع	MEDAII	233	75	٪32	3096	2389	٪77
المجموع العام		397	105	٪26	6156	3264	٪53

Source :www. europa, eu, int/comm/europeaid/projects/med/bilateral.

بالنسبة لــ ميدا 1 الخاص بالجزائر, فإن المبلغ المخصص هــو 164 مليــون يــورو, إلا أن الجزائر لم تستفد بصورة فعلية إلا بــ 30 مليون يورو فقط, بنسبة تسديد حــوالي 18٪, وهــي بذلك تحتل المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية, حيث خصص 656 مليون يورو, وتونس 428 مليون يورو, كالتزامات مالية خلال الفترة 1995-1999.

وترجع المفوضية الأوروبية بسبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر بالدرجة الأولي إلى ما يلي:[1]

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية الســابقة فــي ســنوات التسعينات بفعل الوضعية الأمنية, و كذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبيــة المســؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع و تقييمها خلال الفترة 1994-1998.

[1] - محمد براق, ميموني سمير, مرجع سبق ذكره, ص 15.

- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج MEDA فأول المشاريع لم تصبح عملية (opérationnel) إلا مؤخرا.
- إضافة إلى الأسباب المذكورة هنالك أيضا الأسباب المتعلقة بقلة المشاريع المقدمة من طرف الجزائري خلال الفترة (1996-1999), ذلك لأن برنامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل عن طريق البرنامج وفق البرامج الإستدلالية الوطنية (programmes inditifs nationaux), حيث كلما كانت المشاريع و النشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الإتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرة.

أما بالنسبة لبرنامج ميدا 2, ورغم زيادة قيمة المبالغ المخصصة للجزائر في إطار MEDAII مقارنة بـ MEDAI, حيث انتقلت من 164 مليون يورو إلى 346.2 مليون يورو للفترة 2000-2006 إلا أن المبالغ التي قد إستفادت منها الجزائر فعلا تبقى ضعيفة, حيث من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المبالغ المخصصة للجزائر خلال الفترة (2000-2004)تقدر بـ 233 مليون يورو, لم تستفد الجزائر فعليا إلا بـ 75 مليون يورو فقط بنسبة تسديد بلغت 32٪, حيث أن ضعف هذه المبالغ المسددة لا يمكن أن تساعد على إحداث التنمية المرجوة من خلال الشراكة الأوروبية جزائرية, كما نسجل أن أكبر نسبة تسديد حصلت خلال سنة 2004 بـ 82٪ أي خلال السنوات الأخيرة قبل إنتهاء الفترة المقررة للبرنامج, و أدناها سنتي 2000 بـ 1٪ و 2001 بـ 9٪ فقط.

كما أن إجمالي المبالغ المسددة و التي إستفادت منها الجزائر من خلالMEDAII + MEDAI للفترة من 1995-2004 بلغت 105 مليون يورو بنسبة تسديد 26٪ فقط.

وبالإضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج MEDA, فإن الجزائر إستفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار, حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996-2002 بـ 746.4 مليون يورو من بين 6471.6 مليون يورو المخصصة للشركاء المتوسطين (بإستثناء تركيا والكيان الصهيوني), والتي وجهت أساسا لتمويل العمليات التالية:[1]

- تطوير الهياكل الإقتصادية (infrastructures économique) عن طريق قروض طويلة الأجل و تحت شروط مقبولة.

- مشاريع حماية البيئة, مع تحسين نسب الفوائد للقروض (bonification de intérols) الممنوحة لتمويل هذه المشاريع وهذا عن طريق تخفيض نسب هذه الفوائد.

[1] - محمد براق, ميموني سمير, نفس مرجع السابق, ص 16.

– تدعيم و تطوير القطاع الخاص, سواء عن طريق القروض الممنوحة من الأموال الخاصة (fonds propres) للبنك الأوروبي أو عن طريق المساهمة (contribation) برؤوس الأموال الخطرة (capitaux a risques).

مع التذكير بأن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة المذكورة بـــ 47٪, بمعنى أن الجزائر قد تحصلت فعليا على 350.808 مليون أورو, ويعود سبب ضعف نسبة التسديد هذه إضافة إلى التأخر في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وفق ما أتفق, عدم تقديم القروض المخصصة بتدعيم القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثاني:السياسات المرافقة للتوقيع على اتفاق الشراكة الاوروبية الجزائرية

المطلب الاول: الإصلاحات الاقتصادية المرافقة للشراكة الاوروــ جزائرية

إن توجه الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية والتحول إلى إقتصاد السوق خلال فترة الثمانيات, ثم الدخول في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بعد إعلان برشلونة سنة 1995 و التوقيع على إتفاق الشراكة في 22 أفريل سنة 2002, والتطلع إلى الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إستوجب ذلك محاولات عديدة للإصلاح الإقتصادي والمالي في الجزائر.

ويعتبر القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة إستجابة وتأثرا بهذه المتغيرات العالمية وبخاصة العولمة المالية وتداعياتها, والتي تمثلت أهم ملامحها في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية, والتي كان في صدارتها الإتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية وتعدد مجالاتها[1].

الفرع الاول: إصلاح النظام المالي والمصرفي منذ 1990:

اولا: قانون النقد والقرض:

وقد قامت الدولة الجزائرية بجملة من الإجراءات والإصلاحات المالية والمصرفية منذ الإستقلال بدءا من فترة التأمينات لسنتي 1966 و1967, والتي عقبتها إعادة البنية الهيكلية للنظام المصرفي سنة 1982, ومن أبرز الإصلاحات التي حدث في مطلع فترة التسعينات للنظام المالي والمصرفي هي صدور قانون النقد والقرض 90–10[(*)].

---

[1] – بن إسماعين حياة, **وضعية الإقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية و المصرفية للفترة ما بين 2003–2010**, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد 21, مارس 2011, ص64.

[(*)] – القانون 90–10, المتعلق بالقرض و النقد المؤرخ في 1990/04/14, الجريدة الرسمية العدد 16, بتاريخ 1990/04/14.

وضع قانون 1990-10 المتعلق بالقرض و النقد النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد, تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية, ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين, وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الإئتمان في ظل إستقلالية واسعة, وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة. كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن دائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية, مع تحديد مدتها, وإسترجاعها إجباريا في كل سنة[1] .

وقد أتاح هذا القانون إنشاء فروع إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية, وقد أنيط منح هذا الترخيص لمجلس النقد و القرض, الذي يقرر بالموافقة أو عدم الموافقة, حسب ما جاء في المادة 127 من القانون 90-10.

وعلى إثر فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لإنشاء فروع لها في الجزائر, فقد تم فتح عدة فروع وهي :

- تأسيس بنك البركة في 06 ديسمبر 1990, في شكل شركة مساهمة بين مجموعة البركة بجدة (السعودية) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائري) بمساهمة 49٪ و 51٪ على الترتيب.
- البنك المختلط La Banque Mixte : B.A.M.I.C :

أنشأ هذا البنك بتاريخ 19 جوان 1988 بين البنك الخارجي الليبي والبنك الوطني الجزائري, بنك الجزائر الخارجي, القرض الشعبي الجزائري, و بنك الفلاحة والتنمية الريفية, وقد أنشئت هذه المؤسسة المصرفية من أجل تحقيق كل العمليات البنكية المالية والتجارية بالعملة الصعبة, و ترقية الإستثمار وتنمية التجارة في بلدان المغرب العربي.

- بنك الأعمال الخاصة :(بنك الإتحاد : L'union Bank)

أنشئ بنك الإتحاد في ماي 1995 من طرف جمعية الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي (Association de capitanc privés national et étrangers) كما كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الإستثمار نذكر منها:

- تشجيع الإستثمار الأجنبي, و كذا القطاع الخاص, وعدم التفرقة بينه و بين القطاع العام, وإزالة العراقيل أمام الإستثمار الأجنبي بصفة خاصة.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحديد الضمانات الواردة في الإتفاقيات الدولية, التي وقعت عليها الجزائر.

[1] – بن عزوز بن علي, كتوش عاشور, **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح**, مداخلة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية واقع و تحديات،المكان و التاريخ غير موجودين، ص 490.

ثانيا: الإصلاحات خلال الفترة 2003-2005 :

كما شهد قانون النقد والقرض 90-10 عدة تعديلات وإصلاحات منذ سنة 2003 يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003, و الذي يتعلق بصفة أساسية بتنظيم بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض, حيث أن ما يمكن قراءته من خلال القوانين هو لجوء السلطات إلى فرض إجراءات أكثر صرامة على البنوك, و التأكيد على سلطة البنك المركزي من خلال وضع مساحة أكبر لتدخل الدولة في المنظومة المصرفية.
- القانون رقم (01-04) الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر. فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 500 مليون دينار جزائري, و بـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية, بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك و 500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية.
- القانون رقم (02-04) الصادر في 04 مارس 2004, و الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر, و بصفة عامة يتراوح معدل الإحتياطي الإجباري بين 0٪ و 15٪ كحد أقصى.
- القانون رقم (03-04) الصادر في 04 مارس 2004, و الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية.
- كما عرف القطاع التقني لأنظمة الدفع تأمينا عن طريق وضع هندسة وظيفية لتحديد أخطار الدفع و الإطار القانوني العام قد أكتمل في 2005 عن طريق نصوص منظمة تحدد مسؤولية المتعاملين في نظام الدفع و حقوق و النزامات المشاركين في هذا النظام, و من بين هذه القوانين تلك التي أقرها مجلس النقد و القرض في هذا الإطار هو قانون (15 ديسمبر 2005) الخاص بنظام مقاصة الشيكات و أدوات أخرى.

ثالثا: الإصلاحات خلال الفترة 2006-2009 :

و بعد سنة 2005 قامت السلطات الجزائرية بإجراء عدة إصلاحات أخرى في القطاع المصرفي, تدخل في إطار إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية و المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC), و بذلك أصدر بنك الجزائر عدة لوائح تنظيمية نذكر منها:[2]

- في 2006 أصدر بنك الجزائر لائحة تنظيمية رقم 06-02 المؤرخة في 2006/09/24 تحدد شروط :

---

[1] - بن إسماعين حياة, مرجع سبق ذكره, ص65-66.

[2] - أنظر موقع بنك الجزائر: WWW.bank-of-algeria.dz

- الترخيص لإنشاء بنك و مؤسسة مالية.
- الترخيص لإنشاء فرع بنك و مؤسسة مالية أجنبية.
- إعتماد بنك و مؤسسة مالية أو فروع بنك و مؤسسة مالية أجنبية.

– في 2007 أصدر بنك الجزائر النظام رقم 07–01 المؤرخ في 2007/02/03 يحدد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية في المعاملات الدولية الجارية و يحدد القواعد المطبقة على إنتقالها من و إلى الخارج.

– في 2008 نظام يحدد الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

– في 2009 أصدر بنك الجزائر النظام رقم 09–01 المؤرخ في 2009/02/17 يتعلق بالسماح للأشخاص الطبيعيين الأجانب المقيمين و الغير مقيمين و الأشخاص المعنويين الغير مقيمين بفتح حساب بالعملة الصعبة في بنك وسيط معتمد بعملة أجنبية قابلة للتحويل بحرية.

الفرع الثاني: الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة:

لقد قامت الجزائر منذ سنوات التسعينات بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية. و منها إصلاح قطاع التجارة الذي يدخل في إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالدرجة الأولى, و استعداد للتوقيع على إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية سنة 2002 و دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005, و لذلك لمواجهة تحديات و إنعكاسات إقامة منطقة التبادل الحر الأورو–جزائرية.

و تصب هذه الإصلاحات أساسا في إتجاه التحرير التجاري و الاقتصادي و تطوير الصادرات خارج المحروقات و ما يلزم ذلك من إصدار القوانين و التشريعات التي تنظم ذلك.

اولا: إصلاح الأطر القانونية:

و قد بدأت الجزائر في سنة 2003 بإجراء إصلاحات عميقة في القوانين و التشريعات التجارية, كما قامت وزارة التجارة بتنظيم النشاطات التجارية كما يلي :

– إصلاح القانون التجاري.

– مراجعة القانون رقم 04–08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالسجل التجاري.

– تخفيف إجراءات القيد في السجل التجاري.

– تأطير المهن و النشاطات التجارية التي تستوجب تشريعات خاصة القانون رقم 04–02 المؤرخ في جوان 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

إن هذه الإصلاحات للأطر القانونية تسمح لوزارة التجارة بتنظيم الأسواق الداخلية و الأنشطة

الإقتصادية وطابقتها للمقاييس الدولية بالتنسيق مع القطاعات التقنية المؤهلة, وضمان حماية صحة و أمن المستهلك من خلال تنظيم النشاطات والمهن التي تشكل خطرا من نوع خاص و تتطلب نصوص تنظيمية خاصة.

ثانيا: الإصلاحات في مجال المنافسة:

لقد كان حق المنافسة ينظمه الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995. إلا أنه حدث له تعديلات مهمة سنة 2003 و 2008.

حيث جاء الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة ليلغي السابق (95-06) و يتم إعادة صياغته من جديد في إطار مراجعة التشريعات المتعلق بالمنافسة و تكريس الإصلاحات الإقتصادية لتعزيز قواعد إقتصاد السوق, و إندماج الجزائر في القطاعات الإقتصادية العالمية و الإقليمية, فيما يتعلق بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و توقيع عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كما تجدر الإشارة إلى أن إصلاح قانون المنافسة جاء نتيجة لعدة دوافع نذكر أهم الأسباب الرئيسية فيما يلي[1]

1. فصل القواعد المتعلقة بالمنافسة (إتفاقات وإتفاقيات غير شرعية, التعسفات, وضعية الهيمنة ولتجمعات) عن ما يربطها من الممارسات التجارية.
2. الحد من الطابع القمعي, ووضع ميكانيزمات المشاورة والتعاون بين إدارة التجارة, مجلس المنافسة والمؤسسات لخلق ثقافة في السوق.
3. ضرورة إعادة تشكيل مجلس المنافسة ومنحه دورا أكثر ديناميكيا لضبط السوق وترقية المنافسة.
4. الإلتزام بالمتطلبات التي يفرضها إندماج الجزائر في الإقتصاد الجهوي والعالمي من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) و ما يستلزم ذلك من تحديث وتطوير التشريع الوطني في مجال النافسة.

كما يمكن إيجاز أهم ما جاء في الأمر رقم (03-03) المتعلق بالمنافسة كما يلي :

5. تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق.
6. مبدأ تحرير الأسعار (لسلطة رقابة الأسعار). بإستثناء المواد الإستراتيجية التي يمكن أن تخضع لتحديد الأسعار من طرف السلطة المختصة.
7. منع كل ممارسة مقيدة للمنافسة.
8. مراقبة التجمعات الإقتصادية قصد زيادة الفعالية الإقتصادية و تحسين الظروف المعيشية

[1] - minister du commerce. www.minicommerce-gov-dz.

للمستهلك.

9. حدد كيفية تنظيم و تسيير مجلس المنافسة و التشكيلة الجديدة لأعضائه.

أما سنة 2008 فقد تم تعديل الأمر رقم (03-03) بالقانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل و المتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة و فيما يلي نذكر أهم الإصلاحات التي جاءت في هذا القانون:[1]

10. تم توسيع مجال الممارسات التي تقيد المنافسة (المادة 10).
11. مجلس المنافسة له صلاحيات إتخاذ القرار (بالسماح أو الرفض) بإستثناء تلك الناجمة عن تطبيق نص تنظيمي أو تشريعي (المادة 19و21).
12. مجلس المنافسة هو سلطة إدارية مستقلة, تحت وصاية وزير التجارة (المادة 23).
13. ميزانية مجلس المنافسة تخصص من ميزانية وزارة التجارة.
14. تم توسيع التشكيلة التي يتكون منها مجلس المنافسة لتضم ممثلين عن المستهلكين (المادة 24).
15. المواد 56-58-59-62 و 63 تنص على العقوبات و كيفية تطبيقها.

ثالثا: الإصلاحات المتعلقة بتنمية الصادرات خارج المحروقات

إن إستراتيجية تطوير الصادرات خارج المحروقات طرحت منذ سنوات الثمانينات, ولكن لم تجد طريقها إلى التنفيذ, أما اليوم فقد أصبحت تشكل ضرورة ملحة في ظل تحديات مواجهة المنافسة الأوروبية والعالمية التي تفرضها منظمة التبادل الحر الأورو-جزائرية والانضمام إلى (OMC) و يترتب عن ذلك من فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية.

إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات, كان الهدف منها ترقية المبادلات التجارية وبالأخص تطوير الصادرات خارج المحروقات, وهو ما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية و بين أهم هذه الهيئات نذكر ما يلي:

أ- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)[(*)]

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها, وقد كلفت (ALGEX) بالمهام التالية:[(1)]

[1] - أنظر القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة.

[(*)] - Agence Nationale de promotion du commerce entérieur.

1. المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.
2. تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
3. تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة حول الأسواق الخارجية.
4. إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
5. وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية و تسيير ذلك.
6. وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
7. وضع تصور للمنشورات المختصة و المذكرات الظرفية و توزيعها, في مجال التجارة الدولية.
8. متابعة المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الإقتصادية و المعارض و العروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.
9. مساعدة المتعاملين الإقتصاديين على تطوير أعمال الإتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.

كما تقوم الوكالة بمهام أخرى كما يلي:[2]

- تكوين قاعدة معطيات حول الواردات والصادرات وبطاقية وطنية حول المتعاملين المتدخلين في عمليات التجارة الخارجية.
- ضمان عملية متابعة إقتصادية عبر متابعة تطور الوضعية السائدة في السوق الدولية للمواد التي تشكل أهمية بالنسبة للتجارة الخارجية للجزائر.
- اقتراح كل عملية تهدف إلى متابعة الواردات.
- القيام بعليات التكوين و الإعلام بالإضافة إلى تقديم الدعم الضروري لصالح الهيئات و المتعاملين الإقتصاديين من أجل متابعة الواردات.
- تتحصل الوكالة على كافة المعطيات التي تعالج المعلومات التجارية و بكل الوسائل, لاسيما عبر إرتباطات مباشرة مع قواعد المعطيات الإحصائية للمركز الوطني للإعلام الآلي و إحصائيات إدارة الجمارك.

---

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها, الجريدة الرسمية عدد39 الصادرة في 16 جوان 2004, المادة 6, ص5.

[2] – المرسوم التنفيدي رقم 08-313 المؤرخ في 2008/10/5 يتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-174, الجريدة الرسمية العدد 58 بتاريخ : 2008/10/8, المواد 02-03- ص8.

ب- الشركة الجزائرية للمعارض والصالونات (SAFEX)[*]

هي شركة عمومية جاءت لتحل محل الديوان الوطني للمعارض و المواتمرات الذي أنشأ سنة 1971, و تمارس (SAFEX) نشاطاتها بشكل رئيسي في المجالات التالية [1] :

1. تنظيم معارض ومؤتمرات متخصصة على المستوى الوطني الإقليمي والدولي.
2. تنظيم مشاركات المؤسسات الجزائرية في المعارض التي تجري في الخارج, والتي ضمن البرنامج الرسمي للحكومة الجزائرية بصورة رئيسية.
3. دعم و مساعدة المتعاملين الإقتصاديين في مجال التجارة الدولية و خاصة فيما يلي :
4. معلومات حول اللوائح التنظيمية المعمول بها في التجارة الدولية.
5. الفرص التجارية المتاحة مع الخارج.
6. ربط العلاقات بين المتعاملين الإقتصاديين.
7. إصدار مجلات إقتصادية و نشريات تجارية.
8. تنظيم إجتماعات و ملتقيات و مؤتمرات إحترافية.
9. إدارة و تسيير منشئات قصر المعارض.

ج- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)[*]

أنشأت هذه الشركة سنة 1996, وهي شركة مساهمة برأس مال 450 مليار دينار جزائري, و تتكون من 10 مساهمين : 5 بنوك و 5 شركات تأمين و هؤلاء المساهمين هم[2]:

☒ البنوك :

- BADR : بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- BEA : البنك الخارجي الجزائري.
- BDL : بنك التنمية المحلية.
- BNA : البنك الوطني الجزائري.
- CPA : القرض الشعبي الجزائري.

☒ شركات التأمين :

- CAAR : الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين.
- CAAT : الشركة الجزائرية للتأمينات.
- CCR : الشركة المركزية لإعادة التأمين.

(*) - Société Algériene des Foires et Salons.

1 - safere-amgerie-com.

(*) - compagne Algérienne d'assurance et de garantie des exportation.

2 - WWW.CAGEX.dz

- CNMA : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- SAA : الشركو الجزائرية للتأمين.

و تقوم الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات بالمهام الرئيسية التالية[1] :

– تأمين قروض التصدير: تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير.

– تأمين الإئتمان المحلي : الإئتمان بين المؤسسات, الإئتمان الإستهلاكي.

– تأمين المعارض.

– بيع المعلومات الإقتصادية و المالية.

تحصيل الديون.

المشاركة في التأمين وإعادة التأمين.

د- الصندوق الخاص لتنمية الصادرات (FSDE)[(*)]:

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 بهذف توفير الدعم المالي للمصدرين لتطوير منتجاتهم لتأخذ مكانها في الأسواق الخارجية. و قد عرف هذا الصندوق منذ نشأته إصلاحات شاملا من خلال قانون المالية المكمل لسنة 2007.

إن دعم الدولة من خلال الصندوق (FSDE) يمنح إلى كل مؤسسة تعمل في إنتاج السلع أو الخدمات مقيمة في الجزائر و تنشط في مجال التصدير. كما تحديد مبالغ المساعدة و الدعم من قبل وزارة التجارة حسب نسب محددة مسبقا إعتمادا على المواد المتاحة.

و يتكفل الصندوق الخاص لتنمية الصادرات بتعويض للمصدرين النفقات التالية[2]:

– النفقات المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية.

– التكفل جزئيا بالمصاريف المتعلقة بالمشاركة في المعارض بالخارج.

– التكفل بجزء من تكاليف البحث عن أسواق في الخارج.

التكفل بمصاريف النقل الدولي لرفع و شحن السلع في الموانئ الجزائرية الموجهة للتصدير.

تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المنتجات حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

ه- الصندوق الوطني لتنظيم و تطوير الزراعة (FNRDA)[**]

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و يهدف إلى توفير الدعم المالي للمصدرين العاملين في مجال تصدير التمور. و يتعلق الدعم المالي الذي يقدمه هذا الصندوق بالتكفل بجزء من فوائد القروض من البنوك الجزائرية بنسبة 3٪ حسب قيمة القرض المخصص لعملية التصدير و في نفس مدة القرض.

---

[1] - Ibid.

[(*)] - Fonds spécial de promotion des exportations.

[2] - minister du du commerce. minicommerce-gov-dz opcit.

[**] - le fonds national de régulation et développement agricole.

الفرع الثالث: الاصلاحات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر

اولا: قانون الاستثمار:

لقد بذلت الجزائر العديد من الجهود في سبيل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجذب الاستثمارات الاجنبية، و في هذا الاطار جاء المرسوم التنفيذي رقم (93-12) المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار حيث جاء بما يلي:[1]

1. يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الانشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع او الخدمات غير لمخصصة للدولة او لفروعها.
2. يتم انجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريعات المعمول بها، ويجب التصريح بهذه الاستثمارات قبل انجازها لدى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها(APSI)، والتي تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(AN DI).
3. لقد تضمن قانون الاستثمار 93-12 مجموعة من الحوافز ولإعفاءات و الامتيازات الضريبية للمستثمرين من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة وتقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب التي نلخصها فيما يلي :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في اطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال الاستثمار بنسبة 5 بالألف للعقود التأسيسية و الزيادات في راس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات سواء كانت منتجة محليا او مستوردة.
- تطبيق نسبة منخفضة من الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمارات.
- عدم التمييز بين المستثمرين المقيمين و غير المقيمين (المادة 38).

[1] - المرسوم التنفيذي رقم (93-12) المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.

- حرية إقامة الاستثمارات الاجنبية عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال او عن طريق الشراكة.

وقد تم تعديل القانون رقم 93-12 بالأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار،حيث جاء هذا الأمر لتفادي المشكلات و العراقيل التي ظهرت نتيجة لتطبيق التشريعات السابقة، حيث أهم ما جاء به هذا الأمر هو إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(AN DI) لتحل محل (APSI) وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CN I).[1]

وأراد المشرع الجزائري من خلال الأمر رقم 01-03 تحفيز الاستثمار في الجزائر، حيث نصت المادة 11 على انه بعد معاينة الاستغلال يستفيد المستثمر من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و كذا الإعفاء من الرسم العقاري على الملكية العقاري التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي.

كما اصدرت الجزائر عدة نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية أخرى تنظم الاستثمار في الجزائر نذكر منها:

- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/09 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 2006/10/09 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 2006/10/09 يتضمن تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2006/10/03 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-298 المؤرخ في 27-09-2007 يحدد مبلغ تحصيل مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفياتها.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 2007/01/11 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الامرة رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-200

[1] المادة 07 من الامر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتضمن تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة في 2001/08/22.

والمتعلق بتطوير الاستثمار.

ثانيا: الاطار المؤسسي المكلف بتطوير الاستثمار في الجزائر

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة. لتهيئة وخلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فبالإضافة الى اصدار القوانين و النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم وسير مجال الاستثمار في الجزائر. فقد انشأت عدة مؤسسات رسمية تقوم بتسيير ودعم مسار عملية تطوير الاستثمار في الجزائر.

الشكل رقم (3-3):

المؤسسات امكلفة بالاستثمار في الجزائر

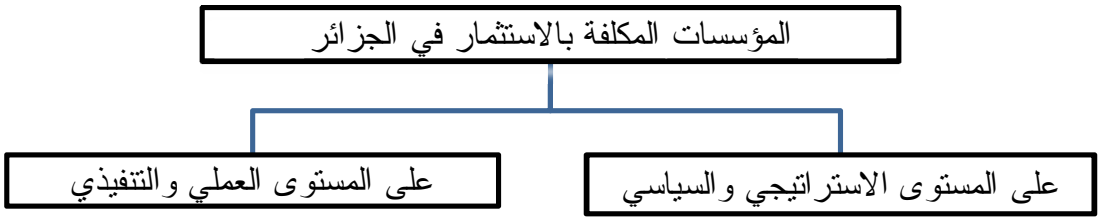

- المجلس الوطني للاستثمار(CNI)
- وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمارات
- الوزارات القطاعية
- الوكال الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
- الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF)
- الوكالة الوطنية لتطوير السياحة
- لجان المساعدة المحلية لترقية الاستثمار والتنظيم العقاري
- الديوان الوطني للاراضي الفلاحية

المصدر : من اعداد الطالب.

أ- المجلس الوطني للاستثمار (CNI)(*):

تم انشاء هذا المجلس بنص المادة 18 من الامر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20. المتعلق بتطوير الاستثمار ويرأسه رئيس الحكومة :[1]

1. اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
2. اقتراح اجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.

(*) - Conseil national de l'investissement (CNI).

[1] - المادة 19 من نفس الامر(01-03).

3. الفصل في المزايا التي تمنح في اطار الاستثمارات.
4. يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترغيب دعم الاستثمار وتشجعيه.

ان طبيعة مهام المجلس الوطني للاستثمار (CNI) هي اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر و التي تصب في صالح الاقتصاد الوطني.

كما ان المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/19 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره حدد صلاحيات ومهام المجلس كما يلي : [1]

- يقترح استرتيجية تطوير الاستثمار واولوياته.
- يدرس البرنامج الوطني ترقية الاستثمار الذي يسند اليه ويوافق عليه ويحدد الاهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.
- يفصل على ضوء اهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في الامر رقم 01-03 المؤرخ في 2001//08/20.
- يدرس الاتفاقيات المذكورة في المادة 12 من نفس الامر المذكور اعلاه.
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ اجراء دعم الاستثمار وتشجيعه.

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/19, يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره, الجريدة الرسمية العدد 64, الصادرة في 2006/10/11. المادة(03), ص 12.

- يحث على انشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار, ويشجع على ذلك.
- يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالاستثمار.

كما ان المجلس (CNI) يترأسه رئيس الحكومة ويتشكل من الاعضاء كما يلي:[1]

الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

- الوزير المكلف بالمالية.
- الوزير المكلف بترقية الاستثمارات (امين المجلس)
- الوزير المكلف بالتجارة.
- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
- الوزير المكلف بالسياحة.
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوزير المكلف بتهيئة الاقليم والبيئة,

ويجتمع المجلس مرة كل ثلاث (3) أشهر على الأقل.[2]

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) [(*)]:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI), بنص المادة (03) من الامر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار, حيث حلت محل وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها (APSSI) التي أنشأت بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/5.

وقد حددت المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 2006/10/09 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها, مهام الوكالة (ANDI) تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

حيث تقوم الوكالة بعدة مهام من الاعلام الى تسهيل اجراءات الاستثمار العمل على ترقية الاستثمار المساعدة المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي, تسيير الامتيازات والمتابعة.

ويمكن اجمال اهم صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كما يلي:[3]

---

[1] – المادة (04) من نفس المرسوم التنفيذي السابق(06-355).

[2] – المادة (05), من نفس المرجع السابق.

[(*)]-ANDI: Agence national de développement et d'investissement.

[3] – المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/9, يتضمن صلاحيات الوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها, الجريدة الرسمية عدد 64, الصادرة في 2006/10/11, المادة(03) ص 14.

- ضمان خدمة الاستقبال والاعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار.
- وضع انظمة اعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها والمراجع التوثيقية أو مصادر المعلومات الأنسب الضرورية لتحضير مشاريعهم.
- وضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الاعمال والشراكة والمشاريع وثروات الاقاليم المحلية والجهوية وطاقاتها.
- انشاء الشباك الوحيد غير المركزي.
- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات.
- انجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والاجراءات المتعلقة بالاستثمار.
- المبادرة بكل عمل في مجال الاعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج, بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر, وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها.
- تنظيم مصلحة استقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم, ومرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الادارات الاخرى.
- اعلام المستثمرين عن توفر الاوعية العقارية, وضمان تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.
- تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا الى المعايير والقواعد المحددة.
- متابعة انجاز الاستثمارات.

ج- الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF) [*]:

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري, أنشأت في أفريل 2007 لتسريع وتيرة الاستثمار في الجزائر.

- ومن مهامها, تسيير, ترقية, الوساطة, تنظيم العقار, الملاحظة والاعلام حول العرض والطلب على العقارات, وتنظم سوق العقار.
- تسيير ما تبقى من اصول المؤسسات العمومية المحلية وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

[*] - Agence Nationale d'intermédiation et de Régulation Foncière.

- تجميع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر وإنشاء بنك معطيات حول هذه المعلومات.
- تنظيم عمليات بيع العقار.

المطلب الثاني: إعادة التأهيل الصناعي

إن إقتناص الفرص الإيجابية المتوقعة من التقارب الإقتصادي ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاق الشراكة و إقامة منطقة التبادل الحر لا تكمن فقط في التنازلات التي يقدمها الطرف الأوروبي لنفاذ الصادرات الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

و لكن أيضا إلى تبني و إعتماد الجزائر لمجموعة من السياسات والإجراءات المرافقة لضمان نجاح هذا الإتفاق ما بين الطرفين. فالشراكة لوحدها لا تستطيع حل الصعوبات والمشاكل الإقتصادية, و الإختلالات الهيكلية التي يعيشها الإقتصاد, تمويل وعصرنة القطاعات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي.[1]

وفي سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر وضمانا لنجاح لعملية الإنتقال من النظام التفصيلي إلى النظام القائم على مبدأ المعاملة بالمثل, فإنه من الضروري وضع تصحيحات وسياسات مرافقة لهذه العملية, ترتكز على تأهيل المؤسسات ماليا وتكنولوجيا و بشريا, إضافة إلى التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية خاصة الصناعية منها, بإعتبار أن التفكيك الجمركي يشمل المنتجات الصناعية دون الزراعية, كما يتطلب الأمر توفير المناخ الإستثماري الملائم لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المحيط بهدف تفعيل التعاون الإقتصادي ودفع عملية التكامل على المستوى الإقليمي والجهوي[2].

الفرع الاول: برنامج إعادة التأهيل الصناعي مفهومه وأهدافه:

اولا: مفهومه :

يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة وكفاءة الأداء في إطار التنافسي, وأن يصبح لها هدف إقتصادي ومالي على المستوى الدولي.[3]

ولذلك فإن من أسباب نجاح إعادة تأهيل المؤسسة الإقتصادية أن تكون المرجعية الأساسية في تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية هي المنافسة الدولية. لتكون هي المعيار الأساسي لتحديد و معالجة النقائص والمعوقات للرفع من مستوى إنتاجية المؤسسة لتنافس المنتجات الأجنبية, و بناء

---

[1] - زايري بلقاسم, **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر**, مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا, العدد3, بدون تاريخ, ص47.

[2] - علي لزعر, ناصر بوعزيز, **تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية**, مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد05, جوان2009, ص38.

[3] - زايري بلقاسم, **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر**، مرجع سبق ذكره, ص48.

على ذلك فإن برنامج إعادة التأهيل لا يجدي نفعا في ظل إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية والانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة إذا كان الهدف من هذا البرنامج هو المنافسة على مستوى المحلي فقط.

في غياب شرط الإندماج في الإقتصاد العالمي دخلت المؤسسة الجزائرية في تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها إستدراك التأخر الذي يفصلها عن المؤسسة المؤهلة دوليا, و ذلك عن طريق برنامج يستند أساسا إلى:[1]

- الإنتاج بالمواصفات الدولية.
- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها.
- الإنتاج للخارج أي الإهتمام بالتصدير كهدف أساسي في إستراتيجية المؤسسة.

و قد رسم المسار التنفيذي لبرنامج إعادة تأهيل المؤسسة الإقتصادية في الجزائر على خطين متوازيين الأول يتعلق بالتأهيل على مستوى المؤسسة و الثاني بتأهيل محيط الذي تتفاعل فيه المؤسسة الاقتصادية والذي تتاثر بما يطرأ عليه من تغييرات، الشكل التالي يوضح مسار برنامج التأهيل.

شكل رقم (3-4) : برنامج التأهيل.

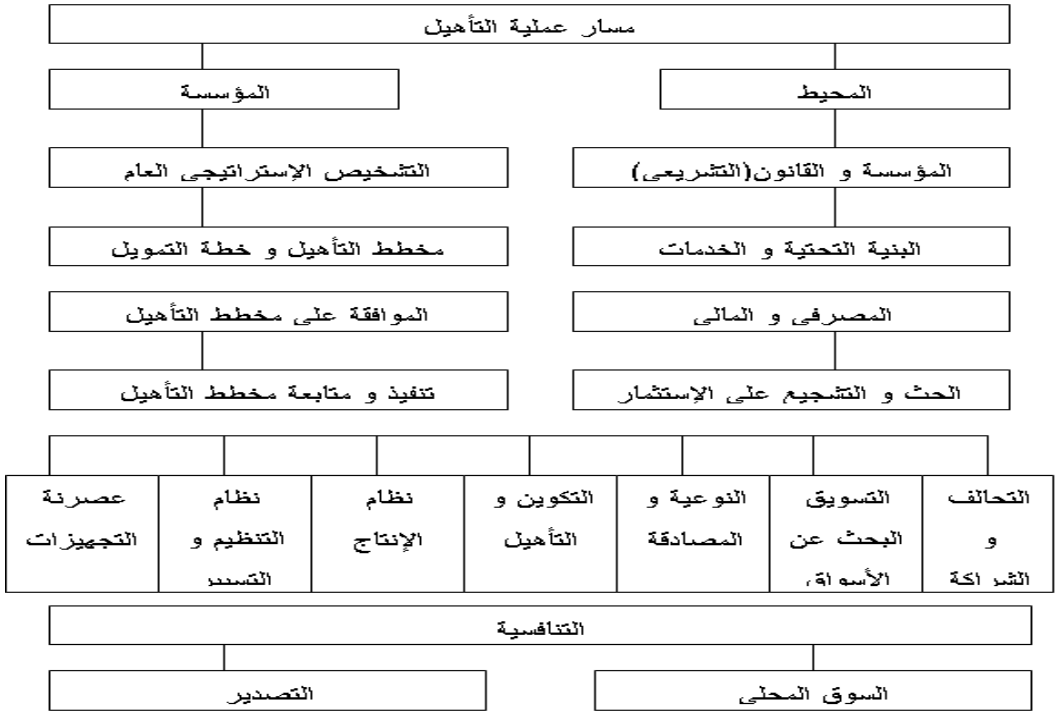

المصدر: زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية امؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم اتسيرجامعة الجزائر، 2006-2007، ص 44.

[1] – قصاب سعدية, **الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الاوروبي و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، التاريخ غير موجود، ص 12.

أ- التأهيل على مستوى المؤسسة :

ويتطلب إعادة تأهيل المؤسسة إلى إجراء تشخيص إستراتيجي شامل للمؤسسة يحدد من خلاله الجوانب الرئيسية التي تحتاج إلى تدخل لإعادة هيكلتها, من خلال إعداد مخطط إعادة التأهيل و تحديد برنامج لتمويله, ثم الموافقة أو المصادقة عليه من طرف مكاتب الدراسات تحت وصاية وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

الشكل رقم (3-5) :

المحاور الأساسية للتأهيل على مستوى المؤسسة.

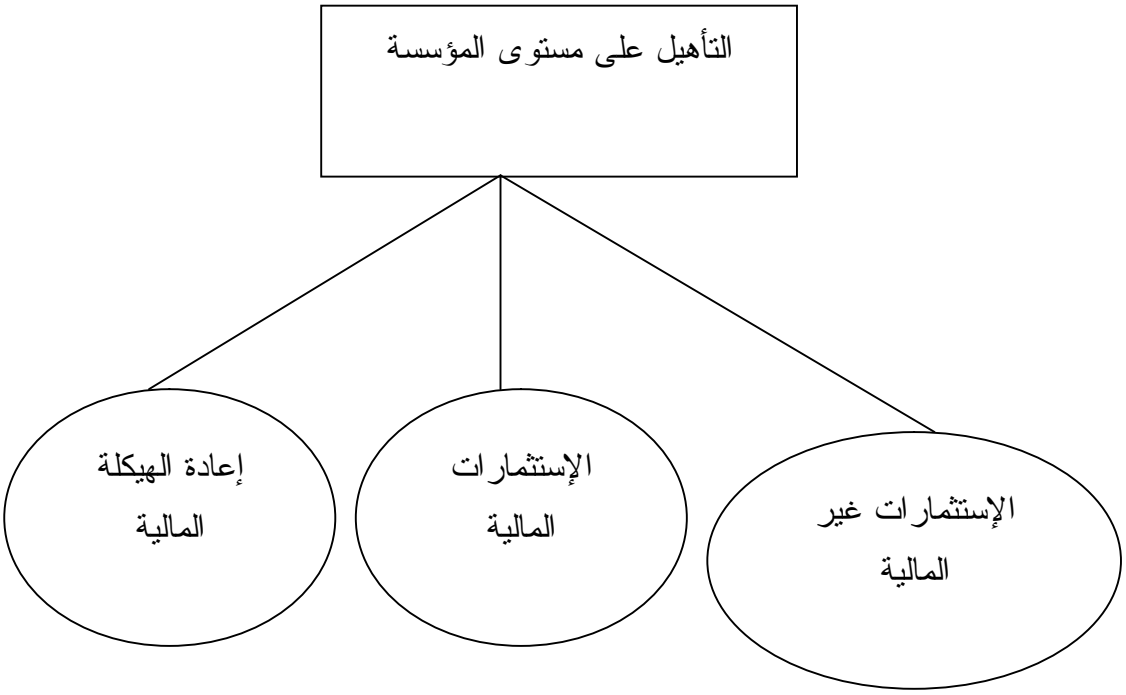

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على ما سبق.

و يتم إجراء الإصلاحات على مستوى المؤسسة من خلال ثلاثة محاور للتأهيل هي:[1]

1. الإستثمارات غير المادية :

و تهم جميع الإستثمارات غير المادية التي ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة, و بالخصوص في مجال الإمكانات البشرية و التنظيمية المعرفة العلمية و الدراسات و البحث عن أسواق جديدة و تشمل هذه الإستثمارات على :

- أعمال المساندة الفنية الخاصة بطرق الإنتاج والمراقبة والتخطيط.
- أعمال المساعدة الفنية المتعلقة بتنظيم المؤسسة ودراسة الوظائف وإنشاء مكتب تنظيم.

[1] - زايري بلقاسم, **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر**، مرجع سبق ذكره, ص48.

– أعمال المساعدة الفنية الخاصة بتحسين الجودة للمنتجات و كذلك ما يسمح بالحصول على شهادة مطابقة المؤسسة مع المواصفات العالمية(ISO)[*] .
– تحويل التكنولوجيا و إقتناء رخص الإختراعات.
– إقتناء و إعداد برامج إعلامية لها تأثير مباشر على القدرة التنافسية للمؤسسة.
– الدراسات التحضيرية للإستثمارات المالية.
– التكوين و تأهيل الموارد البشرية.
– الدراسات المتعلقة بتنظيم المؤسسة.
– الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء.

2. الإستثمارات المادية :

تشمل جميع الإستثمارات المادية التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و نذكر بالخصوص:
– تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها.
– إقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى نجاعة أفضل (تخفيض في التكاليف, تحسين الإنتاجية...)
– إقتناء تجهيزات إعلامية و مخبرية.

3. إعادة الهيكلة المالية :

إن تأهيل المؤسسة يتطلب في بعض الأحيان إعادة هيكلتها المالية و تمر هذه العملية بالمحاور التالية :

- دعم الإمكانات الذاتية (بإقحام أموال جديدة).
- تثبيت التوازن للهيكلة المالية (بإقحام الأموال المتداولة).
- الحد من حجم المخزونات (بالنظر إلى النشاط).
- التحكم في حجم و نوعية الديون.
- تمويل الإستثمارات برؤوس أموال مناسبة و ترشيد إستعمال القروض البنكية.

ب– تأهيل المحيط :

إن خلق محيط مناسب يضع المؤسسة الإقتصادية في الطريق الصحيح للرقي بمستوى الأداء الإنتاجي و تسيير مواردها المالية و البشرية لتحقق أهدافها التنافسية, إذ أن القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى ملائمة المحيط الذي تتفاعل معه, و لذلك فإن تأهيل محيط المؤسسة لمواكبة التحولات على المستوى المحلي و الدولي أمر جوهري في عملية تأهيل المؤسسة.

[*]- ISO : International Standard Organisation.

و قد تضمن هذا البرنامج المحاور التالية :

- إعادة النظر في المحيط الإقتصادي للمؤسسة, بتحديد وظيفة الإنتاج, وظيفة التسويق, وظيفة التمويل.
- إعادة هيكلة البنية التحتية لتكون إطارا ملائما لنشاط المؤسسة, و خاصة إعادة تهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاطات أو إنجاز مناطق جديدة تواكب التطورات العالمية.
- القيام بإصلاحات مهمة في قطاع النقل البري و البحري و الجوي و تحسين بنيته التحتية و الرفع من مستوى الخدمات.
- تحديث قطاع الإتصالات بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية الحديثة, مع إعطاء الأولية للمؤسسات و المناطق الصناعية.
- إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي في ميدان الإستثمار وتحرير التبادل التجاري, والمعاملات المالية والمصرفية بما يتلاءم وما هو معمول به على مستوى الجهوي و الدولي.
- إعداد برامج التكوين والتدريب تستهدف تطوير المواد البشرية لتكوين أفضل الإطارات و الكفاءات, بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين في إطار إتفاق الشراكة.

ثانيا: شروط برنامج التأهيل:[1]

إن التأهيل برنامج محفز على تحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الإستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير و توقع و تحليل جوانب الضعف في المؤسسة, حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات تستجيب للمعايير قبول التأهيل, إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا, فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998م لم يتم تأهيل سوى 10مؤسسات من القطاعين العام و الخاص, وفي شهر مارس 2003م, و حسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل, منها 140 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي :

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون المؤسسة تشغل أزيد من 30 عاملا و بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطية أزيد من 10 عمال.

[1] – علي لزعر, ناصر بوعزيز, مرجع سبق ذكره, ص39.

ثالثا: أهداف برنامج إعادة التأهيل:

الشكل رقم (3-6): اهداف برنامج التاهيل

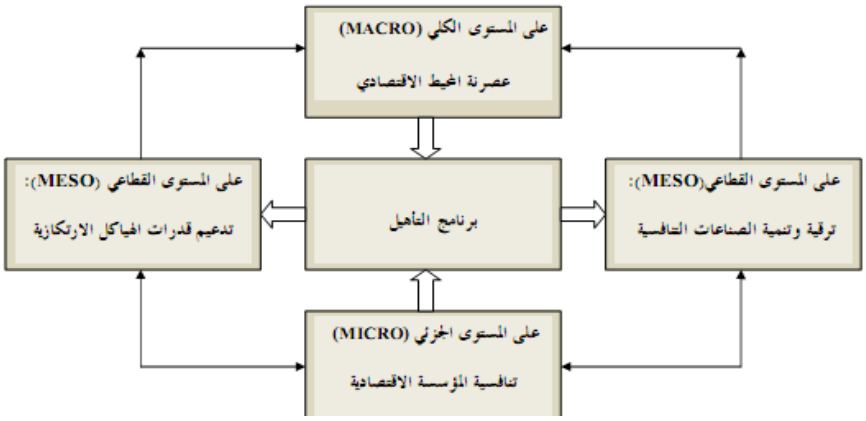

المصدر: مشري محمد الناصر،**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)** رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،،جامعة فرحات عباس سطيف،2008-2011، ص107.

الشكل السابق يبين مجموعة الاهداف التي يشملها برنامج اعادة التاهيل كما يلي:

أ- **على المستوى الكلي:** ويتضمن ما يلي:[1]

- إعداد سياسة إقتصادية تكون أساسا لبرنامج الدعم و الحث رفع مستوى التأهيل, آخذا بعين الإعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية و الدولية.
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية و القيام بإجراءات على مستوى القطاعي و الجزئي.
- إعداد برنامج التأهيل للمؤسسات الإقتصادية و محيطها.
- إعداد برنامج تحسيسي و إعلامي لسياسة التأهيل تستهدف المتعاملين الإقتصاديين.

ب- **على المستوى القطاعي :** إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قدرة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه, و بهذا فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها و إمكاناتها, مثل جمعيات أرباب العمل, الهيئات العمومية, هيئات التكوين, البنوك و المؤسسات المالية, علما أن عملية التأهيل و هياكل دعم التأهيل تبقى خاضعة لمشكلة التمويل, و هنا يظهر دور الإتحاد الأوروبي من خلال تقديم الإعانات و دعم الإستثمارات الأجنبية, كما أن التأهيل يبقى قضية تعبئة الموارد و مصادر التمويل الداخلية.و بالتالي تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع تحقيق أهداف يتوقف على دعم و تطوير إمكانيات و الهيئات و الهياكل المساعدة للمؤسسات[2].

[1] – نفس المرجع السابق, ص41.

[2] – نفس المرجع السابق, ص41.

ج- **على المستوى الجزئي :**

إن من بين أهم الأهداف على المستوى الجزئي التي يرمي إليها البرنامج نذكر ما يلي[1]:

1. **تحسين تسيير المؤسسات:**

تسعى برامج التأهيل إلى رفع القدرة الإنتاجية للمؤسسة حتى تجد مكانة في السوق المحلي في مرحلة أولى و البحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية, و يتم ذلك بإدخال مجموعة من التغييرات على أساليب الإنتاج و طرق التسيير بغية الإستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة و تنمية الكفاءات البشرية و التنمية و البحث في الوظيفة التسويقية ويتم ذلك بـ :

- تنمية مشاريع مشتركة مع المؤسسات الأجنبية.
- ترقية المؤهلات المهنية و الإبتكار التكنولوجي و تشجيع المؤسسات على إستعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال.
- إستخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال و توظيفها.
- تفعيل وظيفة البحث و العمل على إنشاء مخابر متخصصة, بالتعاون مع الجامعات كما هو معمول به في الدول المتقدمة.
- إكتساب الجودة.

2. **تحسين تنافسية المؤسسة :** إن هدف الوصول إلى تعزيز و تحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف العامة التي يسعى لها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة...و تتم عملية تحسين التنافسية من خلال إعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و التنظيم و هذا للتحكم في التكاليف و الإلتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية و تحسين القدرة التسييرية لدى المؤسسات.

و لقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة, والذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002, و الثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005, و الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008 [2] .

إن هذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها برنامج التأهيل الصناعي للمؤسسات الجزائرية في ظل تحرير تجارة المنتجات الصناعية نتيجة إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في آفاق 2017 و تفادي الإنعكاسات السلبية على المؤسسات الصناعية في الجزائر,

---

[1] عبد الحميد بن الشيخ, **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطية في ظل الشراكة الأورو متوسطية حالة الجزائر**, رسالة ماجستير, لكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2009-2010, ص101-102.

[2] – كربالي بغداد, **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد 08, 2005, ص66.

يأتي دور الإتحاد الأوروبي من خلال تقديم الدعم المالي من خلال برنامج ميـــدا[*] (MEDA) إلا أن هذا الدعم المالي الأوروبي لم يفعل الكثير للمؤسسات الصناعية الجزائرية بـــالنظر إلـــى التأخر في الدفع و قلة المخصصات المالية للجزائر.

الجدول رقم (3-16): مجالات تدخل ميدا 1 في الجزائر

مجالات التدخل	المبلغ المخصص (مليون يورو)
تسهيل التعديل الهيكلي	30 مليون يورو
ترقية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة	57 مليون يورو
دعم إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة	38 مليون يورو
تحديث القطاع المالي	23 مليون يورو

المصدر : علي لزعر, ناصر بوعزيز, مرجع سبق ذكره, ص44.

الفرع الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الحاضر محل إهتمام متزايـــد لـــدى الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء, بالنظر إلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات فـــي إحداث التنمية, و هي بذلك تشكل مدخلا هاما للنمو الإقتصادي.

اولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية البالغة التـــي تلعبهـــا المؤسســـات الصـــغيرة و المتوسطة, إلا أنه لا يوجد تعريفا موحدا متفق عليه عالميا, و يعود ذلك إلى إختلاف الدول فـــي تصنيفها للمؤسسات الصغير و المتوسطة.

و ليس من الغريب أن نجد على مستوى دولة واحدة عدة تعـــاريف للمؤسســـات الصـــغيرة و المتوسطة, بعضها يعتمد على معيار رقم الأعمـــال, و الـــبعض الآخـــر علـــى عـــدد العمـــال المستخدمون أو رأس المال المستثمر.[1]

وسوف نقتصر في ذلك على تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات صغيرة والمتوسطة حيث عرفها في القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنص المادة الرابعة كما يلي[(1)] :

---

[*] – لقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995-2006 بمبلغ 510.2 مليون يورو, هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين, ميدا 1 للفترة 1995-1999 بمبلغ 164 مليون يورو, و لكن لم تتلقى منه إلا 30 مليون يورو فقط, و ميدا 2 للفترة 2000-2006 بمبلغ 346.2 مليون يورو تلقت منه 238.9 مليون يورو.

[1] – بلحسن هواري, زايري بلقاسم, **أثر إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة و المتوســـطة فـــي الجزائـــر**, الملتقى الدولي حول: آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصـــغيرة و المتوســـطة, جامعة فرحات عباس سطيف, 13-14 نوفمبر 2006, ص3.

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة, مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات :

- تشغيل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية(*) .

و قد عرفت المواد 5, 6, 7 من نفس القانون التوجيهي 01-08كا من المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-17) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المعيار / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية مليون دج
مؤسسة المصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نص المواد 5, 6, 7 من القانون التوجيهي 01-18, مرجع سبق ذكره, ص6.

ثانيا: أهميتها

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما و أساسيا في تنمية إقتصاديات الدول من خلال مساهمتها الفعالة في نشأة الصناعات الجديدة و توزيعها على مختلف المناطق الجغرافية داخل الدولة, و تلبية حاجيات الأسواق و مختلف المستهلكين. و إستخدام الموارد المحلية و تشغيل الطاقات البشرية المحلية.

و علاوة على دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية, فإنها تقدم العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2] :

- إتاحة فرص عمل برؤوس أموال أقل.
- إستغلال مدخرات المواطنين و الإستفادة منها في الميادين الإستثمارية المختلفة.
- إستغلال المواد الأولية المتاحة محليا.

---

[1] – المادة 04 من القانون التوجيهي 01-08 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الجريدة الرسمية العدد 77, الصادرة في 15 ديسمبر 2001, ص5.

(*) – المؤسسة المستقلة هي : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المادة 4 من القانون التوجيهي.

[2] – بلحس هواري, زايري بلقاسم, مرجع سبق ذكره, ص8.

- تعد هذه الصناعات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات و لها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.
- لا تحتاج إلى مستويات عالية من التدريب.
- توفر منتجات هذه الصناعات جزءا هاما من إحتياجات السوق المحلي, مما يقلل من الإستيراد.
- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيدا عن الروتين.

ثالثا: برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ- البرنامج الوطني لتحسين القدرة التنافسية الصناعية

هذا البرنامج تسيره وزارة الصناعة, ويهدف إلى تحسين وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاملا وفق مرحلتين: مرحلة التشخيص الإستراتيجي العام للمؤسسات ثم الإنتقال بهذه المؤسسات إلى مرحلة إعداد خطة لتأهيل هذه المؤسسات.

حصيلة هذا البرنامج منذ إنطلاقه في جانفي 2002 إلى غاية ديسمبر 2006 جد ضعيفة مقارنة مع الهدف من إنشائه وهو تأهيل 1000 مؤسسة[1].

الجدول رقم (3-18) : حصيلة التأهيل لمرحلة التشخيص (ديسمبر 2006).

طلبات المؤسسات	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	المجموع
	235	171	406
المعالجة	232	169	401
المقبولة	155	135	290
المرفوضة	77	34	111

Source : Ibid.

الجدول رقم (3-19) : حصيلة التأهيل مرحلة خطة التأهيل (ديسمبر 2006).

وضعية الملفات	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	المجموع
المقدمة	89	54	143
المعالجة	88	53	141
المؤسسات المستفيدة	85	52	137

Source : Ibid; p11.

[1] - Lamia Azouaou, p10.

يتضح من خلال الجدولين السابقين أن حصيلة البرنامج الوطني لتحسين القدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الذي سطرته وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة, في بداية سنة 2002. فقد تم استقبال 406 طلب خلال مرحلة التشخيص 290 طلب منها فقط تم قبولها خلال هذه المرحلة الأولى من البرنامج, أما المرحلة الثانية مرحلة خطة التأهيل فقد تم قبول 137 مؤسسة الإستفادة من عملية التأهيل من مجموع 406 مؤسسة, أي بنسبة 34٪ خلال الفترة من جانفي 2002 إلى ديسمبر 2006.

ب- برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ميدا (EDPme)[*]

في إطار تفعيل الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ثم طرح برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر EDPme إبتداء من عام 2002 إلى غاية نهاية 2007.

هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكييفه مع متطلبات إقتصاد السوق, ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالارتكاز على الأهداف التالية[1] :

- تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الإبتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات ص وم.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر هذا البرنامج من أهم برامج الدعم والتأهيل من حيث الموارد المالية المخصصة له, بتمويل مشترك بين المفوضية الأوروبية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

وضع هذا البرنامج لمدة خمس (05) سنوات بتمويل قدره 62.9 مليون يورو, 57 مليون يورو من طرف المفوضية الأوروبية, 3.4 مليون يورو من طرف الحكومة الجزائرية و 2.5 مليون يورو من طرف المؤسسات المستفيدة من خدمات هذا البرنامج[2] .

---

[*]– Euro développement pme (EDPme).

[1] – زويتة محمد الصالح, مرجع سبق ذكره، ص114.

[2] - TCHAM Aarouk et Tcham kamel, **les programmes de mise niveau des entreprises algériennes dans le cadre de l'accord d'association euro méditerranéen (résultats perspectives).**
الملتقى الدولي حول : آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائر ورشة عمل , من 13-14 نوفمبر 2006, فرحات عباس سطيف, ص9.

1. شروط البرنامج :

كما أنه للإستفادة من هذا البرنامج يجب أن تتوفر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة شروط نوجزها فيما يلي:[1]

- أن تكون هذه المؤسسات تعمل في إحدى النشاطات التالية :
  - المواد الغذائية و الفلاحية.
  - الصناعات الغذائية.
  - مواد البناء.
  - السلع المصنعة.
  - الصيدلية.
- أن يكون للمؤسسة نشاط فعلي لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- عدد العمال ما بين 10 إلى 250 عاملا.
- حفظ 60٪ على الأقل من رأسمالها الإجتماعي بإسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- أن يكون منخرط في صندوق الضمان الإجتماعي ثلاث سنوات الأخيرة.

2. المحاور الرئيسية للبرنامج[2] :

يسير هذا المشروع من طرف وحدة إدارة المشروع (UGP)[*] تقوم بمهمة التنسيق و تشغيل أنشطة المشروع, ولديها مقرر رئيسي في الجزائر العاصمة وخمسة فروع في كل من : الجزائر, عنابة, غرداية, وهران وسطيف, ويتكون هذا المشروع من ثلاثة محاور:

- **المحور الأول:** الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويشمل القيام بالتشخيص المسبق لعملية تأهيل المؤسسات وتنظيم ندوات تدريبية, وقد مكن هذا البرنامج 445 مؤسسة من الإستفادة من عملية التأهيل إلى غاية ديسمبر 2007.
- **المحور الثاني** : الدعم المالي: قام هذا البرنامج بدعم إنشاء صندوق قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR), وسمح بتكوين محللين للبنوك الجزائرية في تقنيات تقييم مخاطر المؤسسات.

---

[1] – لمزيد من الإصلاح أنظر : زويتة محمد الصالح, مرجع سبق ذكره, ص118–112.

[2] -FARIDA MERZOUK, PME et compétitivité en Algérie. Université de Bouira. Algérie. P11. www.univ-telemcen.dz/freg/larevue 09/FARIDA٪20 MEROUK.pdf le 20-07-2012.

[*] -UGP..وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **المحور الثالث :** دعم المحيط المؤسسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سمح هذا البرنامج بإنشاء المجلس الوطني الإستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وقام بتمويل عمليات التدريب الخاصة بشركات الأعمال وكذلك غرف التجارة والصناعة وإطارات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الى جانب ارساء نظام للجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات[1].

هذا البرنامج الثاني، خصص لتأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية وغير صناعية بمبلغ اجمالي44 مليون يورو، يساهم الجانب الاوروبي بـ 40 مليون يورو، والجانب الجزائري بـ 3 مليون يورو و1 مليون يورو من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحددت فترة هذا البرنامج اربعة (4) سنوات.[2]

3. نتائج برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا (EDPme)

لقد امتدت الفترة المقدرة لبرنامج التعاون الأوروبي الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007 أي خلال خمس (05) سنوات من التأهيل, وفي نهاية فترة هذا البرنامج صدر التقرير النهائي في ديسمبر 2007*, وحسب هذا التقرير فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمت للانضمام إلى هذا البرنامج, إلا أن 445 مؤسسة قد استفادت بصفة عملية ضمن إجراءات التأهيل إي بنسبة تعادل 65٪ من مجموع المؤسسات التي أبدت رغبتها في الانضمام إلى البرنامج أنظر الشكل أساسا في المؤسسات التي لم تستفد فعليا من الدخول في إجراءات التأهيل, فقد تخلت 179 مؤسسة من البرنامج خلال مرحلة ما قبل التشخيص (التشخيص الأولي) بنسبة 26٪, أما الـ 61 مؤسسة المتبقية أي بنسبة

[1] - سهام عبد الكريم، **سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتسوطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2011/09، ص 146.

[2] Lamia AZOUAOU,Nabil Belouardi**, la politique de mise a nuveau des pme Algerienne, enlisement Ou nouveau depart? Colloque international , stratégies de développement: quel chemin parcouru? Quel réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques?**, le 21-23 juin 2010 ,Hammamet TUNISIE, p 10.

* – لقد تم اعداد هذا التقرير النهائي لبرنامج للبرنامج الاوروبي لتاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزار من طرف المفوضية الاوروبية و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية في ديسمبر 2007.

9٪ فقد إقتصرت على مرحلة التشخيص و لم تدخل تنفيذ مخطط التأهيل**.

الشكل رقم (3-7) :
درجة التقدم لـ 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة في مراحل برنامج التاهيل

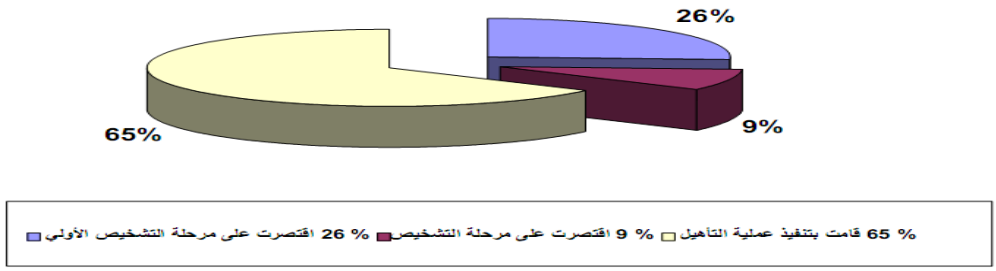

Source : Rapport Final, **Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre,** Euro Développement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007, P 27.

وتعود الأسباب الرئيسية لإنسحاب هذه المؤسسة من مواصلة السير في تنفيذ إجراءات البرنامج إلى ما يلي[1] :

- رفض صاحب المؤسسة في مواصلة مراحل البرنامج.
- سوء تنظيم المؤسسة وعدم شفافية التسيير.
- الصعوبات المالية.

الشكل رقم (3-8):
توزيع الـ 445 مؤسسة صغيرة و متوسطة حسب قطاع النشاط

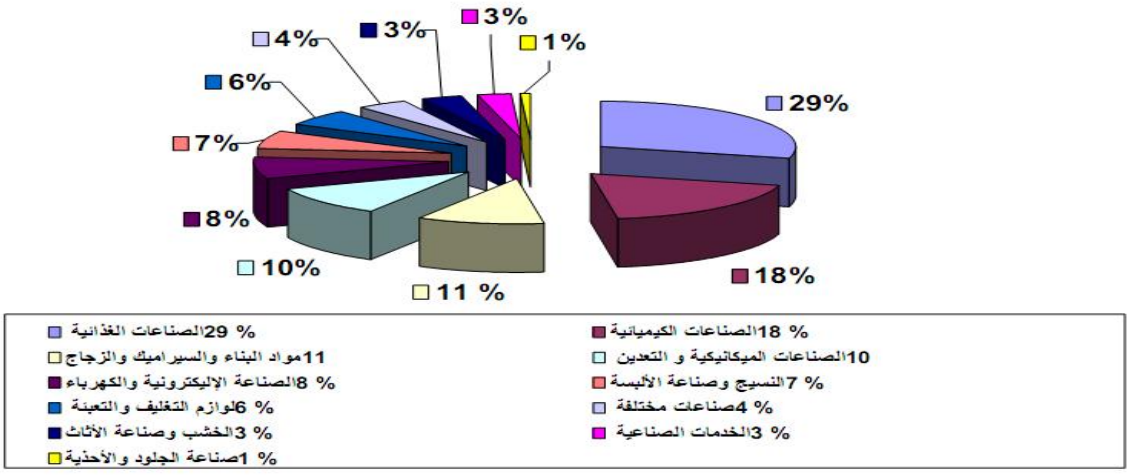

Source :Ibid.p 29.

نلاحظ من خلال الشكل أنه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب برنامج (EDPme) بتركيز بـ 68٪ في أربعة نشاطات رئيسية وهي: الصناعات الغذائية والصناعات

** – أنظر :

Rapport Final, **Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre,** Euro Développement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007, P 27.

[1] - Ibid.p 27.

الكيميائية, صناعة مواد البناء والصناعات الميكانيكية والتعدين, ويرجع ذلك إلى تجاوب هذه القطاعات مع إجراءات برنامج التأهيل, وحرص أصحاب هذه المؤسسات على الرقي بمستوى تنافسية مؤسساتهم إلى مستوى المؤسسات الأوروبية. كما نلاحظ أن قطاع الصناعات الالكترونية و الكهرباء يمثل 8٪ فقط من مجموع المؤسسات المؤهلة الـ (445) رغم حاجة هذا القطاع إلى التطوير المستمر في جميع الميادين ورغم المنافسة الشديدة التي يواجهها هذا القطاع ونفس هذه الملاحظة تنسحب على قطاع النسيج وصناعة الألبسة رغم أهمية المنتجات النسيجية في السوق المحلية والمنافسة الشديدة التي تعانيها من المنتجات الأوروبية والآسيوية, كما إحتلت صناعة الجلود المرتبة الأخيرة بنسبة 1٪ فقط.

الشكل رقم (3-9) :
توزيع العمليات على 445 مؤسسة صغيرة و متوسطة لـ 896 عملية تأهيل

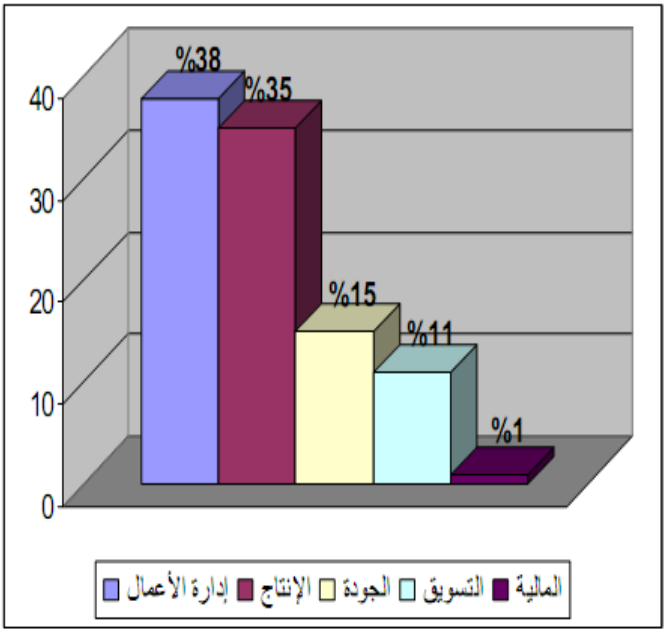

Source : Ibid., p 30.

الشكل السابق يلخص مختلف عمليات برنامج التاهيل، ومن الواضح أن البرنامج الاوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر MEDA لا يعتمد على الدعم المالي المباشر للمؤسسات المنخرطة فيه إذ أن هذا الاخير لا يمثل سوى 1 % فقط، بل ان حوالي 99% من العمليات تتمثل في تاهيل المؤسسات الصغير و المتوسطة في مجال تقنيات التسيير و الادارة والتسويق وترقية الانتاج وتحسين الجودة، حيث ان 38% من هذه العمليات تركز على ادارة الاعمال و35% في ترقية اساليب الانتاج، اما مجالي الجودة والتسويق فيمثل كل منهما علئ التوالي 15% و11%.

الشكل رقم (3-10):
توزيع ميزانية 15.039.692 اورو حسب أصناف عمليات التأهيل

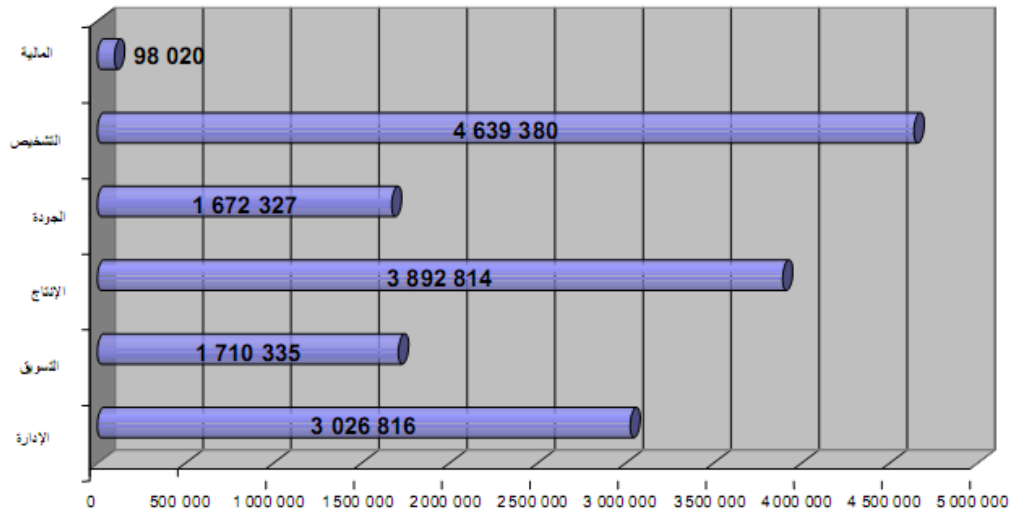

Source : Ibid. p 39.

نلاحظ من الشكل السابق ان العمليات التي قام بتمويلها هذا البرنامج بالدرجة الاولى هي عمليات التشخيص ب 4,6 مليون يورو ثم عمليات الانتاج ب 3,8 مليون يورو وعمليات الادارة ب 3 مليون يورو.

كما تجدر الاشارة الى ان القيمة المالية الاجمالية لهذا البرنامج تقر بـ 62.9 مليون يورو منها 57 مليون يورو تقع على عاتق الاتحاد الاوروبي، وحسب الشكل اعلاه فقد كانت التكلفة الاجمالية لعمليات التاهيل عند نهاية البرنامج بـ 15.03 مليون يورو اي بحوالي 24% من القيمة الاجمالية للبرنامج.

المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاجزائر

الفرع الاول : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال الجدول أدناه ومنذ 2003, قد تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 2010 بشكل ملحوظ. حيث إنتقل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 283587 مؤسسة إلى 607297 مؤسسة على الترتيب (2001–2010).

وهذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود إلى الزيادة الملحوظة في المؤسسات القطاع الخاص, حيث انتقل عددها من 207949 مؤسسة إلى 606737 مؤسسة خلال نفس الفترة السابقة. أما مؤسسات القطاع العام فبالعكس تماما حيث تراجع عددها من 788 مؤسسة إلى 560 مؤسسة خلال نفس الفترة السابقة, أما المؤسسات الحرفية فقد تطور عددها هي الأخرى, حيث سجلت سنة 2009 162085 مؤسسة بعدما كان عددها 79850 سنة 2003.

الجدول رقم (3-20) :

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2003-2010

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الخاصة	207949	225449	245842	269806	293946	392013	408155	606737
العمومية	788	778	874	739	666	626	598	560
الحرفية	79850	86732	96072	106222	116347	126887	162085	-
المجموع	288587	312959	342788	376767	410959	519526	570838	607297

المصدر: منى مسغوني، **نحو اداء متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2012/10 ، ص 134.

وعند نهاية السداسي الأول 2011, بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 642913 مؤسسة (أنظر الجدول أدناه), أي بزيادة 35616 مؤسسة في نهاية سنة 2010. حيث تم تسجيل 642314 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011 تتوزع كما يلي:

- 383594 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لأشخاص معنوية بنسبة 59.66٪.
- 117260 مؤسسة صغيرة و متوسطة لأشخاص طبيعية[*] بنسبة 18.24٪.
- 141460 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حرفية بنسبة 22٪.

حيث شكلت نسبة القطاع الخاص 99.91٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقابل 0.09٪ للقطاع العام بـ 599 مؤسسة فقط.

الجدول رقم (3-21):

تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إلى السداسي الأول 2011)

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة٪
1- المؤسسات الخاصة		
أشخاص معنوية	383594	٪59.66
أشخاص طبيعية	117260	٪18.24
النشاطات الحرفية	141460	٪22.00
المجموع الجزئي	642314	٪99.91
2- المؤسسات العمومية		
أشخاص معنوية	599	٪0.09
المجموع الجزئي	599	٪0.09
المجموع	642913	100

لمصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية, نشرية المعلومات الإحصائية رقم 19, السداسي الأول 2011, ص8.

[*] - يتمثل الأشخاص الطبيعية في رؤساء مؤسسات المهن الحرة الغير ملزمة بالتسجيل في السجل التجاري, و تشمل كل من : الموثقين, المحامين, المحضرين, القضائيين, الأطباء, المهندسين المعماريين و المزارعين .../ المصدر : نفس المرجع السابق.ص10.

الجدول رقم (3-22):

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط ومناصب الشغل (إلى غاية السداسي الأول 2011)

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	٪	مناصب الشغل	٪
الصناعة	177	29.55	21716	43.03
الخدمات	187	31.22	13496	26.74
الزراعة	184	30.72	9061	17.95
البناء و الأشغال العمومية	39	6.51	4492	8.90
المناجم و المحاجر	12	200	1702	3.37
المجموع	599	100.00	50467	100.00

المصدر : نفس المرجع السابق, ص 12.

الجدول رقم (3-23):

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

مجموع فروع النشاط	السداسي الأول 2010	٪	السداسي الأول 2011	٪	نسبة التطور (٪)
الفلاحة و الصيد البحري	3774	1.04	3930	1.02	4.13
المحروقات, الطاقة, المناجم و الخدمات المتصلة	1837	0.51	1932	0.50	5.17
البناء والأشغال العمومية	127513	35.29	133969	34.92	5.06
الصناعة التحويلية	60480	16.74	62860	16.39	3.94
الخدمات	167764	46.42	180903	47.16	7.83
المجموع	361368	100	383594	100	6.15

المصدر : نفس المرجع السابق, ص 15.

نلاحظ من الجدولين السابقين توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل من القطاع العمومي والخاص حسب نوع النشاط إلى غاية السداسي الأول 2011, حيث إستحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر بنسبة 31.22٪من مجموع المؤسسات العمومية ومقابل 47.17٪ من مجموع المؤسسات الخاصة, كما جاء قطاع البناء و الأشغال العمومية في المرتبة الثانية من حيث جذب نسبة 35.29٪ من عدد المؤسسات الخاصة, ثم يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 16.74٪.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد جاء قطاع الزراعة بالدرجة الثانية بـ 30.72٪ ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 29.55٪من مجموع مؤسسات القطاع العام.

كما شكل قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 1.02٪و قطاع المحروقات والطاقة والمناجم و الخدمات المستقلة بنسبة 0.5٪ من المؤسسات الخاصة, مما يشير إلى عدم جاذبية هذين القطاعين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للإستثمار فيهما.

الشكل رقم (3-11):

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط (إلى غاية السداسي الاول 2011)

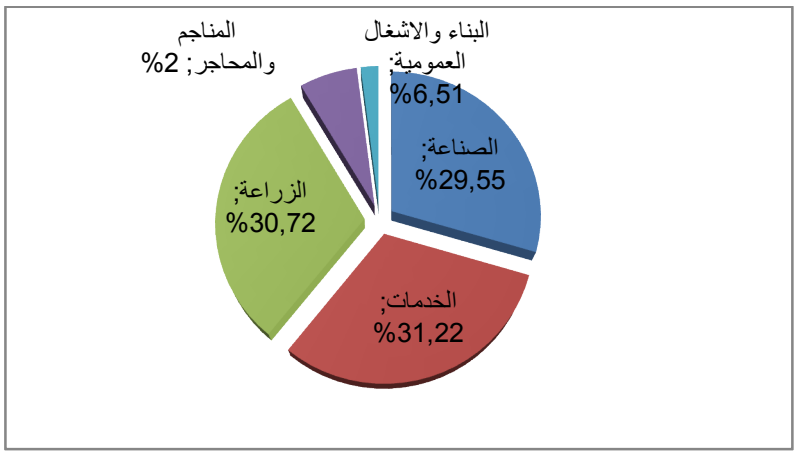

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

الشكل رقم (3-12):

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط

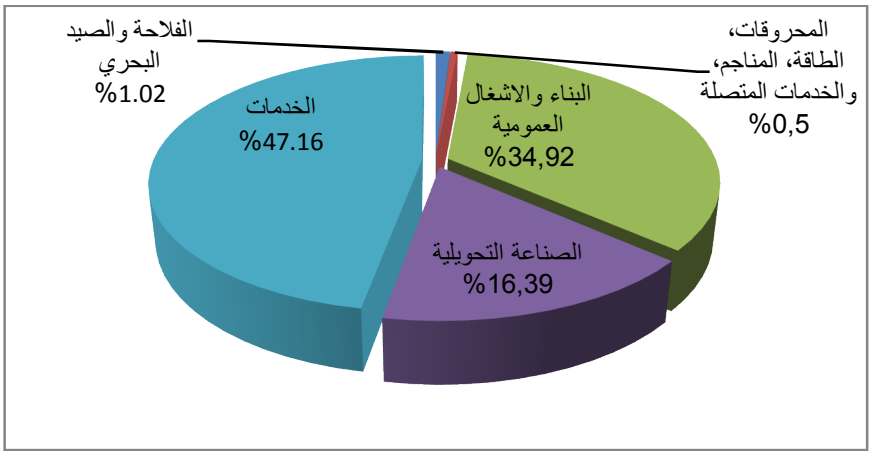

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

كما تجدر الملاحظة إلى أن القطاع الخاص لم يولي أهمية بالغة لحد الآن بالإستثمار في القطاع الصناعي رغم برامج التأهيل والدعم وآليات التمويل التي تقدمها الدولة الجزائرية لهذا

القطاع. حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة 62860 مؤسسة إلـــى غاية السداسي الأول 2011, و يمثل بذلك 16.39٪ فقط من العدد الإجمالي للمؤسسات الخاصة.

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لقطاع الصناعة حسب الفروع التالية[1] :

- الصناعات الغذائية: 18868 مؤسسة ص و م (30.02٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية).
- صناعة الخشب والورق: 13457 مؤسسة ص و م (21.41٪ من المؤسســات الصــغيرة و المتوسطة الصناعية).
- الحديد و الصلب: 9797 مؤسسة ص و م (15.59٪ من المؤسسات الصــغيرة والمتوســطة الصناعية).
- مواد البناء: 8045 مؤسســة ص و م (12.80٪ مــن المؤسســات الصــغيرة والمتوســطة الصناعية).

الشكل رقم (3-13):

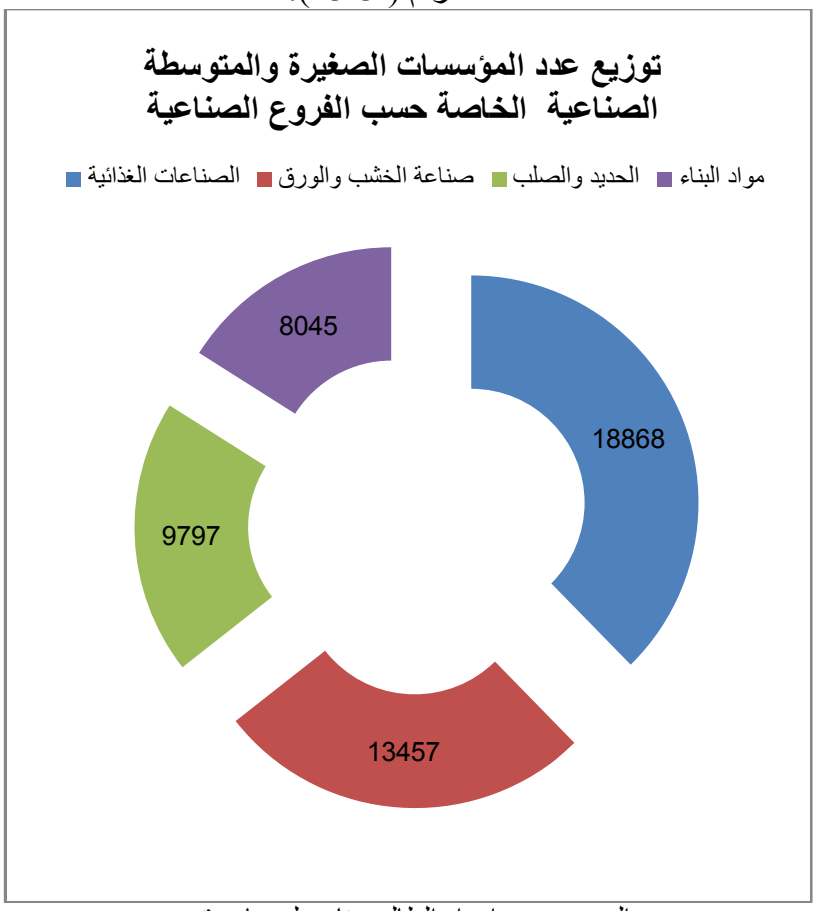

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق.

[1] – نفس المرجع السابق, ص15.

الشكل رقم (3-14) :

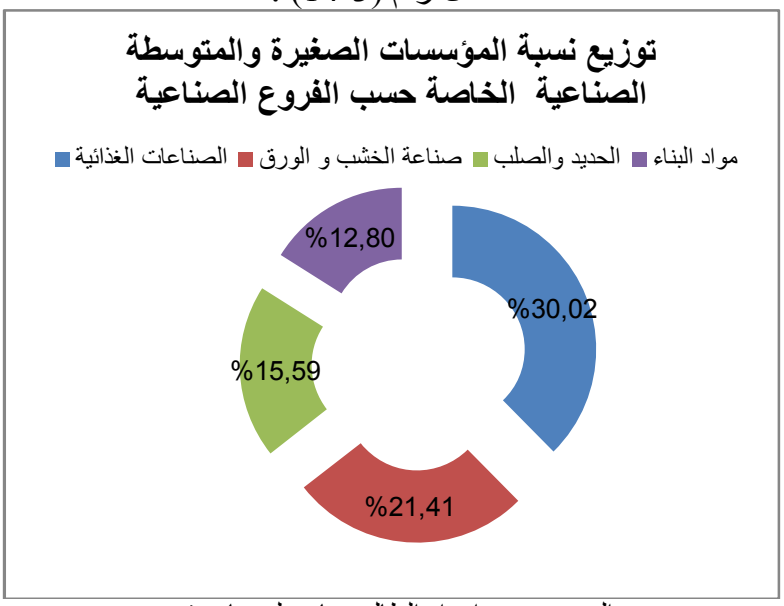

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق.

كما أن هذا التطور الملحوظ في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي مس عدة قطاعات ذات أهمية بالغة في الإقتصاد الجزائري إلا أنه لا يعتبر كافيا بالنظر إلى كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

فإن هذا القطاع قد سجل معدل عشرة (10) مؤسسات صغيرة ومتوسطة لكل ألف ساكن (1000/10) وهذا المعدل يبقى بعيدا جدا من المقاييس الدولية, حيث أن المعدل الأضعف يكون في حدود (45) مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ألف ساكن (1000/45)[*].

الفرع الثاني: تقييم اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعداد وتنفيذ العديد من برامج التأهيل والدعم المباشر، من اجل ان تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانتها في تحريك الاقتصاد الوطني، وتطوير الانتاج خارج المحروقات، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على زيادة التشغيل وخلق الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية.

أ- **المساهمة في التشغيل:**

تكمن اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على خلق مناصب شغل جديدة، حيث كل زيادة في عدد هذه المؤسسات تترجم مباشرة في زيادة فرص جديدة للتشغيل ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة.

[*]- Samia Gharbi, les PME/PMI en Algerie : Etat des lieux, cahiers du LAB,RII, documents de travail, N°238, université du littoreil COTE D'OPALE, laboratoire recherche sur uindustrie et l'innorvation, Mars 2011, p7.

الجدول رقم (3-24):

تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاعات النشاط الاقتصادي للجزائر للفترة 2003-2009

السنوات /عدد العمال حسب القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد العمال في قطاع الخاص	538055	592758	888829	977942	1064983	1233073	1363444
عدد العمال في القطاع العمومي	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51635
عدد العمال في الصناعات التقليدية	-----	165247	192744	213044	233270	254350	341885
المجموع	612818	823831	1041395	1252647	129853	1540209	1756964

المصدر: منى مسغوني، مرجع سبق ذكره،ص134.

ومن خلال الجدول اعلاه، يمكن قراءة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التشغيل في الجزائر، حيث يظهر جليا تطور إجمالي عدد العمال خلال الفترة 2003-2009 ، حيث سجل عدد اعمال 612818 عاملا في بداية الفترة وانتقل الى 1756964 عاملا في نهاية الفترة.

كما يبين نفس الجدول، المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في خلق مناصب الشغل، حيث بلغ عدد اعمال في القطاع الخاص 1363444 عاملا في 2009 مقابل 51635 عاملا، ويشكل القطاع الخاص نسبة 77,6 % من مجموع العمال خلال نفس الفترة.

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للجزائر:

تراهن الدول على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة الانتاج الوطني والنمو، ودورها في توظيف الادخار الوطني والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة.

الجدول رقم (3-25):

تطور الناتج الداخلي الخام حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة 2004-2008 (الوحدة مليار دج)

الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في PIB	598.65	21.8	651.0	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20	686.59	16.20
نسبة القطاع الخاص في PIB	2146.75	78.20	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3551.33	83.80
المجموع	**2745.40**	**100**	**3015.5**	**100**	**3444.11**	**100**	**3903.63**	**100**	**4237.92**	**100**

المصدر: مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية علئ النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –** رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011 ، ص202.

يبين الجدول السابق، تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2004-2008 ومساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، حيث انتقل إجمالي الناتج الداخلي الخام من 2745,4 مليار دج سنة 2004 الى 4237,92 مليار دج سنة 2008، كما نلاحظ اهمية مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حيث يشكل نسبة 83,8 % سنة 2008، وفي المقابل تراجع مساهمة القطاع العام.

ج- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

من المهم معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في خلق الثروة على المستوى الوطني وفي أي القطاعات تنتج اكثر، وذلك من خلال مساهمتها في القيمة المضافة.

الجدول رقم(3-26):

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعات

(الوحدة مليار دج)

البيان	2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	2299,89	86,17	2623,46	87,49	2986,07	87,65	3383,57	89,26	3954,5	90,15
القطاع العام	369,03	13,83	376,82	12,52	420,86	12,35	406,84	10,73	432,05	9,84
المجموع	2668,92	100	3011,28	100	3406,93	100	3790,41	100	4386,55	100

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات: **نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18, 2010**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ص 36.

من خلال الجدول اعلاه، نلاحظ تطور مساهمة كل من القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 2005 -2009، حيث سجل القطاع الخاص 2299,89 مليار دج سنة 2005 بنسبة86,17 % مقابل 13,83 % للقطاع العالم بقيمة 369,03 مليار دج، اما في سنة 2009 فقد سجل القطاع الخاص 3954,5 مليار دج بنسبة 90,15 % و432,05 مليار دج للقطاع العام بنسبة 9,84 %.

الشكل رقم (3-15):
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط لسنة 2009 (الوحدة مليار دج)

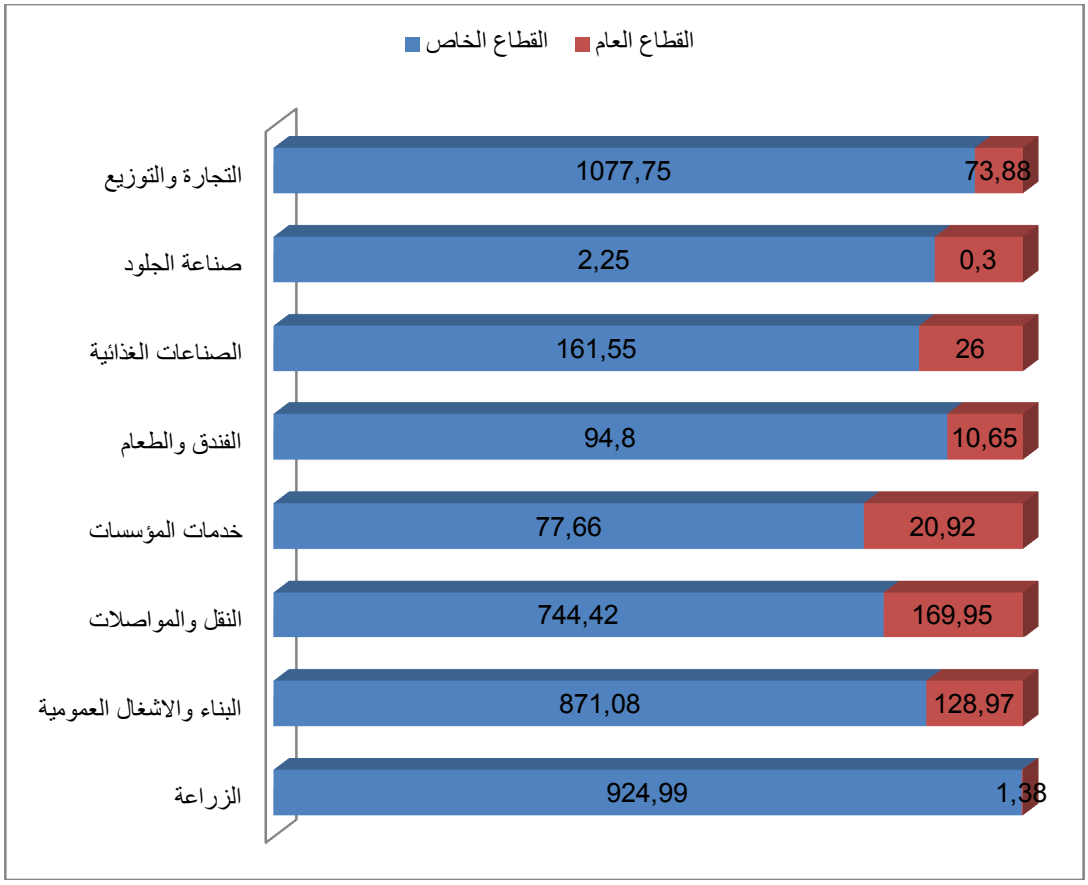

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق .

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق، توزيع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب مختلف قطاعات النشاط لسنة 2009، حيث ياخذ قطاع التجارة والتوزيع الاولية بالنسبة للقطاع العام حيث ساهم بقيمة 1077,75 مليار دج، كما يساهم القطاع العام بالدرجة الأولى في قطاع النقل والمواصلات بقيمة 169,95 مليار دج، وتحتل الزراعة الدرجة الثانية من حيث مساهمة الاقطاع الخاص في القيمة المضافة بقيمة 924,99 مليار دج ثم قطاع البناء والاشغال العمومية ب871,08 مليار دج، اما قطاع صناعة الجلود فيحتل المرتبة الاخيرة من حيث مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام بقيمة 2,25 و0,3 مليار دج على الترتيب لكلا القطاعين رغم ما يمثله هذا القطاع من اهمية بالغة في السوق الوطنية و ما يعانيه من شدة المنافسة الأجنبية وخاصة المنتجات الصينية.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق الشراكة الاورو-جزائرية من خلال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية

المطلب الاول : تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر والمستوى العام للأسعار

الفرع الاول: تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر

يعتبر الناتج الداخلي الخام (PIB)* احد الطرق لقياس حجم اقتصاد دولة ما، وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف عوامل الانتاج المقيمة داخل الدولة خلال فترة زمنية تكون عادة سنة.

من هذا المنطلق يمكننا تسليط الضوء على تطور الاقتصاد الجزائر في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، والوقوف على حجج القوى الاقتصادية الكبرى في العالم في سياق تبريراتها للدفع بالدول النامية نحو تحرير تجارتها الخارجية للمنافسة العالمية لتحقيق النمو الاقتصادي، و الدخول في موجة عقد الاتفاقيات التجارية الاقليمية بين الدول النامية والدول المتقدمة (شمال – جنوب) فيما يعرف بالاقليمية الجديدة.

الجدول رقم (3-27):

الناتج الداخلي الخام للجزائرللفترة 2001- 2011

	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج الداخلي الخام	4227,1	4522,8	5247,5	6150,4	7563,6
المحروقات	1443,9	1477,1	1868,9	2319,8	3352,9
الناتج د خ خارج لمحروقات*	2783,2	3045,7	3378,6	3830,6	4210,7

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الداخلي الخام	8520,6	9366,6	11090	10034,3	12050	14384,8
المحروقات	3882,2	4089,3	4997,6	3109,1	4180	5281,8
الناتج د خ خارج المحروقات*	4638,4	5277,3	6092,4	6925,2	7869	9100

المصدر:من اعداد الطالب بناء على معلومات بنك الجزائر

- البيانات من 2001 الى 2006 ، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص 26.
- البيانات 2007 الى 2009، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2011، ص 26.
- البيانات من 2010 الى 2011، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2011، ماي 2012، ص157.

* حساب قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من اعداد الطالب بناء على نفس الجدول.

* PIB : Produit Intérieur Brut

نلاحظ من خلال قراءة المؤشرات الاقتصادية المبينة في الجدول اعلاه، التطور الملحوظ للاقتصاد الجزائري من خلال الارتفاع المستمر في قيمة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001- 2011، حيث انتقل من 4227,1 مليار د ج سنة 2001 الى 7563,6 مليار دج 2005، بمعدل نمو 83,43 %، ثم انتقل سنة 2011 الئ 14384,8 مليار د ج، ويعود هذا الارتفاع في قيمة الناتج الداخلي الخام الى الارتفاع في عائدات الجزائر من النفط، ولذلك يجب إلقاء نظرة على تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خارج المحروقات.

الشكل رقم (3-16):

تطورالناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 2001- 2011

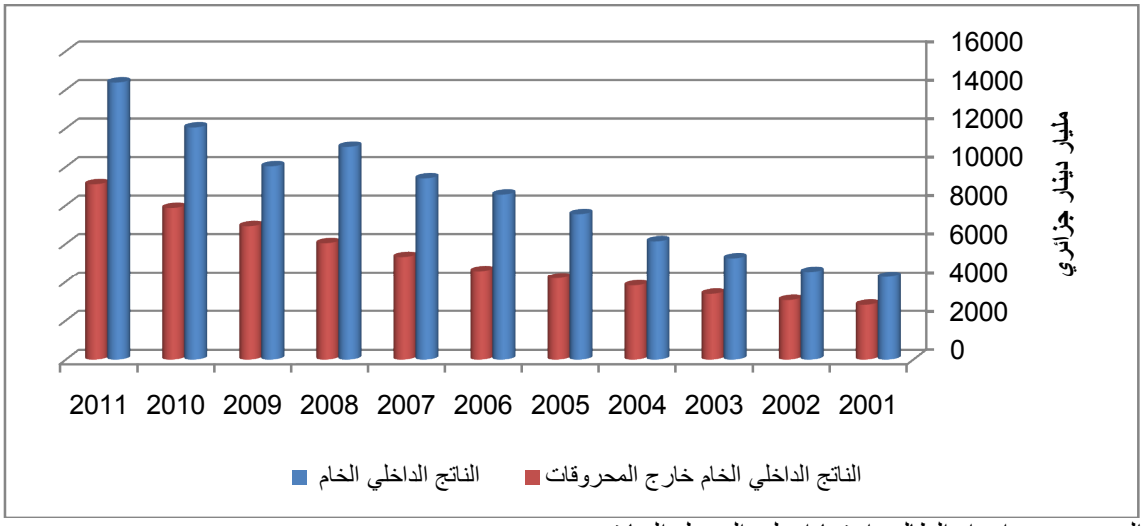

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

الشكل رقم (3-17):

نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر 2001-2008

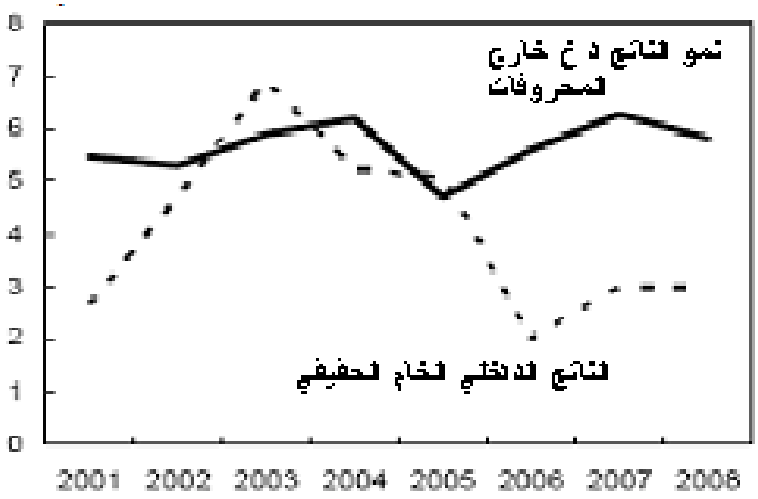

Source: Investissement Développement Conseil S.A (IDC), **Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger, p 45.

كما نلاحظ أيضا ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2001 – 2011، حيث انتقل من 2783,2 مليار د ج سنة 2001 الى 4210,7 مليار د ج سنة 2005 كما بلغ سنة 2011 قيمة 9103 مليار دج.

ورغم هذا التطور الملحوظ في قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر خارج المحروقات، إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى مرهون بالعوائد التي تحصل عليها الجزائر من إستخراج وتصدير المحروقات و تقلبات اسعار مواد الطاقة في الاسواق العالمية، حيث تمثل المحروقات ما لا يقل عن 45 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام للجزائر.

ويبين الشكل البياني أعلاه أن نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر خارج المحروقات لم يشهد تطورا كبيرا خلال الفترة 2001 – 2008، حيث تراوحت نسبة النمو بين 4,5 و6 في المائة خلال كل هذه الفترة.

يبين الجدول التالي توزيع الناتج الداخلي الخام للجزائر حسب قطاعات المحروقات، الفلاحة والصناعة، حيث يمكننا من إجراء قراءة تحليلية اكثر عمقا لمكونات الناتج الداخلي الخام للجزائر و بصفة خاصة نصيب كل من قطاعي الفلاحة والصناعة منه للفترة ما بين 2001–2009، حيث استحوذ قطاع المحروقات نسبة 45,9 % من اجمالي الناتج الداخلي الخام كحد أقصى سنة 2006، و31% كحد أدنى 2009، اما نسبة قطاع الفلاحة فقد سجلت 9,7 % في 2001 لتشهد في السنوات التالية مرحلة تراجع لتسجل سنة 2008 نسبة 6,6% ثم 9,3% في السنة الموالية.

الجدول رقم (3-28): توزيع الناتج الداخلي الخام حسب بعض القطاعات للفترة 2001- 2009

لبيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام PI	4227,1	4522,8	5247,5	6150,4	7563,6	8520,6	9366,6	11090	10034,3
المحروقات	1443,9	1477,1	1868,9	2319,8	3352,9	3882,2	4089,3	4997,6	3109,1
نسبة المحروقات من الناتج د خ %	34,2	32,7	35,6	37,8	44,4	45,9	43,7	45	31
الفلاحة	412,1	417,2	515,3	580,5	581,6	641,3	708,1	727,4	931,3
نسبة الفلاحة من الناتج د خ %	9,7	9,2	9,8	9,4	7,7	7,5	7,6	6,6	9,3
الصناعة	315,2	337,6	355,4	390,5	418,3	449,5	479,8	519,5	573,1
نسبة الصناعة من الناتج د خ %	7,5	7,5	6,8	6,3	5,5	5,3	5,1	4,7	5,7

المصدر: من اعداد الطالب بناء على بيانات بنك الجزائر :

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص 26.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2011، ص 26.

كما ان قطاع الصناعة في الجزائر، وهو القطاع الذي يمسه اتفاق الشراكة بين الجزائرو الاتحاد الاوروبي بصفة مباشرة بسبب تركيز الطرف الاوروبي على تحرير التبادل التجاري للمنتجات الصناعية من خلال رزنامة التفكيك الجمركي لإقامة منطقة التبادل الحر في آفاق 2017، حيث ومن خلال الجدول اعلاه، يظهر جليا تراجع نسبة الصناعة من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة2001– 2009، حيث سجلت في بداية الفترة نسبة 7,5% و 5,7% في نهاية الفترة، كما شكل هذا التراجع حوالي 1% سنة 2005 – سنة دخولا اتفاق الشراكة حيز التنفيذ – مقارنة بسنة 2004، ليستمر هذا التراجع في نصيب قطاع الصناعة من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الثلاث سنوات الاولى من تنفيذ الاتفاق ليسجل ادنى نسبة له سنة 2008 بـــ 4,7%.

الشكل رقم (3– 18):

نسبة قطاعات المحروقات والفلاحة والصناعة من الناتج الداخلي الخام (PIB) للجزائر 2001– 2009

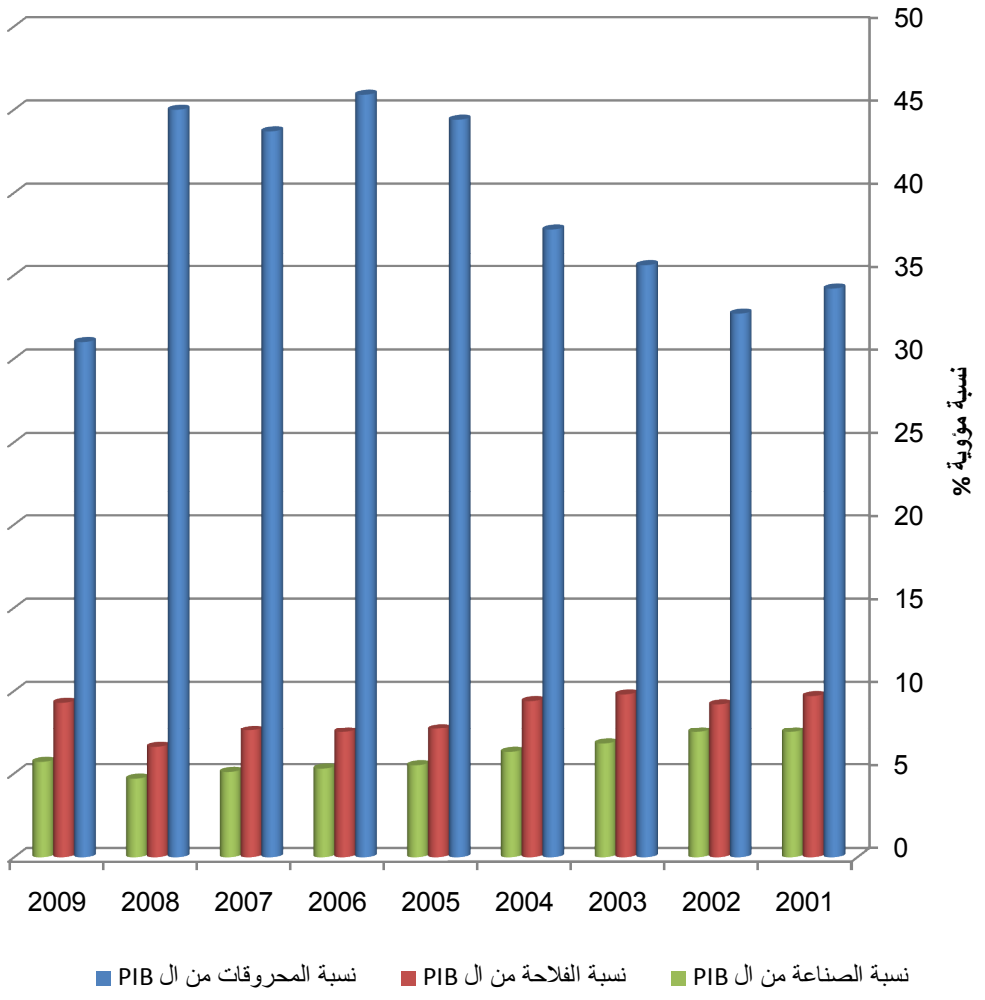

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

الفرع الثاني: تطور المستوى العام للأسعار

ان التزايد الملحوظ لقيمة واردات الجزائر خلال السنوات السابقة وخاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ في سنة 2005، وما نتج عنه من التفيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة وتحرير التجارة بين طرفي الانفاق لاقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، مما يطرح التساؤل حول انعكاسات ذلك على المستوى العام للاسعار في السواق الجزائرية بالنسبة للانتاج الصناعي والمستهلكين على حد سواء.

اولا: اسعار الاستهلاك:

يسمح لنا الرقم القياسي العام لأسعار الاستهلاك (IPC)* بالتعرف على التغيرات التي تطرأ على الأسعار التي يدفعها المستهلك لمجموعة من السلع والخدمات عند شرائها من السوق، كما يعكس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية بمرور الزمن.

الجدول رقم(3–29):

تطور الرقم القياسي السنوي لاسعار الاستهلاك للفترة 2002–2011

(الأساس 2001=100)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي	102.6	106.4	110.9	113.9	113.0	121.0	127.2	135.5	141.0	149.1
التغير%	2.5	3.7	4.2	2.8	1.8	4.3	5.1	6.5	4.1	5.8

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصاء:

- ONS, Indice des prix à la consommation2002-2011, collection statistique N° 171/2012serie E: statistique économique N° 68, p35-44.

وبالنظر الى الجدول اعلاه، نلاحظ الارتفاع المتواصل للرقم القياسي السنوي لاسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2002–2011، وان المستهلك يدفع اسعار اكثر في كل سنة لمقتنياته اليومية، وهذا الارتفاع قد استمر خلال الست سنوات التي تلت تطبيق اتفاق الشراكة اي الى غاية 2011، رغم التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

---

*indice général de prix à la consommation

يقوم الديوان الوطني للاحصاء (ons) بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الارقام القياسية لاسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف موسميا، شهريا وسنويا. ويضم (IPC) ثمانية مجموعات من بنود الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات للفرد وهي: الغذاء والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، المساكن و ، العقارات و ، الصحة ونظافة الجسم، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة و ، أخرى.

الشكل رقم(3-19):

تطور الرقم القياسي السنوي لاسعار الاستهلاك2006-2011 (الاساس 2001=100)

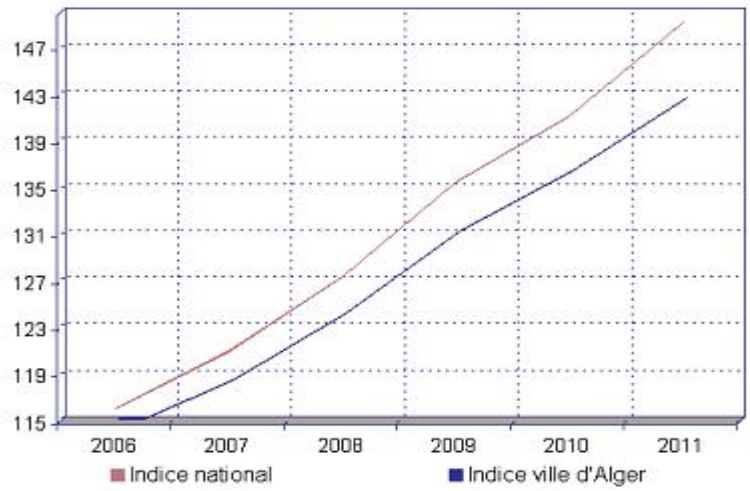

Source: Bank of Algeria, **RAPPORT 2011, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, p40.

الشكل رقم(3-20):

المتوسط السنوي للتضخم2007-2011 (الاساس 2001=100)

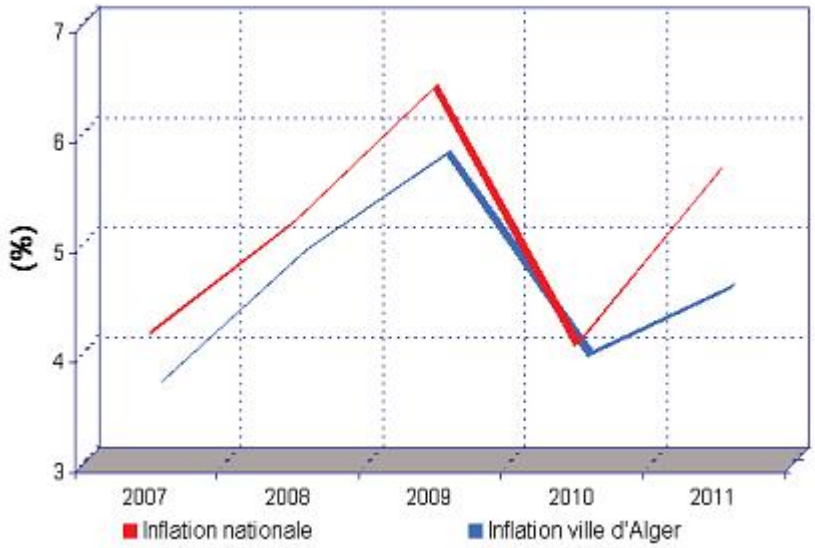

Source: Ibid.

وللتعمق اكثر في تحليل ارتفاع الاسعار بالنسبة للمستهلك في الجزائر وتوضيح الصورة اكثر لنلمس مدى انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمستلك، لابد من تتبع تطور الرقم القياسي لأسعار مجوعة الغذاء والمشروبات غير الكحولية.

يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة "الغذاء والمشروبات غير الكحوليةً" من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، بحيث ان التغير الذي يحدث على

أسعار هذا البند له دلالته الخاصة من حيث اتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية اليومية للفرد، وتكون وطأة التضخم فيه اكثر مساسا بالقدرة الشرائية للمستهلك.

الجدول رقم(3-30):

تطور الرقم القياسي لاسعار مجموعة الغذاء والمشروبات غير الكحولية للفترة 2002-2011

الاساس 2001=100

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي	102.6	106.7	111.6	112.1	115.1	122.9	132.1	144.5	150.6	159.5
التغير%	2.6	4.0	4.5	0.5	2.6	6.8	7.5	9.3	4.2	5.9

المصدر: من اعداد الطالب بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

- ONS, Indice des prix à la consommation2002-2011,op.cit.

الشكل رقم(3-21):

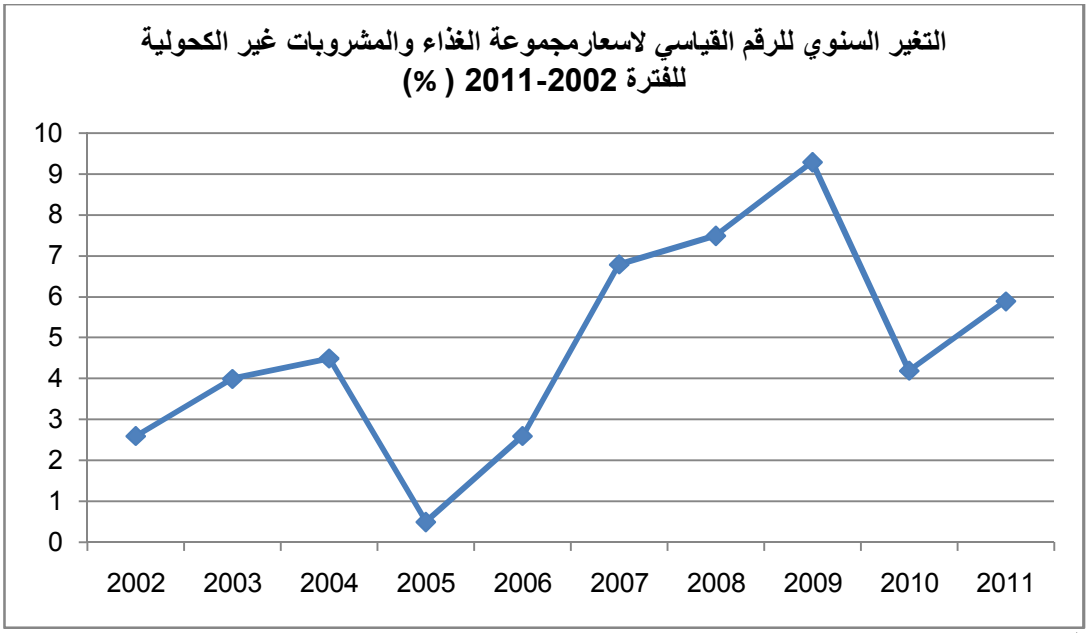

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

كما نلاحظ من الجدول والشكل السابقين الارتفاع الملحوظ لاسعار السلع الغذائية وخاصة بعد سنة 2005 الى غاية 2009، اي على مدى أربعة سنوات من تطبيق اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ، حيث ارتفع الرقم القياسي لاسعار هذه امجموعة بـــ 32.4 نقطة سنة 2009 مقارنة بـــ 2005، ثم انخفض في سنة 2010 ويعود الى الارتفاع من جديد في 2011.

ثانيا: أسعار الانتاج الصناعي:

الجدول رقم(3-31):

تطور الرقم القياسي العام السنوي لاسعار الانتاج الصناعي

	الانتاج خارج المحروقات		الصناعات التحويلية	
	الرقم القياسي	التغير	الرقم القياسي	التغير
2001	829.3	4.2	825.5	4.4
2002	824.6	1.6	836.7	1.4
2003	878.0	4.2	872.0	4.2
2004	920.3	4.8	913.3	4.7
2005	961.9	4.5	953.3	4.4
2006	987.6	2.7	975.5	2.3
2007	1029.4	4.2	1016.8	4.2
2008	1088.3	5.7	1065.7	4.8
2009	1125.1	3.4	1079.6	3.0
2010	1160.0	3.1	1134.5	3.4
2011	1184.9	2.2	1146.3	1.0

Source: ons, **Indice des prix a la production industrielle**, Collections Statistiques N° 175/2011 Série E : Statistiques Economiques N° 71, p 6.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، الارتفاع المستمر لاسعار الانتاج الصناعي في الجزائر سواء الانتاج خارج المحروقات او الصناعات التحويلية خلال الفترة 2001-2011.

الشكل رقم(3-22):

الرقم القياسي السنوي لاسعار الانتاج الصناعي للقطاع العام 2001-2011

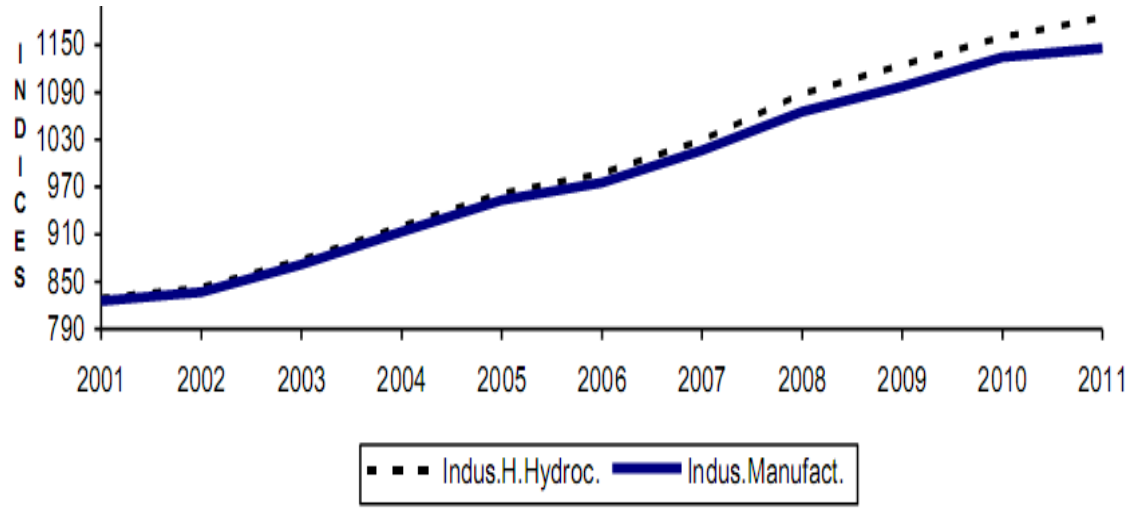

Source: Ibid.

الشكل رقم(3-23):

الرقم القياسي السنوي لاسعار الانتاج الصناعي للقطاع الخاص 2001-2011

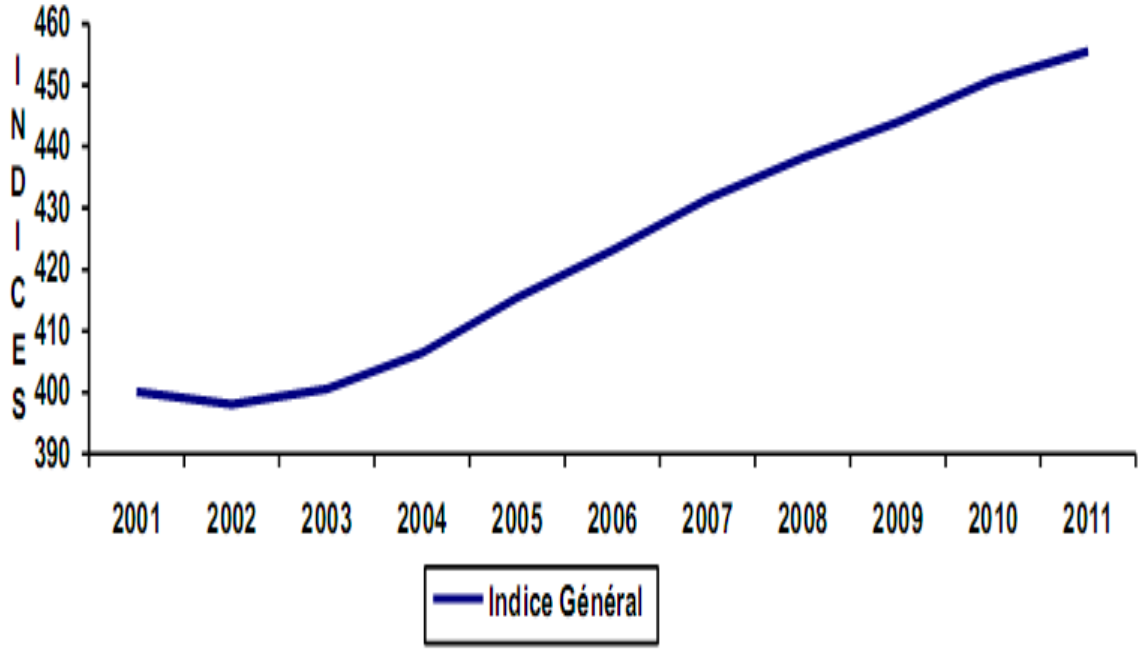

Source: Ibid., p38.

ان المتوسط السنوي لنمو اسعار القطاع الصناعي العام خلال الفترة 2000-2011 يقدر بـــ 3.8%، وهو اقل بـــ 0.2 نقطة مقارنة بالمتوسط السنوي للتضخم للفترة 2000-2010.[1]

وابتداء من سنة 2000، الارتفاع السنوي لمتوسط اسعار الانتاج الصناعي للقطاع الخاص يقدر بـــ 1.2% ، وهي قيمة تعتبر مستقرة خلال العشر سنوات، حيث المتوسط السنوي للتضخم يبقى اقل من القطاع العام (3.8).[2]

المطلب الثاني: الاثر على تدفقات التجارة الخارجية للجزائر وإيرادات الميزانية العامة:

الفرع الول : الأثر على الصادرات

بدخول إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية في الفاتح من سبتمبر 2005, فإنه من المتوقع أن ترتفع صادرات الجزائر باتجاه الإتحاد الأوروبي وخاصة خارج المحروقات, نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية نتيجة الإتفاق.

[1] -Banke of Algeria, **RAPPORT 2011,** op cit.,p33.
[2] - Ibid., p36.

الجدول رقم (3-32):

إجمالي الصادرات الجزائرية ومعدلات النمو خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات	22031	19123	18825	24612	32083
معدل النمو ٪	-	13.16-	16.05-	30.74	30.35

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	46001	54613	60163	79298	45194	57053
معدل النمو	43.38	18.72	10.16	31.81	43.01-	26.24

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (3).

إن معطيات الجدول أعلاه تبين تزايد القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر بعد دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ وخاصة خلال الفترة بين 2005-2008.

إلا أن الأمر يستدعي تحليلا أكثر عمقا, لأن الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على صادراته من المحروقات.

الجدول رقم (3-33):

نمو الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2010).

الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات خارج المحروقات	612	648	734	673	781
ص خ م/الصادرات الكلية%	2.77	3.38	3.89	2.73	2.43
معدل النمو ٪	-	5.88	13.27	8.31	16.05

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج المحروقات	907	1184	1332	1937	1066	1526
ص خ م/الصادرات الكلية%	1.97	2.16	2.21	2.44	2.36	2.67
معدل النمو ٪	16.13	30.54	12.50	45.42	44.96	43.15

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (3).

الشكل رقم (3- 24):

تطور صادرات الجزائر للفترة 2000-2010

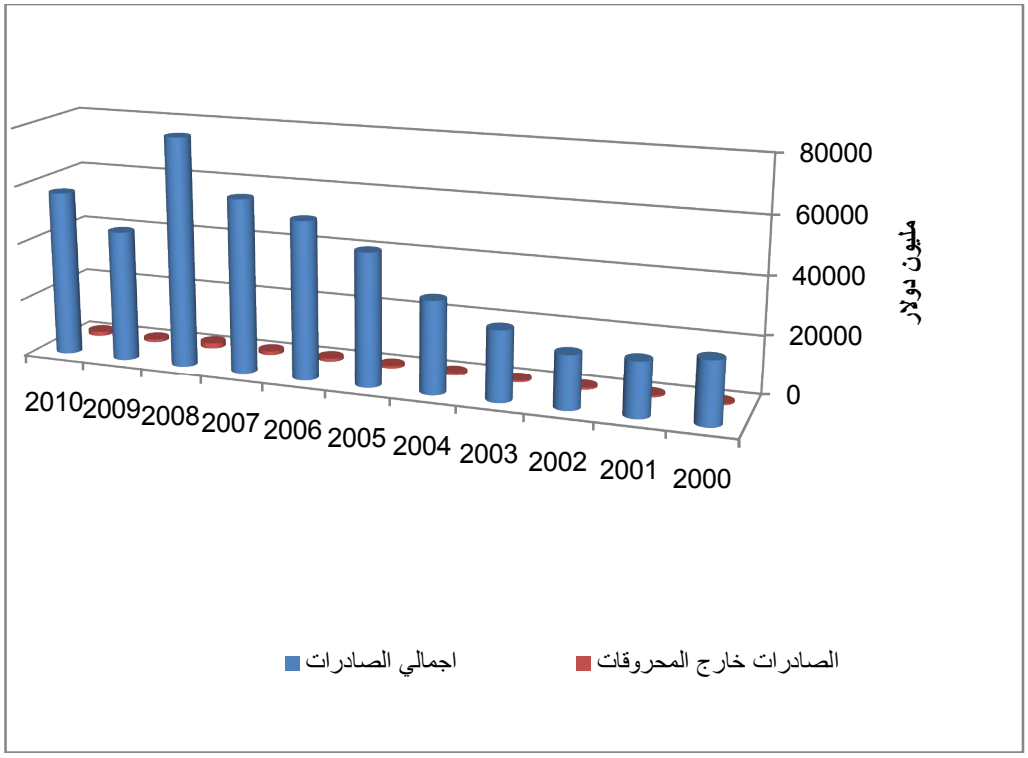

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

من الجدول والشكل السابقين, يظهر جليا أن قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات قد سجلت تطورا ملحوظا ومعدلات نمو محسوسة, حيث بلغت أقصى قيمة سنة 2010 بـــ 1526 مليون دولار. كما نلاحظ أن معدل نمو الصادرات خارج المحروقات قد إرتفع إلى 68.25٪ بين سنتي 2005 و2010, مقارنة بـــ 27.62٪ بين سنتي 2000 و 2004.

إن هذا التطور يعطي صورة إيجابية بعد مرور خمس سنوات من تاريخ بداية تنفيذ إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي (2005-2010), إلا أن هذا التفائل يصدم بواقع كون أن نسبة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات لم تتجاوز عتبة 2.64٪ كمتوسط النسب خلال الفترة 200-2010. بل إن أقصى نسبة سجلت سنة 2002 بـــ 3.89٪ و لم يسجل بلوغ هذه النسبة مرة ثانية خلال الفترة بين 2005-2010 بعد تنفيذ إتفاق الشراكة.

وبناء على ما سبق يتبين أنه وفي الأجل القصير و المتوسط من الصعب إحداث تغيير هيكلي في بنية الصادرات الجزائرية, بالإعتماد على تطوير منتجات جديدة, أو زيادة تنافسية المنتجات القديمة, لتتمكن من النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.

و لزيادة التعمق أكثر في تحليل واقع الصادرات الجزائرية. نقوم بتسليط الضوء في دائرة أضيق أي الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي ربط العلاقة بين التركيز في إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية. وذلك من خلال تحليل الأرقام التالية:

الجدول رقم (3-34):

الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010.

الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي	13792	12344	12100	14503	17396
الصادرات خارج المحروقات	467.7	460.7	485.3	516.7	572.7
نسبة ص خ م/الصادرات	٪3.39	٪3.73	٪4.10	٪3.56	٪3.29

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي	25593	28750	26833	41246	23186	28009
الصادرات خارج المحروقات	596.6	708.6	912.1	1216.3	628.1	1005.9
نسبة ص خ م/الصادرات	٪2.33	٪2.46	٪3.39	٪2.95	٪2.71	٪3.59

المصدر: مـــن إعـــداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (4) والملحق رقم (5), لمزيد من الإطلاع أنظر الملحقين في آخر هذا العمل.

الجدول رقم (3-35):

معدلات نمو الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2010.

	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي(٪)	-	10.5-	1.9-	19.86	19.95
معدل نمو الصادرات خارج المحروقات٪	-	1.5-	5.34	6.47	10.84

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الصادرات ٪	47.12	12.34	6.66-	5371	43.78-	20.80
معدل نمو الصادرات خارج المحروقات	4.17	18.77	28.72	33.35	48.36-	60.15

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

إن أرقام ومؤشرات الجدول أعلاه تبين أن معدلات نمو صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى الإتحاد الأوروبي قد سجلت إرتفاعا مستمرا بعد تحول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005إلى غاية 2010, بإستثناء سنة 2009 حيث سجلت تراجعا بنسبة -48.36٪, مقارنة بسنة 2008 حيث سجلت معدل نمو بـــ 33.35٪, حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى الإتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها بـــ 1216.3 مليون دولار خلال الفترة من 2005-2010.

وقد بلغ معدل النمو لسنة 2010 68.61٪ مقارنة بسنة 2005, أي بعد خمس سنوات من تنفيذ إتفاق الشراكة.

إن هذه المؤشرات لنمو معدلات صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي خارج المحروقات تعطي انطباعا إيجابيا حول إمكانية أن يتيح إتفاق الشراكة الأورو جزائرية ميزة لصادرات الجزائر للنفاذ إلى أسواق بلدان الإتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (3-25):

نمو الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2010.

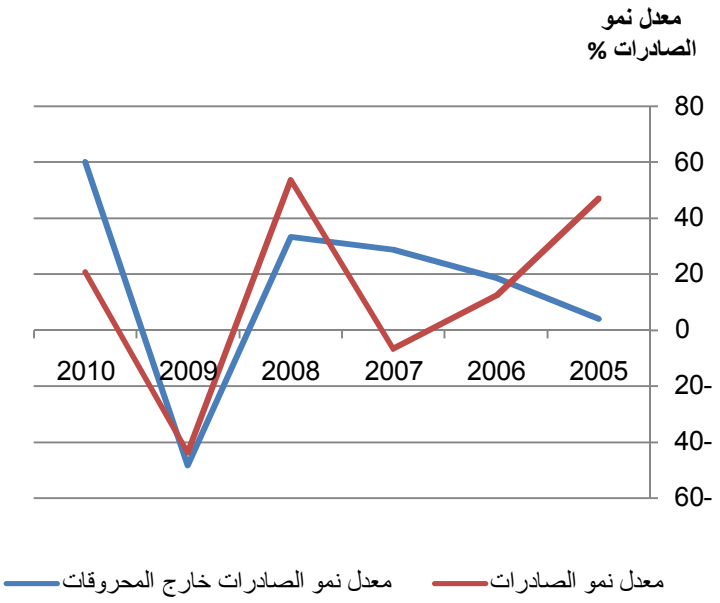

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

إلا أن هذا التطور في صادرات الجزائر الموجهة للإتحاد الأوروبي خارج المحروقات خلال الخمس سنوات الأولى بعد تنفيذ إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية, يحجب الضوء عن حقيقة أخرى مفادها أن نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات الموجهة للإتحاد الأوروبي لم تحقق تطورا كبيرا حيث بلغت 2.46٪ سنة 2006 مقابل 2.33٪ سنة 2005 و سجلت أعلى نسبة بـــ 3.59٪ سنة 2010. أنظر الجدول رقم (3-33).

الشكل رقم(3-26):

تطور قيمة الصادرات الجزائرية للاتحاد الاوروبي للفترة 2005-2010

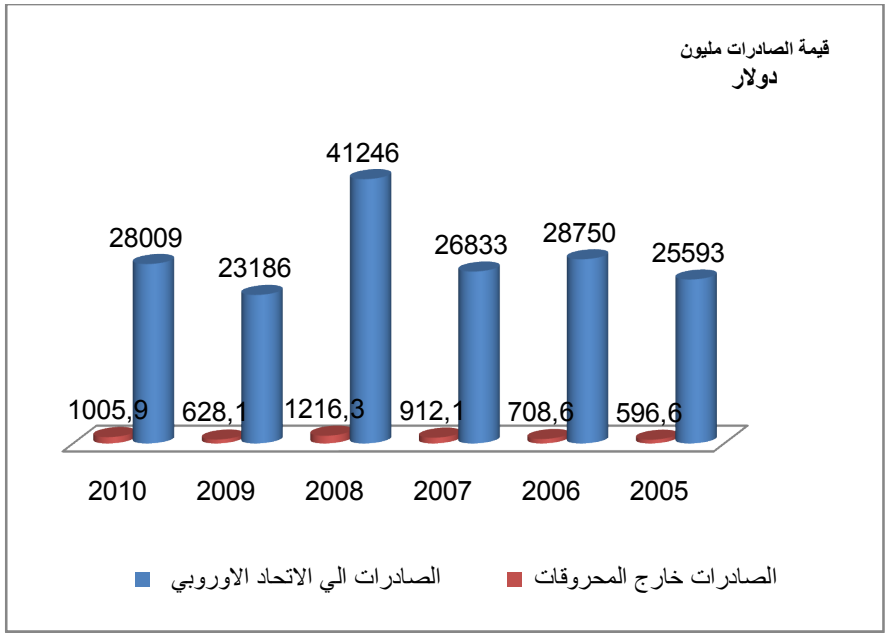

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا علي معطيات الجدول رقم (3-33).

الشكل رقم (3-27)

هيكل صادرات الجزائرللاتحاد الاوروبي 2008

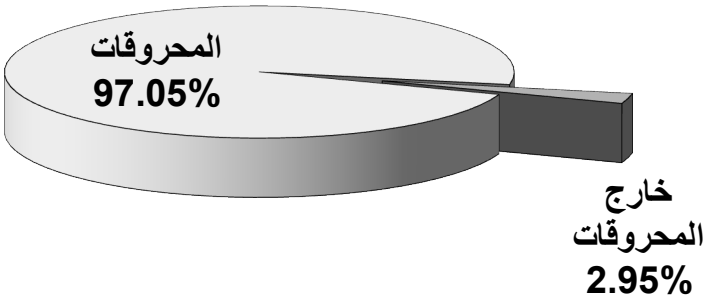

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق.

كما أن الإتحاد الأوروبي يستقطب القسم الأكبر من صادرات الجزائر خارج المحروقات, حيث يستحوذ على حوالي 60٪ منها منذ سنة 2002 إلى غاية 2008، أنظر الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-28):

صادرات الجزائر خارج المحروقات مع أهم الزبائن

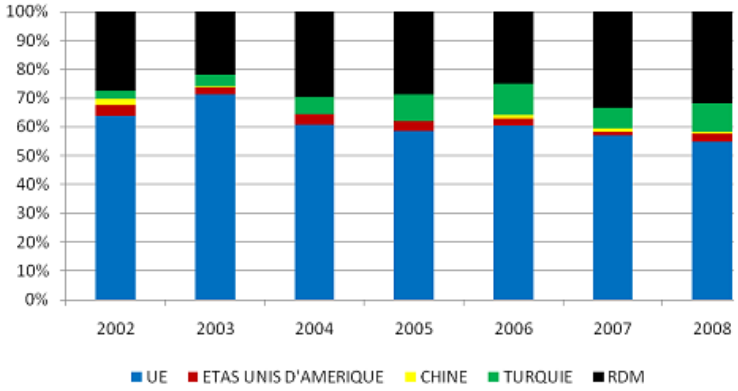

Source: Investissement Développement Conseil S.A (IDC), Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger, p69.

الفرع الثاني: الأثر على الواردات

أ- تطور الواردات الاجمالية للجزائر للفترة 2000-2010

إن أول الآثار المتوقعة على إثر دخول إتفاق الشراكة حيز التطبيق هي إرتفاع واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي, نتيجة للتخفيض الجمركي حسب رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية المتفق عليها في إطار الشراكة الأورو-جزائرية, والتي جاءت على نوعين التفكيك الفوري و التفكيك التدريجي حسب قوائم السلع.

الجدول رقم (3- 36) : إجمالي الواردات الجزائرية للفترة 2000-2010.

الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308
معدل النمو ٪	-	8.36	20.82	12.69	35.27

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	20357	21456	27631	39479	39294	40473
معدل النمو ٪	11.19	5.39	28.78	42.88	0.47-	٪3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (6).

إن أرقام الجدول أعلاه تبين تزايد قيمة الواردات الجزائرية بصفة عامة خلال الفترة بين 2000–2010, حيث خلال الفترة من 2000–2004 قد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2004 بـــ 18308 مليون دولار بنسبة نمو 35.27٪ مقارنة بالنسبة التي قبلها 2003, أما مقارنة بسنة 2000 فقد سجلت ضعف القيمة تقريبا بنسبة نمو 99٪ أما خلال الفترة من 2005–2010 بعد تنفيذ إتفاق الشراكة فقد سجلت سنة 2010 أعلى قيمة لها بـــ 40473 مليون دولار وهي تمثل ضعف القيمة لسنة 2005 تقريبا بنسبة نمو 98%.

ب– واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي

ولمحاولة تحليل أثر الشراكة الأورو–جزائرية على الواردات الجزائرية بأكثر دقة, فإنه يجب تحليل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي لتوضيح الرؤية أكثر.

الجدول رقم (3–37):

تطور الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي للفترة 2000–2010.

الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004
الواردات منEU	5256	5903	6732	7954	10097
معدل النمو٪	–	12.31	14.04	18.15	26.94
النسبة إلى الواردات الكلية(٪)	57.29	59.38	56.06	58.77	56.31

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات منEU	11255	11729	14427	20985	20772	20704
معدل النمو٪	11.47	4.21	23.01	45.47	1.02–	0.33–
النسبةإلى الواردات الكلية(٪)	55.28	54.66	52.22	53.15	52.86	51.15

المصدر : من إعداد الطالب بناء على المعطيات الملحق رقم (6).

الشكل رقم (3-29):

تطور واردات الجزائر للفترة 2000-2010

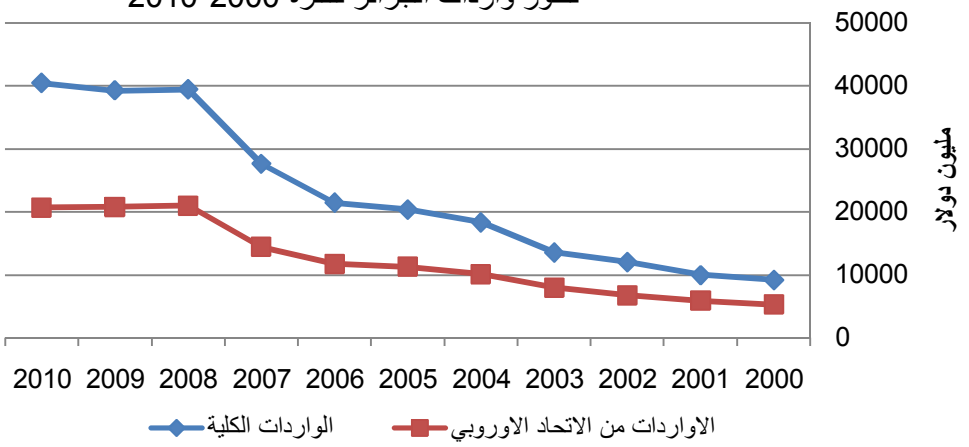

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على المعطيات السابقة.

الشكل رقم (3-30):

توزيع الواردات الجزائرية بين الإتحاد الأوروبي و بقية العالم

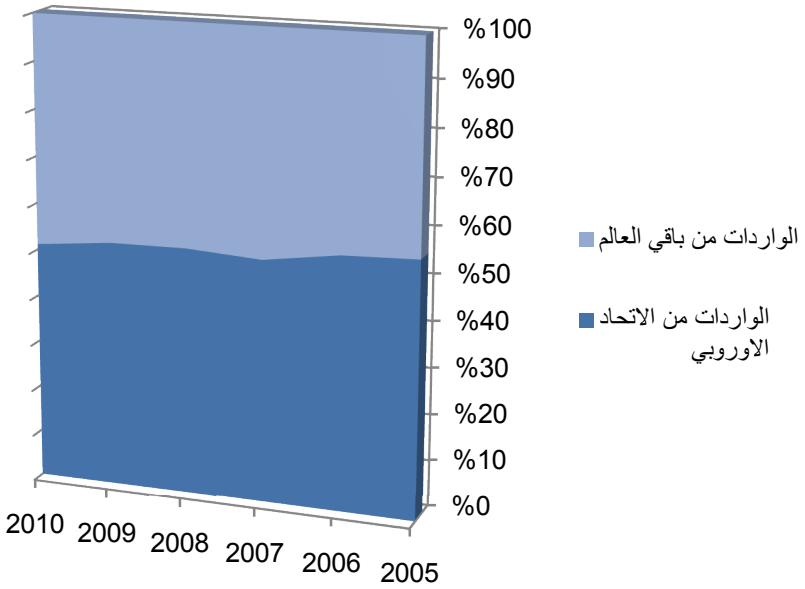

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على المعطيات السابقة.

من الشكلين السابقين يتبين أن قيمة الواردات الجزائرية في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2010. حيث يتشابه منحنى تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي مع منحنى تطور الواردات الكلية للجزائر خلال نفس الفترة.

كما أن الجزائر تعتمد في وارداتها بأكثر من 50٪ على الإتحاد الأوروبي حيث سجلت سنة 2005 نسبة 55.28٪, كما نلاحظ تراجع طفيف هذه النسبة خلال الفترة من 2005 إلى 2010 بعد خمس سنوات من تنفيذ إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حيث إنتقلت إلى 52.22٪ سنة 2007 ثم إلى 51.15٪ سنة 2010, وهذا التراجع يتجه لصالح الموردين للجزائر من بقية العالم خارج منطقة الإتحاد الأوروبي,مما يشير إلى إمكانية حدوث تحويل للتجارة.

1. واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة :

للتذكير فإن إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية قد حدد عدة قوائم للسلع تخضع للرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي عند تنفيذ الإتفاق.

وقصد زيادة التركيز في تحليل أثر إتفاق الشراكة على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي, سوف نقوم بتسليط الضوء على واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي حسب قوائم السلع التي جاء بها الإتفاق كما يلي:

– **القائمة 1 (liste1):** تضم واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي من المواد الأولية حسب المادة 9 فقرة 1 من الملحق 2, و يتم إزالة الرسوم الجمركية عليها فورا إبتداءا من 1 سبتمبر 2005.

– **القائمة 2 (liste2):** وتظم المواد الصناعية التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي حسب المادة 9 الفقرة 2 من الملحق 3 من الإتفاق. وهي تحتوي على: سلع التجهيز. و قطع الغيار, المواد الصيدلية, تجهيزات ميكانيكية وإلكترونية وكهروبائية بإستثناء الأجهزة الكهرومنزلية.

هذه القائمة تخضع للتفكيك التدريجي للرسوم الجمركية إبتداء من 1 سبتمبر 2007 لمدة خمس سنوات.

– **القائمة 3 (liste3):** هذه القائمة تظم المواد الصناعية التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي حسب المادة 9 فقرة 3 والتي لم ترد في الملحقين (2–3). و تخضع للتفكيك الجمركي تدريجيا إبتداء من 1 سبتمبر 2007 على مدى عشر (10) سنوات.

– قائمة البروتوكول 2 (prot.2): وتظم المنتجات الزراعية المستوردة من الإتحاد الأوروبي حسب المادة 14 فقرة 2 من البروتوكول 2. ويبدأ التفكيك الجمركي ابتداء من 1 سبتمبر 2005 حسب طبيعة كل منتوج.

– **قائمة البروتوكول 4 (prot.4):** وتظم منتجات الصيد البحري التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي حسب المادة 14 فقرة 4 من البروتوكول 4. وتخضع للتفكيك الجمركي إبتداء من 1 سبتمبر 2005 حسب طبيعة كل منتوج.

– **قائمة البروتوكول 5 (prot5):** وتظم المنتوجات الزراعية المحولة المستوردة من الإتحاد الأوروبي حسب البروتوكول 5.

1. 1 الواردات من المنتجات الصناعية حسب قوائم الإتفاق:

الشكل رقم (3–31):

تطور قيمة واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة للفترة 2005–2010

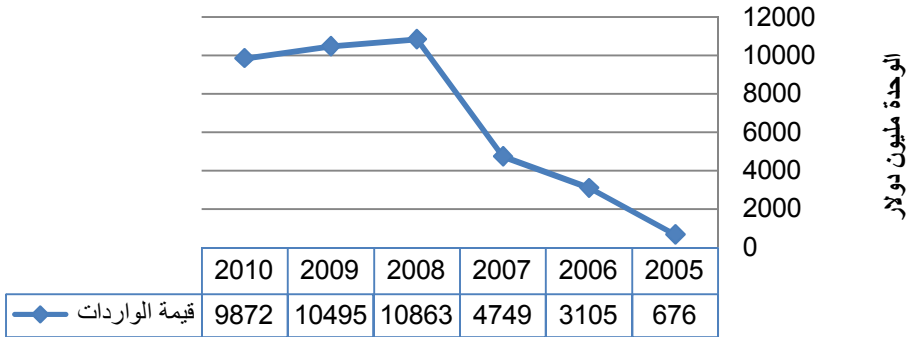

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(7).

الشكل رقم (3-32):

تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة

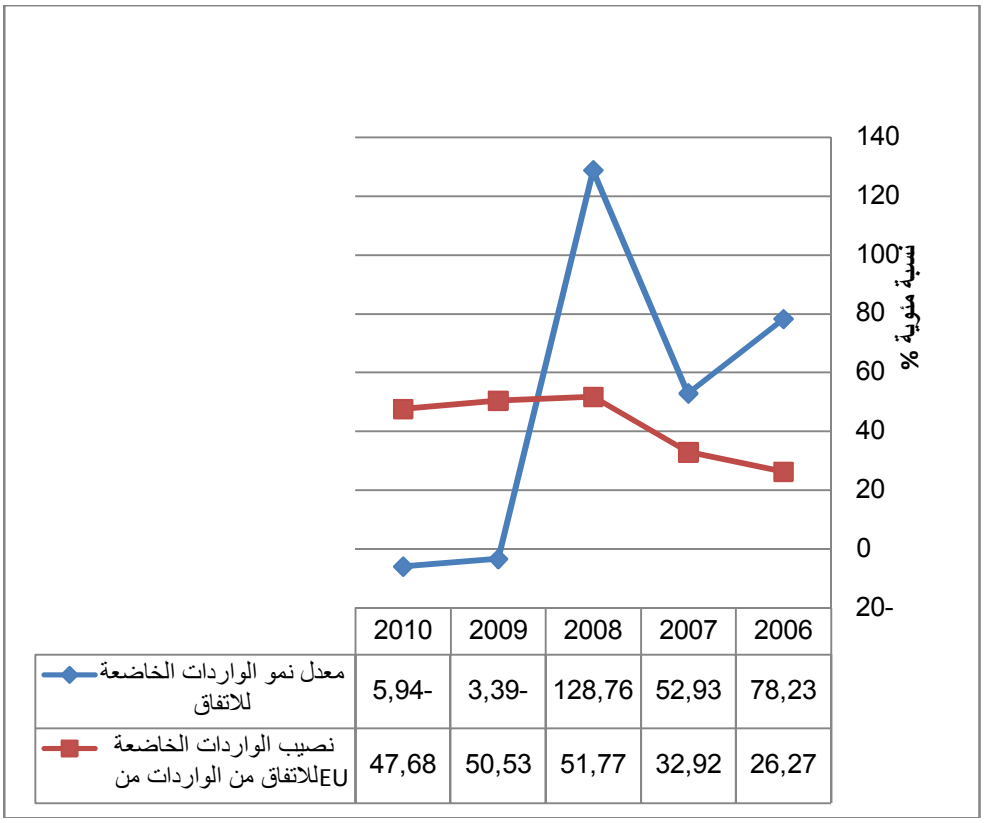

	2010	2009	2008	2007	2006
معدل نمو الواردات الخاضعة للاتفاق	5,94-	3,39-	128,76	52,93	78,23
نصيب الواردات الخاضعة للاتفاق من الواردات من EU	47,68	50,53	51,77	32,92	26,27

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(7).

من الشكلين السابقين يمكن أن نرسم صورة عامة عن تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة للتفكيك الجمركي في إطار إتفاق الشراكة الأورو–جزائرية, حيث نلاحظ إرتفاع قيمة الواردات حيث إنتقلت من 676 مليون دولار سنة 2005 إلى 10863 مليون دولار سنة 2008 بنسبة نمو 128.76٪, وهذا الإرتفاع في قيمة الواردات راجع إلى تخفيض الرسوم الجمركية في إطار إتفاق الشراكة, كما يفسر الإرتفاع السريع لقيمة هذه الواردات إبتداء من سنة 2007 إلى 2008 إلى بداية تنفيذ التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والتي أمضيت لها فترة سنتين إعفاء لتبدأ عملية التفكيك في 1 سبتمبر 2007. كما نلاحظ التراجع الطفيف لقيمة الواردات سنتي 2009 و 2010 حيث سجلت قيمة 10495 و9872 مليون دولار على التوالي مقارنة بـــ 10863 مليون دولار سنة 2008. وهذا التراجع يستدعي وقفة تحليلية أكثر تركيزا لما قد يفسر بأثر تحول الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي إلى شركاء تجاريين من خارج الإتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (3-33):

تطور قيمة واردات الجزائر من المنتجات الصناعية من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة للفترة 2005-2010

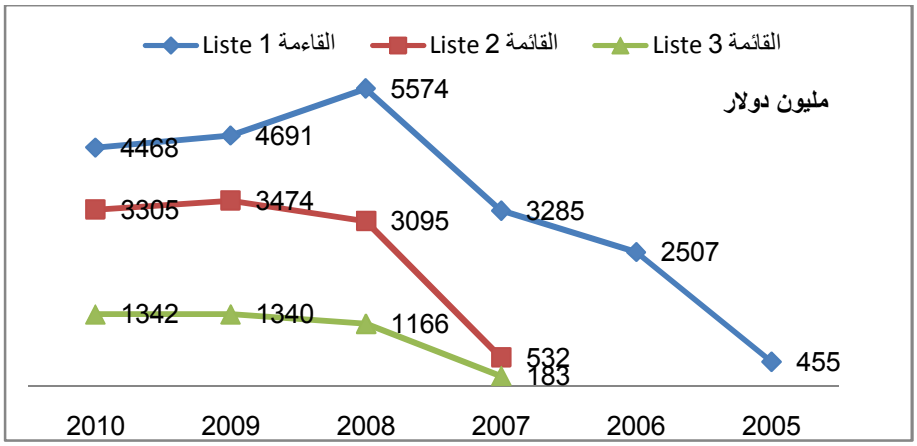

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(7).

من الشكل السابق نلاحظ ما يلي :

- **بالنسبة للقائمة 1:** من المنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي و التي تظم المواد الأولية أو المواد الخام, نلاحظ الإرتفاع السريع لقيمة هذه الواردات من 455 مليون دولار سنة 2005 إلى 2507 مليون دولار سنة 2006 بمعدل نمو 81.87٪, إلى 3285 مليون دولار سنة 2007 ثم 5574 مليون دولار سنة 2008 حيث تشكل هذه القيمة أكثر من عشرة (10) أضعاف قيمة سنة 2005.

الشكل رقم (3-34):

نسبة الواردات الصناعية للجزائر من إجمالي الواردات وفق قوائم إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

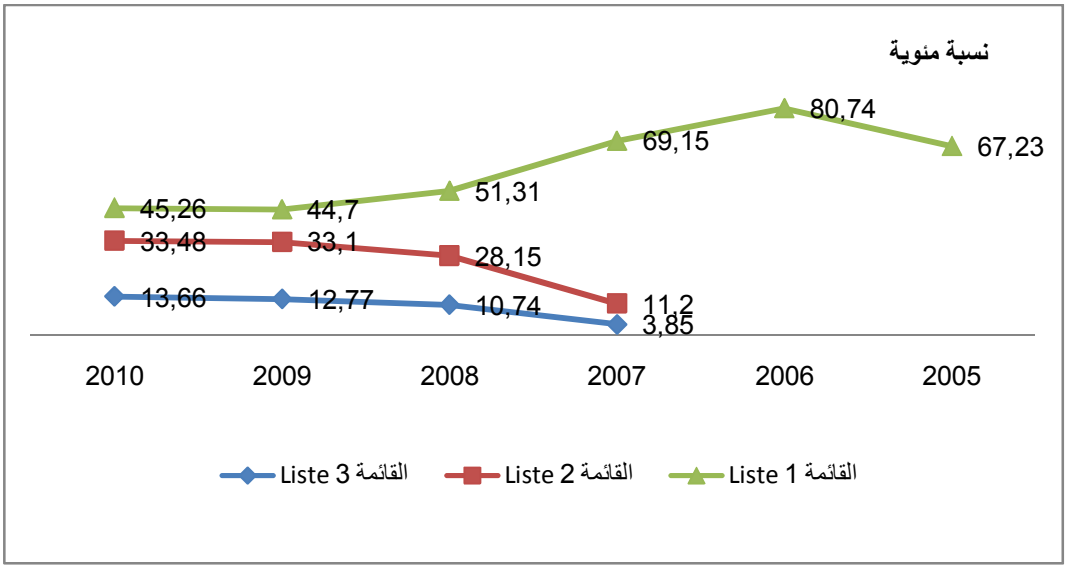

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(7).

كما نلاحظ من الشكل السابق أن نصيب واردات القائمة 1 من إجمالي الواردات رفق إتفاق الشراكة تفوق نسبة 45٪ خلال الفترة 2005–2010, حيث سجلت أقصى نسبة لها سنة 2006 بـــ 80.74٪.

– **القائمة liste 2** : بالنسبة لهذه القائمة والتي تتكون أساسا من سلع التجهيز و قطع الغيار و المنتجات الصيدلية والكيميائية ذات المنشأ من الإتحاد الأوروبي حيث سجلت إرتفاعا كبير إبتداء من سنة 2007 وهي تاريخ بداية التفكيك الجمركي لهذه القائمة. حيث إنتقلت من 532 مليون دولار سنة 2007 إلى 3095 مليون دولار سنة 2008 ثم إلى 3474 مليون دولار سنة 2009. بمعدل نمو 475.23٪ لسنة 2008 مقارنة بـــ 2007 وهي نسبة نمو عالية جدا خلال سنة فقط نتيجة التفكيك الرسوم الجمركية.

إلا أن نسبة هذه القائمة من إجمالي واردات الجزائر من وفق الإتفاق بقي ضعيفا رغم أهمية هذه القائمة بالنسبة للإنتاج الصناعي والزراعي في الجزائر لما تتضمنه هذه القائمة من قيمة تكنولوجية لسلع التجهيز الصناعي والزراعي والمعدات الأخرى. حيث سجلت هذه النسبة 11.20٪ فقط سنة 2007 رغم بداية التفكيك الجمركي في هذه السنة, إنتقلت إلى 28.15٪ سنة 2008, و لم تتعدى هذه النسبة 33.5٪ خلال كامل الفترة من 2007 إلى 2010.

إن ضعف هذه النسبة لا يساعد الإنتاج الصناعي في الجزائر على الإستفادة من هذه الفرصة لتطوير وتحديث وسائله الإنتاجية بإحداث إضافة تكنولوجية وتقنية عالية تمكنه من زيادة تنافسية الإنتاج المحلي أمام المنتجات الأوروبية, خاصة خلال الفترة الإنتقالية التي مازالت المنتجات المحلية تتمتع بالحماية إلى حين إستكمال تفكيك الرسوم الجمركية نهائيا في سنة 2017 و التي يفصلها في هذا الموعد سوى خمس سنوات فقط.

– **القائمة liste 3** : هذه القائمة من الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأخرى غير الواردة في القائمتين السابقتين وهي بالدرجة الأولى منتجات صناعية إستهلاكية منتوجات نهائية حيث سجلت كذلك إرتفاعا في قيمة واردات هذه القائمة منتقلة من 183 مليون دولار سنة 2007 إلى 1166 مليون دولار بمعدل نمو 538.19٪, كما يتمثل نصيب هذه القائمة من إجمالي الواردات الجزائرية وفق الإتفاق نسبة ضعيفة كذلك من 3.85٪ سنة 2007 إلى 10.74٪ سنة 2008 رغم بداية التفكيك الجمركي سنة 2007.

1. 2 الواردات من المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري حسب قوائم الإتفاق

للتذكير فإنه وفق إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية قد إتفق الطرفان على تتم مراجعة وضعية المنتجات الزراعية المحولة و منتجات الصيد البحري بعد مرور خمس (5) سنوات من بداية تنفيذ الإتفاق (أي في سنة 2010). بقصد إقرار إجراءات تحرير هذه المنتجات ليشرع في

تنفيذها في السنة السادسة.

ولذلك فسوف نقوم بتحليل تطور واردات الجزائر من المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري وفق القوائم التي وردت في بروتوكولات إتفاق الشراكة كما يلي :

الشكل رقم (3-35):

تطور واردات الجزائر من المنتجات الزراعية والصيد البحري من الإتحاد الأوروبي وفق قوائم إتفاق الشراكة للفترة 2005-2010

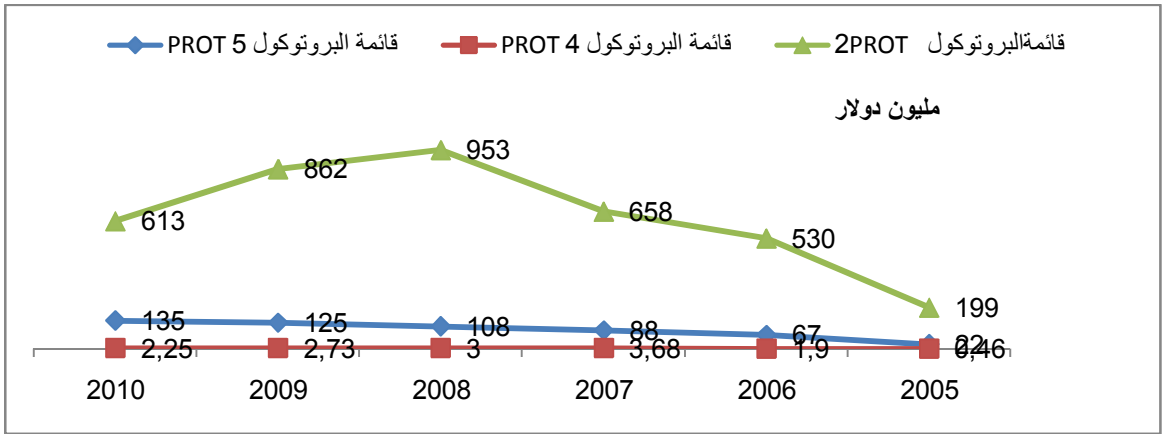

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(7).

قائمة البروتوكول prot 2 : وتظم المنتجات الزراعية حيث سجلت قيمة الواردات من هـذه القائمة إرتفاعا من 199 مليـون دولار سنة 2005 إلى 530 مليون دولار سنة 2006, بمعدل نمو 62.47٪, كما سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2008 بـ 953 مليون دولار, بمعدل نمو 44.99٪ مقارنة بـ 2007 و 478.9٪ مقارنة بـ 2005. لتبدأ في التراجع الطفيف.

كما هوجدير بالذكر أن الواردات من هذه القائمة تشكل حوالي 14٪ من إجمالي واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة.

قائمة البرتوكول prot 4 : و تحتوي أساسا على منتجات الصيد البحري, فقد سجلت إرتفاعا منتقلة بذلك من 0.46 مليون دولار سنة 2005 إلى 1.9 مليون دولار 2006, ثم إلى 3.68 مليون دولاو لسنة 2007 كأقصى قيمة لها, بمعدل نمو 75.68٪ و 93.41٪ لسنة 2006 و 2007 على التوالي.

كما تجدر الإشارة إلى أن واردات الجزائر من منتجات الصيد البحري, لا تتعدى نسبتها 0.08٪ من إجمالي الواردات من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة.

قائمة البروتوكول prot 5 : وتظم هذه القائمة المنتجات الزراعية المحولة, حيث إرتفعت هذه الواردات من 22 مليون دولار سنة 2005 إلى 67 مليون دولار سنة 2006, كما سجلت أقصى قيمة لها سنة 2010 بـ 135 مليون دولار بمعدل نمو 613.6٪ مقارنة بـ 2005.

كما يمكن ملاحظة أن نسبة واردات القوائم الثلاث للمنتجات الزراعية و الصيد البحري من إجمالي الواردات الخاضعة لإتفاق الشراكة, سجلت تراجعا خلال كامل الفترة من 2005 إلى 2010, (أنظر الشكل التالي) وهو ما يثير التساؤل خاصة وأن سنة 2010 هي موعد بداية المباحثات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حول التحرير التجاري لهده المنتجات ليبدأ تنفيذها في سنة 2011.

الشكل رقم (3-36):

نسبة الواردات الزراعية والصيد البحري من إجمالي واردات الجزائر وفق قوائم إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

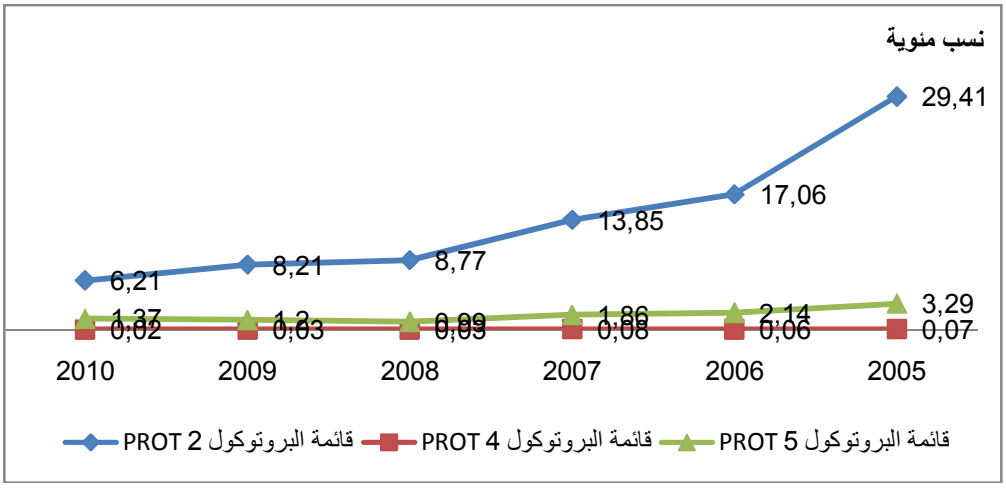

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(7).

الفرع الثالث: الميزان التجاري

يرتبط الميزان التجاري للجزائر أساسا على الصادرات من المحروقات, ولذلك فإن إرتفاع أسعار النفط وكذا زيادة الطلب العالمي عليه, أخرج الميزان التجاري الجزائري من العجز الذي عرفه لسنوات طويلة.

وبالنظر إلى البيانات أدناه, يمكن القول أن الميزان التجاري سجل فائضا متناميا خلال الفترة 2000-2008 بمعدل نمو 309.68٪ بمقارنة نهاية الفترة ببدايتها. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الإرتفاع المشهود للإيرادات النفطية للجزائر, جراء إرتفاع أسعار النفط وتجاوزها عقبة 100 دولار للبرميل, بالإضافة إلى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية, كما نسجل إنخفاض رصيد الميزان التجاري الجزائري لسنة 2009 مقارنة بـــ 2008 و ذلك بسبب إنخفاض قيمة الصادرات الجزائرية للعام 2009 (أنظر الجدول أدناه), تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية الحالية التي أثرت على إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مما إنعكس سلبا على أسواق النفط العالمية.

الجدول رقم (3– 38) تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000–2010

الوحدة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	200
40473	39294	39479	27631	21456	20357	18308	13534	12009	994
57053	45194	79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	1913
16580	5900	39819	32532	33157	25644	13775	11078	6816	919

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (4) والملحق (6).

الشكل رقم (3– 37) تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000–2010

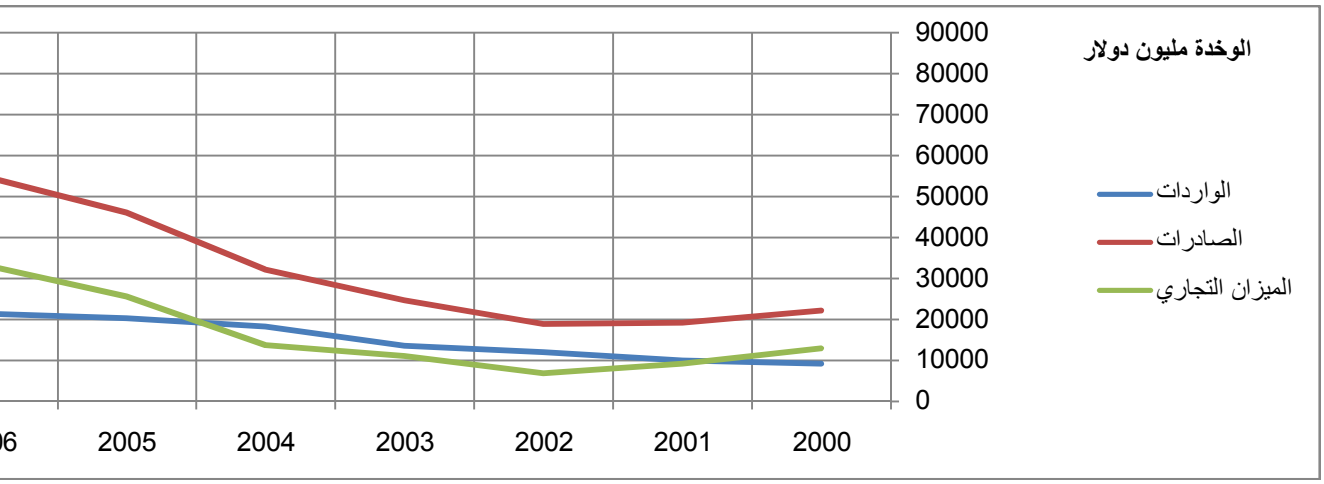

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

أ- الميزان التجاري خارج المحروقات

من خلال الشكلين التاليين تتشكل لنا صورة جلية وواضحة للإختلال الهيكلي للإقتصاد الجزائري, بسبب الإعتماد الكلي على الصادرات من المحروقات وتغطية قيمة الواردات.

كما تبين هذه الصورة أن العجز صفة ملازمة للميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات, حيث يتنامى العجز بإستمرار خلال الفترة 2000-2010.

حيث إنتقل من (-7820) مليون دولار سنة 2000 إلى (-19238) مليون دولار سنة 2005 بمعدل نمو سلبي 246٪. وبعد تنفيذ إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية سنة 2005إستمر العجز حيث بلغ سنة 2010 إلى -37992 مليون دولار.

كما يتضح هذا الإختلال الهيكلي بصفة جلية عند إجراء مقارنة بين الميزان التجاري الإجمالي والميزان التجاري خارج المحروقات للجزائر, حيث يظهر الفائض في الميزان التجاري الإجمالي بـــ 14 مليار دولار و39.8 مليار دولار لسنتي 2004,2008 على التوالي, و بالمقابل يظهر العجز في الميزان التجاري خارج المحروقات بـــ (-17.3), (-37.5) مليار دولار لنفس السنتين السابقتين.

الشكل رقم (3-38) :

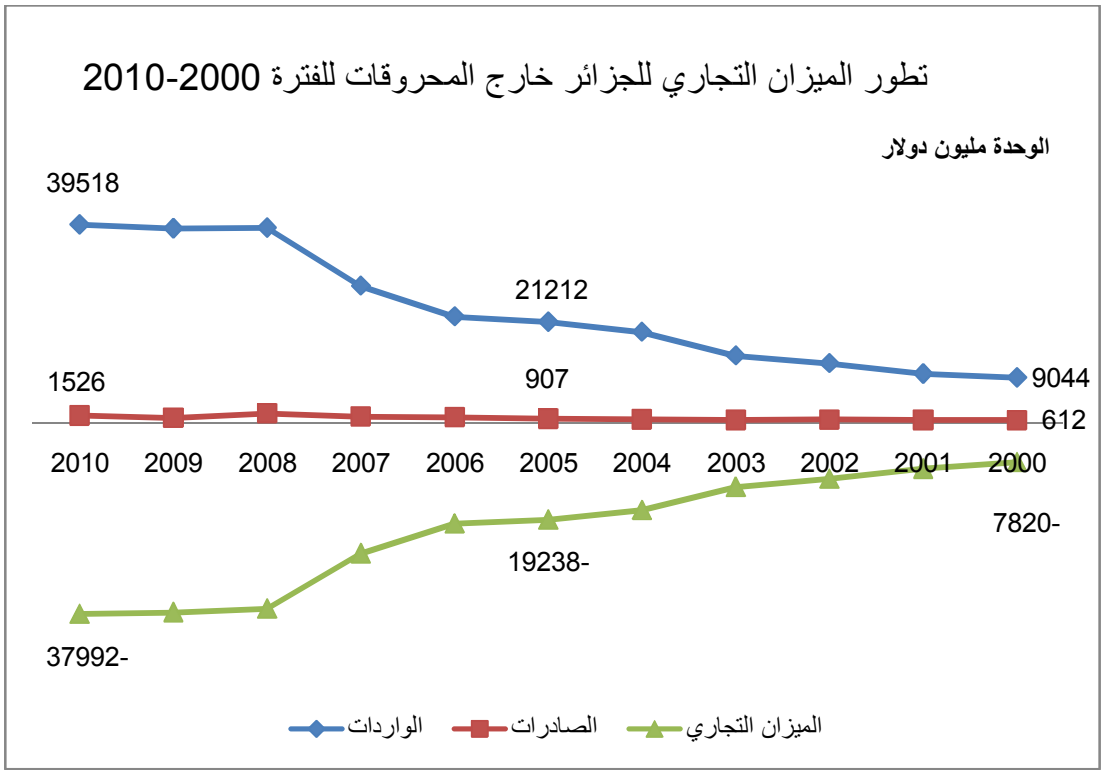

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات الملحق (4) والملحق (6).

الشكل رقم(3-40):

مقارنة بين الميزان التجاري الإجمالي والميزان التجاري خارج المحروقات للجزائر للفترة 2004-2009

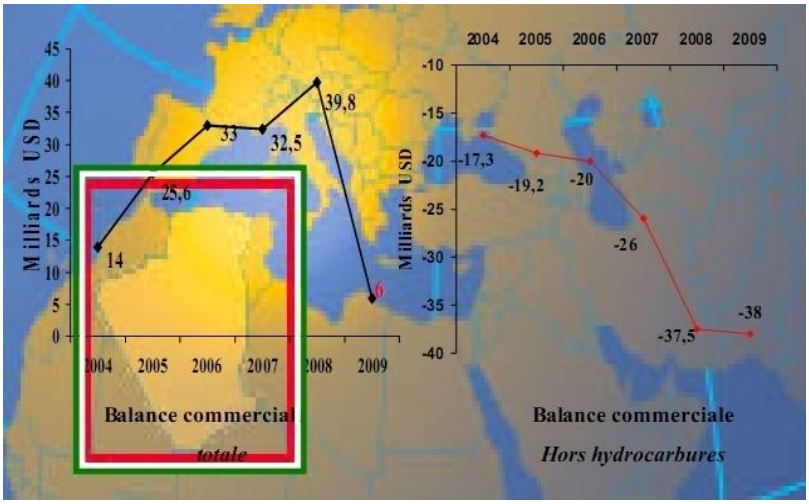

Source: ALGEX, Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur , **le commerce extérieur un miroir économique**, Ministère du Commerce, MARSE 2010.

إن سمة "الإقتصاد الريعي" أو إقتصاد "الطبيعة" الذي ميز الجزائر و الذي كان إلى حد كبير سببا فيما عانته من مشكلات حادة في تعاملها الخارجي خاصة سنوات الثمانينات جراء إنخفاض الطلب العالمي على النفط, وإنخفاض أسعاره السيولة الدولية لها, وإنفجار ديونها الخارجية و استفحال أعبائها, وتعرضها لقوى التضخم المستورد, وتدهور أسعار الصرف لعملاتها الوطنية, وما أدى إليه ذلك كله من ضغوط داخلية وخارجية ... كل هذه المشكلات ترتكز في جوهرها إلى طبيعة الموقع الخاص واللامتكافئ الذي تتبوؤه أو خصص ورسم للجزائر في "خريطة الإقتصاد الرأسمالي العالمي" وهو الموقع الذي تتحدد سماته بمكانتها في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين, هذا الموقع قد تشكل خلال "العملية التاريخية للتخلف" التي فرضت على هذه البلاد من خلال تحويل هياكلها الإنتاجية إلى هياكل منتجة ومصدرة للمواد الخام*, ومستوردة للسلع المصنعة وغير المصنعة, وجعلها بالتالي في حالة تبعية كاملة للإقتصاد الرأسمالي العالمي, ومن ثم مستوردة لمشكلاته واضطراباته.[1]

* – إن أدق عبارة هي : هياكل مستخرجة للمواد الخام و ليست منتجة, و حتى عملية الاستخراج تتم بالإعتماد على الإستثمارات الأجنبية لا المحلية.

[1] – رمزي زكي, **التاريخ النقدي للتخلف**, سلسلة عالم المعرفة, العدد 118, أكتوبر 1987, ص06.

ب- الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي :

بما أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر لكونه يستحوذ على النصيب الأكبر من صادرات وواردات الجزائر, فإنه أيضا هو المساهم الأول في عجز الميزان التجاري خارج المحروقات.

الشكل التالي يوضح المقارنة بين مساهمة كل من الإتحاد الأوروبي و بقية العالم في عجز الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات, حيث خلال الفترة 2002 – 2008 يشكل هذا العجز بأكثر من 60٪ مع الإتحاد الأوروبي, و أقل من 40٪ مع بقية العالم.

و بالتالي فمن المحتمل أن يزيد هذا العجز لصالح الإتحاد الأوروبي بعد إنتهاء مرحلة تفكيك الحقوق الجمركية على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي بصفة نهائية عام 2017 و تحرير التبادل التجاري بين الطرفين في إطار منطقة التبادل الحر الأورو–جزائرية, في ظل إعتماد الجزائر على صادراتها من المحروقات وعدم إمكانية منافسة المنتجات المحلية الجزائرية للمنتجات الأوروبية في ظل تباين مستويات التنمية بين طرفي الشراكة.

الشكل رقم (3–41):

مقارنة بين الميزان التجاري خارج المحروقات للجزائر مع الإتحاد الأوروبي ومع بقية العالم.

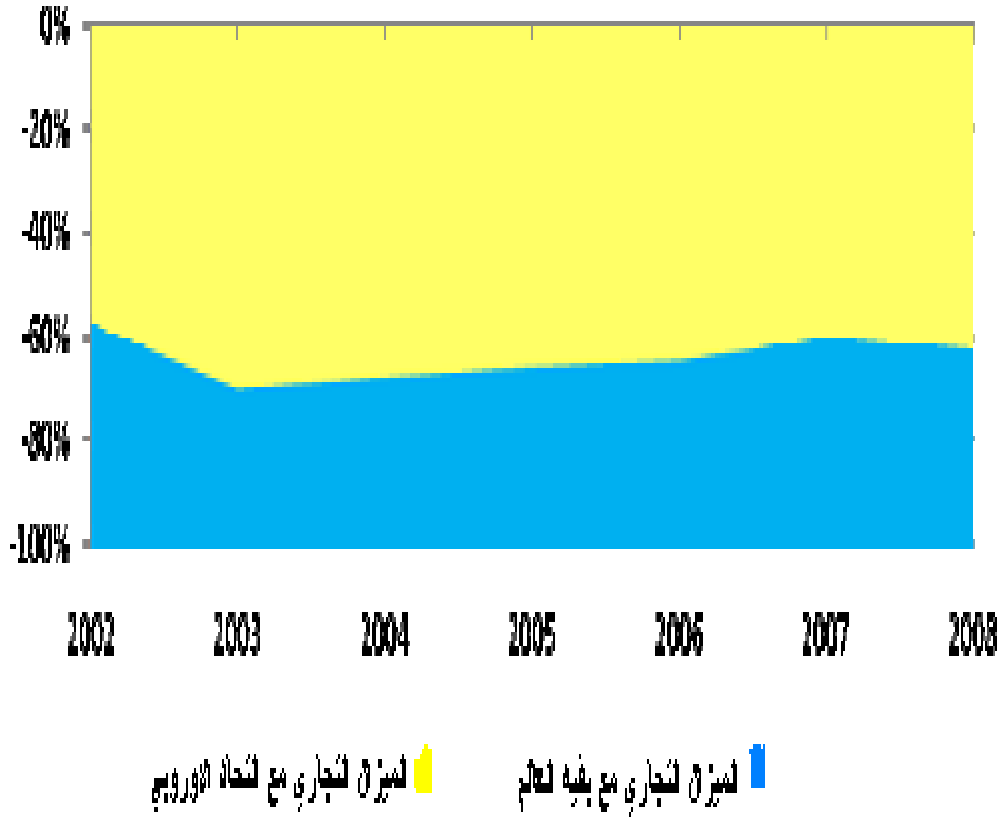

Source: Investissement Développement Conseil S.A(IDC), **Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**, Rapport Final, op cit, p 71.

الشكل رقم (3-42):

تطور التدفقات التجارية للجزائر مع شركائها الرئيسيين من داخل الإتحاد الأوروبي

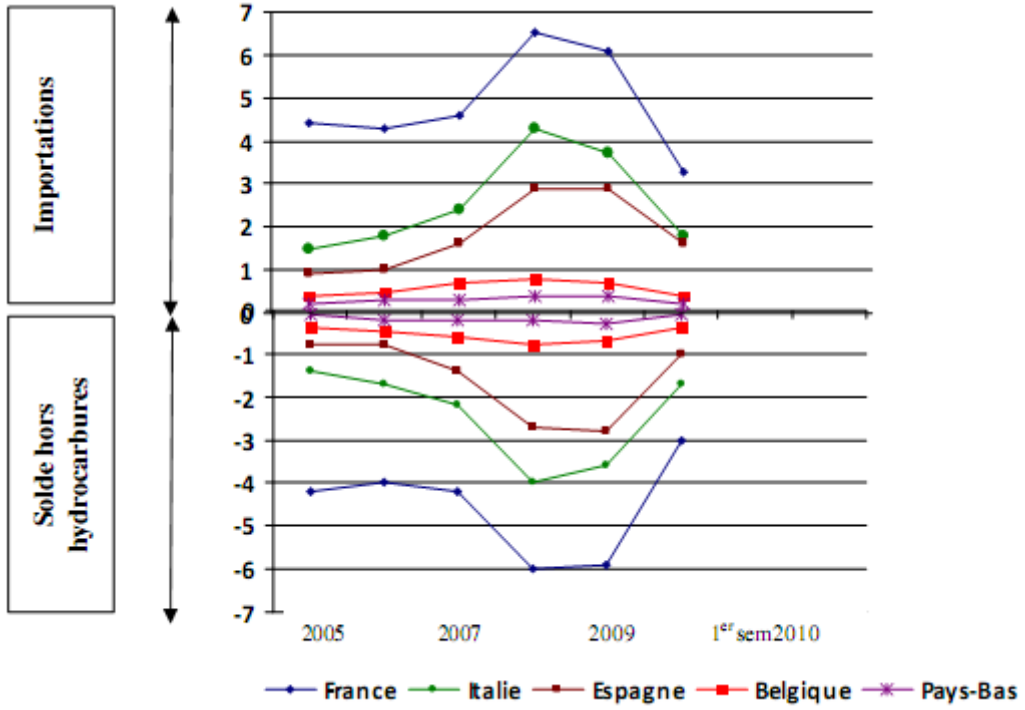

Source : ALGEX, Agence Algérienne de promotion du commerce extérieur, impact de l'accord d'association sur les échanges de L'Algerie avec l'UE, premier semestre 2010, aout 2010, p18.

الفرع الرابع: الاثر على ايرادات الميزانية العامة

تمثل الإيرادات الجمركة بالنسبة للجزائر موردا هاما لتمويل الميزانية العامة للدولة، حيث انتقلت حصيلة الايرادات الجمركية من 310 مليار دينار جزائري سنة 2005 الى 492 مليار دينار جزائري سنة 2010 بنسبة نمو تقدر بحوالي 58% كمقارنة بين سنتي 2005 و2010، وهذا التطور يبين مدى اهمية هذه الموارد بالنسبة للخزينة العامة للجزائر.

وبتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ودخوله حيز التنفيذ بتاريخ 2005/09/01، وما ترتب عن هذا الاتفاق من تفكيك للرسوم الجمركية لواردات الجزائر ذات المنشأ الاوروبي وما ينتج عن ذلك من انخفاض للايرادات الجمركية الجزائرية وخاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار ان اكثر من 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الاوروبي.

ومنذ بداية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي الى غاية السنوات الاولى من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، فقد شغل موضوع الخسائر الجبائية للجزائر من جراء عملية التفكيك الجمركي حيزا كبيرا من الاهتمام، حيث افرزت البحوث والدراسات العديد من التوقعات والإسقاطات التي بنيت على اساس حصيلة الايرادات الجبائية للجزائر لسنتي 2003، 2004 اي

قبل سنة من بداية تنفيذ اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، ومن اهمها تقديرات صندوق النقد الدولي في سنة 2006*، حيث توقع ارتفاع خسائر الايرادات الجمركية للجزائر المتعلقة بتنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي باستمرار، منتقلة من 0,1 % من PIB سنة 2005 إلى حوالي 0,4 % من PIB لسنة 2006 إلى 2% من PIB سنة 2017 وهي السنة التي يتم فيها الوصول إلى التنفيذ الكامل للاتفاق، وخسارة اجمالية بنسبة 4,6 % من TVA (الرسوم على القيمة المضافة).

ورغم اهمية هذا الموضوع الا اننا لم نحصل على دراسة حقيقية للخسائر الجبائية للجزائر المترتبة عن تنفيذ التفكيك الجمركي في اطار اتفاق الشراكة رغم مرور ثمانية (08) سنوات عن ذلك**، الا انه بعد طلب الجزائر من الاتحاد الاوروبي تعديل رزنامة التفكيك الجمركي في سنة 2010، نتيجة الخسائر التي تكبدتها الخزينة العامة للجزائر، فقد صرح وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة في حوار صحفي له في افريل 2013[1]، بان خسائر الجزائر من الايرادات الجبائية قد بلغت 2,5 مليار دولار خلال الفترة 2005–2009 نتيجة تفكيك الرسوم الجمركية، ومنم المحتمل ان تبلغ هذه الخسائر 8,5 مليار دولار سنة 2017 لو لم يتم تعديل رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية.

المطلب الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر:

الفرع الاول: تطور الاستثمار الاجنبي في الاجزائر

لقد شغل الإستثمار حيزا مهما في إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي, حيث تناولت عشر (10) مواد* الموضوعات المتعلقة بالإستثمار, وخلق بيئة ملائمة للإستثمار بين الطرفين, وضرورة جلب رؤوس الأموال لتدعيم التنمية والإستقرار في المنطقة.

ولقد قامت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)** ببحث شامل حول الإستثمارات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002–2011 من خلال إجراء إستبيان للمستثمرين في

---

* لمزيد من الاطلاع أنظر:

- Fonds monétaire international(FMI), Rapport du FMI No. 06/101, **Algérie : Questions choisies**, Mars 2006, p 12.

** لقد شكل الحصول على احصائيات حقيقية وفعلية حول الخسائر الجبائية للجزائر نتيجة التفكيك الجمركي من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث، وحتئ التقرير النهائي(Investissement Développement Conseil S.A(IDC), **Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**, Rapport Final) الذي اعده الاتحاد الاوربي بالتعاقد مع وزارة التجارة الذي نشر في نوفمبر 2009، لم يقدم اي إحصائيات لهذه الخسائر بل اكتفي بذكر توقعات صندوق النقد الدولي في 2006 االواردة اعلاه، انظر الصفحة 41 ، 42 من هذا التقرير.

[1] - لمزيد من الاطلاع أنظر الحوار مع وزير التجارة:

- Smail Rouha, **L'adhésion à l'OMC n'est pas une fn en soi,** le magazie promotionnel de l'Algérie, **N**° 61,avril 2013, www el djazair.com.dz.

* - المواد هي : 9-32-37-39-49-53-54-61-74-79.

** Agence Nationale de Développement de l'investissement.

الجزائر, وبناء على هذا البحث نشرت الوكالة إحصاءات حقيقية ميدانية بالإعتماد على تصريحات المستثمرين في الجزائر, وهذه الإحصاءات تشكل حصيلة الإستثمار في الجزائر للفترة 2002–2011. وبناء عليه فسوف نقوم بتحليل بعض الأرقام والمؤشرات الواردة في حصيلة بيانات التصريح بالإستثمار من خلال الجدولين التاليين:

الجدول (3–39):

تطور التصريحات بالإستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001–2011.

السنة	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	المبلغ (مليون دينار جزائري)
2002	1053	37028	164110
2003	2805	54948	306028
2004	1464	34197	268553
2005	1160	53010	420923
2006	2665	72519	561231
2007	5091	97355	684507
2008	8012	107643	1841108
2009	9471	82149	517604
2010	7760	75492	436281
2011	7803	140110	1378177
المجموع	47284	754451	6578522

Source : ANDI, Bilan des déclarations d'investissements pour la periode 2002-2011. www.andi.dz.

الجدول رقم (3–40):

ملخص المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002–2011.

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	٪	المبلغ مليون دج	٪	عدد مناصب الشغل	٪
الإستثمارات المحلية	46833	99.05	4414144	67.10	672921	89.19
الشراكة	209	0.44	851473	12.94	26106	3.46
الإستثمارات الاجنبية المباشرة	242	0.51	1312905	19.96	55424	7.35
مجموع الإستثمارات الأجنبية	451	0.95	2164378	32.90	81530	10.81
المجموع العام	47284	100	6578522	100	754451	100

Source : Ibid.

من الواضح جدا أن الإستثمارات المحلية هي الأكثر أهمية, أو بالأحرى تشكل النصيب الأعظم من إجمالي الإستثمارات في الجزائر, وتشكل 67.10٪ من إجمالي مبالغ الإستثمارات و تظم أكثر من 89٪ من عدد مناصب الشغل بالمقابل لا يمثل مجموع الإستثمارات المباشرة في الجزائر سوى 0.95٪ أقل من واحد بالمائة, نسبة 32.9٪ من إجمالي مبالغ الإستثمارات, و

نسبة تشغيل بـــ 10.81٪. خلال الفترة من 2002 إلى 2011.

الشكل رقم (3-43):

توزيع عدد مشاريع الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-2011.

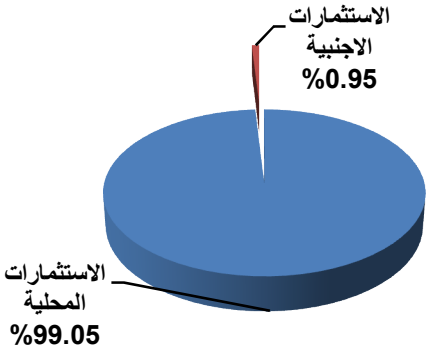

الشكل رقم (3-44):

توزيع مبالغ الإستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2002-2011.

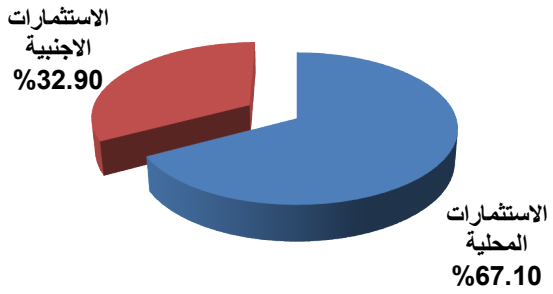

الشكل رقم (3-45):

توزيع عدد مناصب الشغل للإستثمار في الجزائر للفترة 2002-2011.

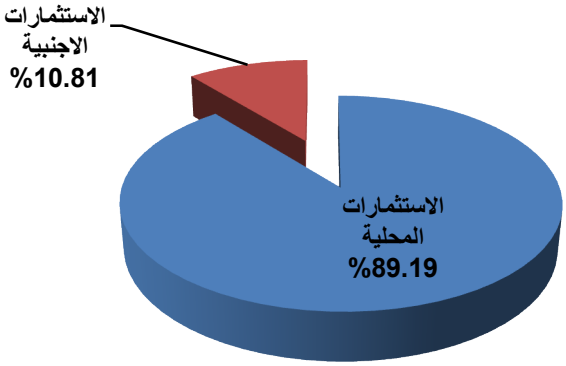

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على ما سبق.

الجدول رقم (3-41):

مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر للفترة 2002-2011.

الإقليم	عدد المشاريع	٪	المبلغ(مليون دج)	٪
أوروبا	230	50.99	313200	14.47
داخل الإتحاد الأوروبي	190	42.13	272550	12.59
آسيا	31	6.87	512196	23.66
أمريكا	9	1.99	58821	2.72
دول عربية	174	38.58	1258036	58.13
أفريقيا	1	0.22	4.510	
أستراليا	1	0.22	2.974	-
متعدد الجنسيات	5	1.12	14641	0.67
المجموع	451	٪100	2164378	٪100

Source : ANDI, Ibid.

- النسب المئوية أنجزت من طرف الطالب.

الشكل رقم (3-46):

توزيع مشاريع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حسب الأقاليم 2002-2011

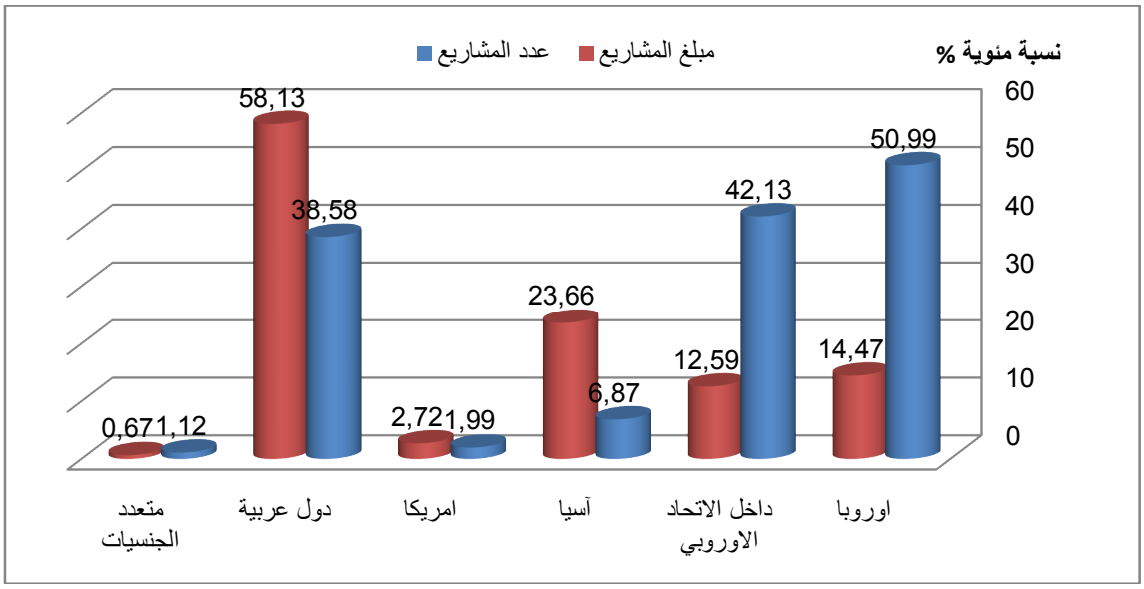

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

إنطلاقا من الجدول والشكل السابقين يتضح لنا توزيع مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم في العالم, فمن حيث عدد المشاريع تأتي أوروبا في الدرجة الأولى بـــ

50.99٪ من مجموع المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر, 42.13٪ لدول داخل الإتحاد الأوروبي, أما من حيث مبالغ تلك المشاريع الإستثمارية فتأتي الدول العربية نسبة 58.13٪ بقيمة 1258038 مليون دينار جزائري, ثم تأتي آسيا بـــ 23.66٪ من قيمة المشاريع.

الفرع الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سوف نحاول تضييق دائرة التحليل لتسلط الضوء على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر, و بصفة خاصة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر. و ذلك من خلال الجداول التالية.

الجدول رقم (3–42) :

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005–2008 (مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008
الداخل	1081	1795	1662	2646
الخارج	57	35	295	318

Source : (IDC) investissement développement conseil S.A, op.cit., p134 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه, إرتفاع قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر, حيث إنتقل من 1081 مليون دولار سنة 2005 إلى 2646 مليون دولار سنة 2008 بمعدل نمو 244.77٪ من بداية الفترة إلى نهايتها.

وحسب التقرير النهائي الذي أنجزه مركز الإستثمار والتنمية (IDC) بالتعاقد مع وزارة التجارة الجزائرية, تقييم تنفيذ إتفاق الشراكة للجزائر مع الإتحاد الأوروبي و الصادر في 3 نوفمبر 2009, فقد قدم بيانات حول تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الإتحاد الأوروبي حسب القطاعات الإقتصادية للفترة 2003–2008. و لذلك سوف نقوم بتسليط الضوء على الأرقام* التي جاء بها هذا التقرير.

* - هذه الأرقام تتعلق بالتدفقات المالية التي سجلتها النبوك المعتمدة, بدون إستثناء إعادة إستثمار الأرباح, و المستثمريت غير المقيمين.

الجدول رقم (3-43):

الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر من دول الإتحاد الأوروبي2003-2008

الوحدة : مليون دولار – قيم تقريبية

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	التراكم
إسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.70	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91	330.28
إنجلترا	12.45	53.89	28.57	24.89	23.17	114.93	257.90
هولندا	12.25	2.88	0	6.19	3.09	183.46	207.87
إيطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.82
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	20.00	36.39	0.14	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58
المجموع(تضمن دول أوروبية أخرى)	104.07	172.90	235.25	552.24	589.10	1144.48	2798.04

Source : (IDC) investissement développement conseil S.A, op.cit., p139.

الشكل رقم(3-47):

نصيب دول الإتحاد الأوروبي من الإستثمار المباشر الداخل للجزائر 2003-2008

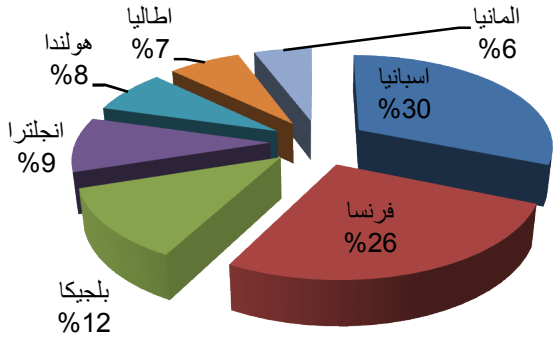

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من الجدول السابق (أعلاه) يتضح أن بعض البلدان من الإتحاد الأوروبي فقط مهتمة بالإستثمار في الجزائر خلال الستة سنوات (2003–2008) بصفة منتظمة, وخاصة إسبانيا, فرنسا, بلجيكا, إنجلترا, هولندا, إيطاليا, و ألمانيا, و بدرجة أقل قبرص و الدنمارك[1].

كما أنه من المهم ملاحظة أنه بعد دخول إتفاق الشراكة الأورو–جزائرية حيز التطبيق سنة 2005. فإن مجموع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من دول الإتحاد الأوروبي تقريبا إنتقل إلى الضعف سنة 2006, معدل نمو 134٪, ثم إنتقل سنة 2008 إلى 1144.48 مليون دولار و هو ضعف القيمة المسجلة سنة 2006 بـــ 552.24 مليون دولار, أي تضاعف مرتين مقارنة سنة 2005.

و للدخول في دائرة أكثر تفصيلا لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل من دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال نفس الفترة السابقة (2003–2008), و ذلك من خلال تحليل القطاعات الإقتصادية التي مستها و نالت إهتمام رأس المال الأوروبي, و ذلك حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (3–44): الإستثمار الأجنبي المباشر لدول الإتحاد الأوروبي الداخل للجزائر حسب القطاعات 2003–2008 الوحدة مليون دولار – قيم تقريبية

القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	التراكم
المحرروقات	78.01	94.98	84.55	91.80	200.54	360.25	910.13
الصناعات الغذائية	6.31	3.38	29.06	119.32	25.63	204.15	387.85
البناءو الهندسة المدنية و مواد البناء	4.62	6.44	6.31	58.95	39.80	237.18	353.30
البنوك والتأمين المالي	2.90	36.95	25.46	93.19	113.26	44.99	316.75
الصناعة الكيميائية/بتروكيميائية	0.50	10.63	40.35	45.58	77.25	54.34	228.86
الصناعة التحويلية	6.28	0.06	2.31	90.90	1.89	114.87	216.31
صناعةالإلكترونيات و الكمبيوتر	0.34	4.48	0	0	20.13	109.38	134.33
صناعة الأدوية	2.88	7.36	3.82	21.18	12.44	37.02	84.70
الإعلام و الإتصال	0.62	4.66	1.01	0.92	9.23	0.48	16.92
قطاعات أخرى	1.58	3.96	42.38	30.40	88.93	96.70	263.91
المجموع	104.07	172.90	235.25	552.24	589.10	144.48	2798.04

Source:(IDC), op cit, p140.

1 - (IDC), op.cit., p140.

الشكل رقم (3-48):

توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر للاتحاد الاوروبي الداخل للجزائر حسب القطاعات الاقتصادية 2003-2008

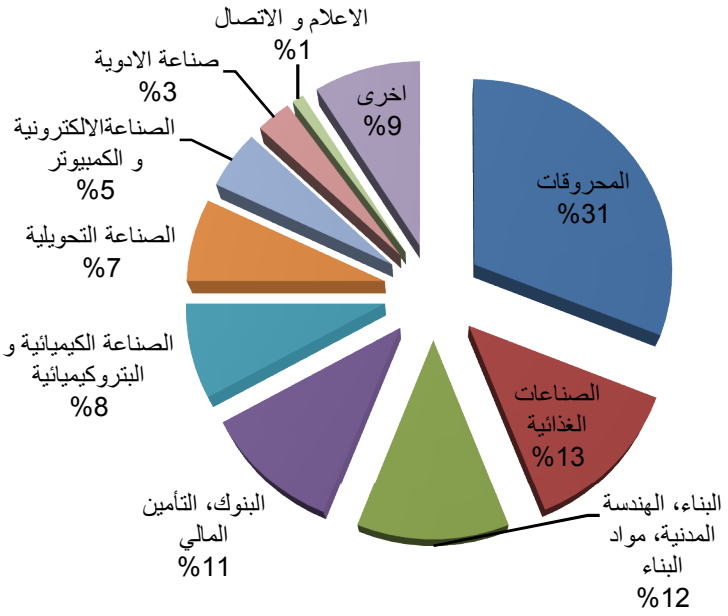

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال البيانات السابقة يتضح أن اكبر قطاع يحض بإلاهتمام في مجال الاستثمار لدى الدول الاوروبية في الاجزائر هو قطاع المحروقات، حيت جلب 31% من الاستثمارات المباشرة لدول الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2003- 2008 بقيمة 910.13 مليون دولار، اما قطاع الصناعة فيأتي في الدرجة الثانية بعد قطاع المحروقات، 13 % للصناعات الغذائية، 8% للصناعات الكيميائية و البتروكيميائية، 7% للصناعات الاتحويلية، 5% و 3% على الترتيب لكل من الصناعة الالكترونية و صناعة الادوية، ومن الاهمية بمكان ملاحضة أن هذه النسب التي سجلها تدفق الاستثمارات دول الاتحاد الاوروبي في الجزائر في قطاعات الصناعة تعتبر ضعيفة اذا ما نضرنا اليها باعتبارها حصلت أربعة سنوات من تنفيذ اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، وهذا ما يثير التساؤلات حول جدوا هذا الاتفاق بالنسبة للجزائر في ضل التباين في مستويات التنمية الاقتصادية بين طرفي الاتفاق و خاصة في مجال الانتاج الصناعي حيث يقوم هذا الاتفاق اساسا على تحرير المنتجات الصناعية في اطار منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية.

خلاصة الفصل الثالث:

تمتد العلاقات الاقتصادية الجزائرية الاوروبية الى اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي أبرمت في 26 افريل 1976 في اطار السياسة المتوسطية الشاملة التي انتهجتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وقد تميز هذا التعاون بالطابع التجاري البحت، حيث منحت امتيازات لصالح الصادرات الاجزائرية للدخول الى الاسواق الاوروبية، باستثناء المنتجات الزراعية التي خضعت لنظام الحصص، كما حددت البروتوكولات المالية الاربع خلال الفترة 1976-1995 آلية التعاون المالي بين الطرفين.

لم تتمكن الجزائر خلال العقود الثلاثة التي حكمتها اتفاقية التعاون الاقتصادي مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية من الاستفادة من انفتاح السوق الاوروبية لتنويع وتطوير صادراتها، حيث بقي هيكل صادرات الجزائر منذ السبعينات يتشكل من 98% من المنتجات الصناعية 95% منها محروقات، اما نسبة الصادرات الزراعية فلم تتجاوز 2%. كما شكل زيادة الواردات من معدات التجهيز خلال تلك الفترة عبأ كبيرا على ميزانية الدولة وزيادة عجز الميزان التجاري للجزائر، وتفاقم المديونية الخارجية، وبذلك بقي الاقتصاد الجزائري يتنفس من رئة واحدة وهي صادراته من المحروقات.

وبعد إعلان برشلونة سنة 1995، أطلق الاتحاد الاوروبي إستراتيجيته الجديدة تجاه منطقة حوض المتوسط للارتقاء بعلاقات التعاون إلى شراكة اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة في اطار مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية.

وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في 22 افريل 2002 ــ بعد سنة من المفاوضات ــ ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر2005، وقد لامس هذا الاتفاق العديد من المجالات، لإرساء اطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين وتعزيز التعاون في المجال الثقافي و الاجتماعي و الانساني، وكذا الجانب الاقتصادي والمالي الذي يعنى بتطوير التنمية والشراكة الاقتصادية بين الجانبين على المدى البعيد.

ويولي الاتحاد الاوروبي في الشق الاقتصادي من هذه الشراكة الذي يرتكز اساسا على اقامة منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية ابتداء من تنفيذ الاتفاق خلال فترة انتقالية يتم فيها تفكيك الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية وفق الرزنامة الزمنية المحدد حسب قوائم السلع للوصول الى إزالة هذه الرسوم نهائيا في الفاتح من سبتمبر2017، ليكون هذا التاريخ بداية التبادل التجاري الحر لهذه المنتجات بدون قيود وحواجز.

كما التزم الاتحاد الاوروبي لإنجاح الشراكة مع الجزائر بتقديم مساعدات مالية وقروض في اطار برنامج ميدا (MEDA) خلال الفترة 1995-2005 الا ان تنفيذ هذا البرنامج قد شابه التأخير ولم ينفذ منه في نهاية المطاف سوى 58,7% فقط من المبلغ الاجمالي لهذا البرنامج.

ان دخول الجزائر في شراكة غير متوازنة القوى مع الاتحاد الاوروبي والسعي الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وتحرير تجارتها الخارجية، يستلزم المبادرة الى تنفيذ عدة سياسات والقيام بعدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية ترافق هذه التطورات، للتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري حيث قامت الجزائر استجابة لذلك باصلاح القطاع المالي و المصرفي واجراء تعديلات على قانون النقد والقرض في سنة 2003.

وبالإضافة إلى ذلك فقد رافق التوجه نحو التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي علي الاتحاد الاوروبي اصلاح قطاع التجارة الخارجية ومراجعة التشريعات المتعلقة بالمنافسة وتنظيم الممارسات التجارية.

كما ان تركيز الاتحاد الاوروبي على تحرير التبادل التجاري في للمنتجات الصناعية مع الجزائر، اصبح من الاهمية بمكان تطوير استراتيجي لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وزيادة تنافسية المؤسسات الصناعية في الجزائر، حيث تم انشاء عدة مؤسسات وطنية للإشراف على برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية التجارة الخارجية وجلب الاستثمار الاجنبي.

ان التحدي الذي يواجهه الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وفي خلال الفترة الانتقالية المحددة لاقامة منطقة التبادل الحر، زيادة القدرة التنافسية للانتاج الوطني الى المستوى الاقليمي، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مستوى مثيلاتها على النطاق الاقليمي والدولي.

الخاتمة العامة:

لقد تناولت هذه الدراسة تحليل اطار التعاون الاقتصادي الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، حيث جاءت هذه الشراكة امتدادا لإعلان برشلونة 1995 الذي من خلاله طرح الاتحاد الاوروبي سياسته الجديدة تجاه ضفتي المتوسط الشرقية والجنوبية التي ترجمها مشروع الشراكة الاورومتوسطية، وقد انبثق هذا المشروع نتيجة التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي خصوصا في العقد الاخير من القرن العشرين ومن اهمها توسع نطاق التحرر الاقتصادي والتوجه نحو ظاهرة العولمة الاقتصادية، مما دفع بالاتجاه نحو موجة جديدة لعقد اتفاقيات تجارية اقليمية بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة اخرى في اطار ما سمي بالاقليمية الجديدة، أرادت من خلالها الدول الصناعية المتقدمة تعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية وتوسيع نطاق نفوذها ومنافسة القوى الاقتصادية الأخرى، بعدما استنفذت هذه الدول المتقدمة مهامها الداخلية واستكمال مراحل تكاملها الاقتصادي والسياسي على غرار ما وصل اليه الاتحاد الاوروبي.

وفي هذا السياق يجب التنويه إلى النقاط الأساسية التالية:

- لم تنجح الجزائر في الاستفادة من انفتاح السوق الاوروبية تجاه منتجاتها لتطوير صادراتها الصناعية والزراعية خلال الثلاث عقود التي حكمتها اتفاقية التعاون الاقتصادي منذ سنة 1976، بل بالعكس من ذلك فقد انتهجت الجزائر منهج التنمية على أساس إحلال الواردات، حيث نتج عن ذلك زيادة واردات الجزائر من سلع التجهيز مما زاد من عجز الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخارجية للجزائر، ولم تستطع الجزائر تغيير هيكل اقتصادها، حيث بقي الاقتصاد الجزائري يعتمد اساسا على صادراته من المحروقات.
- لم تفلح الدول العربية المتوسطية في تفعيل وإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، ومما نتج عن ذلك لم تستطع هذه الدول التفاوض كتكتل واحد مع الاتحاد الاوروبي بل تفاوضت ووقعت اتفاقيات الشراكة بصفة منفردة بخلاف التحاد الاوروبي.
- ينظر الى اعلان برشلونة على انه العقد المؤسس لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية الذي ركز على المحاور الثلاث الرئيسة التالية:
  - الشراكة السياسية والأمنية.
  - الشراكة الاجتماعية والثقافية.
  - الشراكة الاقتصادية والمالية.

- لقد اعتبرت الشراكة الاورومتوسطية اكثر شمولا من اتفاقيات االتعاون الاقتصادي خلال فترة السبعينات حيث شملت بالاضافة الى الشق الاقتصادي الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية.
- تميزت اتفاقيات الشراكة عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي السابقة باعتمادها مبدأ امعاملة بالمثل وبالتالي فان الاتحاد الاوروبي لن يمنح امتيازات تجارية من طرف واحد في المستقبل، بل يمنح هذه الامتيازات بصفة تبادلية مع شركائه في الامتوسط.
- ان المساعدات التي يمنحها الاتحاد الاوروبي لدعم الشراكة الاورومتوسطية من خلال برنامج ميدا **MEDA** هي مساعدات مشروطة بمدى احترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة و مدى التقدم في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والبرامج التنفيذية المتفق عليها، واحترام حقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية، بخلاف البروتوكولات المالية السابقة التي تخصص مبالغ مالية لكل دولة.
- وقد ترجمت مبادئ اعلان برشلونة في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ضمن تسعة ابواب أساسية كما يلي:
  - ✓ الباب الاول: الحوار السياسي
  - ✓ الباب الثاني: الانتقال الحر للسلع
  - ✓ الباب الثالث:تجارة الخدمات
  - ✓ الباب الرابع:المدفوعات ورؤوس الاموال
  - ✓ الباب الخامس: التعاون الاقتصادي
  - ✓ الباب السادس: التعاون الاقتصادي والاجتماعي
  - ✓ الباب السابع: التعاون المالي
  - ✓ الباب الثامن: التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية
  - ✓ الباب التاسع: احكام مؤسساتية عامة وختامية.
- تركز هذه الدراسة على تحليل وتقييم الشراكة الاقتصادية والمالية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي التي ترتكز أساسا على اقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين، لتكون بداية نهاية فرض الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية وفق قوائم السلع في اطار الاتفاق في افاق سنة 2017.

نتائج البحث:

يمكن ان نلخص النتائج المتحصل عليها من خلال هذا البحث كما يلي:

1) – يركز اتفاق الشراكة الاوروــ جزائرية على الجانب السياسي و الاجتماعي لاقامة حوار سياسي منتظم بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر، لتحقيق الاستقرار السياسي و الامني في المنطقة خاصة الحد من الهجرة من الدول جنوب المتوسط الئ شماله.

2) – يركز اتفاق الشراكة في جانبه الاقتصادي على اقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة من بداية تنفيذ الاتفاق في الفاتح من سبتمبر 2005، بصفة تدريجية وفق رزنامة زمنية لازالة الرسوم الجمركية بين الطرفين.

3) – يركز الاتحاد الاوروبي باعتباره صاحب المبادرة، اساسا على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل التجاري لهذه المنتجات للوصول الى اقامة منطقة التبادل الحر، وذلك لتصريف منتجاته الصناعية في سوق اوسع ، في ظل عدم وجود منافسة حقيقية للمنتجات المحلية الجزائر. حيث تمثل نسبة عدد البنود التعريفية للمنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي **84.47%** من مجموع البنودة التعريفية الخاضعة للتفكيك الجمركي.

4) – اهمال الملف الزراعي الذي يمثل اهمية بالغة للاقتصاد الجزائري، حيث تشكل نسبة البنود التعريفية الخاضعة للتفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية من **15.33%** من مجموع البنود الخاضعة للتفكيك، وذلك بسبب المنافسة الحادة التي يمكن ان تشكلها الصادرات الزراعية الجزائرية للاتحاد الاوروبي، وكذا بسبب الدعم الكبير الذي يقدمه الاتحاد الاوروبي للقطاع الزراعي.

5) – التباين الواضح بين أوزان طرفي الاتفاق سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية، باعتبار الاتحاد الاوروبي يمثل 27 دول من بينها مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة، بالضافة الى ان اقتصاد الاتحاد الاروربي يعتبر قطبا صناعيا يتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا واقتصاد الحجم، اما الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي يعتمد اساسا على تصدير المواد الأولية وخاصة المحروقات، كغيره من اقتصاديات الدول النامية.

- ان النتائج السابقة تثبت الفرضية الثانية القائلة بان الاقتصاد الجزائري ليس في مستوى منافسة اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي.

6) – الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر سواء فيما يخص اصلاح النظام المالي والمصرفي او التجارة الخارجية والمنافسة وكذا في مجال ترقية الاستثمار في الجزائر تصب كلها في الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والتجاري لتتجاوب ومتطلبات اتفاق الشراكة والانضمام

الى المنظمة العالمية للتجارة دون ان تكون لها فاعلية اكبر للاستفادة من الفترة الاانتقالية المحددة لاقامة منطقة التبادل الحر للانتقال بالانتاج المحلي الى مستوى المنافسة الاقليمية والعالمية.

7) – لم يتم تنفيذ برنامج ميدا بصفة كاملة الخاص بالجزائر والذي يهدف اساسا الى دعم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ، حيث لم تستفيد الجزائر بصفة فعلية الا بمبلغ 105 مليون يورو من مجموع 397 مليون يورو بنسبة تسديد **26%** فقط خلال الفترة 1995–2005.

8) – برنامج التعاون الاوروبي الجزائري لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**EDPme**) للفترة 2002–2007 قد شاركت فيه 685 مؤسسة منها 445 مؤسسة استفادت فعليا من عمليات التأهيل، حيث بلغت التكلفة المالية لهذه العمليات 15.03 مليون يورو بنسبة **24%** من اجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج المقدر بـــ 119.9 مليون يورو بتمويل مشترك بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

9) – رغم التطور المستمر للناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2000–2010 ، الا انه كان نتيجة ارتفاع عائدات الجزائر من المحروقات، حيث لم يشهد الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تطورا ملحوظا منذ سنة 2005 حيث بقي يتراوح في حدود **4.5%** و **6%** ، كما تراجعت نسبة قطاع الفلاحة من الـــ PIB خلال الثلاث سنوات الأولى من الاتفاق بـــ **3%**، اما قطاع الصناعة ورغم التفكيك الجمركية للمنتجات الصناعية فقد تراجعت نسبة هذا القطاع من الـــ PIB من **6.3%** سنة 2004 الى **4.7%** سنة 2008 و**5.7%** سنة 2009.

10) – الارتفاع المتواصل للرقم القياسي السنوي للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2002–2011 ، وان المستهلك يدفع سعرا اكثر في كل سنة لمقتنياته اليومية، حيث تغير بنسبة+**31%** سنة 2011 مقارنة بسنة 2005، كما ان الرقم القياسي لاسعار مجموعة الغذاء فقد تغير بنسبة+**42%** سنة 2011 بالمقارنة مع 2005.

كما أن نسبة تغير الرقم القياسي لاسعار الانتاج الصناعي خلال الست سنوات الأولى من تطبيق اتفاق الشراكة +**23%** (مقارنة بين سنتي 2005 و2011).ولذلك فان المستوى العام للاسعار في الجزائر سواء للمنتجات الغذائية او الصناعية المحلية منها او المستوردة في ارتفاع مستمر بعكس التوقعات المنتظرة من تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

11) – بلغت خسائر الخزينة العامة للجزائر من الايرادات الجبائية (حسب تصريح وزير التجارة) 2,5 مليار دولار خلال الفترة 2005–2009 نتيجة تنفيذ تفكيك الرسوم الجمركية في اطار اتفاق الشراكة، ومن المحتمل ان تبلغ هذه الخسائر 8,5 مليار دولار سنة 2017 لو لم يتم تعديل رزنامة التفكيك الجمركية.

12) – لم تشهد الصادرات خارج المحروقات تطورا ملحوظا بعد تطبيق اتفاق الشراكة من حيث ان نسبة الصادرات خارج المحروقات الى إجمالي الصادرات بقيت ثابتة تقريبا بين حدي **2%** و**3%** خلال الفترة 2005–2010، بل انخفضت اذا ما قورنت بسنة 2001 (**3.38%**) وسنة 2002 (**3.89%**).

كما ان متوسط نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات الى اجمالي الصادرات الى الاتحاد الاوروبي، قد شهدت تراجعا طفيفا بالمقارنة بين فترة ما قبل الاتفاق وما بعده، حيث سجل **3.6%** (للفترة 2000–2004) و**2.9%** (للفترة 2005–2010).

13) – ارتفعت واردات الجزائر من 2005 الى 2010 الى حوالي الضعف من 20.357 مليلار دولار الى 40.473 مليار دولار على التولي.

كما سجل متوسط نسبة واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي الى اجمالي الواردات الكلية **53.22%** خلال الفترة 2005–2010، ويشير ذلك الى استحواذ المنتجات الاوروبية على النصيب الاكبر من السوق الجزائرية والتاكيد على التبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد الاتحاد الاوروبي.

وبالإضافة الى ذلك، فقد تضاعفت قيمة الواردات الخاضعة لاتفاق الشراكة بـــ 14 مرة سنة 2010 مقارنة بـــ 2005، كما ان اجراء مقارنة لنسبة الواردات الخاضعة لاتفاق الشراكة الى اجمالي واردات الجزائر بين سنتي 2005 و 2010 يبين الارتفاع الكبير لهذه النسبة حيث سجلت **3.32%** و**24.39%** على التوالي.

اما وضعية الميزان اتجاري للجزائر فان الاتحاد الاوروبي قد ساهم بما يقارب **60%** من عجز الميزان االتجاري خارج المحروقات خلال الفترة 2002–2008 مقابل حوالي **40%** لبقية العالم.

- النتيجة (3) و(12) تثبت الفرضية الاولى القائلة بان الشراكة الاوروبية الجزائرية ومن ورائها مشروع الشراكة الاورومتوسطية، تكريسا للتبعية الاقتصادية لبلدان جنوب المتوسط للاتحاد الاوروبي بما فيها الجزائر في ظل المنافسة العالمية الحادة.

14) – لقد ظلت قضية جلب الاستثمار الاجنبي وخاصة الاوروبي من بين اهم مرتجيات الجزائر من دخولها في الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، الا ان واقع تدفقات الاستثمار الاجنبي للجزائر بعد الست سنوات الاولى من بداية تنفيذ الاتفاق يشير الى خلاف ذلك حيث خلال الفترة 2002–2011 تشكل الاستثمارات المحلية **99.05%** من اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر مقابل **0.95%** للاستثمارات الاجنبية فقط.

يساهم الاتحاد الاوروبي بنسبة 0.42% من اجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر كما تمثل هذه المساهمة 4.14% من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات في الجزائر خلال نفس الفترة المشار اليها سابقا، ويمثل قطاع المحروقات نسبة 31% من اجالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة لدول الاتحاد الاوروبي للفترة 2003–2008.

15) – تقدمت الجزائر بتاريخ 2010/06/15 بطلب من الشريك الاوروبي لتعديل رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية وإعادة النضر في بعض التنازلات التجارية التي وافقت عليها في اتفاق الشراكة، وفي نوفمبر2012 وبعد سنتين من التفاوض اتفق الطرفان على رزنامة جديدة للتفكيك الاجمركي، وتمديد الفترة الانتقالية المقررة لاقامة منطقة التبادل الحر في آفاق 2020 بدلا من 2017.

جاء هذا التعديل بسبب الخسائر التي تكبدها الانتاج الوطني لصالح الشريك الاوروبي، بالاضافة الى خسائر الخزينة العمومية التي بلغت 2.5 مليار دولار خلال 2005–2009، ولتفادي خسارة 8.5 مليار دولار خلال الفترة 2010–2017 لو استمر الوضع على ماكان عليه.

- ان هذه النتيجة تثبت الفرضية الثالثة القائلة بان للجزائر الآن فرصة سانحة لدفع الاتحاد الاوروبي لتعديل اتفاق الشراكة وحماية الاقتصاد الوطني.

التوصيات:

- بامكان الجزائر ان تعمل على تفعيل التكامل الاقتصادي مع الدول العربيةحيث يوجد عدة خيارات يمكن ان تتكافل الجهود لتحقيقها، سواء تعلق الامر بتحاد المغرب العربي اومنطقة الاتجارة الحرة العربية الكبرى او الانضمام الى اتفاقية اغادير، كما يمكن للدول العربية المتوسطية ان تشكل فيما بينها تكاملا اقتصاديا فاعلا لمواجهة التحديات الاقتصادية والمنافسة الغير متكافئة التي يفرضها التحاد الاوروبي عليها من خلال اتفاق الشراكة.
- يمكن للجزائر العمل مع الشريك الاوروبي – او من خلال الاستفادة من بعض تجارب دول اخرى – لاقامة برامج طموحة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتركيز على التاهيل التقني وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج خاصة وان الجزائر تملك القدرة المالية على تمويل مثل هذه البرامج.
- الاستفادة من الفترة الانتقالية المتبقية التي لا يزال الإنتاج الوطني يتمتبع خلالها بالحماية الجمركية، لزيادة تنافسية القطاع الصناعي والزراعي لمواجهة مرحلة ما بعد اقامة منطقة التبادل الحر.

الآفاق المستقبلية للبحث:

لا يزال موضوع الشراكة الاوروجزائرية وإشكالية انعكاساته على الاقتصاد الجزائري يحضى باهتمام الباحثين، والإجابة على العديد من التساؤلات منها:

- ✓ الى أي مدى كانت الجزائر موفقة في تعديل رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية سنة 2012 ؟ والتقليل من حدة الانعكاسات السلبية على الانتاج الوطني؟
- ✓ ما هو اثر برنامج التعاون الاوروبي الجزائري لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هو وزن المؤسسات التي خضعت لعمليات التاهيل في الانتاج الوطني وتنمية الصادرات خارج المحروقات؟
- ✓ كيف سيكون الانتاج الجزائري بعد اقامة منطقة التبادل الحر في سنة 2020 ؟ وهل يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة المؤسسات الاوروبية بعد ازالة جميع الرسوم الجمركية على منتجاتها؟

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1- أكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلة للتكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي2002.
2- أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة1970.
3- أسامة المجدوب, **العولمة والإقليمية**, الدار المصرية اللبنانية, ط2.
4- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
5- بيلاس بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية،القاهرة 1964.
6- جون هدسون، مارك هر ندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**, ترجمة طه عبد اللهمنصور، دار المريخ المملكة العربية السعودية، بدون سنة للنشر.
7- حسن نافعة، **الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدةالعربية، 2004.
8- حسن عمر، **الجات والخصخصة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
9- رمزي زكي, **التاريخ النقدي للتخلف**, سلسلة عالم المعرفة, العدد 118, أكتوبر 1987.
10- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة، مصر 199.
11- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية, الكتاب الثالث, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, ط2, 2002.
12- سامي عفيفي حاتم, **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة للكتاب الثاني, ط2, 1994.
13- سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

14- سمير محمد عبد العزيز, **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة**, مكتبة الإشعاع الفنية, الاسكندرية, 2001.

15- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

16- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية. القاهرة، 2003.

17- عبد الامير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، مركز البحوث العربية و الافريقية**، دار الامين للنشرة التوزيع، القاهرة 2007.

18- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدول نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007.

19- عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أساسة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

20- على القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي ة الإقليمي في ظل العولمة**،الكتاب الأول، منشورات أكاديمية للدراسات العليا، طرابلس ليبيا، سنة 2004.

21- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2000.

22- فؤائد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية 2004.

23- كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الاسكندرية، 1984، ص 384.

24- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل**، الدار الجامعية ، مصر، 2001.

25- موردخاي كرياتين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب محمد أبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ ، الرياض، 2077.

II. المذكرات والأطروحات

26- أبحري سفيان, **شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وآثارها على الإقتصاد الجزائري**, رسالة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2002-2003.

27- العيد رزق الله، **العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادي، كلية العلوم التسيير جامعة الجزائر 2002.

28-أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في أطار المنظمة العالمية التجارة**، رسالة مجتسر في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة،2007.

29-بهلول فيصل, **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**, رسالة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2008-2009.

30-بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990- 2007)**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادي جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010.

31- بن دبب شفيق، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآفاق الاندماج المغاربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004.

32-بروك داودي, **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني**, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2007-2008.

33-**تواتي عثمان ، مرجع سابق صصص 7**

34-زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006-2007.

35-شريط عابد, دراسة تحليلية **لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية-حالة دول المغرب العربي**, أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2003– 2004.
36–عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة،** أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
37–عادل بلجبل، **التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليم مقارنة بين مجموعة 15 و مجموعة 25** ، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة.
38–عمورة جمال, **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورو–متوسطية** أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2005–2006.
39–عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائر،** رسالة ماجستر بير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعة محمد خيضر،2007–2008.
40–عقبة عبد اللاوي, **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية, دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسيطية على الجزائر**, رسالة ماجستير غير منشورة, قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2007–2008.
41–عبد الحميد بن الشيخ, **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطية في ظل الشراكة الأورو متوسطية حالة الجزائر**, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2009–2010.
42–لمين عايد، **الشراكة الاورو –متوسطية و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر،** رسالة ماجستير غير منشورة, تخصص تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر 2003–2004.

43-منور أوسرير, **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**, دراسة نظرية وتحليلية, أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية, تخصص تحليل اقتصادي, الجزائر' 2008- 2006.

44-مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –** رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

45-مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)** رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،،جامعة فرحات عباس سطيف،2008-2011.

46-محمد عباس محرز، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2001- 2005.

47-يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر،** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004 - 2005.

III. المجلات والدوريات

48-آديتا ماطو و آرفند سوبرامانيان, **لماذا لا تبدو التوقعات المنتظرة من محادثات التجارةالعالمية مشرقة؟** مجلة التمويل والتنمية, صندوق النقد الدولي، العدد1 مارس2005.

49- المؤسسة العربية لضمان الاستثمارة، **الشراكة العربية الاوربية الدوافع و المنافع،** سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الرابعة، أصدار 01/03 الكويت.

50- بسمان فيصل محجوب, **رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية أراء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي**, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر, العدد 2003/2.

51- بن إسماعين حياة, **وضعية الإقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية و المصرفية للفترة ما بين 2003-2010**, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد 21, مارس 2011.

52- خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب ، **رابطة دول جنوب شرق آسيا " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا" ، العدد 6، السنة غير مذكورة.

53- دافيد بيرتون وأليسا نذرو زانيللوا، **أسيا بعد عشر سنوات**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الادولي، يونيو2007.

54- زايري بلقاسم، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 6 العدد 1 فبراير 2009.

55-زايري بلقاسم, **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر**, مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا, العدد3, بدون تاريخ.

56-سهام عبد الكريم، **سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتسوطة في الجزائر مع التركيز علئ برنامج PME2**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2011/09.

57-صالحي صالح, **التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**, مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة فرحات عباس, سطيف الجزائر, العدد 2003/02.

58-علي لزعر, ناصر بوعزيز, **تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية**, مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد05, جوان2009.

59-علاوي محسن لحسن، **الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، عدد 2009-2010.

60-عياد عبد الحميد, **الشراكة الأورو-جزائرية و أثرها على الإقتصاد الجزائري**, مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, العدد 1, ديسمبر 2004.

61-عياش قويدر وإبراهيم عبد الله, **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من التفاؤل والتشاؤم**, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد الثاني, جامعة الشلف, 2005.

62-قصاب سعدية, **الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الاوروبي و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، التاريخ غير موجود.

63-كربالي بغداد, **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد 08, 2005.

64-محمد إبراهيم محمود أحمد الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و إتفاقيات التجارة العالمية أي خيار للدول الثمانية**، جامعة عين شمس مصر، بدون تاريخ.

65-محمود بيبلي, **الاتفاقيات التجارية الاقليمية**, المركز الوطني للسياسات الزراعية, ملخص سياسة رقم 27, 2008.

66-منى مسغوني، **نحو اداء متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2012/10.

67-ناصر بوعزيز، لزعر علي، **انعكاسات منطقة التبادل الحر الأور ومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية المغاربية**، مجلة العلوم الأنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 19 جوان 2010.

68-نور الدين جوادي, **ظاهرة "الاحتباس التجاري" مأزق إقتصادي عربي ... يعكر احتفالات "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"بإنضمام عضوها الثامن عشر – الجزائر** – مجلة بحوث إقتصادية عربية, العدد 50/ ربيع 2010.

IV. الملتقيات والندوات

69-بن عزوز بن علي, كتوش عاشور, **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح,** مداخلة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية واقع و تحديات،المكان و التاريخ غير موجودين.

70-بلحسن هواري, زايري بلقاسم, **أثر إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**, الملتقى الدولي حول: آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, جامعة فرحات عباس سطيف, 13-14 نوفمبر 2006.

71-خوني رابح، حساني رقية، **أتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكامل الاقتصادي**، ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كاليه لتحسين و تفعيل الشركة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، 8- 9 ماي 2004.

72- رقيبة سليمة, **الشراكة الأورو-جزائرية : هل هي نعمة أم نقمة؟,** الملتقى الدولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة فرحات عباس, سطيف, 13-14 نوفمبر 2006.

73- زايري بلقاسم و كوربالي بغداد, **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط,** ندوة دولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة

فرحات عباس سطيف, الجزائر, 8-9 ماي 2004.

74-زايري بلقاسم، **تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط**، ملتقى وطني حول اليورو و اقتصاديات الدول العربية فرص و تحديات ، جامعة الأغواط أفريل 2005.

75- زايري بلقاسم و كوبالي بغداد, **استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**, ندوة علميـــة دوليـــة حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية, جامعة فرحات عباس سطيف, 8 - 9 ماي 2004.

76-زكريا دمدوم، علي العبسي، **تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة** ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي.

77- عشورعبد الكريم، **معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب العربي أنموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26- 27 فيفري 2012 بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي.

78-عيسى حمد الفارسي, **التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي : واقعه, مقوماته, معوقات قيامه**, الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية التحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية, جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر, 8-9 ماي 2004.

79-غربي هشام ومحمد مداحي، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي

27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي.

80-ماجد عبد الله المنيف, **منطقة التجارة العربية الكبرى و مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك**, ملتقى التكامل الإنتاجي و زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, شرم الشيخ, مصر, 21-23 نوفمبر 2010

81-محمد براق, سمير ميموني, **الإقتصاد الجزائري و مسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الإقتصادي لإتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**, ملتقى دولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية, جامعة فرحات عباس سطيف, 13-14 نوفمبر 2006.

82-محمد زيدان رشيد دريس، **اليورو و النظام الاقتصادي العالمي رهانات و تحديات،** ملتقى وطني حول اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص و تحديات ، جامعة الاغواط ، 18-20 أفريل 2005.

83- محمد المكليف، **العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليميةوالنظام التجاري المتعدد الأطراف،** ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي.

84- منور أو سرير, **مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الإقتصادية العالمية**, الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 22-23 أفريل 2003.

85- ميموني سمير، بركنو قوسام، **الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف: تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في النظام التجاري العالمي،** ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي

86- ناصر السعدي، **التكامل الاقتصادي العربي : يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار**، الندوة الرابعة حول التكامل الاقتصادي العربي التحديثات والآفاق. صندوق النقد العربي، أبو ظبي 23-24 فيفري 2005.

87-هارون الطاهر بلجبل عادل، **المساعدات المالية في اطار برنامج MEDAI و MEDAII لماذا الاختلاف ؟** الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف ،13-14 نوفمبر 2006.

88-يوسف سعداوي, **آثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاديات العربية**, ندوة علميـــة دوليـــة حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية, جامعة فرحات عباس سطبف الجزائر, 8-9 ماي 2004.

V. التقارير والنشريات

90 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) 2007، **تقرير التجارة والتنمية استعراض عام**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مطبوعات الأمم المتحدة، ، فبراير 2008.

91 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2005، **مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منطقة التجارة العالمية و اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : حالة مصر والأردن**، مطبوعات الأمم المتحدة نيويورك ،أكتوبر 2005.

92 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، ماي 2012.

93 - بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008.

94 - بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2011.

95 - صندوق النقد العربي, التقرير الإقتصادي العربي الموحد, 2010.

96 - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية, نشرية المعلومات الإحصائية رقم 19, السداسي الأول 2011.

VI. التشريعات

97- الامر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتضمن تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة في 2001./08/22

98- القانون 90-10, المتعلق بالقرض و النقد المؤرخ في 1990/04/14, الجريدة الرسمية العدد 16, بتاريخ 1990/04/14.

99- القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة

100- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها, الجريدة الرسمية عدد39 الصادرة في 16 جوان 2004, المادة 6,

101- المرسوم التنفيدي رقم 08-313 المؤرخ في 2008/10/5 يتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-174, الجريدة الرسمية العدد 58 بتاريخ : 2008/10/8, المواد 02-03-

102- المرسوم التنفيذي رقم (93-12) المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10

103- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/19, يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره, الجريدة الرسمية العدد 64, الصادرة في 2006/10/11. المادة(03),

104- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/9, يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها, الجريدة الرسمية عدد 64, الصادرة في 2006/10/11.

ثانيا: المراجع باللغات الاجنبية

I. Les Thèses

105- Guilhot latitia, l'intégration économique régional de l'Asean + 3 – la crise de 1997 a l'origine d'un régime régional, thése de doctorat e sciences économique, université pierre mendés France Grenoble, 2008.

106- Vincent vicard, **International cooperation and conflicts on Trade and Foreign Direct Investment**, Thése de doctorat au sciences Economiques Université de paris 1, 2008, p53. disponible au : www.tel.00364095version1-25Feb2009.

II. Les Magazines

107-Boussetta Mohamed. **Implication Fiscal et commerciales desAccords de ZLE. Les cas du Maroc avec l'UE, la Tunisie et l'Egypte**, Revue Marocaine d'administration et du développement local, n° 33, septembre 2000.

108- Philippe Hugon, **les accord de libre-échange avec les pays de sad et de l'est de la méditerranée entre la région a lissation et la mondialisation**, revue Région et Développement n° 9-1999.

III. Les Séminaires et les conférences

109- CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?** Centre d'études internationales et mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005, p2. www.ieim.uqam.ca. Le 26/01/2012.

110- KHELADI MOKTAR et BOUGHIDENE RACHID, **L'Accords d'association Algérie – UE : une systhese**,
الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائـــري وعلـــى منظومـــة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, جامعة فرحات عباس سطيف, 13-14 نوفمبر 2006.

111- Lamia AZOUAOU,Nabil Belouardi**, la politique de mise a nuveau des pme Algerienne, enlisement Ou nouveau depart? Colloque international , stratégies de développement: quel chemin parcouru? Quel réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques?**, le 21-23 juin 2010 ,Hammamet TUNISIE.

112- Mary E. Barfisher, sherman Robinson, Karen Thierfelder**, Regionalism : old and New, Theory and practice**, Inveted paper presented at the International Comference agricultural policy refor; and the WTO : Where are we heading? Capri(Italy). June 23-26. 2003. www.ifpri.org/pubs/comfpapers/2003/pdf.10/01/2012.

113- TCHAM Aarouk et Tcham kamel, **les programmes de mise niveau des entreprises algériennes dans le cadre de l'accord d'association euro méditerranéen (résultats perspectives).**
الملتقى الدولي حول : آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائر ورشة عمل , مـــن 13-14 نوفمبر 2006, فرحات عباس سطيف.

114- Radhi MEDDEB, **de la complémentarité entre l'accord d'association Tunisie- union européenne et les accords de libre-echanque Tunisie- pays Arabes**, Forum International de Realites, Tunis, Avril 2002.

IV. Rapport

115- ALGEX, Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur ,**le commerce extérieur un miroir économique**, Ministère du Commerce, MARSE 2010.

116- ALGEX, Agence Algérienne de promotion du commerce extérieur, impact de l'accord d'association sur les échanges de L'Algerie avec l'UE, premier semestre 2010, aout 2010.

117- ANDI, Bilan des déclarations d'investissements pour la periode 2002-2011. www.andi.dz.

118- Bank of Algeria, **RAPPORT 2011, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE.**

119- Bachir Hamdouch Mohammed Chater, **Impacte des accords de libre-échange euro-mediterannees cas du MAROC**, Rapport Final, INSEA, Rabat, FEMISE, janvier 2001**.**

120- commission européenne, europe AID, **la mise en euvre de l'aide extérieure** de la commission européenne, situation au 1 er janvier 2001, document de travail www. europa, eu, int/comm/europeaid/projects/med/bilateral.

121- CIHEAM, centre International de Hote études Agronomiques

122- Méditerranéennes, **LE Bilan du Programme MEDA**, secrétariat Général du ciheam, le notes d'alerte N° 22-11 d'décembre 2006.

123- Cour des comptes, **Rapport spécial N° 5/2006: du programme MEDA accompané des réponses de la commission**, Journal official de l'union européenne 2006/c 200/01, le 24-08-2006.

124- Femice, 2001**, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges commerciaux et des investissements entre l'union Européennes et ses partenaires méditerranéens**, Mars 2001.

125- Fonds monétaire international(FMI), Rapport du FMI No. 06/101, **Algérie : Questions choisies**, Mars 2006.

126- Heba Handoussa, jean Reiffers, **le partenariat Euro-méditerranéen en l'an 2000**, deuxième rapport FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, juillet 2000.

127- Investissement Développement Conseil S.A (IDC), **Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger.

128- ONS, Indice des prix à la consommation2002-2011, collection statistique N° 171/2012serie E: statistique économique N° 68.

129- ONS , **Indice des prix a la production industrielle**, Collections Statistiques N° 175/2011 Série E : Statistiques Economiques N° 71.

130- Rapport Final, **Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre,** Euro Développement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007.

131- unctad, 2007, **rapport sur le commerce et le développement**, Nation Unies, new York and Geneve, 2007.

132- unctad. trade and development report, 2007**, regional cooperation for development**, united nations, new York and Geneve, 2007.

V. DOCUMENT JURIDIQUE

133- Décret présidentiel n° 05-159 du 18 Rabie ELAOUEL 1426correspondant au 27 avril 2005portant ratification de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la république Algérienne démocratique et populaire d'une part et la communauté européenne et ses Etats membres d'autre part, signé à valence le 22 avril 2002, ansi pue ses annexes 1 à 6, les protocoles n° 1a7 et – l'actefinal yafférents, g.O.n° 31, le 30 avril 2005.

VI. Documents Electroniques

134- WWW.bank-of-algeria.dz

135- www.mincommerce.gov.dz/guide/.

136- Ministère du commerce, Communication Ministère du Commerce DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro- -alimentaires alimentaires**, p5-6. Voir le Site Web: www.mincommerce.gov.dz

137- www.wto.org/ui/publicsummarytable.aspx.

138- WWW.CAGEX.dz

139- Chris Dixon: **south eastAsia in the world Economy**.Cambridge University.press.new York.1991p9.

140- Samia Gharbi, **les PME/PMI en Algerie : Etat des lieux**, cahiers du LAB,RII, documents de travail, N°238, université du littoreil COTE D'OPALE, laboratoire recherche sur uindustrie et l'innorvation, Mars 2011

141- razeen sally, **regional economic integration in ASIA :The track record endprospects**.p19.Disponible ww.ecipe.org/media/external_publication/…asiaregintegrationaug09.pdf(le 10-11-2011).

142- Yann Echinard, laetptia Guilhot, **le nouveau régionaLisme: de quoi parlons-nous?**, p:781-782.www.afri-ct.org/IMG/pdf/54. Vu le 16/01/2012.

143- FARIDA MERZOUK, PME et compétitivété en Algérie. Université de Bouira. Algérie. www.univ-telemcen.dz/freg/larevue 09/FARIDA%20 MERSOUK.pdf le 20-07-2012

144- Déclaration de Barcelone: voir le cite: www.cvce.eu/obj/decharatoin-de - barcelone-27-et-28-nouembre-1995.

145- SMEMED, the **Euro-Mediteranean partenership,** Voir le cit; www. Sme-union.org/viewdoc.php/pdf 05-03-2012.

146- Ivan Martin, **Intégration économique en Méditerranée : au- de là de la Zone de libre-échange 2010,** Institution complutense de Estudioc Internationales, Madrid, 2010.

147- KHELADI MOKTAR, **L'Accord d'association Algérie – UE : un bilan-critioue**, université de béjaia, p3, voir le cite :www.gate.cnrs.fr/une ca 07/communications٪ 20 pdf/kheladi-rabat-07.pdf le 07-05-2012.

148- Eurostat, Issn 1561-4034, EDITION 2006, p 19

149- Eurostat, statistics in Focus---2008/106.

150- Union Européenne- **Algérie, 30 ans de coopération 1969-2009**, responsable de la publication : Mme Baeza, p15.

151- Texte de l'accord d'association Tunisie-EU : www.commerce.gov.tn/fr/union-européeme-11-224/.(10-03-2012).

152- Texte de l'accord d'association Maroc- EU, jo ce NL°70 de 18/03/2000 www.eoropa.eu.int /smartapi /cgi/sga-doc.(10/03/2012

153- http://eeas .europa.eu /délégations/tunisia /index fr (20-03-2012)..موقع بعثة المفوضية الأوروبية في تونس

154- وزارة التجارة، كلمة **وزير التجارة، يوم تحسيسي واعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الاوروبي**، فندق الشيراطون، الجزائر ، 2012/08/22، ص 4. انظر موقع وزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gov.dz

الملحق رقم (1) : القطاعات الممولة عن طريق بروتوكولات التعاون المالي 1976–1996

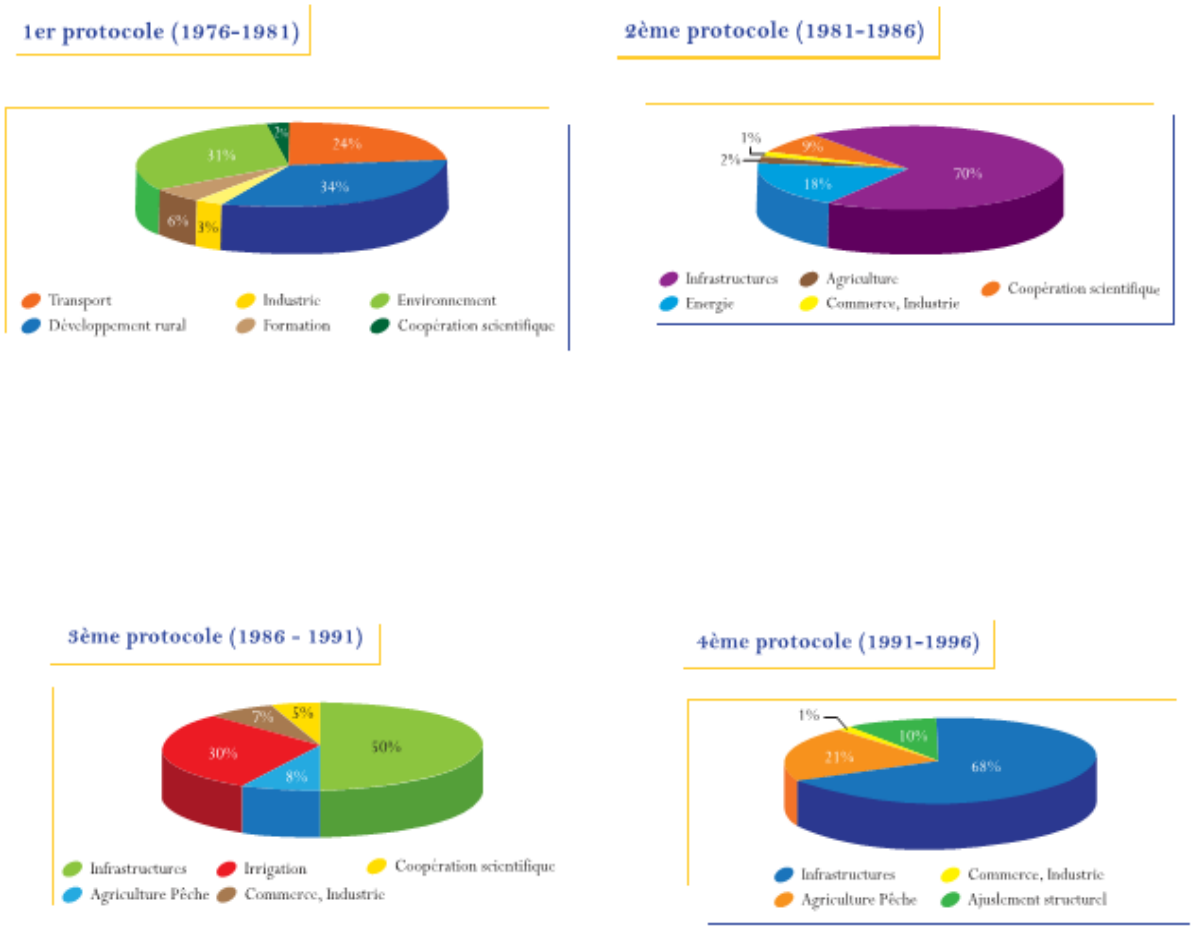

Source Union Européenne-Algérie, 30 ans de coopération 1969-2009, responsable de la publication, Mme Laura Baeza, p16.

الملحق رقم (2): المخطط العام للتفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية والحصص التعريفية للمنتجات الصناعية في اطار اتفاق الشراكة (يدخل حيز النفيذ 2012/09/01)

LISTES	PRODUITS INDUSTRIELS Date d'effet 1.9.2012								PRODUITS AGRICOLES Date d'effet 1.10.2012					Total
	Liste 1 (Annexe 2)	Liste 2 (Annexe 3)			Liste 3 Intitulée (Autres)			Sous Total	Protocole 2	Protocole 4	Protocole 5	Autres	Sous Total	
Nombre lignes tarifaires	2027	1096			1845			4968	133	179	50	752	1114	6082
	Inchangé	Révision du démantèlement			Révision du démantèlement									
		Calendrier initial	Mesures exceptionnelles		Calendrier initial	Mesures exceptionnelles								
		929	267		1055	790		1057						
			Niveau 1	Niveau 2		Niveau 1	Niveau 2							
			82	185		176	614							
Date mise en œuvre	1.9.2005	1.9.2007	1.9.2012	1.9.2012	1.9.2007	1.9.2012	1.9.2012		1.9.2005	1.9.2005	1.9.2005			
Préférence tarifaire		Progressif Sep 07 : 20% Sep 08 : 30% Sep 09 : 40%			Progressif Sep 07 : 10% Sep 08 : 20% Sep09 30%				Total ou partiel	Total ou partiel	Totalou partiel			
Gel des certaines préférences									Révision des produits agricoles P2		Révision des produits agricoles P5			
		Sep 2010/2011: reconduction des taux DD de 2009.			Sep 2010/2011: reconduction des taux DD de 2009.				Janvier 2011		Janvier 2011			
									Remaeture de 39 Spt contingentales		Rétablissement de deux (02) SPT			
		Sep 2012 : 100%	Sep 2012	Sep 2012	Sep2012 : 60%	Sep 2012	Sep 2012							
Reprise du démantèlement des produits industriels/ concessions tarifaires des produits agricoles		Démantèlement total	DD 30 : 23%	DD 5% : 3%	DD 30 : 12%	DD 30 : 23%	DD 30 : 21%		Décision de la levée du gel 1.10.2012		Décision de la levée du gel 1.10.2012	30		
			DD15 : 12%		DD15 : 6%	DD15 : 12%	DD15 : 10,5%							
			DD 5% : 3%		DD 5% : 2%		DD 5% : 3,5%		Remaeture de 28 SPT contingentales Rétablissement de 11 SPT Augmentation de quota pour 4 SPT		Supression de l'avantage pour deux (02) SPT			
									Nombre total de lignes suite décision de levée du gel					
									105	Sans changement	48	782		
Calendrier Réduction	Immédiat	5 ans	+4 ans supplémentaire	+4ans supplémentaire	10 ans	+5 ans supplémentaire	+5 ans supplémentaire		Immédiat	Immédiat	Immédiat			
Date Fin démantèlement	1.9.2005	1.9.2012	1.9.2016	1.9.2016	1.9.2017	1.9.2020	1.9.2020		Clause RDV 2010					
Nombre contingents	/	/			/				53	/	3	/		56

المصدر: موقع وزارة التجارة الجزائرية، www.mincommerce.gov.dz

الملحق رقم (3): جدول تطور صادرات الجزائر حسب مجموعة الاستعمال للفترة1995– 2010 (لوحدة مليون دولار)

مجموعات الاستعمال	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مواد غذائية	110	136	37	27	24	32	28	35	48	59	67	79	88	119	113	315
طاقة ومحروقات	9731	12494	13378	9855	12084	21419	18484	18019	23939	31302	45094	53429	58831	77361	44128	55527
مواد اولية	41	44	40	45	41	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94
مواد نصف مصنعة	274	496	387	254	281	465	504	551	509	571	651	828	993	1384	692	1056
سلع التجهيز الفلاحي	5	3	1	7	25	11	22	20	1	-	-	1	1	1	-	1
سلع التجهيز الصناعي	18	46	23	9	47	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30
سلع استهلاكية	61	156	23	16	20	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30
المجموع	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32082	46001	54613	60163	79298	45194	57053

Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

الملحق رقم (4): تطور صادرات الجزائر حسب الإقليم الاقتصادي للفترة 2000– 2010

الوحدة مليون دولار

الاقليم الاقتصادي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الاوروبي UE	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009
O.C.D.E* خارج UE	5825	4549	4602	7631	11054	14963	20546	25387	28614	15326	20278
دول أروبية اخرئ	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10
امريكا الجنوبية	1672	1037	951	1220	1902	3124	2398	2596	2875	1841	2620
اسيا دون الدول العربية	210	476	456	507	686	1218	1792	4004	3765	3320	4082
استراليا	0	23	38	0	-	-	-	55	-	-	-
الدول العربية دون UMA**	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	694
دول المغرب العربي	254	275	250	260	407	418	515	760	1626	857	1281
دول افريقية اخرئ	42	26	50	13	26	49	14	42	365	93	79
المجموع	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053

Source: Ibid, .

* منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

** اتحاد المغرب العربي.

الملحق رقم(5): تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات حسب الاقليم الاقتصادي للفترة 2000-2010

الوحدة مليون دولار

الاقليم الاقتصادي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
دول اتحاد المغرب العربي	36.90	44.83	59.85	50.02	111.29	127.33	169.64	183.59	185.28	79.7	121.71
الاتحاد الاوروبيUE	467.75	460.77	485.31	516.76	572.74	596.63	708.61	912.09	1216.32	628.01	1005.94
منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE	39.44	46.78	54.24	45.01	83.3	108.53	165.51	91.38	275.54	141.32	75.06
استراليا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الدول العربية دون UMA*	32.73	64.32	72.12	37.66	34.39	16.86	27	33.5	78.35	49.39	201.33
باقي الدول الأفريقية	0.96	0.14	13.99	4.8	12.09	7.81	9.28	41.3	52.34	52.65	42.02
باقي الدول الآسيوية	25.74	13.30	31.05	5.54	5.48	24.94	48.67	47.82	88.94	91.54	55.42
باقي دول أمريكا	1.48	10.95	9.81	5.38	10.98	12.13	9.6	15.45	28.64	22.28	13.56
باقي دول أوروبا	3.37	3.56	31.91	6.97	11.45	12	7.23	6.34	9.74	2.02	10.2
المجموع	608.45	644.70	758.32	672.17	841.75	906.27	1145.57	1331.5	1935.19	1066.94	1525.27

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للاعلام والاحصاء.

* اتحاد المغرب العربي.

الملحق رقم (6): تطور واردات الجزائر حسب الإقليم الاقتصادي للفترة 2000– 2010

الوحدة مليون دولار

الاقليم الاقتصادي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الاوروبي UE	5256	5903	6732	7945	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
O.C.D.E* خارج UE	2194	2125	2485	2242	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519
دول أروبية اخرئ	603	636	757	855	1097	1058	777	715	659	728	388
امريكا الجنوبية	142	269	385	567	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380
اسيا دون الدول العربية	599	579	943	1206	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280
استراليا	64	92	127	47	56	31	-	-	-	2	-
الدول العربية دون UMA**	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1089	1262
دول المغرب العربي	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544
دول افريقية اخرئ	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	369
المجموع	9173	9940	12009	132534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473

Source: C N I S**, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010**,op.cit.

* منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

** اتحاد المغرب العربي.

الملحق رقم (7):واردات الجزائر حسب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي للفترة 2005- 2010 (الوحدة مليون دولار)

		Sept.Oct.Nov.Dec 2005		ANNEE 2006 .		EVOL (%)	ANNEE 2007		EVOL (%)	ANNEE 2008		EVOL (%)	ANNEE 2009		EVOL (%)	ANNEE 2010		EVOL (%)
		VALEUR	PART %	VALEUR	PART %		VALEUR	PART %		VALEUR	PART %		VALEUR	PART %		VALEUR	PART %	
PRODUITS IMPORTES DANS LE CADRE ACCORD (ALGERIE-UE(	PROT. 2	199	*29,41*	530	*17,06*	*62,47*	658	*13,85*	*24,17*	953	*8,77*	*44,91*	862	*8,21*	*9,56-*	613	*6,21*	*28,88-*
	PROT. 4	0,46	*0,07*	1,90	*0,06*	*75,68*	3,68	*0,08*	*93,41*	3,00	*0,03*	*18,44-*	2,73	*0,03*	*9,08-*	2,25	*0,02*	*17,63-*
	PROT . 5	22	*3,29*	67	*2,14*	*66,54*	88	*1,86*	*32,89*	108	*0,99*	*21,81*	125	*1,20*	*16,52*	135	*1,37*	*7,68*
	LISTE 1	455	*67,23*	507 2	*80,74*	*81,87*	285 3	*69,16*	*31,00*	574 5	*51,31*	*69,72*	691 4	*44,70*	*15,85-*	468 4	*45,26*	*4,75-*
	LISTE 2	-	-	-	-	-	532	*11,20*	-	059 3	*28,15*	*475,23*	474 3	*33,10*	*13,57*	305 3	*33,48*	*4,86-*
	LISTE 3	-	-	-	-	-	183	*3,85*	-	166 1	*10,74*	*538,19*	340 1	*12,77*	*14,88*	342 1	*13,60*	*0,17*
IMPORTATIONS GLOBALES ACCORD (ALGERIE -		**676**	***22,44***	**3 105**	***26,27***	*78,23*	**4749**	***32,92***	*52,93*	**863 10**	***51,77***	*128,76*	**495 10**	***50,53***	*3,39-*	***872 9***	***47,68***	*5,94-*
IMPORTATIONS GLOBALES D'ORIGINE UE		**3013**	***53,37***	**11821**	***55,09***	*74,51*	**427 4**	***52,21***	*22,05*	**985 20**	***53,15***	*45,46*	**771 20**	***52,86***	*1,02-*	**704 20**	***51,16***	*0,32-*
IMPORTATIONS GLOBALES DU MONDE		**5645**	***100***	**21456**	***100***	*73,69*	**631 27**	**100**	*28,78*	**479 39**	***100***	*42,88*	**294 39**	***100***	*0,47-*	**473 40**	***100***	*3,00*

Source: C N I S.

Prot :5 .Produits agricoles transformés relevant du **protocole 5** du même Accord

Liste :1 Produits industriels relevants de l'**annexe 2**

Liste :2 Produits industriels relevants de l'**annexe 3** du même Accord

Liste :3 Produits industriels (le reste du tarif en dehors des listes **1**) **et 2**(